



مبرة الآل والأصحاب 

ملتقى علماء الإسلام

الإمام أحمد بن حنبل

2013 - 1434

اليوم الأول
كتاب الأبحاث
الجزء الأول

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد
أ. د. عبد الله بن فوزان بن صالح بن عبد الله الفوزان

الجرح والتعديل عند الإمام أحمد
أ. د. قاسم سعد

مسند الإمام أحمد
أ. د. عامر حسن صبري التميمي

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل
وصي الله بن محمد عباس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم وأولى ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد أجل من حمّد وأولى ، وعلى آله الطيبين أولى العلا ، وصحابته المستكملين شرفا وفضلا ، أما بعد ؛

فنلهج لله بالحمد على تلك النعمة الجليلة أن شرفنا بالانتساب لهذا الدين العظيم ، وجعلنا من تلك الأمة الخالدة التي انتظم في عقدها العلماء الأعلام .

ونحمده سبحانه أن اختصنا بهذه المنحة الكريمة بخدمة أعلام الإسلام ، والتنويه بذكرهم ، وبيان قدرهم وشرفهم ، والكشف عن جهودهم في خدمة دينهم وأمتهم .

وكما اجتمعنا العام الماضي في رحاب الإمام البخاري رحمه الله ، ووجدنا جميعا أثر ذلك الاجتماع الطيب على النفوس ، وفائدته العلمية والسلوكية الكبيرة ؛ فإننا نواصل هذا اللقاء ذلك العام مع إمام جليل من أئمة السلف ومقدّمهم في العقيدة والحديث والفقه والزهد والسلوك ، ألا وهو الإمام : أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى .

لقد عملت اللجنة العلمية لملتقى أعلام الإسلام طيلة أكثر من ستة شهور على انتقاء المحاضرين والضيوف المشاركين في هذا الملتقى العلمي بعناية كبيرة ، فحاولت - قدر الإمكان - دعوة العلماء المختصين بالإمام أحمد وتراثه ، في شتى المجالات الحديثية والفقهية والعقدية ، ووزعت فعاليات الملتقى على هذا الأساس من التنوع والثراء .

واستقبلت أبحاث الملتقى المتعلقة بتلك المجالات من علماء متخصصين ، مشهود لهم بالكفاءة والإتقان في موضوع بحثهم عموما ، وفيما يتعلق بالإمام أحمد خصوصا ، وأخضعت تلك البحوث للتحكيم الأكاديمي من قبل علماء أجلاء لا يقلون عنهم علما وكفاءة ، ثم وضعت تلك البحوث في هذين الجزأين ؛ لتكون بين يدي الحضور الكريم للمتابعة والإفادة أثناء وبعد هذا الملتقى .

كما جرت اللجنة العلمية على عاداتها السابقة في ملتقى الإمام البخاري بعقد مجلس سماع لأحاديث مما ساقها الأئمة من طريق الإمام المبجل أحمد بن حنبل ، تشبها بسمتهم ، وإحياء لسنتهم ، وذلك من كتاب «الأربعون الحنبلية المسموعة : أربعون حديثا مما ساقه الأئمة من طريق الإمام المبجل أحمد بن حنبل» للشيخ الفاضل : محمد بن ناصر العجمي ، المستشار العلمي للجنة العلمية للملتقى ، وهو من

مطبوعات قطاع الشؤون الثقافية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الخاصة بملتقانا .

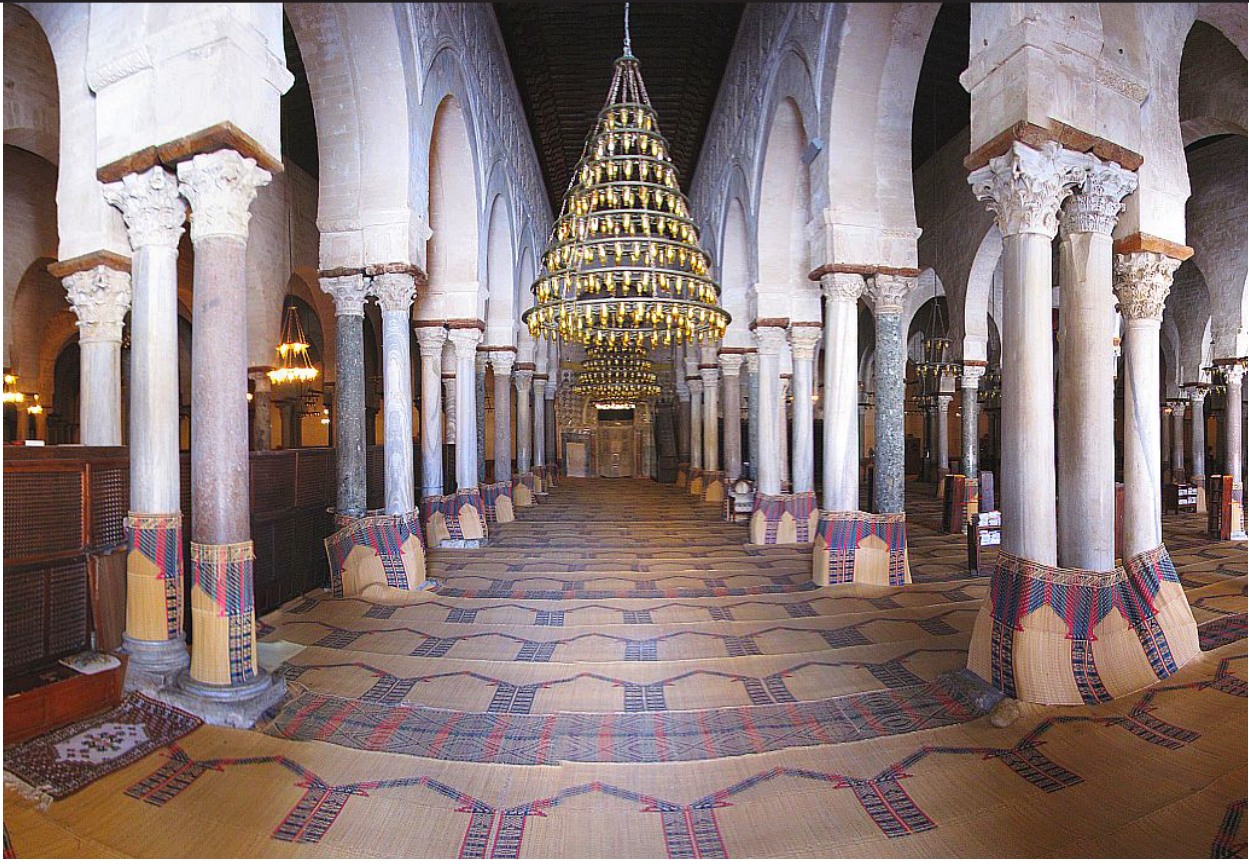
كما أشرفت اللجنة العلمية على طبع كتاب «أعلام الحنابلة من أهل البيت» للأستاذ محمد يوسف المزييني ، وكتاب «القول المسدد في الذب عن المسند لأحمد» للحافظ ابن حجر رحمه الله في ثوب قشيب وتحقيق جديد للشيخين : أسامة الشنطي ، وعمرو بسيوني .

ولأنه لم يشكر الله من لم يشكر الناس ؛ فلا يفوتنا تقديم الشكر لكل من ساهم في إقامة هذا الملتقى وإنجاحه ، وعلى رأسهم : معالي وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت على رعايته للملتقى ، و«الأمانة العامة للأوقاف» على رعايتها الكريمة في طباعة أبحاث الملتقى ، و«وقف السعيد» ، على ما بذلوه من رعاية كريمة لهذا الملتقى ، و«مبرة الآل والأصحاب» بدولة الكويت ، على تنظيمها للملتقى ، وإدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية على إمدادها للجنة العلمية بما طلبته من مخطوطات تتعلق بالملتقى ، و«دار النوادر» ، لصاحبها الشيخ: نور الدين طالب على إهدائها للملتقى مجموعة نفيسة من الكتب المتعلقة بالإمام أحمد ومذهبه ، وفضيلة الأستاذ محمد يوسف المزييني المنسق العام للملتقى على جهوده المبرورة .

نرجو من الله تعالى أن ينفع بهذا الملتقى كل من أعد له ، وشارك فيه بالمحاضرة ، أو الحضور ، أو الفائدة ، إنه ولي ذلك والقادر عليه .

اللجنة العلمية لملتقى أعلام الإسلام : الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

- علي بن حمد التميمي ... رئيس اللجنة العلمية
- محمد بن ناصر العجمي ... مستشار اللجنة العلمي
- نور الدين طالب عضواً
- محمد سالم الخضر عضواً
- بدر باقر عضواً
- عمرو بسيوني عضواً، ومقررًا



المدخل إلى شخصية الإمام أحمد

أ. د . عبدالله بن فوزان بن صالح بن عبد الله الفوزان
أستاذ بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية،
جامعة طيبة بالمدينة المنورة .

السيرة .
الأخلاق والعبادة .
كشاف الكتب : تصانيفه وما كتب حوله .





المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله، أحمدُه تعالى بأعلى المحامد، ولا أحصي ثناء عليه، وأشكره على سوابغ نعمه، وعظيم مننه، وأصليِّ وأسلم على خير خلقه، وآله، وصحبه.

أما بعد:

فهذه أسطر موجزة وأحرف يسيرة في شيء من سيرة الإمام المجل أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله تعالى، كتبها وفق ما طلب الإخوة الكرام في أمانة المؤتمر، راجياً من الله تعالى الإخلاص والتوفيق والسداد.

وكان الترتيب وفق العناصر الآتية:

السيرة، وتتضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: الاسم والنسب.

المطلب الثاني: المولد، والأسرة.

المطلب الثالث: النشأة والتكوين العلمي.

المطلب الرابع: أشهر الشيوخ، والتلاميذ.

المطلب الخامس: المنزلة والمكانة.

المطلب السادس: الامتحان والابتلاء.

المطلب السابع: الوفاة.

الاعتقاد:

الأخلاق والعبادة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أخلاق ربانية.

المطلب الثاني: العبادة والتأله.

كشّاف الكتب (تصانيفه وما كتب حوله)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقف الإمام من التدوين والتأليف.

المطلب الثاني: تصانيف الإمام.

المطلب الثالث: الجهود العلمية المعاصرة حول الإمام وعلومه.

بين يدي سيرة الإمام⁽¹⁾

الإمام أبو عبد الله أحد كبار أئمة الأمة، وأعلامها الأفاضل، وسرّاتها الذين حدّوا بركبها نحو النجاة، وروّادها الناصحين الذين سلكوا بها مسالك الاتّباع، ونأوا بها عن مَهْيَعَةٍ رديّ، أو موطئٍ بليّ، حملوا أمانة العلم بصدق، وأخذوا الميراث بحق، فأسانيدهم متصلة بالعلم، وآثارهم مسلسلةٌ بالعمل بما يبيّن كمال الصدق، وتمام الديانة، فهذا (الإمام مجمع على جلالته وأمانته، وورعه وزهادته، وحفظه ووفور علمه وعقله وسيادته، إمام المحدثين، والناصر للدين، والمناضل عن السنة، والصابر في المحنة، ومن لم تر عينٌ مثله علماً وزهداً وديانةً وأمانة، الإمام الذي لا يجارى، والفحل الذي لا يبارى، ومن أجمع أئمة الدين على تقدمه في شأنه، ونبله وعلو مكانه، والذي له من المناقب ما لا يعدُّ ولا يحصى، وقام لله مقاماً لولاه لضعف الإسلام واندرس العلم ومشى الناس على أعقابهم القهقري، رباني الأمة، عالي المهمة، ناصر الإسلام والسنة، شجرة نسبه في الأصل خليلية، وفي الفرع إسماعيلية، وأوراقها ربيعية، وعروقها شيبانية، استنار ذكره في الأمصار استنارة الشمس في النهار، فهو صير في الحديث، ينتقد الطيّب من

(1) عدّ الشيخ العلامة بكر أبو زيد الكتب التي أفردت في ترجمة أحمد فبلغت أكثر من أربعين مصنفاً. ينظر: المدخل المفصّل (1 / 427)، كما أوّد التنبيه إلى أنّ بين يدي كتابين عن الإمام؛ الأول: الجامع في سيرة الإمام أحمد، والثاني: الإمام أحمد - سيرة وخبر ومنهج - وهذا يختص بتتبع أخبار وأحوال الإمام في غير مظلّتها، مما ليس في مواضع ترجمته التي تضمنها الكتاب الأول.

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

الخيث، قيس في الزهد والعلم بالحسن البصري، وفي الرقائق والدقائق بندي النون المصري، وفي تفسير القرآن ومعانيه بابن عباس، وفي التشدد على أهل البدع بعمر بن الخطاب الشديد الباس)، وإماماً بهذه المنزلة وهذا القدر كيف يمكن الإحاطة بشمائله في هذه العجالة، لكنه مدخل أرجو أن يكون مستوفياً لأصول السيرة؛ ليزدلف منه إلى تفاصيلها.

المطلب الأول: الاسم والنسب:

نسبه من أبيه: هو إمام أهل السنة والجماعة بلا منازع، ومحنة أهل البدع بلا مدافع: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله ابن حيّان بن عبد الله، بن أنس بن عوف، بن قاسط بن مازن بن شيبان بن ذهل ابن ثعلبة، بن عكّابة بن صعب بن علي، بن بكر بن وائل، بن قاسط بن هنب، بن أفصى بن دُعيمي، بن جديلة ابن أسد، بن ربيعة بن نزار، ابن معد بن عدنان⁽¹⁾.

وهذا النسب أثبتته الإمام بنفسه فيما نقله عنه ابنه صالح، وعبد الله.

قال ابن خلكان: ((هذا هو الصحيح في نسبه))⁽²⁾.

فهو شيباني ربيعي عدناني، ويتتهي نسبه إلى إسماعيل بن الخليل عليهما

السلام.

(1) ينظر: سيرة الإمام أحمد ص (30)، تاريخ بغداد (6 / 92)، طبقات الحنابلة (1 / 8)، منازل الأئمة الأربعة ص (234)، مناقب الإمام أحمد ص (38)، السير (11 / 177 - 178)، البداية والنهاية (14 / 380 - 381)، الجوهر المحصل ص (5 - 6).

(2) وفيات الأعيان (1 / 20) وينظر: طبقات الحنابلة (1 / 9).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

قال ابنُ أبي يعلى: ((وهذا النسب فيه منقبة عميقة، ورتبة عظيمة من وجهين:

أحدهما: حيث تلاقي في نسب رسول الله ﷺ؛ لأنَّ نزاراً كان له ابنان: أحدهما مضر، ونبينا ﷺ من ولده، والآخر ربيعة وإمامنا من ولده. والثاني: أنه عربي صحيح النسب))⁽¹⁾.

وجاء الإسلام وقبيلة شيبان من أعز قبائل العرب وأمنعها، ومع هذا فلم يكن الإمام يفاخر بعروبته، أو يترَفَّع بنسبه، أو حتى يذكره بين أصحابه⁽²⁾. قال يحيى بن معين: ((ما رأيتُ خيراً من أحمد، ما افتخر علينا قط بالعربية، ولا ذكرها))⁽³⁾.

ولما سئل الإمام أحمد: من أيِّ العرب هو؟ قال للسائل: ((نحن قوم مساكين، وما نضع بهذا؟))⁽⁴⁾.

وكنية الإمام: أبو عبد الله، وبها اشتهر وعرف، وعبد الله الابن الثاني للإمام، والأول صالح.

ولعل سبب تكنيته بأبي عبد الله - وهو ابنه الثاني - دون صالح وهو الأول؛

(1) وفيات الأعيان (1 / 20).

(2) ينظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير (1 / 482).

(3) ينظر: تاريخ بغداد (6 / 93)، الجوهر المَحْصَل ص (5).

(4) ينظر: طبقات الحنابلة (2 / 183-184)، وتاريخ دمشق (5 / 258)، تاريخ الإسلام (5 / 1013).

كونها كنيته قبل أن يتزوج، فغلبت عليه، والله أعلم⁽¹⁾.

وأما صفته وملبسه: فكان رحمه الله تعالى ربعةً من الرجال، رقيقاً، أسمر شديد السمرة، حسن الوجه، يخضب رأسه ولحيته بالحناء خضاباً ليس بالقاني، وفي لحيته شعرات سود، تعلوه سكينه ووقار، وهيبة وجلالة، وكان يلبس ثياباً غلاظاً، ويتزر ويعتم⁽²⁾.

قال الميموني: ((ما أعلم أني رأيت أحداً أنظفَ بدنًا، ولا أشدَّ تعاهدًا لنفسه في شاربه، وشعر رأسه، وشعر بدنه، ولا أنقى ثوباً بشدة بياض، من أحمد بن حنبل، كانت ثيابه بين الثوبين، تَسْوَى ملحفته خمسة عشر - درهماً، وكان ثوب قميصه يؤخذ بالدينار ونحوه، لم تكن له رقة تنكر، ولا غلظ ينكر، وكانت ملحفته مهذبة))⁽³⁾.

وقال أيضاً: ما رأيتُ أبا عبد الله عليه طيلسان قط، ولا رداء، إنما هو إزار صغير، وما رأيت عمامة أبي عبد الله قط إلا تحت ذقنه، ورأيت يكره غير ذلك⁽⁴⁾.

وقال الفضل بن زياد: ((رأيت على أبي عبد الله في الشتاء قميصين وجبةً ملونة بينهما، وربما قميصاً وفرواً ثقيلاً، ورأيت عليه عمامةً فوق القلنسوة، وكساءً

(1) ينظر: المدخل المفصل (1 / 330).

(2) ينظر: تاريخ بغداد (6 / 95)، المناقب ص (269)، السير (11 / 184)، الجوهر المحصل ص (16).

(3) ينظر: المناقب ص (322)، السير (11 / 208).

(4) ينظر: السير (11 / 220، 298).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

ثقيلاً، فسمعت أبا عمران الوركاني يقول له يوماً: يا أبا عبد الله، هذا اللباس كله؟! فضحك، ثم قال: أنا رقيق في البرد، وربما لبس القلنسوة بغير عمامة)). وقال الفضل أيضاً: ((رأيت على أبي عبد الله في الصيف قميصاً وسراويل ورداء، وكان كثيراً ما يتشح فوق القميص))⁽¹⁾.

وقال أبو داود: ((كنت أرى أزرار أبي عبد الله محلولة، ورأيت عليه من النعال ومن الخفاف غير زوج، فما رأيت فيه مخضراً، ولا شيئاً له قبّالان، ورأيتُ على أبي عبد الله نعلين حمراوين لهما قبّال واحد))⁽²⁾.

المطلب الثاني: المولد، والأسرة:

انتقلت أسرة الإمام من مرو إلى بغداد وهو حمل في بطن أمه، فولد بها في شهر ربيع الأول عام أربع وستين ومئة⁽³⁾.

وقد أفصح عن ذلك بقوله: ((ولدتُ في سنة أربع وستين ومئة، في أولها، في ربيع الأول، وجيء بي محملاً من مرو))⁽⁴⁾.

ونقل عنه أبو بكر المروزي قوله: ((قُدِمَ بي من خراسان وأنا حمل، وولدتُ

(1) ينظر: المناقب ص (322)، السير (11 / 220).

(2) ينظر: السير (11 / 220).

(3) ينظر: تاريخ بغداد (6 / 94)، منازل الأئمة الأربعة ص (235 - 237)، سير أعلام النبلاء (11 / 179)، تذكرة الحفاظ (2 / 431)، البداية والنهاية (14 / 381)، المنهج الأحمد (1 / 71).

(4) ينظر: سيرة الإمام أحمد لابنه صالح ص (29).

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

هاهنا، ولم أر جدِّي، ولا أبي))⁽¹⁾.

وقال ابنه صالح: ((وجيء به حملاً من مرو، وتوفي أبو أحمد بن حنبل، وله - أي: لأبيه - ثلاثون سنة، فولَّيْتُهُ أُمَّهُ))⁽²⁾.

وأما ما يتصل بأسرته:

فالذي عرف من أصوله جدُّه حنبل بن هلال، وقد خرج من البصرة - موطن الأسرة الأصلي - إلى بلاد خراسان ليكون والياً على بلدة سرخس لبني أمية، ثم بعد ذلك كان من دعاة بني العباس⁽³⁾.

ولحنبل أربعة من الولد:

محمد: والد الإمام، وكان من جنود جيش خراسان، بل كان من القادة، وقد توفي سنة 167 هـ تقريباً، وله ثلاثون سنة.

قال الذهبي: ((وكان محمد والد أبي عبد الله من أجناد مرو، مات شاباً، له نحو من ثلاثين سنة، ورُبِّي أحمد يتيماً))⁽⁴⁾.

إسحاق: ويكنى بأبي يعقوب، وقد صحب الإمام ولزمه هو وابنه حنبل، وكانت له مشاركة في الكثير من الأحداث التي مرَّت على الإمام لاسيما في فترة

(1) ينظر: المناقب ص (36).

(2) ينظر: المناقب ص (36)، السير (11 / 179).

(3) ينظر: تاريخ دمشق (5 / 259)، تاريخ الإسلام (5 / 1012).

(4) السر (11 / 179)، تذكرة الحفاظ (2 / 431).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

المحنة؛ إذ كان يستشيرَه ويأنس برأيه، وقد توفي سنة 253 هـ⁽¹⁾.

قال ابن أبي يعلى في الطبقات: ((وكان ملازماً في أكثر أوقاته مجلس أحمد، ونقل عنه أشياء كثيرة))⁽²⁾.

عبد الله: له ابن يقال له: أحمد، صحب الإمام وجالسه، ونقل عنه أشياء يسيرة⁽³⁾.

عمر: وهو والد ریحانة زوج الإمام وأمّ ولده عبد الله⁽⁴⁾.

وأما أمّ الإمام فهي: صفية بنت ميمون بن عبد الملك بن سوادة الشيباني، فالإمام شيباني الأبوين، وكان جد أمه عبد الملك من وجوه بني شيبان، اشتهر بالكرم والضيافة⁽⁵⁾.

وفما يتعلق بزواجه وزوجاته: فقال أبو بكر المروزي: ((سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: ما تزوجتُ إلاّ بعد الأربعين)).

ولعل اشتغال الإمام أحمد بطلب العلم وتحصيله، كان سبباً في تأخره حتى سنّ الأربعين، وقد تزوج وتسرى، وزوجتاه هما:

(1) ينظر: طبقات الحنابلة (1/ 298 - 299)، والمقصد الأرشد (1/ 249).

(2) (1/ 299).

(3) ينظر: طبقات الحنابلة (1/ 120 - 121)، والمناقب ص (126).

(4) ينظر: طبقات الحنابلة (2/ 584).

(5) ينظر: مناقب الإمام أحمد ص (42)، الجوهر المحصّل ص (6)، مختص المناقب للعبيد ص (9).

أم صالح عبّاسة بنت الفضل، وهي أولى زوجاته، وكانت من العرب، ولم يكن للإمام منها إلا صالح رغم أنها أقامت معه ثلاثين سنة. قال مُثْنياً عليها ومثمناً طيّبَ عشرتها: ((أقامت معي أم صالح ثلاثين سنة فما اختلفتُ أنا وهي في كلمة))⁽¹⁾.

ثم تزوج الإمام زوجة ثانية وهي: ريحانة بنت عمر عمّ الإمام، وهي أم ابنه عبد الله⁽²⁾.

وقد تسرّى الإمام بجارية اشتراها يقال لها (حُسن) وتُكنى أمّ عليّ، وولدت له خمسة بنين وبتناً.

وقيل: إنه تسرّى بأخرى يقال لها: ريحانة، ولم يثبت.

وقد ولد له أولاد وهم:

1 - أبو الفضل صالح، وهو أكبر أولاد الإمام، وكان الإمام أحمد يحبه ويكرمه، وقد كثر عياله على حداثة سنه، فقلّت بسبب ذلك روايته عن أبيه، ومع هذا فقد حمل عن أبيه مسائل كثيرة، وقد ولي القضاء بأصبهان، وبقي فيها حتى توفي سنة 266 هـ، في رمضان، وله ثلاث وستون سنة⁽³⁾.

(1) ينظر: طبقات الحنابلة (2 / 583)، وتاريخ الإسلام (5 / 1034).

(2) ينظر: المناقب ص (373 - 375)، السير (11 / 185، 332).

(3) ينظر: طبقات الحنابلة (1 / 462)، المناقب ص (381)، تاريخ بغداد (10 / 433)، سير أعلام

النساء (12 / 529)، المقصد الأرشد (1 / 444)، المنهج الأحمد (1 / 251).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

قال ابن أبي حاتم: ((كُتِبَ عَنْهُ بِأَصْبَهَانَ، وَهُوَ صَدُوقٌ ثَقَّةٌ)).

2 - أبو عبد الرحمن عبد الله، كان أروى الناس عن أبيه، وسمع معظم تصانيفه وحديثه، ولد في جمادى الأولى، سنة 213 هـ، وكان له حظ وافر من الحفظ، مما جعل الإمام يقول عنه: ((ابني عبد الله محظوظ من علم الحديث))⁽¹⁾، وله مؤلفات كثيرة، وقد توفي يوم الأحد لتسع بقين من جمادى الآخرة، سنة 290 هـ، وكان سنه يوم مات كأبيه سبعاً وسبعين سنة⁽²⁾.

3 - الحسن.

4 - محمد.

قال ابن الجوزي: ((فأما الحسن ومحمد فلا نعرف من أخبارهما شيئاً))⁽³⁾.

5 - سعيد، ولد قبل موت أبيه بمدة يسيرة، ومات قبل موت أخيه عبد الله بدهر.

قال حنبل: ((وقد كان ولد قبل موته بنحو خمسين يوماً، فسماه سعيداً))⁽⁴⁾.

(1) ينظر: مناقب الإمام أحمد ص (383).

(2) ينظر: طبقات الحنابلة (2 / 5)، المناقب ص (383)، تاريخ بغداد (11 / 13)، تهذيب الكمال (14 / 285)، تذكرة الحفاظ (2 / 665)، السير (13 / 516)، تقريب التهذيب (3222)، المقصد الأرشد (2 / 5)، المنهج الأحمدي (1 / 313).

(3) مناقب الإمام أحمد ص (383).

(4) ينظر: مناقب الإمام أحمد ص (383).

وقال السَّلْمَاسِي: ((وسعيد بن أحمد ولي قضاء الكوفة))⁽¹⁾.

6 - زينب أمُّ عليٍّ، كان أبوها ينتهرها على اللَّحْنِ ويضربها، وكانت تأبى أن تصل الماشطَةَ شعرها، وتقول: إنَّ أبي نهاي⁽²⁾.

قال ابن الجوزي: ((وقد رُوِيَ لنا أنه كانت له بنت اسمها فاطمة، والظاهر أنها غير زينب، إلا أنا قد ذكرنا عن زهير عدد أولاده ولم يذكرها فيهم، فيحتمل أن تكون هي زينب؛ لأنَّ المرأة قد تسمى باسمين، ويحتمل أن تكون غيرها))⁽³⁾.
وقال الذهبي: ((وله بنت اسمها فاطمة، إن صحَّ ذلك))⁽⁴⁾.

ولم يتزوج إلا اثنتين وجاريةً واحدةً على الراجح، وهل بقي له عَقَبٌ؟ قال الذهبي: ((انقطع عقب أبي عبد الله فيما نعلم))⁽⁵⁾.

المطلب الثالث: النشأة والتكوين العلمي:

نشأ الإمام يتيماً، إذ توفي والده وعمره ثلاث سنين، فقامت أمه - تلك الأم الرؤوم الصالحة الناصحة - على تربيته في حاضنة العلم والعلماء ببغداد، فشَغِفَ بجمع العلم منذ نعومة أظفاره، وترعرع مقبلاً على التعلم، مشتهراً بالنباهة والحرص.

(1) منازل الأئمة الأربعة ص (238).

(2) ينظر: مناقب الإمام أحمد ص (384).

(3) المناقب ص (384).

(4) تاريخ الإسلام (5 / 1035)، وينظر: المناقب ص (379 - 384)، السير (11 / 333).

(5) السر (11 / 333).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

قال العُلَيْمِي: ((فلما قَدِمْتُ بَغْدَادَ وَصَعْتُ هُنَاكَ، وَنَشَأْتُ بِهَا، فَوَلِيَّتُهُ أُمُّهُ، وَكَانَتْ لَوَائِحُ النِّجَابَةِ تَظْهَرُ مِنْهُ زَمَنُ الصَّبَا، وَكَانَ حَفِظَهُ لِلْعِلْمِ مِنْ ذَلِكَ الزَّمَانِ غَزِيرًا، وَعَلِمَهُ بِهِ مُتَوَافِرًا، وَرَبَّمَا كَانَ يَرِيدُ الْبُكُورَ فِي الْحَدِيثِ، فَتَأْخُذُ أُمُّهُ بِثِيَابِهِ، وَتَقُولُ: حَتَّى يُؤَدِّنَ النَّاسُ، أَوْ حَتَّى يَصْبِحُوا، وَكَانَ فِي الْكُتَّابِ وَهُوَ غَلَامٌ يُعْرَفُ فَضْلُهُ))⁽¹⁾.

وقد حكى حاله بنفسه فقال المُرُوذِي: قال أبو عبد الله: ((كنتُ وأنا عُليِّمٌ اختلفتُ إلى الكُتَّابِ، ثم اختلفتُ إلى الديوان - مجمع الصحف، ومكان الكُتَّابِ - وأنا ابن أربع عشرة سنة))⁽²⁾.

وقد بَكَرَ الإمام بطلب الحديث، فسمعه وهو ابن ستِّ عشرة سنة⁽³⁾، وكان القاضي أبو يوسف صاحبُ الإمام أبي حنيفة أولَ شيخ له يكتب عنه الحديث، ثم لزم شيخه هشيم بن بشير من سنة تسع وسبعين حتى ثلاث وثمانين.

وبعد وفاته بدأ الرحلة فلم يكتف بعلماء بلده، بل رحل في سبيل طلب العلم، والتقى بالشيوخ فاستفاد كثيراً منهم وأفاد، حال الجهادة أينما حلوا، وفي أيِّ مكانٍ نزلوا، والرحلة مكوِّن رئيسٌ للتَّحْصِيلِ، وعلوُّ الإسناد، ولقاء الأئمة الحفَّاظ، بل كان لا يُعَدُّ الرجلَ محدِّثاً حتى يرحل.

(1) المنهج الأحمَد (1 / 72). وينظر: سيرة الإمام أحمد ص (30)، المناقب ص (50).

(2) ينظر: المناقب ص (44)، السير (11 / 185).

(3) ينظر: سيرة الإمام أحمد ص (31).

وقد قال هو عن رحلة طالب الحديث: يرحل يُشامَّ الناس يسمع منهم⁽¹⁾. وكان مبدأ رحلته زماناً سنة ثلاث وثمانين، ومكاناً الكوفة، ثم رحل بعدها إلى البصرة، وقد دخلها خمس مرات، ثم خرج إلى مكة للأخذ عن ابن عيينة سنة سبع ثمانين، وحج في تلك السنة حجته الأولى، وحج بعدها أربع حجج، وكان قد حج ثلاث مرات ماشياً على قدميه، ورحل - أيضاً - إلى أقطار كثيرة بينها بقوله: ((سافرتُ في طلب العلم والسنة إلى الثغور، والشامات، والسواحل، والمغرب، والجزائر، ومكة، والمدينة، والحجاز، واليمن، والعراقين جميعاً، وأرض حوران، وفارس، وخراسان، والجبال، والأطراف))⁽²⁾.

وقال الخطيب: ((قدمت به أمه بغداد وهي حامل، فولدته ونشأ بها، وطلب العلم وسمع الحديث من شيوخها، ثم رحل إلى الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام، والجزيرة، فكتب عن علماء ذلك العصر))⁽³⁾. وقال ابن الجوزي: ((ابتدأ أحمد رضي الله عنه في طلب العلم من شيوخ بغداد، ثم رحل إلى الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام، والجزيرة، وكتب عن علماء كل بلد))⁽⁴⁾.

وكل ذلك مع شدة فقره وحاجته، وقد امتنعت عليه الرحلة بسبب ذلك

(1) ينظر: الرحلة في طلب الحديث للخطيب ص (88).

(2) ينظر: طبقات الحنابلة (1 / 109)، والمنهج الأحمد (1 / 72).

(3) تاريخ بغداد (6 / 91).

(4) المناقب ص (46)، و ينظر: طبقات الحنابلة (1 / 109).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

إلى بعض الشيوخ كجريرِ الصَّبِيِّ ويحيى بن يحيى، وغيرهما.

وقد كان في رحلاته يعاني المشاق والصعاب، وخرج في جملة منها ماشياً.

قال ابنه عبد الله: ((خرج أبي إلى طَرَسُوس ماشياً على قدميه، وخرج إلى

اليمن ماشياً))⁽¹⁾.

وهذا من العجب في الحرص على الطلب والدأب فيه، والأعجب منه أنه

كان يستلذ هذه المصاعب، فقد قال أحمد الدَّورقي: ((لما قدم أحمد بن حنبل من

عند عبدالرزاق رأيتُ به شحوباً بمكة، وقد تبين عليه النَّصَب والتَّعب، فكَلَّمْتُهُ

فقال: هَيْنَ فيما استفدنا من عبد الرزاق))⁽²⁾.

ومما يدل على شدة حرصه علاوةً على رحلاته العلمية، ما أخبر به ابنه

صالح فقال: ((رأى رجلٌ مع أبي مَحْبُرَةً، فقال: يا أبا عبد الله! أنتَ بلغتَ هذا

المبلغ، وأنتَ إمام المسلمين؟ فقال: مع المحبرة إلى المقبرة))⁽³⁾.

ومما أثر عنه قوله: ((أنا أطلب العلم إلى أن أدخل القبر))⁽⁴⁾.

المطلب الرابع: أشهر الشيوخ، والتلاميذ:

كلما كثرت رحلة العالم، واتسعت رقعة البلدان التي دخلها، مع النَّهَم

(1) ينظر: حلية الأولياء (9 / 184)، تاريخ دمشق (5 / 298)، السير (11 / 192، 211).

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء (11 / 215).

(3) ينظر: المناقب ص (55).

(4) ينظر: المناقب ص (55).

والجدِّ والمثابرة والتبكير بالطلب، فحدّث ما شئت عن كثرة شيوخه، وهكذا هم شيوخ أبي عبد الله، فهم أعدادٌ يطول ذكرها، وأسماءٌ يَشُقُّ إحصاؤها؛ كما قال الخطيب⁽¹⁾.

قال ابن الجوزي: ((كان شديد الإقبال على العلم، سافر في طلبه السفر البعيد، وتوفّر على تحصيله الزمان الطويل، ولم يتشاغل بكسبٍ ولا نكاحٍ حتى بلغ منه ما أراد))⁽²⁾.

وقد قمتُ بإحصاء شيوخه في المسند ومن خلال ما ذكره ابن الجوزي في المناقب، والمزي في التهذيب، والذهبي في سير أعلام النبلاء، وتحصّل أنّ عددهم من حيث الجملة يبلغ (453 شيخاً) على جهة التقريب المقاربة؛ إذ لا يخلو الأمر من تصحيف، أو تداخل، أو تكرار.

قال أبو الخير الجزري: ((شيوخه الذين روى عنهم وسمع منهم يزيدون على الأربع مئة، ذكرهم الحافظ أبو بكر ابن نقطة في كتاب مفرد))⁽³⁾.

وقد أورد ابن الجوزي في مناقبه أربعة عشر - وأربع مئة شيخ، وامرأةً واحدة، وربّتهم على حروف المعجم⁽⁴⁾، وعن ابن الجوزي نقل مُغلّطي في إكمال

(1) ينظر: تاريخ بغداد (6 / 91).

(2) مناقب الإمام أحمد ص (84).

(3) المصعد الأحمّد ص (15) بتصرف يسير جداً.

(4) مناقب الإمام أحمد ص (58 - 81).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

تهذيب الكمال.

وذكر المزي في تهذيب الكمال (127 شيخاً)⁽¹⁾.

وقال الذهبي عن شيوخه في المسند بعد أن ذكر ستة وثمانين شيخاً: ((فعدة شيوخه الذين روى عنهم في المسند مئتان وثمانون ونيّف))⁽²⁾.

وكان شيوخه من العلماء والأئمة في علوم شتى، وفنون مختلفة، مما أكسب الإمام وأفاده أن يكون عالماً مَفَنَّاً، ومجتهداً مطلقاً، ففيهم أئمة النقد وأطباء علل الحديث، ومنهم المفسرون وعلماء التأويل، ويبرز منهم ويلمع فقهاء المحدثين وأساطين الفهم والدراية، واشتهرت طائفة أخرى بالزهد والعبادة والديانة.

فمن أشهر شيوخه:

1 - إسماعيل ابن عُلَيَّة⁽³⁾.

2 - الإمام الشافعي⁽⁴⁾.

(1) (1 / 437 - 440).

(2) السير (11 / 181)، وينظر: المصعد الأحمدي ص (15).

(3) هو: ابن إبراهيم بن مقسم ابن عُلَيَّة الأسدي مولاهم، أبو بشر - البصري، مشهور بابن عُلَيَّة وهي أمه، كان ثقة ورعاً تقياً، قال شعبة: ((ابن عُلَيَّة سيد المحدثين))، وقال ابن معين: ((كان ثقة مأموناً صدوقاً مسلماً ورعاً تقياً))، توفي سنة 193 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (3 / 23)، التذكرة (1 / 322)، السير (9 / 107)، الكاشف (350)، التقريب (420).

(4) ستأق له ترجمة مفصلة في ص (56).

3 - جرير بن عبد الحميد⁽¹⁾.

4 - روح بن عباد⁽²⁾.

5 - سفيان بن عيينة⁽³⁾.

6 - سليمان بن حرب⁽⁴⁾.

(1) هو: جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي القاضي، أبو عبد الله الرازي، ثقة متفق عليه، صحيح الكتاب، وقيل: كان في آخر عمره بهم من حفظه، توفي سنة 188 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (4 / 540)، تذكرة الحفاظ (1 / 262)، السير (9 / 9)، الكاشف (771)، التقريب (924).

(2) هو: روح بن عباد بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري، أحد الأئمة الثقات الكثيرين، وقد روى عنه الإمام في المسند، قال ابن المديني: ((من المحدثين قوم لم يزالوا في الحديث، لم يُشغلوا عنه، نشؤوا، فطلبوا، ثم صنّفوا، ثم حدّثوا، منهم: روح بن عباد))، صنّف كتاباً في السنن والأحكام، توفي سنة 205 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (9 / 238)، التذكرة (1 / 349)، السير (9 / 402)، الكاشف (1593)، التقريب (1973).

(3) هو: ابن أبي عمران الهلالي مولاهم، أبو محمد نزير مكة، شيخ الحجاز، وأحد الأئمة الحفاظ الكبار المتقنين، قال أحمد: ((ما رأيت أحداً أعلم بالسنن منه))، توفي سنة 198 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (11 / 177)، تذكرة الحفاظ (1 / 262)، السير (8 / 454)، الكاشف (2002)، التقريب (2464).

(4) هو: ابن بجيل الأزدي الواشحي، أبو أيوب البصري، سكن بغداد وتولى القضاء فيها، وهو إمام من الأئمة، كان لا يدلّس، ثقة حجة، وصف بأنه لا يحدث إلا عن ثقة، توفي سنة 224 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (11 / 384)، تذكرة الحفاظ (1 / 393)، السير (10 / 330)، الكاشف (2079)، التقريب (2560).

7 - شبابة بن سوار⁽¹⁾.

8 - عبد الرحمن بن مهدي⁽²⁾.

9 - عبد الرزاق الصنعاني⁽³⁾.

10 - عفان بن مسلم⁽⁴⁾.

(1) هو: الفزاري مولاهم، أبو عمرو المدائني، ثقة حافظ رمي بالإرجاء، ومن أجله تكلم فيه بعضهم، توفي سنة 204 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (12 / 343)، تذكرة الحفاظ (1 / 361)، السير (9 / 513)، الكاشف (2229)، التقريب (2748).

(2) هو: ابن حسان، أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ الثبت، أحد أركان الحديث بالعراق، عارف بالرجال، وكان رأساً في العلم والعمل، قال ابن المديني: ((ما رأيت أعلم منه))، توفي سنة 198 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (17 / 430)، تذكرة الحفاظ (1 / 329)، السير (9 / 192)، الكاشف (3323)، التقريب (4044).

(3) هو: ابن همام بن نافع الصنعاني، أبو بكر الحميري مولاهم، الحافظ العلامة صاحب التصانيف، التي أشهرها المصنف، رحل إليه الأئمة، كان ثقة من أوعية العلم، إلا أنه تغير قليلاً في آخر عمره، وكان يتشيع، توفي سنة 211 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (18 / 52)، التذكرة (1 / 364)، السير (9 / 563)، الكاشف (3362)، التقريب (4092).

(4) هو: ابن عبد الله الصفار، أبو عثمان البصري، نزيل بغداد، قال أحمد: ((لزمته عشر سنين))، وقد أكثر عنه الإمام جداً، ثقة ثبت حافظ، توفي سنة 219 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (20 / 160)، تذكرة الحفاظ (1 / 379)، سير أعلام النبلاء (10 / 242)، الكاشف (3827)، التقريب (4659).

11 - الفضل بن دُكَيْن⁽¹⁾.

12 - محمد بن جعفر⁽²⁾.

13 - معتمر بن سليمان التيمي⁽³⁾.

14 - هُشَيْمُ بن بشير⁽⁴⁾.

(1) هو: أبو نعيم الملائي الكوفي، قال أحمد: ((ثقة، كان يقظان في الحديث عارفاً به))، ثقة ثبت حجة، يقارن بابن عيينة، توفي سنة 218هـ، وقيل: 219هـ. ينظر: تهذيب الكمال (23 / 197)، تذكرة الحفاظ (1 / 372)، السير (10 / 142)، الكاشف (4463)، التقريب (5436).

(2) هو: محمد بن جعفر الهذلي مولاهم، أبو عبد الله البصري المعروف بغندر، أحفظ الناس لحديث شعبة، وكان فيه غفلة يسيرة مع ثقته، وكتابه صحيح، وقد أكثر عنه الإمام في المسند جداً، توفي سنة 192هـ، وقيل: 194هـ. ينظر: تهذيب الكمال (25 / 5)، تذكرة الحفاظ (1 / 300)، السير (9 / 98)، الكاشف (4771)، التقريب (5824).

(3) هو: ابن طرخان التيمي، أبو محمد البصري، قال أحمد: ((ما كان أحفظ من معتمر بن سليمان، قلَّ ما كنا نسأله عن شيءٍ إلاَّ عنده فيه شيءٌ))، ثقة مكثر من الحديث، توفي سنة 187هـ. ينظر: تهذيب الكمال (28 / 250)، تذكرة الحفاظ (1 / 266)، السير (8 / 477)، الكاشف (5546)، التقريب (6833).

(4) هو: السُّلَمي، أبو معاوية الواسطي، محدث بغداد، من الحفاظ الأثبات المتقين، إلاَّ أنه كان كثير التدليس والإرسال الخفي، ومن أحفظ الرواة لحديث الثوري، توفي سنة 183هـ. ينظر: تهذيب الكمال (30 / 272)، تذكرة الحفاظ (1 / 248)، السير (8 / 287)، الكاشف (5979)، التقريب (7362).

15- وكيع بن الجراح⁽¹⁾.

16- يحيى بن سعيد القطان⁽²⁾.

17- يزيد بن هارون⁽³⁾.

18- أبو داود الطيالسي⁽⁴⁾.

(1) هو: وكيع بن الجراح بن مريح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي الحافظ، قال أحمد: ((ما رأيت أوعى للعلم من وكيع، ولا أحفظ منه))، وقد أكثر الإمام عنه في مسنده جداً، توفي سنة 196 هـ، وقيل: 197 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (30 / 462)، تذكرة الحفاظ (1 / 306)، السير (9 / 140)، الكاشف (6056)، التقريب (7464).

(2) هو: ابن فروخ، أبو سعيد التميمي البصري، الحافظ أحد الأعلام، ومن أئمة النقد في الجرح والتعديل، قال أحمد: ((ما رأيت بعيني مثله))، كان لا يحدث إلا عن ثقة، كان الثوري يتعجب من حفظه، توفي سنة 198 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (31 / 329)، التذكرة (1 / 298)، السير (9 / 175)، الكاشف (6175)، التقريب (7607).

(3) هو: ابن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد البصري، كان ثقة ثباتاً، متعبداً متنسكاً، حسن الصلاة جداً، قال عنه الإمام أحمد: ((كان حافظاً للحديث))، توفي سنة 206 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (32 / 261)، تذكرة الحفاظ (1 / 317)، السير (9 / 358)، الكاشف (6365)، التقريب (7842).

(4) هو: سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي- البصري، صاحب المسند المشهور، ثقة حافظ، غلط في أحاديث، بسبب اتكاله على حفظه أحياناً، توفي سنة 203 هـ، وقيل: 204 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (11 / 401)، تذكرة الحفاظ (1 / 351)، السير (9 / 378)، الكاشف (2082)، التقريب (2565).

19- أبو عاصم النبيل⁽¹⁾.

20- أبو معاوية الضرير⁽²⁾.

وأما ما يتعلق بتلاميذه وطلابه:

فإذا كان للإمام من الشيوخ العدد الكثير والجم الغفير فله من التلاميذ أضعاف ذلك؛ فقد طبقت شهرته الآفاق، وطارت عند أهل الخلاف والوفاق، لاسيما بعد المحنة وفك الوثاق، فرحل إليه طلاب العلم، بل قصده العلماء والأئمة، وأصبح بغية مريد السنة والاعتقاد، وطالب الأسانيد والعلل، ومتطلب الفقه والفهم، وقاصد حسن الأدب والسمت والورع والصلاح⁽³⁾.

(1) هو: الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري، إمام ثبت حجة، متفق عليه زهداً وعلماً وديانة وإتقاناً، قال: ((ما دلّست قط، وما اغتبت أحداً منذ علمت أن الغيبة حرام))، توفي سنة 213 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (13 / 281)، التذكرة (1 / 366)، السير (9 / 480)، الكاشف (2436)، التقريب (2994).

(2) هو: محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي، من أحفظ الناس لحديث الأعمش، وربما وهم في حديث غيره، وقد رمي بالإرجاء، قال: ((لزمت الأعمش عشرين سنة))، توفي سنة 195 هـ. ينظر: تهذيب الكمال (25 / 123)، تذكرة الحفاظ (1 / 294)، السير (9 / 73)، الكاشف (4816)، التقريب (5878).

(3) وقد ذكر الشيخ بكر أبو زيد في المدخل المفصل (2 / 619): أن الذين قصدوا أحمد ليستفيدوا منه وبنهلوا من علمه كانوا على أربعة أصناف: الصنف الأول: طلب الرواية، وتلقي السنة، والصنف الثاني: طلب التفقه، والصنف الثالث: جمعوا بين الطريقتين، والصنف الرابع: المستفتون من عامة المسلمين.

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

ويظهر ذلك جلياً في كثرة من روى عنه، وقد كان يجتمع في مجلسه - فيما قيل - زهاء خمسة آلاف أو يزيدون، أقل من خمس مئة يكتبون، والباقي يتعلمون منه حسن الأدب والسمت⁽¹⁾.

قال الشريف أبو جعفر عن تلاميذ الإمام: ((لا يُحصيهم عددٌ، ولا يُحويهم بلدٌ، ولعلمهم مئة ألف، أو يزيدون، وروى الفقه عنه أكثر من مئتي نفس، أكثرهم أئمةٌ أصحابُ تصانيف))⁽²⁾.

وقد أوصلهم ابن أبي يعلى في الطبقات إلى سبعة وسبعين وخمس مئة راوٍ، ونقلاً الفقه منهم عنه أكثر من عشرين ومئة نفس⁽³⁾، بينما ذكر المرزادوي منهم نيّفاً وثلاثين ومئة⁽⁴⁾.

وقد ذكرهم ابن الجوزي في كتاب المناقب، وربّتهم على حروف المعجم⁽⁵⁾.
وقد أخذ عن الإمام بعضُ شيوخه ومنهم: عبدالرحمن بن مهدي، وعبدالرزاق الصنعاني، والشافعي، ووكيع بن الجراح، ويزيد بن هارون، ويحيى

(1) ينظر: المناقب ص (217)، والسير (11 / 316)، وقد جمع الخلال جزءاً في تسمية الرواة عن الإمام، وعدّ فيه جملة من شيوخه، وأقرانه؛ كما في السير (11 / 183).

(2) ينظر: صفة الفتوى لابن حمدان ص (79 - 80).

(3) الطبقات (1 / 15)، وينظر: المنهج الأحمد للعليمي (1 / 75).

(4) الإنصاف (30 / 399 - 419).

(5) المناقب ص (125 - 144)، وينظر في هذا ما قرره العلامة بكر أبو زيد في المدخل (2 / 619 -

.(622)

ابن آدم، وغيرهم⁽¹⁾.

وأخذ عنه بعض أقرانه ومنهم: قتيبة بن سعيد، وخلف بن هشام، ويحيى ابن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن أبي الحَوَاري، والحسين بن منصور، وزياد ابن أيوب، وعبدالرحمن بن إبراهيم المعروف بدُحَيْم.

ومن كبار المحدثين الذين تتلمذوا على يديه: البخاري، وروى له في الصحيح حديثين أحدهما بواسطة، ومسلم، وأبو داود، وقد أكثرا عنه لاسيما الأخير، والترمذي والنسائي، وابن ماجه، رووا عنه في كتبهم بواسطة.

ومن أشهر تلاميذه الذي نقلوا فقهه ومسائله واختصوا به⁽²⁾ من يلي:

1 - إبراهيم الحربي⁽³⁾.

2 - الأثرم⁽⁴⁾.

(1) ينظر: مناقب الإمام أحمد ص (115 - 124).

(2) ينظر: المدخل المفصل (2 / 619 - 651).

(3) هو: إبراهيم بن إسحاق بن بشير، أبو إسحاق الحربي، ولد سنة 198هـ، كان إماماً في جميع الفنون، متقناً مصنفاً محتسباً عابداً زاهداً، نقل عن الإمام مسائل كثيرة، وهو من أجلة أصحابه، ومن آثاره: غريب الحديث، والمناسك، ودلائل النبوة، وغيرها، توفي سنة 285هـ. ينظر: تاريخ بغداد (6 / 522)، الطبقات (1 / 218)، المناقب ص (127، 612)، التذكرة (2 / 584)، السير (13 / 356)، المقصد الأرشد (1 / 211)، المنهج الأحمد (1 / 302).

(4) هو: أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم، أبو بكر الإسكافي الطائي، ويقال: الكلبي، فقيه من حفاظ الحديث، كان إماماً جليلاً وحافظاً يقظاً، نقل عن الإمام مسائل كثيرة، ورتبها على الأبواب، ومن مصنفاته: الناسخ والمنسوخ، وكتاب في العلل، توفي في حدود سنة 261هـ أو بعدها. ينظر: =

3 - إسحاق بن إبراهيم بن هانئ⁽¹⁾.

4 - إسماعيل الشالنجي⁽²⁾.

5 - حرب الكرماني⁽³⁾.

6 - الحسن بن ثواب⁽⁴⁾.

= تاريخ بغداد (6 / 295)، طبقات الحنابلة (1 / 162)، المناقب ص (126، 621)، تهذيب الكمال (1 / 476)، تذكرة الحفاظ (2 / 570)، السير (12 / 623)، المقصد الأرشد (1 / 161)، المنهج الأحمدي (1 / 240).

(1) هو: إسحاق بن إبراهيم بن هانئ، أبو يعقوب النيسابوري، ولد سنة 218 هـ، خدم الإمام وهو ابن تسع سنين، قال الخلال: ((كان أبا دين وورع، ونقل عن أحمد مسائل كثيرة ستة أجزاء))، توفي سنة 275 هـ. ينظر: تاريخ بغداد (7 / 404)، الطبقات (1 / 284)، المناقب ص (29)، السير (13 / 19)، المقصد الأرشد (1 / 241)، المنهج الأحمدي (1 / 274).

(2) هو: إسماعيل بن سعيد، أبو إسحاق الشالنجي، قال الخلال: ((عنده مسائل كثيرة، ما أحسب أحداً من أصحاب أبي عبد الله روى عنه أحسن مما روى هذا، ولا أشيع، ولا أكثر مسائل منه، وكان عالماً بالرأي، كبير القدر عندهم، معروفاً))، توفي سنة 230 هـ. ينظر: الطبقات (1 / 273)، المناقب ص (128)، المقصد الأرشد (1 / 261)، المنهج الأحمدي (2 / 73).

(3) هو حرب بن إسماعيل، أبو محمد الكرماني، كان جليل القدر، روى عن الإمام مسائل كثيرة، ورحل في الطلب، توفي سنة 280 هـ. ينظر: الطبقات (1 / 388)، المناقب ص (132)، التذكرة (2 / 613)، السير (13 / 244)، المقصد الأرشد (1 / 354)، المنهج الأحمدي (2 / 95).

(4) هو: الحسن بن ثواب بن علي التغلبي المخزومي، نقل عن الإمام مسائل كثيرة، كان الإمام يقول له: ((إني أفشي إليك ما لا أفشي إلى ولدي، ولا إلى غيرهم))، توفي سنة 268 هـ. ينظر: تاريخ بغداد (8 / 242)، الطبقات (1 / 352)، المناقب ص (131)، المقصد الأرشد (1 / 317)، =

7 - حنبل بن إسحاق⁽¹⁾.

8 - ابنه صالح⁽²⁾.

9 - ابنه عبد الله، راوية المسند⁽³⁾.

10 - علي بن سعيد النسوي⁽⁴⁾.

11 - الفضل بن زياد⁽⁵⁾.

= المنهج الأحمد (1 / 255).

(1) هو: حنبل بن إسحاق بن حنبل، أبو علي الشيباني، ابن عم الإمام، وهو ثقة ثبت، من حفاظ الحديث، سمع المسند من الإمام، له مسائل شَبَّهها الخلال في حسنها وإشباعها وجودتها بمسائل الأثرم، له كتب منها: الفتن، ومحنة الإمام أحمد، توفي سنة 273 هـ. ينظر: الطبقات (1 / 383)، المناقب ص (132)، تذكرة الحفاظ (2 / 600)، سير أعلام النبلاء (13 / 51)، المقصد الأرشد (1 / 365)، المنهج الأحمد (1 / 264).

(2) تقدمت ترجمته.

(3) تقدمت ترجمته.

(4) هو: علي بن سعيد بن جرير النسوي، أبو الحسن، قال الخلال: ((كبير القدر، صاحب حديث، كان يناظر أبا عبد الله مناقرة شافية، روى عن أبي عبد الله جزأين مسائل)). ينظر: الطبقات (2 / 126)، المناقب ص (136)، تهذيب الكمال (20 / 447)، المقصد الأرشد (2 / 225)، المنهج الأحمد (2 / 133).

(5) هو: الفضل بن زياد، أبو العباس القطان البغدادي، قال الخلال: ((كان من المتقدمين عند أبي عبد الله، وكان أبو عبد الله يعرف قدره ويكرمه، وكان يصلي بأبي عبد الله، فوقع له عن أبي عبد الله مسائل كثيرة جيداً)). ينظر: تاريخ بغداد (14 / 330)، الطبقات (2 / 188)، مناقب الإمام أحمد ص (138)، المقصد الأرشد (2 / 312)، المنهج الأحمد (2 / 148).

12 - الكوسج⁽¹⁾.

13 - مهنا الشامي⁽²⁾.

14 - الميموني⁽³⁾.

15 - يعقوب بن بُخْتَان⁽⁴⁾.

(1) هو: إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب المروزي، ولد سنة 170 هـ، دوّن مسائل كثيرة عن الإمام أحمد وعن ابن راهويه، فلما بلغه أنّ أحمد رجع عن تلك المسائل، وضعها في جراب، وحملها على ظهره، وخرج راجلاً إلى بغداد، وعرض خطوط أحمد عليه فأقرّ له بها ثانياً، توفي بنيسابور سنة 251 هـ. ينظر: تاريخ بغداد (7 / 385)، الطبقات (1 / 303)، المناقب ص (615)، تذكرة الحفاظ (2 / 524)، سير أعلام النبلاء (12 / 258)، المقصد الأرشد (1 / 252)، المنهج الأحمد (1 / 212).

(2) هو: مهنا بن يحيى الشامي أبو عبد الله السُّلَمي، نقل عن الإمام مسائل، وكان الإمام يكرمه، ويعرف له حق الصحبة، قال مهنا: ((صحبت أبا عبد الله فتعلمت منه العلم، والأدب، واكتسبت به مالاً))، لزم الإمام ثلاثاً وأربعين سنة، ورحل معه إلى عبد الرزاق، وصحبه إلى أن مات. ينظر: تاريخ بغداد (15 / 358)، الطبقات (2 / 432)، مناقب الإمام أحمد ص (142)، المقصد الأرشد (3 / 43)، المنهج الأحمد (2 / 161).

(3) هو: عبد الملك بن عبد الحميد بن مهران الميموني أبو الحسن الرقي، ولد سنة 181 هـ، عالم الرقة ومفتيها في زمانه، من جلة أصحاب أحمد، وسمع منه مسائل كثيرة حسان، وقد كان الإمام يكرمه، ويخصه بما لا يخصص به غيره، توفي سنة 274 هـ. ينظر: الطبقات (2 / 92)، المناقب ص (135)، (616)، تهذيب الكمال (18 / 334)، تذكرة الحفاظ (2 / 603)، السير (13 / 89)، المقصد الأرشد (2 / 142)، المنهج الأحمد (1 / 269).

(4) هو: يعقوب بن إسحاق بن بُخْتَان، أبو يوسف، كان من الصالحين الثقات، وكان جاراً =

16 - أبو بكر المروزي⁽¹⁾.

17 - أبو داود السجستاني⁽²⁾.

18 - أبو زرعة الدمشقي⁽³⁾.

= لأبي عبد الله، وروى عنه مسائل صالحة كثيرة في الورع لم يروها غيره. ينظر: تاريخ بغداد (16 / 425)، الطبقات (2 / 554)، المناقب ص (143)، المقصد الأرشد (3 / 121)، المنهج الأحمد (2 / 175).

(1) هو: أحمد بن محمد بن الحجاج بن عبد العزيز، أبو بكر المروزي، ولد في حدود سنة 200هـ، كان المقدم من أصحاب الإمام، ومن أقر بهم إليه؛ لورعه وفضله، وكان الإمام يأنس به، وينسبط إليه، وهو الذي تولى إغماضه لما مات وغسّله، وقد روى عن الإمام مسائل كثيرة جداً، توفي سنة 275هـ، ودفن عند رجل قبر الإمام. ينظر: تاريخ بغداد (6 / 104)، الطبقات (1 / 137)، المناقب ص (126، 611)، التذكرة (2 / 631)، السير (13 / 173)، المقصد الأرشد (1 / 156)، المنهج الأحمد (1 / 252).

(2) هو: الإمام المحدث سليمان بن الأشعث بن بشر بن شدّاد الأزدي، أبو داود السجستاني، ولد سنة 202هـ، صاحب السنن، رحل وطوّف وجمع وصنّف، روى عن الإمام مسائل كثيرة في العلل والجرح والتعديل، وفي الفقه، وله كتب: أشهرها السنن، وله أيضاً المراسيل، توفي سنة 275هـ. ينظر: الطبقات (1 / 427)، المناقب ص (133، 181)، تهذيب الكمال (11 / 355)، تذكرة الحفاظ (2 / 591)، السير (13 / 203)، المقصد الأرشد (1 / 406)، المنهج الأحمد (1 / 276).

(3) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان النصري، أبو زرعة الدمشقي، ولد قبل سنة 200هـ، إمام حافظ، عارف بالرجال والحديث، وقد سمع من أحمد وابن معين كثيراً، وسمع من الإمام خاصة مسائل مشبعة محكمة؛ كما قال الخلال، وله من الكتب: التاريخ، والفوائد المعللة، =

19- أبو طالب المشكاني⁽¹⁾.

20- أبو القاسم البغوي⁽²⁾.

المطلب الخامس: المنزلة والمكانة:

منزلة هذا الإمام وثناء العلماء عليه أكثر من أن يحصر، في علمه وسعته، وحفظه وكثرته، وفقهه وفهمه، وورعه وزهده، وتواضعه وهيبته، وعبادته وتنسكه، وحسن سمته ونزاهة نفسه، وصبره وذبه عن دين الله، ولا غرو في ذلك، فقد جمع - بفضل الله وتوفيقه - فضائل ومحامد كثيرة، تسببها مكانة رفيعة في الأمة، وجعل الله له لسان صدق في الآخرين.

= وغيرهما، توفي سنة 280 هـ. ينظر: الطبقات (2 / 73)، المناقب ص (135)، تهذيب الكمال (17 / 301)، تذكرة الحفاظ (2 / 624)، السير (13 / 311)، المقصد الأرشد (2 / 100)، المنهج الأحمد (1 / 291).

(1) هو: أحمد بن حميد، أبو طالب المشكاني، كان الإمام يكرمه ويعظمه، كان رجلاً صالحاً فقيراً، صبوراً على الفقر، وقد روى عن الإمام مسائل كثيرة، توفي سنة 244 هـ. ينظر: تاريخ بغداد (5 / 198)، الطبقات (1 / 81)، المناقب ص (125، 610)، المقصد الأرشد (1 / 95)، المنهج الأحمد (1 / 197).

(2) هو: عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور، أبو القاسم البغوي، بغدادى الدار والمولد، وهو ابن أخت الإمام أحمد بن منيع، ولد سنة 213 هـ، إمام حافظ حجة، سمع العلم مبكراً، روى عن الإمام كتاب الأشربة، ومسائل فقهية، توفي سنة 317 هـ. ينظر: تاريخ بغداد (11 / 325)، الطبقات (2 / 30)، تذكرة الحفاظ (2 / 737)، السير (14 / 440)، المقصد الأرشد (2 / 49)، المنهج الأحمد (1 / 336).

فقد قال الإمام الشافعي: ((خرجتُ من بغداد، وما خلفتُ بها أحداً أورع، ولا أتقى، ولا أفقه، ولا أعلم، من أحمد بن حنبل))⁽¹⁾.

وقال شيخه عبد الرزاق: ((ما رأيتُ أفقه من أحمد، ولا أورع))⁽²⁾.

وقال يحيى بن معين: ((كان في أحمد بن حنبل ستُّ خصال، ما رأيتها في عالم قط: كان محدثاً، وكان حافظاً، وكان عالماً، وكان ورعاً، وكان زاهداً، وكان عاقلاً))⁽³⁾.

وقال أيضاً: ((أراد الناس منّا أن نكون مثل أحمد بن حنبل، والله ما نقوى أن نكون مثل أحمد، ولا نطبق سلوك طريقه))⁽⁴⁾.

قال إسحاق بن راهويه: ((ما أعلم في أصحابنا أسود الرأس أفقه من أحمد))⁽⁵⁾.

وقال الإمام البخاري: ((لما ضربَ أحمد بن حنبلَ كُناً بالبصرة، فسمعتُ أبا الوليد الطيالسي يقول: لو كان أحمد في بني إسرائيل لكان أُحدوثاً))⁽⁶⁾.

وقال عبد الله بن المبارك - أحد تلاميذ ابن عليه وليس الإمام المشهور -:

(1) ينظر: الطبقات (1 / 40)، سير أعلام النبلاء (11 / 195).

(2) ينظر: المناقب ص (96).

(3) ينظر: البداية والنهاية (14 / 408).

(4) ينظر: البداية والنهاية (14 / 409).

(5) ينظر: السير (11 / 305).

(6) ينظر: المناقب ص (100)، البداية والنهاية (14 / 406).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

((كنتُ عند إسماعيل بن عُلَيَّة فتكلم إنسان فضحك بعضنا، وثمَّ أحمد بن حنبل، قال: فأتينا إسماعيل فوجدناه غضبان، فقال: أتضحكون وعندي أحمد ابن حنبل؟))⁽¹⁾.

وقال أبو زرعة الرازي: ((ما رأيتُ أسود الرأس - يعني أنه شاب لم يظهر فيه الشيب - أحفظ لحديث رسول الله ﷺ ولا أعلم بفقَّهه ومعانيه من أبي عبدالله، أحمد بن حنبل))⁽²⁾.

وقال أيضاً: ((كان أحمد يحفظ ألف ألف حديث. فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب))⁽³⁾. قال الذهبي: ((فهذه حكاية صحيحة في سعة علم أبي عبد الله))⁽⁴⁾.

وقال عبد الوهَّاب الورَّاق: ((ما رأيت مثل أحمد بن حنبل. قالوا له: وأيش الذي بان لك من علمه وفضله على سائر مَنْ رأيت؟ قال: رجلٌ سُئِلَ عن ستين ألف مسألة، فأجاب فيها بأن قال: أخبرنا، وحدثنا))⁽⁵⁾.

وقال أبو عمر النحَّاس - وقد ذكر الإمام أحمد يوماً -: ((في الدين ما كان

(1) ينظر: المناقب ص (96).

(2) ينظر: المناقب ص (163)، البداية والنهاية (14 / 410).

(3) ينظر: الطبقات (1 / 14)، السير (11 / 187).

(4) السير (11 / 187).

(5) ينظر: الطبقات (1 / 13 - 14).

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

أَبْصَرَهُ، وعن الدنيا ما كان أَصْبَرَهُ، وفي الزهد ما كان أَخْبَرَهُ، وبالصالحين ما كان أَحْقَهُ، وبالماضين ما كان أَشْبَهَهُ، عُرِضَتْ عليه الدنيا فأبأها، والبدع فنفاها⁽¹⁾.

وقال النسائي: ((جمع أحمد بن حنبل المعرفة بالحديث، والفقه، والورع، والزهد، والصبر))⁽²⁾.

وقال الذهبي: ((كان أحمد عظيم الشأن، رأساً في الحديث، وفي الفقه، وفي التَّأَلُّه، أثنى عليه خلق من خصومه، فما الظن بإخوانه وأقرانه؟ وكان مهيباً في ذات الله، حتى لقد قال أبو عبيد: ما هبتُ أحداً في مسألة ما هبت أحمد بن حنبل))⁽³⁾.

وقال ابن كثير: ((وقد طاف الإمام أحمد بن حنبل في البلاد والآفاق، وسمع من مشايخ العصر، وكانوا يُجَلُّونَه، ويحترمونَه في حال سماعه منهم))⁽⁴⁾.

فهذه نماذج يسيرة من أقوال أهل العلم، وهي غيضة من فيض؛ لأنَّ استقصاء مثل ذلك يطول به المقام، ويكفي أبا عبد الله شرفاً أنه أصبح عَلَماً للسنَّة وأصحابها، ومحنةً لمن خالفه أو تكلم فيه، حتى قيل: إذا رأيتَ الرجلَ يجب أحمد فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيتَ الرجلَ يبغيض أحمد فاعلم أنه صاحب بدعة.

(1) ينظر: السير (11 / 198)، البداية والنهاية (14 / 407).

(2) ينظر: السير (11 / 19).

(3) السير (11 / 203).

(4) البداية والنهاية (14 / 383).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((حتى صار أهل العلم بعد ظهور المحنة، يمتحنون الناس به، فمن وافقه كان سُنيًّا، وإلَّا كان بدعيًّا))⁽¹⁾.

وحتى لا تنتهم بالإطراء والغلو أختتم بقول أعلم الناس بأحمد وأعرفهم به؛ صاحبه الأخصُّ أبي زكريا يحيى بن معين؛ إذ اجتمع جماعة من العلماء في مجلس فجعلوا يثنون على أحمد ويذكرون فضائله. فقال رجل: لا تكثروا بعض هذا القول. فقال ابن معين: وكثرة الثناء على أحمد تستكثر؟ لو جلسنا مجلسنا بالثناء عليه ما ذكرنا فضائله بكاملها⁽²⁾.

المطلب السادس: الامتحان والابتلاء⁽³⁾:

المحنة سنَّة الأنبياء، والابتلاء سبيل الصالحين؛ اختباراً للإيمان، وتثبيتاً للأقدام، وتقوية للعزائم، وتمحيصاً للصفوف، وقد قدَّر اللطيف الخبير على الإمام محناً متفاوتة، أشهرها محنة القول بخلق القرآن، وسوف أعرض بإيجاز لهذه المحنة.

عاش الإمام في دولة بني العباس، وأدرك ثمانية من خلفائها، وتميز عصره

(1) مجموع الفتاوى (5/ 553)، وينظر: إعلام الموقعين (1/ 28).

(2) ينظر: المناقب ص (115).

(3) ينظر في خير المحنة: سيرة الإمام أحمد ص (48 - 65، 83 - 95)، وكتاب ذكر محنة الإمام أحمد لحنبلي بن إسحاق، وحلية الأولياء (9/ 196)، ومحنة الإمام أحمد للمقدسي، ومنازل الأئمة الأربعة ص (253)، ومناقب الإمام أحمد ص (385 - 462)، والسير (11/ 232)، وتاريخ الإسلام (5/ 1036 - 1063)، والبداية والنهاية (14/ 393)، والجواهر المحصَّل ص (62)، والمنهج الأحمد (1/ 100).

بحركة علمية مزدهرة، وكان الناس على عقيدة السلف، فالسنة ظاهرة، والبدعة مقموعة، حتى حصل ما أحال الحال إلى وبال، ويصوّر الحافظ الذهبي ذلك بقوله: ((كان الناس أمة واحدة، ودينهم قائماً في خلافة أبي بكر وعمر، فلماً استشهد قفلُ بابِ الفتنة؛ عمر - رضي الله عنه - وانكسر الباب، قام رؤوس الشر على الشهيد عثمان حتى دُبح صبراً، وتفرقت الكلمة، وتمت وقعة الجمل، ثم وقعة صفين، فظهرت الخوارج، وكفرت سادة الصحابة، ثم ظهرت الروافض والنواصب، وفي آخر زمن الصحابة ظهرت القدرية، ثم ظهرت المعتزلة بالبصرة، والجهمية والمجسّمة بخراسان في أثناء عصر التابعين مع ظهور السنة وأهلها إلى بعد المائتين، فظهر المأمون الخليفة وكان ذكياً متكلماً له نظر في المعقول، فاستجلب كتب الأوائل، وعرّب حكمة اليونان، وقام في ذلك وقعد، وخبّ ووضع، ورفعت الجهمية والمعتزلة رؤوسها، بل والشيعنة، فإنه كان كذلك، وآل به الحال أن حمّل الأمة على القول بخلق القرآن، وامتحان العلماء، فلم يمهل، وهلك لعامه، وخلى بعده شراً وبلاءً في الدين، فإنّ الأمة ما زالت على أن القرآن العظيم كلام الله - تعالى - ووحيه وتنزيله، لا يعرفون غير ذلك، حتى نبغ لهم القول بأنه كلام الله مخلوق مجعول، وأنه إنما يضاف إلى الله - تعالى - إضافة تشريف، كبيت الله، وناقة الله، فأنكر ذلك العلماء، ولم تكن الجهمية يظهرون في دولة المهدي والرشيد والأمين، فلما ولي المأمون كان منهم وأظهر المقالة))⁽¹⁾.

(1) السير (11 / 236 - 237)، وينظر: البداية والنهاية (14 / 396)، والجواهر المحصّل ص (62).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

فالمأمون لما تولى الخلافة سنة (198هـ) قرَّب أهل البدع من المعتزلة والمتكلمة والفلاسفة؛ لأنه كان تلميذاً لأبي الهذيل العلاف وهو من رؤوس المعتزلة، فتأثر بذلك⁽¹⁾، وأخذ ينشر الاعتزال طيلة تسع عشرة سنة، لكنه لم يحمل على الناس بالقوة، حتى كانت سنة (218هـ) أقنعه أحمد بن أبي دؤاد بامتحان العلماء والأئمة على القول بخلق القرآن، فأمر إسحاق بن إبراهيم الخزاعي نائبه على بغداد بذلك، فامتحانهم فمن لم يستجب أمر بحبسه وضربه وعزله، وقطع رزقه من بيت المال⁽²⁾.

ثم أمره ثانيةً بامتحان أشخاص معينين، وهم: محمد بن سعد، ويحيى بن معين، وأبو خيثمة، وأبو مسلم المستملي، وإسماعيل بن داود، وأحمد الدورقي، وخلف المخزومي، فامتحانهم، فأجابوا جميعاً خوفاً على أنفسهم، ثم امتحن طائفة ثالثة، وكان فيهم الإمام أحمد، ومحمد بن نوح، وبشر بن الوليد، وعبيد الله بن عمر القواريري، وأبو حسان الزيادي، والحسن بن حماد، وعلي بن الجعد، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وعلي بن أبي مقاتل، وذئبال ابن الهيثم، وقتيبة بن سعيد، وسعدويه، فأجابوا أيضاً عدا إمام أهل السنة، ومحمد بن نوح، فقد امتنعا من القول بذلك، فحبسهما أياماً، ثم أمره المأمون أن يرسلهما إليه بطرسوس، وكان

(1) ينظر: محنة الإمام أحمد للمقدسي ص (39 - 69)، والمناقب ص (385 - 386)، والسير (11 / 236)، والبداية والنهاية (14 / 396).

(2) ينظر: مجموع الفتاوى (11 / 479)، والبداية والنهاية (14 / 396).

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

الإمام يدعو الله تعالى ألا يريه المأمون، فلما بلغا الرقة جاءهما خبر موت المأمون، فتم إرجاعهما إلى بغداد، فمات محمد بن نوح بالطريق⁽¹⁾، فكان هذا مبدءاً المحنة⁽²⁾. يقول الإمام أحمد: ((فكنت أدعو الله ألا يريني وجهه، قال: فلما دخلنا طَرَسُوسَ أقمنا أياماً، فإذا رجل قد دخل علينا، فقال لي: يا أبا عبد الله! قد مات الرجل - يعني المأمون - فحمدت الله، وظننت أنه الفرج، فإذا رجل قد دخل فقال: إنه قد صار مع أبي إسحاق المعتصم رجل يقال له: ابن أبي دؤاد، وقد أمر بإحضاركم إلى بغداد، فجاءني في أمر آخر، فحمدت الله على ذلك، وظننت أنا قد استرحنا، حتى قيل لنا: انحدروا إلى بغداد))⁽³⁾.

وبعد المأمون تولى المعتصم وفي زمنه عظم الأمر واشتد البلاء، فسُجِنَ الإمام ببغداد، وُضِرَبَ ضرباً شديداً حتى تخلعت يداه، وناله من الأذى أمرٌ مهولٌ وهو صابر محتسب، وبقي في السجن نحواً من ثمانية وعشرين شهراً، وقيل: نحواً من ثلاثين شهراً، وكان يصلي وينام والقيد في رجله، وكان الخليفة يرسل إليه كل يوم من يناظره فلم يستطيعوا له تحويلاً ولا صرفاً إلى بدعتهم، وثبت ثبوت الرواسي، وقهرهم بقوة حجته، وبهتهم بشدة يقينه وإيمانه، وغلبهم بثبات قلبه وجنانه، فعظم

(1) ينظر: المناقب ص (392 - 393)، السير (11 / 242).

(2) ينظر: سيرة الإمام أحمد ص (48 - 49)، المناقب ص (387 - 393)، البداية والنهاية (14 / 396 - 397)، الجوهر المحصل ص (66 - 72).

(3) ينظر: ذكر محنة الإمام أحمد ص (39)، محنة الإمام للمقدسي ص (51 - 52)، البداية والنهاية (14 / 396 - 367)، الجوهر المحصل ص (66 - 72).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

ذلك على المعتصم، وهدده وشتمه، وأمر بضربه بين يديه حتى يقف بنفسه على شدة الضرب، وهكذا صنعوا - عليهم من الله ما يستحقون - حتى لقد قال أحد جلّاديه: ((لقد ضربتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ ثمانين سوطاً، لو ضُربَتْ فيلاً لهدَّتُهُ))⁽¹⁾.

وفي رمضان سنة (221هـ) أمر الخليفة بإطلاقه، وأقام ببيته يتعالج من آثار الضرب الشديد حتى شفاه الله، وفرح المسلمون بذلك، وبعد شفائه حضر - الجمعة والجماعة، وبدأ بالتدريس والفتوى حتى مات المعتصم سنة (227هـ).
وعليه: فمدة حبسه رحمه الله منذ أخذِه وحَمَلِه إلى المأمون إلى أن ضربه المعتصم وخرَّجَه عنه ستان وأربعة أشهر⁽²⁾.

ثم بعد المعتصم تولى ابنه الواثق، فسلك مسلك أبيه، فحمل الناس على الإقرار بتلك البدعة، واستجاب لما كان يقوله ويأمره به رأس المعتزلة ابنُ أبي دُوَاد، فأمر بامتحان الأئمة والمؤذنين، ولم يتعرض للإمام أحمد، إلا أنه أمر ألاّ يجتمع إليه أحد، ولا يسكنَ بأرض أو مدينة هو فيها، فاختفى الإمام في بيته، واستمر به ذلك قرابة خمس سنين، إلى أن توفي الواثق سنة (232هـ)⁽³⁾.

(1) ينظر: سيرة الإمام أحمد ص (51-65)، المناقب ص (397-420)، الجواهر المحصل ص (72-93).

(2) ينظر: المناقب ص (421-428)، محنة الإمام أحمد للمقدسي ص (73-131)، السير (11/263)، البداية والنهاية (14/397-403).

(3) ينظر: المناقب ص (429-437)، محنة الإمام أحمد للمقدسي ص (166-175)، السير (11/264)، البداية والنهاية (14/411-412)، الجواهر المحصل ص (93-100).

ثم ولي الأمر من بعده الخليفة المتوكل سنة (232 هـ)، فخالف نهج أسلافه، ووفقه الله تعالى فأبطل المحنة، وأطفأ نار الفتنة وأخذ أوراها، بل أمر أن يحدّث بأحاديث الصفات والرؤية وأن تنشر العقيدة الصحيحة، وبالغ بإكرام الإمام وتعظيمه وتبجيله، حتى إنه كان لا يولي أحداً ولايةً إلا بمشورته، وطلب منه أن يقيم معه فأبى، فسّر المسلمون بذلك وابتهجت نفوسهم⁽¹⁾.

فهذه أحداث المحنة مجملة، وقد خرج منها الإمام بعد صبره منتصراً، وعقب مكابדתه مظفراً، فجعل الله له قبولاً في الأرض، حتى أصبح إماماً لأهل الجماعة والسنة، ومحنةً لأهل الأهواء والبدعة.

ولقد خبأ الله هذه المحنة له امتحاناً ليتمّ تنويجه إماماً، وصدق بشر - بن الحارث - أحد أصحابه - إذ يقول: ((إنَّ أحمدَ أُدْخِلَ الكيرَ فخرجَ ذَهَباً أحمر))⁽²⁾. وقال ابن المديني: ((أعزَّ الله الدين بالصدِّيق يوم الرِّدَّة، وبأحمدَ يوم المحنة))⁽³⁾.

وقال الميموني: ((قال لي علي بن المديني بعدما امتحن أحمد: يا ميمون، ما قام أحد في الإسلام ما قام أحمد بن حنبل. فعجبت من هذا عجباً شديداً، وذهبت إلى

(1) ينظر: ذكر محنة الإمام أحمد ص (84 - 92)، مناقب الإمام أحمد ص (438 - 462)، محنة الإمام أحمد للمقدسي ص (176 - 193)، سير أعلام النبلاء (11 / 265 - 280)، البداية والنهاية (14 / 412 - 420)، الجوهر المحصل ص (101 - 111)، المنهج الأحمد (1 / 111 - 112).

(2) ينظر: الطبقات (1 / 28)، السير (11 / 191)، البداية والنهاية (14 / 407).

(3) ينظر: الطبقات ص (1 / 28)، السير (11 / 196).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

أبي عبيد القاسم بن سلام، فحكيت له مقالة علي بن المديني، فقال: صدق، إنَّ أبا بكر وجد يوم الردة أنصاراً وأعواناً، وإنَّ أحمد بن حنبل لم يكن له أنصار ولا أعوان، ثم أخذ أبو عبيد يُطري أحمد ويقول: لستُ أعلم في الإسلام مثله⁽¹⁾.

المطلب السابع: الوفاة:

بعد أن قارب الإمام ثمانية وسبعين عاماً، وفي مبدأ سنة إحدى وأربعين ومئتين حمَّ حمى شديدة حتى كان يتنفس تنفساً صعباً، فاستمر به المرض دونما تحسُّن، بل دامت علته أياماً⁽²⁾.

قال أبو بكر المروزي: ((مرض أحمد تسعة أيام، وكان ربما أُذِنَ للناس، فيدخلون عليه أفواجا، يُسَلِّمون ويردُّ بيده))⁽³⁾.

وما إن بلغ الناس الخبر حتى امتلأت بهم الطرقات وسُدَّ باب الزُّقاق، واجتمعوا في الشوارع والمساجد، وتعطل بعض الباعة، وحيل بينهم وبين البيع والشراء من كثرة العوَّاد، حتى أمر السلطان بترتيب الدخول إلى بيت الإمام، وجاءه رسول السلطان يستأذنه بدخول الخليفة عليه فقال: هذا مما أكره، وأمير المؤمنين أعفاني مما أكره، وجاء جماعة من القضاة وغيرهم فلم يأذن لهم.

(1) ينظر: الطبقات (1/ 36)، السير (11/ 191)، البداية والنهاية (14/ 408).

(2) ينظر: سيرة الإمام أحمد ص (121 - 123)، ذكر محنة الإمام أحمد ص (92)، تاريخ بغداد (6/ 102 - 103)، المناقب ص (488 - 494)، محنة الإمام أحمد ص (210)، السير (11/ 334 - 335)، البداية والنهاية (14/ 420 - 421)، الجواهر المحصل ص (124).

(3) ينظر: المناقب ص (490)، السير (11/ 336)، تاريخ الإسلام (5/ 1064).

وكان في تلك الحال يصلي قاعداً، ويصلي وهو مضطجع لا يكاد يفتر عن الصلاة، ويرفع يديه إيهاء للركوع، وربما صلى قائماً يتكئ على ابنه صالح، وكان ينام بالليل إلى جنبه، فإذا أراد حاجة غمزه، وأمره بإحضار الوصية، قال صالح: فقرأتها عليه، فأقرّها على حالها.

وكان يبول دمًا عبيطاً من شدة حزنه وغمه، ولما اشتد به المرض وأحسّ بدنو أجله قال للمرزوقي: لا تبرح قد تغيّرتُ. فقال المرزوقي: لا أبرح، فلما كان يوم الخميس الحادي عشر من شهر ربيع الأول اشتدّ عليه الأمر، وفي ليلة الجمعة ثقلَ جداً، حتى قبضَ في صدر النَّهار - أمطر المولى ضريحه بوابل الرحمة والرضوان - فتولى المرزوقي إغماض عينيه، وغسله⁽¹⁾.

وحضر غسله نحو مئة من بيت الخلافة من بني هاشم، فجعلوا يُقبّلون بين عينيه ويدعون له، وبعث نائب بغداد بأكفان وطيب رجاء أن يكفن فيها، فأبى أولاده ذلك، بل إنهم لم يغسلوه بماء بيوتهم، وإنما اشتروا له من ماله راوية ماء ليغسل فيها، وبعد غسله صلى عليه داخل الدار وأولاده والهاشميون، وصُلي عليه مراراً قبل دفنه⁽²⁾.

فكانت وفاته صباح الجمعة الثاني عشر - من ربيع الأول، سنة إحدى

(1) ينظر: سيرة الإمام أحمد ص (124)، ذكر محنة الإمام أحمد ص (92)، المناقب ص (491، 499 - 500)، محنة الإمام أحمد ص (210)، السير (11/ 335)، البداية والنهاية (14/ 423)، الجوهر المحصل ص (128).

(2) ينظر: سيرة الإمام لابنه صالح ص (124 - 125)، السير (11/ 206).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

وأربعين ومئتين، وقد عاش سبعا وسبعين سنة وأحد عشر شهراً واثنين وعشرين يوماً، قال المروزي: ((وتوفي سنة إحدى وأربعين ومئتين ببغداد، يوم الجمعة، فكانت سنة يوم مات سبعا وسبعين سنة))⁽¹⁾.

قال صالح: لما توفي أبي واجتمع الناس في الشوارع وجَّهت إليهم أعلمهم بوفاته، وأني أخرجته بعد العصر، ولما بلغهم موته ضجوا بالبكاء، وكثر الصياح والعيول، وامتألت السكك والطرقات بالناس، وفتحت أبواب المنازل لمن أراد الوضوء، وصلى على الإمام الجمع الغفير، والعدد الكثير، وأمهم ابن طاهر نائب بغداد⁽²⁾.

وعمَّ الحزن أمة الإسلام كلها عدا المبتدعة وأهل السوء؛ كما قال علي بن حريث: ((ما من أهل بيت لم يدخل عليهم الحزن يوم موت أحمد بن حنبل إلا بيت سوء))⁽³⁾.

فكان يوم موته من أيام أهل الإسلام المشهودة، حيث قُدِّر من صلى عليه بمئات الآلاف، يقول بنان بن أحمد القصباني وهو ممن حضر المشهد: ((وحزِرَ من حضرها من الرجال ثمان مئة ألف، ومن النساء ستين ألف امرأة))⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الورع رقم (320)، المناقب ص (497).

(2) ينظر: سيرة الإمام لابنه صالح ص (124).

(3) ينظر: المناقب ص (511).

(4) ينظر: المناقب ص (503 - 504)، السير (11 / 339).

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

وقال موسى بن هارون: ((يقال: إنَّ أحمد لما مات مسحت الأمانة المبسوطة التي وقف الناس عليها، فحزر مقادير الناس بالمساحة على التقدير ست مئة ألف أو أكثر، سوى ما كان في الأطراف، والحواري، والسطوح، والمواضع المتفرقة أكثر من ألف ألف))⁽¹⁾.

وكان - رحمه الله - يقول: ((قولوا لأهل البدع: بيننا وبينكم يوم الجنائز))⁽²⁾.

قال ابن كثير: ((وقد صدَّق الله قول أحمد في هذا، فإنه كان إمام السنة في زمانه، وعيونٌ مخالفيه أحمد بن أبي دؤاد، وهو قاضي القضاة، لم يُحْتَفَل بموته، ولم يُلْتَفَت إليه، ولما مات ما شيعه إلا قليل من أعوان السلطان، وكذلك الحارث بن أسد المحاسبي، مع زهده، وورعه... لم يصلَّ عليه إلا ثلاثة أو أربعة من الناس، وكذلك بشر بن غياث المريسي لم يصلَّ عليه إلا طائفة يسيرة جداً، فله الأمر من قبل ومن بعد))⁽³⁾.

وقد دفن الإمام أحمد في محلة باب حرب ببغداد، وقد أصبحت المقبرة تعرف فيما بعد بمقبرة الإمام أحمد⁽⁴⁾.

(1) ينظر: المناقب ص (504)، السير (11 / 339).

(2) ينظر: المناقب ص (505)، السير (11 / 340)، البداية والنهاية (14 / 425).

(3) البداية والنهاية (14 / 425 - 426).

(4) ينظر: المنهج الأحمد (1 / 115).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

ومما قيل في كراماته ما قال أبو الحسن ابن الزاغوني: ((كشف قبر أحمد حين دفن الشريف أبو جعفر بن أبي موسى إلى جنبه فوجد كفنه صحيحاً لم يبل، وجنبه لم يتغير، وذلك بعد موته بمئتين وثلاثين سنة))⁽¹⁾.

وقال الذهبي: ((استفاض وثبت أن الغرق الكائن بعد العشرين وسبع مئة ببغداد، عام على مقابر مقبرة أحمد، وأن الماء دخل في الدهليز علو ذراع، ووقف بقدره الله، وبقيت الحُصْر حول قبر الامام بغبارها، وكان ذلك آية))⁽²⁾.

(1) ينظر: تهذيب التهذيب (1 / 65).

(2) ينظر: السير (11 / 231).

الاعتقاد

أبو عبد الله هو إمام الاعتقاد، والناس إنما يمتحنون بموافقة معتقده وما كان عليه في أصول الدين، وأصبح على الأمة محنةً حَبًّا وبُغْضاً؛ ولذا لن أدوّن هنا أصول اعتقاده، وإنما أكتفي بهذه النقول التي تبين من ابن حنبل في هذا الشأن؟!!

قال أحمد بن إبراهيم الدورقي: ((من سمعتموه يذكر أحمد بن حنبل بسوء فاتهموه على الإسلام))⁽¹⁾.

وقال أبو الحسن الهمداني: ((أحمد بن حنبل محنة به يعرف المسلم من الزنديق))⁽²⁾.

وقال محمد بن هارون المُخَرَّمي: ((إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل فاعلم أنه مبتدع))⁽³⁾.

وقال سفيان بن وكيع: ((أحمد عندنا محنة، من عاب أحمد عندنا فهو فاسق))⁽⁴⁾.

وقال ابن يعلى في تعداد خصال اختص بها الإمام:

(1) ينظر: تاريخ دمشق (5 / 321)، المناقب ص (596)، المنهج الأحمدي (1 / 93).

(2) ينظر: تاريخ دمشق (5 / 322)، تهذيب الكمال (1 / 457).

(3) ينظر: الجرح والتعديل (1 / 308)، تاريخ دمشق (5 / 294).

(4) ينظر: تاريخ دمشق (5 / 322)، طبقات الشافعية (2 / 33).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

((إحداها: الإجماع على أصوله التي اعتقدها، والأخذ بصحة الأخبار التي اعتمدها...، فانتهت إليه فيها الحجة، ووقفت دونه المحجة، وإن كانت كذلك مذاهب المتقدمين من أهل السنة والدين، فصار إماماً متبعاً، وَعَلِمَ مُلْتَمِعاً، وما أشبهه بالقراءات المأثورة عن السلف، ثم انتهت إلى القراء السبعة خير الخلف.

الثانية: اتفاق الألسن عليه بالصلاح، وإليه يشار بالتوفيق والفلاح، فإذا ذكر بحضرة الكافة من العلماء على اختلاف مذاهبهم في مجالسهم أو مدارسهم قالوا: أحمد رجل من أهل الحديث صالح...

الثالثة: أنه ما أحبه أحد إمام محب صادق، وإما عدو منافق إلا وانتفت عنه الظنون، وأضيفت إليه السنن، ولا انزوى عنه رفضاً، وأظهر له عناداً وبغضاً إلا وانفتحت الألسن على ضلالتة، وسُفِّه في عقله وجهالتة...، وقال قتيبة بن سعيد: أحمد بن حنبل إمامنا، من لم يرض به فهو مبتدع...

السابعة: أن كلام أحمد في أهل البدع مسموع، وإليه فيهم الرجوع...، مثل ما قال في اللفظية، والمرجئة، والرافضة، والقدرية، والجهمية، وإن كان قد سبق النطق بضلالتهم، لكن له القَدَمُ العالي في شرح فساد مذاهبهم، وبيان قبيح مقالتهم، والتحذير من ضلالتهم))⁽¹⁾.

ويقول ابن تيمية: ((الإمام أحمد صار مثلاً سائراً، يضرب به المثل في المحنة والصبر على الحق، فإنه لم يكن يأخذه في الله لومة لائم، حتى صارت الإمامة

(1) ينظر: طبقات الحنابلة (1/ 31 - 34) بتصرف.

مقرونة باسمه في لسان كل أحد، فيقال: قال الإمام أحمد، وهذا مذهب الإمام أحمد، لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: 24]، فإنه أعطي من الصبر واليقين ما يستحق به الإمامة في الدين، وقد تداوله ثلاثة خلفاء مسلطون من شرق الأرض إلى غربها، ومعهم من العلماء المتكلمين، والقضاة والوزراء، والسعاة والأمراء، والولاة من لا يحصيهم إلا الله، فبعضهم بالحبس، وبعضهم بالتهديد الشديد بالقتل وبغيره، وبالترغيب في الرياسة والمال، ما شاء الله، وبالضرب وبعضهم بالتشريد والنفي، وقد خذله في ذلك عامة أهل الأرض، حتى أصحابه العلماء، والصالحون، والأبرار، وهو مع ذلك لم يعطهم كلمة واحدة مما طلبوه منه، وما رجع عما جاء به الكتاب والسنة، ولا كتم العلم، ولا استعمل التقية، بل قد أظهر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره، ودفع من البدع المخالفة لذلك، ما لم يتأت مثله لعالم من نظرائه، ولهذا قال بعض شيوخ الشام: لم يُظْهِرْ أحد ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم كما أظهره أحمد بن حنبل))⁽¹⁾.

وقال في موضع آخر: ((وصار الإمام أحمد علماً لأهل السنة الجائين بعده من جميع الطوائف، كلهم يوافقونه في جمل أقواله وأصول مذهبهم؛ لأنه حفظ على الأمة الإيمان الموروث، والأصول النبوية ممن أراد أن يحرفها ويبدلها، ولم يشرع ديناً لم يأذن الله به، والذي قاله هو الذي يقوله سائر الأئمة الأعيان، حتى إنَّ

(1) مجموع الفتاوى (12 / 439).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

أعيان أقواله منصوبة عن أعيانهم، لكن جمع متفرقها، وجاهد مخالفها، وأظهر دلالة الكتاب والسنة عليها))⁽¹⁾.

(1) مجموع الفتاوى (12 / 358).

الأخلاق والعبادة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أخلاق ربانية:

هذا الإمام من نوادِر الناس الذين جمع الله لهم الكمالات، وطبع فيهم جميل العادات، وصبغهم بالدين المتين، والخُلُق المكين، وقد بدت عليه علاماتُ الديانة وأماراتُ النجابة وهو في سن التمييز، وقد كان يُعَرَفُ حسنُ خلقه وجميلُ تعامله منذ نعومة أظفاره، ولا غَرَوَ فالرجل جعل حياته كلها لله تعالى، فليس له - بتوفيق الله تعالى - مراد يخالف مراده، ولا شهوة تنزع أمره.

يقول شيخه ابن مهدي: ((كاد هذا الغلام أن يكون إماماً في بطن أمه))⁽¹⁾.

ويقول تلميذه إبراهيم الحربي: ((كان أحمد بن حنبل كأنه رجل قد وفق للأدب، وسدّد بالحلم، ومُلئ بالعلم))⁽²⁾.

ويتضح ذلك في شخصية هذا العَلَم المُفرد من خلال المظاهر الآتية:

- تعظيمه للسنة:

لا تكاد تُدَكَّر السنة إلا وتقرن بالإمام أحمد، فقد كان عظيم الغيرة عليها، شديد الفرح بها وبأهلها، وكيف لا يكون وهو الذي يرى الهلكة في تركها وردها.

(1) ينظر: المناقب ص (93).

(2) ينظر: الآداب الشرعية (2/ 147).

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

قال: ((من ردَّ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على شفا هَلَكَةٍ))⁽¹⁾.

وكلام الإمام في هذا الباب كثير، وحاله تطبيقاً واتباعاً شهير.

قال محمد بن أحمد بن واصل المقرئ: سمعت أبا عبد الله وسئل عن الرأي؟ فرفع صوته وقال: ((لا يثبت شيءٌ من الرأي، عليكم بالقرآن، والحديث، والآثار))⁽²⁾.

وقال مرة: ((ما تصنع بالرأي والقياس، وفي الحديث ما يغنيك عنه))⁽³⁾.
ومن أعظم صور تعظيمه للسنة، وأنها تجري في عروقه، قصة جاره الذي دخل عليه في مرض موته وكان قد خَضَبَ لحيته، فقال: إني لأرى الرجل يُحيي شيئاً من السنة فأفرح به⁽⁴⁾.

- صدق اتباع في كل حال:

العمل ثمرة للعلم، وبصدق الاتباع يرتفع الشأن، وهكذا كان هذا الإمام.
قال أبو بكر المروزي: قال لي أحمد: ((ما كتبت حديثاً إلا وقد عملتُ به، حتى مرَّ بي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً،

(1) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (3/ 430)، طبقات الحنابلة (3/ 28).

(2) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (5/ 220)، الطرق الحكمية (400).

(3) ينظر: تهذيب الكمال (17/ 437)، المسوِّدة ص (367).

(4) ينظر: السير (11/ 335).

فأعطيت الحجاج ديناراً حين احتجمت⁽¹⁾.

وقال حنبل: ((كانت كتب أبي عبد الله أحمد بن حنبل التي يكتب بها: من فلان إلى فلان، فسألته عن ذلك؟ فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقيصر، وكتب كل ما كتب على ذلك...، وهذا الذي يكتب اليوم لفلانٍ مُحدَثٌ لا أعرفه⁽²⁾)).

وقال ابن المنادي: ((استأذن أحمد زوجته في أن يتسرى؛ طلباً للتباع، فأذنت له، فاشترى جارية بثمان يسير، وسماها ریحانة؛ استئناً برسول الله صلى الله عليه وسلم⁽³⁾)).

وثمة موقف عجيب من حرص الإمام على الاتباع والتأسي، قال إبراهيم ابن هانئ: اختفى عندي أحمد بن حنبل ثلاثة أيام، ثم قال: ((اطلب لي موضعاً حتى أتحوّل إليه)). قلت: لا آمن عليك يا أبا عبد الله، قال: ((إذا فعلت أفدئك))، فطلبت له موضعاً، فلما خرج قال لي: ((اختفى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغار ثلاثة أيام، ثم تحوّل، وليس ينبغي أن نتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرخاء ونتركه في الشدة⁽⁴⁾)).

(1) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (1/ 144)، السير (11/ 296).

(2) ينظر: الآداب الشرعية (1/ 364).

(3) ينظر: المناقب ص (378).

(4) ينظر: حلية الأولياء (9/ 180)، الآداب الشرعية (2/ 24).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

وحدّث عن موقف آخر ولن ينقطع عجب سامعك.

((قيل لابنه عبد الله: هل عقل أبوك عند المعاينة - أي معاينة الموت -؟ قال: نعم، كنا نوضئه، فجعل يشير بيده، فقال لي صالح: أي شيء يقول؟ فقلت: هو ذا يقول: خللوا أصابعي، فخللنا أصابعه، ثم ترك الإشارة، فمات من ساعته))⁽¹⁾.
ما أعجبه من موقف، وأعظمه من مشهد! نفس تجود وتقعقع بسكراتها ولم تغفل عن تطبيق سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

- ورع الصّديقين:

توفيق الله تعالى إذا أحاط بالعبد وتحلل أعماله كانت في مرضاة الله تعالى غدوها وآصالها، صغيرها وكبيرها، وهذا الإمام لما حفّته العناية الإلهية تدرت أعماله بالورع مذ كان صبياً.

يقول المروزي: ((قال لي أبو عفيف - وذكر أحمد بن حنبل - فقال: كان في الكتاب معنا وهو غليّم نعرف فضله، وكان الخليفة بالرّقة، فيكتب الناس إلى منازلهم الكتب، فيبعث نساؤهم إلى المعلم: ابعث إلينا بأحمد بن حنبل؛ ليكتب لهم جواب كتبهم، فيبعثه، فكان يجيء إليهن مطأطئ الرأس فيكتب جوابهن، فربما أملين عليه الشيء من المنكر فلا يكتبه لهن))⁽²⁾.

وصورة أخرى من ورعه صغيراً، حينما أرسل معه عمّه أوراقاً إلى ديوان

(1) ينظر: حلية الأولياء (9 / 183)، السير (11 / 342).

(2) ينظر: صفة الصفوة (2 / 336).

الخليفة، فغاب طويلاً، فلقبه عمه وسأله عن الأوراق؟ فقال: ((ما كنت لأرفع تلك الأخبار، لقد ألقيت بها في البحر، فجعل عمه يسترجع ويقول: هذا غلام يتورع فكيف نحن!!))⁽¹⁾.

فأما ورعه في معيشته، وفي لفظه ولحظه، بل كل جوارحه إنما كانت تتحرك مهدية بالورع، فهذا الأمر وردت به أخبار كثيرة، أشير إلى أشهرها:

قال ابنه عبدالله: ((مكث أبي بالعسكر عند الخليفة ستة عشر يوماً ما ذاق إلا مقدار ربع سويق، كل ليلة كان يشرب شربة ماء، وفي كل ثلاث ليال يسف حفنة من السويق، فرجع إلى البيت ولم ترجع إليه نفسه إلا بعد ستة أشهر، ورأيت موقيه دخلتا في حدقيه))⁽²⁾.

وقد نفدت نفقته وهو في اليمن، فعرض عليه شيخه عبد الرزاق ملء كفه دنانير، فقال: نحن في كفاية، ولم يقبلها. وسرقت ثيابه باليمن فجلس في بيته ورد عليه الباب، فافتقده أصحابه فجاءوا إليه فسألوه، فأخبرهم، فعرضوا عليه ذهباً فلم يقبله، ولم يأخذ منهم إلا ديناراً واحداً؛ ليكتب لهم به، فكتب لهم بالأجر⁽³⁾.

وقال سليمان الشاذكوني: ((حضرت أحمد وقد رهن سطلاً له عند فامي باليمن، فلما جاءه بفكاكه أخرج إليه سطلين فقال: خذ متاعك. فاشتبه عليه أيهما

(1) ينظر: المناقب ص (44 - 45).

(2) ينظر: حلية الأولياء (9 / 179)، تاريخ دمشق (5 / 301)، تهذيب الكمال (1 / 459).

(3) ينظر: البداية والنهاية (14 / 389).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

الذي له، فقال له: أنت في حل منه ومن الفكاك، وتركه))⁽¹⁾.

وقال البيهقي: روي أنه كان لا يصلي خلف عمه إسحاق بن حنبل، ولا خلف بنيه، ولا يكلمهم أيضاً؛ لأنهم أخذوا جائزة السلطان⁽²⁾.

وكان ذا ورع في فُتياه فلم يكن يستعجل فيها وهو مَنْ هو، قال يعقوب بن بُخْتان: ((سألتُ أحمد عن مسألة فقال: يقال: إنَّ العلم خزائن والمسألة تفتحه، دعني حتى أنظر فيها))⁽³⁾.

ومن تأمل في فتاواه وأجوبته رأى عجباً عجاباً من ورع هذا الإمام، أجلى صورته توقفاته ورجعاته⁽⁴⁾.

- زهد القلب قبل الجوارح:

الزهد - كما يقول ابن تيمية -: ترك ما لا ينفع في الآخرة.

وهذا الإمام زهد بما هو أعظم من هذا كله، وقد بزَّ كبار الزهَّاد في عصره، فكيف بمن بعده؟ وقد صنَّف في الزهد كتابه الحافل الذي ملأه بأخبار كثيرة. قال أبو داود: ((كانت مجالس أحمد مجالس الآخرة، لا يذكر فيها شيء من

(1) ينظر: تاريخ دمشق (5/ 301)، السير (11/ 203)، البداية والنهاية (14/ 388 - 389).

(2) ينظر: البداية والنهاية (14/ 387).

(3) ينظر: طبقات الحنابلة (2/ 556).

(4) وقد كُتِبَ في رجعات الإمام وتوقفاته رسالتان علميتان، تأتي الإشارة إليهما ضمن الجهود حول

علوم الإمام.

أمر الدنيا، وما رأيت أحمد ذكر أمر الدنيا قط))⁽¹⁾.

وكيف لا يصدق زهده وهو الصادق في قوله: ((أسرُّ أيامي إليَّ يومٌ أصبح وليس عندي شيء))⁽²⁾، وقال أيضاً: ((ما أعدُّ بالفقر شيئاً، أنا أفرح إذا لم يكن عندي شيء، إني لأتمنى الموت صباحاً ومساءً، أخاف أن أفتن في الدنيا))⁽³⁾.

ولم لا يزهده وهو يرى الدنيا بعين بصيرته أياماً يسيرة: ((إنها هو طعام دون طعام، ولباس دون لباس، وإنها أيام قلائل))⁽⁴⁾.

قال ابن المديني: ((دخلت منزل أحمد بن حنبل فما شبَّهته بيته إلا بما وُصفَ به بيت سويد ابن غفلة من زهده وتواضعه))⁽⁵⁾.

وقال صاحبه مهنا الشامي: ((ما رأيت أحداً أجمع لكل خير من أحمد بن حنبل، وقد رأيت سفيان بن عيينة ووكيعاً وعدة من العلماء فما رأيت مثل أحمد في علمه، وفقهه، وزهده، وورعه))⁽⁶⁾.

وقال إبراهيم بن مته السمرقندي: ((سألت أبا محمد عبد الله بن عبد الرحمن

(1) ينظر: السير (11 / 199)، البداية والنهاية (14 / 389).

(2) ينظر: مسائل ابن هانئ رقم (2010)، الورع للمروزي رقم (16)، صفة الصفوة (2 / 345).

(3) ينظر: الورع للمروزي رقم (16، 152، 280).

(4) ينظر: الورع رقم (245)، أخبار الشيوخ وأخلاقهم رقم (178)، صفة الصفوة (2 / 345)، السير (11 / 215)، الآداب الشرعية (2 / 239).

(5) ينظر: حلية الأولياء (9 / 174).

(6) ينظر: حلية الأولياء (9 / 174)، والسير (4 / 72).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

عن أحمد بن حنبل قلت: هو إمام؟ قال: إي والله، وكما يكون الإمام، إنَّ أحمد أخذ بقلوب الناس، إن أحمد صبر على الفقر سبعين سنة⁽¹⁾.

وقال ابن جبلة: ((كنت على باب أحمد بن حنبل والبابُ مجاف وأم ولده تكلمه، وتقول له: أنا معك في ضيق، منزل صالح يأكلون ويفعلون، وهو يقول: قولي خيراً، وخرج الصبي معه فبكى، فقال له: أيَّ شيء تريد؟ قال: زيب، قال: اذهب فخذ من البقال حبة))⁽²⁾.

وقال المروزي: استعمل لأبي عبدالله خفٌّ، فجنَّته به، فبات عنده ليلة، فلما أصبح قال لي: قد فكرت في أمر هذا الخف - أراه قال: عامة الليل - قد شغل عليَّ قلبي، قد عنَّ لي أن لا ألبسه، كم ترى بقي؟ الذي مضى أكثر مما بقي، فدفع إليَّ خفّاً له خَلِقاً، فقال: اضرب على هذا الموضع رقاعاً وسدّد خروقه، ثم قال: تدري منذ كم هذا الخف عندي؟ نحواً من ستة عشر سنة، وإنما صار إليّ وهو لبيس، وهذا قد شغل عليَّ قلبي - يعني الحديد - فلو كان لي مقطوعاً كان كثيراً⁽³⁾.

ومن ذلك زهده بالمناصب والولايات حتى لو كانت شرعية.

ذكر الشافعيُّ أن الرشيد قال له: اختر رجلاً نُؤلِّه إياها - يعني قضاء اليمن - فقال الشافعي لأحمد بن حنبل - وهو يتردد إليه في جملة مَنْ يأخذ عنه -: ألا تقبل

(1) ينظر: حلية الأولياء (9 / 176)، تاريخ دمشق (5 / 289).

(2) ينظر: صفة الصفوة (2 / 345)، السير (11 / 325).

(3) ينظر: الورع للمروزي (284)، المناقب ص (324).

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

قضاء اليمين، فامتنع من ذلك امتناعاً شديداً، وقال: إني إنما أختلف إليك لأجل العلم المزهّد في الدنيا، أفتأمرني أن أُلَيّ القضاء؟ ولولا العلم لم أكلمك بعد اليوم، فاستحى الشافعي منه⁽¹⁾.

ومع كل هذا ينكر حاله ويهضم نفسه!

قال المروزي: ((قلت لأبي عبد الله: إن بعض المحدثين قال لي: أبو عبد الله لم يزهّد في الدراهم وحدها قد زهد في الناس؟ فقال: ومن أنا حتى أزهّد في الناس؟! الناس يريدون أن يزهّدوا فيّ))⁽²⁾.

ولما وُصِفَ مرة بشيء من الزهد قال: أَمِنَ الزهَادُ أَنَا؟!⁽³⁾.

- تواضع الكبار الرُفَعَاء:

العالم حقاً والموفق صدقاً الذي يَعْرِفُ قَدْرَ نَفْسِهِ لا يمكن أن يتكبر أو يتعاضم، بل يخفض جناحه ويلين جانبه مهما علا شأوه وارتفع شأنه، وكلما ازداد علماً كان أشد تواضعاً، وكما قيل: الأرض المنخفضة أكثر البقاع ماءً، والنفوس المتواضعة أكثرها عرفاناً. وقيل: تواضعك في شرفك أعظم من شرفك.

والنفس ربما ضعفت عن مشاهدة تقصيرها، ومعرفة حقيقتها، فتزهو بما هي عليه من علم أو عمل، وهذا الإمام أبعد الناس عن ذلك، قال يحيى بن

(1) ينظر: المناقب ص (339).

(2) الورع رقم (494)، وينظر: السير (11 / 216)، الآداب الشرعية (3 / 437).

(3) ينظر: الورع لأبي بكر المروزي رقم (623).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

معين: ((ما رأيت مثل أحمد بن حنبل؛ صحبناه خمسين سنة ما افتخر علينا بشيء مما كان فيه من الصلاح والخير))⁽¹⁾.

قال صالح ابن الإمام: ((كان أبي ربهما أخذ القدوم، وخرج إلى دار السكان يعمل الشيء بيده، وربما خرج إلى البقال فيشتري الجرزة من الحطب، والشيء، فيحمله بيده))⁽²⁾.

وقال إسماعيل الثقفي: ((قلت لأبي عبد الله أول ما رأيته: ائذن لي أقبل رأسك. فقال: لم أبلغ أنا ذلك))⁽³⁾.

وقال محمد بن موسى: ((رأيت أبا عبد الله وقد قال له خراساني: الحمد لله الذي رأيته، قال: اقعد، أي شيء ذا؟ ومن أنا!!))⁽⁴⁾.

وقد أثنى عليه شخص وقال له: ((جزاك الله عن الإسلام خيراً، قال: بل جزى الله الإسلام عني خيراً، من أنا وما أنا!!))⁽⁵⁾.

وقال خلف: جاءني أحمد بن حنبل يسمع حديث أبي عوانة، فاجتهدت أن أرفعه، فأبى وقال: لا، أجلس بين يديك، أمرنا أن نتواضع لمن نتعلم منه. وقال محمد بن محمد بن عمر أبو الحسن العطار: أنه رأى أحمد بن حنبل أخذ لداود بن

(1) ينظر: حلية الأولياء (9 / 181)، تاريخ دمشق (5 / 281).

(2) ينظر: السير (11 / 209).

(3) ينظر: الآداب الشرعية (2 / 248).

(4) ينظر: السير (11 / 225)، الآداب الشرعية (3 / 438).

(5) ينظر: طبقات الحنابلة (2 / 303)، السير (11 / 225).

عمر بالركاب⁽¹⁾.

وذكر مرةً أخلاق بعض أهل الورع، فقال: ((أسأل الله أن لا يمقتنا، أين نحن من هؤلاء؟!))⁽²⁾.

وكان يقول: من أنا حتى تحيئون إليّ؟ اذهبوا اكتبوا الحديث.

وكان إذا سُئِلَ عن شيء، يقول: سلوا العلماء. وإذا سُئِلَ عن شيءٍ من الورع يقول: أنا لا يحل لي أن أتكلم في الورع، لو كان بشرٌ حياً تكلم في هذا. وسئل مرةً عن الإخلاص فقال: اذهب إلى الزهاد، أي شيء نحن تجيء إلينا؟

وجاء إليه رجل فمسح بيده ثيابه ومسح بهما وجهه، فغضب الإمام أحمد، وأنكر ذلك أشد الإنكار، وقال: عمن أخذتم هذا الأمر؟!⁽³⁾.

وقال المروزي: كان أبو عبد الله يقوم خلف الإمام، فجاء يوماً وقد تجافى الناس أن يصلي أحد في ذلك الموضع، فاعتزل وقام في طرف الصف، وقال: قد نُهِيَ أَنْ يَتَّخِذَ الرَّجُلُ مَصَلَاةً مِثْلَ مَرِيضِ الْبَعِيرِ⁽⁴⁾.

ومن صور تواضعه كثرة مشورته حتى لمن دونه، يقول أبو بكر المروزي:

(1) ينظر: تاريخ بغداد (10 / 194)، تاريخ دمشق (52 / 324)، صفة الصفوة (2 / 337)، الآداب الشرعية (2 / 25).

(2) ينظر: الورع للمروزي رقم (1)، السير (11 / 226).

(3) ينظر: مجموع رسائل ابن رجب (1 / 253).

(4) ينظر: بدائع الفوائد (4 / 126).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

((كان أبو عبدالله لا يدع المشورة إذا كان في أمر؛ حتى إن كان ليشاور من هو
دونه))⁽¹⁾.

وكان يخفي ذلك جداً، ويغضب أن يُظنَّ به خيراً، قال علي بن أبي فزارة:
((كانت أُمِّي مقعدة من نحو عشرين سنة، فقالت لي يوماً: اذهب إلى أحمد بن
حنبل فسله أن يدعو لي، فأتيته، فدققت عليه وهو في دهليزه، فقال: من هذا؟
قلت: رجل، سألتني أُمِّي وهي مقعدة أن أسألك الدعاء، فسمعت كلامه كلام
رجل مغضب، فقال: نحن أحوج أن تدعو الله لنا، فوليت منصرفاً، فخرجت عجوز،
فقلت: أنت الذي كلمت أبا عبد الله؟ قلت: نعم. قالت: قد تركته يدعو الله لها،
فجئت إلى بيتنا ودققت الباب فخرجت أُمِّي على رجليها تمشي، فقالت: قد وهب الله
لي العافية))⁽²⁾.

- خوف العارفين:

الخوف الصادق معيار العرفان الواصل، فمن كان بربه أعرف كان له
أخوف، والإمام من سادات العارفين؛ ولذا كان من أشد الوجلين الخائفين.
يقول مخبراً عن خوفه: ((الخوف منعي عن أكل الطعام فما أشتهيه، فإذا
ذكرت الموت هان عليَّ كل شيء))⁽³⁾.

(1) ينظر: الآداب الشرعية (1/ 342).

(2) ينظر: حلية الأولياء (9/ 186)، تاريخ دمشق (5/ 299-300)، تاريخ الإسلام (5/ 1021).

(3) ينظر: تاريخ دمشق (5/ 325)، تاريخ الإسلام (5/ 1024).

وقال ثعلب: ((دخلت على أحمد بن حنبل فرأيت رجلاً تهمُّه نفسه لا يجب أن تُكثر عليه؛ كأن النيران قد سُعرت بين يديه))⁽¹⁾.

وقال صالح ابنه: كان أبي إذا دعا له رجل يقول: ليس يحرز المؤمن إلا حفرته، الأعمال بخواتيمها. وكنت أسمعه كثيراً يقول: اللهم سلِّم سلِّم⁽²⁾.

وقال عن نفسه: ((وددت أني أنجو من هذا الأمر كفافاً؛ لا علي ولا لي))⁽³⁾.

ولشدة خوفه وعظيم وجله لم يكن يحفل بمدح الخلق وثنائهم، قال أبو بكر المروزي: ((قلت لأبي عبد الله: ما أكثر الداعين لك! فتغرغرت عيناه، وقال: أخاف أن يكون هذا استدراجاً))⁽⁴⁾.

ونقل المروزي عنه أنه كان إذا ذكر الموت خنقته العبرة. وذكر أنه بال في مرض الموت دماً عبيطاً، فأريه الطبيب، فقال: هذا رجل قد فتت الغمُّ - أو الخوف - جوفه⁽⁵⁾.

وربما اغتر بعضنا برؤيا رؤيت فيه، فكيف كان يصنع أبو عبد الله؟

دخل إبراهيم الحُصري على أبي عبد الله - وكان رجلاً صالحاً - فقال: ((إن أُمِّي رأت لك مناماً، هو كذا وكذا، وذكرت الجنة، فقال: يا أخي، إن سهل بن

(1) ينظر: تاريخ دمشق (5/ 309).

(2) ينظر: حلية الأولياء (9/ 181)، السير (11/ 226)، الآداب الشرعية (2/ 29).

(3) ينظر: تاريخ الإسلام (5/ 1047)، الآداب الشرعية (2/ 24).

(4) الورع رقم (491)، وينظر: الآداب الشرعية (3/ 437).

(5) ينظر: صفة الصفوة (2/ 347)، السير (11/ 227).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

سلامة كان الناس يخبرونه بمثل هذا، وخرج إلى سفك الدماء، وقال: الرؤيا تَسْرُ المؤمن ولا تَعْرُهُ⁽¹⁾.

- جود مع قلة وعدم:

يوصف الرجل بالجود والكرم مع أنه إنما جاد ببعض ما وجد، فكيف بمن جاد بكل ما وجد، قال يحيى بن هلال الوراق: ((جئت إلى محمد بن عبد الله بن نمير فشكوت إليه، فأخرج إليّ أربعة دراهم أو خمسة دراهم وقال: هذا نصف ما أملك، قال: وجئت مرة إلى أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل فأخرج إليّ أربعة دراهم وقال: هذه جميع ما أملك))⁽²⁾.

وقال هارون المستملي: ((لقيت أحمد فقلت: ما عندنا شيء، فأعطاني خمسة دراهم، وقال: ما عندنا غيرها))⁽³⁾.

وقال المروزي: رأيت أبا عبد الله قد وهب لرجل قميصه، وقال: ربها واسى من قوته⁽⁴⁾.

- حلم وصفح جميل:

النفوس الكبيرة أبعدها عن الانتقام وأقربها إلى العفو والصفح، والمشتغل

(1) ينظر: السير (11 / 227)، الآداب الشرعية (3 / 436).

(2) ينظر: المناقب ص (306).

(3) ينظر: المناقب ص (306).

(4) ينظر: السير (11 / 219).

بمعالي الأمور لا يلتفت إلى جهل جاهل، أو مناكفة صغير، وإنما يتبع ما أمره به مولاه بأخذ العفو والإعراض عن الجاهلين، وفي سيرة أبي عبد الله نماذج مضيئة. من أظهر صور صفحه ما جرى له في المحنة من النكال والحبس والأذى البالغ، ومع هذا يقول: ((كل من ذكرني ففي حلٍّ إلا مبتدعاً، وقد جعلت أبا إسحاق - يعني المعتصم - في حلٍّ، ورأيت الله يقول: ﴿... وَيَعْفُوا وَيَصْفَحُوا أَلَا يُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وأمر النبي ﷺ أبا بكر بالعفو في قصة مسطح، وما ينفعك أن يعذب الله أخاك المسلم بسببك))⁽¹⁾.

وذكر له رجل، فقال: ((ما أعلم إلا خيراً، قيل له: قولك فيه خلاف قوله فيك؟ فتبسم، وقال: ما أعلم إلا خيراً، هو أعلم وما يقول، تريد أن أقول ما لا أعلم! وقال: رحم الله سالماً زحمت راحلته راحلة رجل، فقال الرجل لسالم: أراك شيخ سوء، قال: ما أبعدت))⁽²⁾.

وقال ابن الورّاق: ((كنت في مجلس أحمد بن حنبل فقال: من أين أقبلت؟ قلنا: من مجلس أبي كريب، فقال: اكتبوا عنه؛ فإنه شيخ صالح، فقلنا: إنه يطعن عليك؟ قال: فأى شيء حيلتي، شيخ صالح قد بلي بي))⁽³⁾.
ويقال: إن المتوكل أخذ العلوي الذي سعى بأبي عبد الله ووشى به،

(1) ينظر: السير (11 / 261)، تاريخ الإسلام (5 / 1048).

(2) ينظر: الورع للمروزي رقم (618).

(3) ينظر: تاريخ دمشق (55 / 58)، السير (11 / 317).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

وأرسله إلى أحمد ليقول فيه رأيه، فعفى عنه، وقال: لعله يكون له صبيان يحزنهم قتله⁽¹⁾.

وقال حنبل: ((صليت بأبي عبد الله العصر، فصلى معنا رجل يقال له: محمد بن سعيد الخثلي، وكان يعرفه بالسنة، ففعد أبو عبد الله بعد الصلاة، وبقيت أنا وهو والخثلي في المسجد ما معنا رابع، فقال لأبي عبد الله: تهيت عن زيد بن خلف ألا يكلم؟ قال: كتب إلي أهل الثغر يسألوني عن أمره، فكتبت إليهم، فأخبرتهم بمذهبه، وما أحدث، وأمرتهم ألا يجالسوه، فاندفع الخثلي على أبي عبد الله، فقال: والله لأردنك إلى محبسك، ولأدقن أضلاعك... في كلام كثير، فقال لي أبو عبد الله: لا تكلمه ولا تجبه، وأخذ أبو عبد الله نعليه وقام فدخل، وقال: مَرُّ السكان ألا يكلموه ولا يردوا عليه، فما زال يصيح، ثم خرج))⁽²⁾.

وقال ابن هانئ: ((كنت عند أحمد فقال له رجل: يا أبا عبد الله، قد اغتبتك فاجعلني في حل، قال: أنت في حل إن لم تعد. فقلت له: تجعله في حل وقد اغتتابك؟ قال: ألم ترني اشتطت عليه))⁽³⁾.

- جميل عشرة ولين جانب:

كان هذا الإمام - باتفاق من عرفه - من أشد الناس حياءً، وأكرمهم نفساً،

(1) ينظر: المناقب ص (285).

(2) ينظر: المناقب ص (286)، السير (11 / 221).

(3) ينظر: الحلية (9 / 174)، المناقب ص (285).

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

وأجلهم عشرة، وأحسنهم أدباً، ليس بالعجول، ولا الجهول، ولا الحقود، كان دائم البشر، ليّن الجانب، كثير الإطراق، لا يسمع منه إلا مذاكرة العلم، أو ذكر الصالحين، إن سكت فوقار وسكون وإخبات، وإن تكلم فألفاظ حسنة، ومعاني مفيدة⁽¹⁾.

قال أبو بكر المروزي: ((وقع بين عم أبي عبد الله وجيرانه منازعة، فكانوا يجيئون إلى أبي عبد الله فلا يُظهر لهم ميله إلى عمه، ولا يغضب لعمه، ويلقاهم بما يعرفونه من الكرامة))⁽²⁾.

وقال الميموني - وهو أحد أصحابه -: ((كثيراً ما أسأل أبا عبد الله عن الشيء، فيقول: لبيك، لبيك))⁽³⁾.

وقال المروزي سمعت أبا عبد الله يقول: قد كنت رافقت يحيى ونحن بالكوفة فمرض، قال: فتركت سماعي ورجعتُ معه إلى بغداد، قال: فكان يحيى يشكر لي ذلك⁽⁴⁾.

وقال إسحاق بن إبراهيم: ((حضر مجلس أبي عبد الله كبش الزنادقة، فقلت له: أي عدو الله، أنت في مجلس أبي عبد الله ما تصنع؟ فسمعتني أحمد، فقال: ما لك؟ فقلت: هذا عدو الله كبش الزنادقة قد حضر المجلس، فقال: من أمركم بهذا؟ عمن

(1) ينظر: المناقب ص (280-281)، السير (11 / 215).

(2) ينظر: المناقب ص (280).

(3) ينظر: المناقب ص (280)، السير (11 / 218)، تاريخ الإسلام (5 / 1032).

(4) ينظر: الآداب الشرعية (2 / 191).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

أخذتم هذا؟ دعوا الناس يأخذون العلم وينصرفون؛ لعل الله ينفعهم به))⁽¹⁾.
وكان إذا لقي أحداً بشَّ به، وفرح بلقيه وأكرمه، قال أبو عبيد: ((زرت أحمد ابن حنبل يوماً في بيته، فأجلسني في صدر داره، وجلس دوني؟ فقلت: يا أبا عبد الله، أليس يقال: صاحب البيت أحق بصدر بيته؟ فقال: نعم، يَفْعُدُّ، وَيُقْعَدُّ مَنْ يَرِيدُ. قال: فقلت في نفسي: خذ إليك يا أبا عبيد فائدة.

قال: ثم قلت له: يا أبا عبد الله، لو كنت آتيتك على ما تستحق لأتيتك كل يوم، فقال: لا تقل، إن لي إخواناً لا ألقاهم إلا في كل سنة مرة، أنا أوثق بمودتهم ممن ألقى كل يوم. قال: قلت: هذه أخرى يا أبا عبيد، فلما أردت القيام قام معي، فقلت: لا تفعل يا أبا عبد الله، فقال: قال الشعبي: من تمام زيارة الزائر أن تمشي معه إلى باب الدار، وتأخذ بركابه، قال: قلت: يا أبا عبيد، هذه الثالثة، قال: فمشى معي إلى باب الدار، وأخذ بركابي))⁽²⁾.

وروى المروزي: أن رجلاً عطس عند أحمد فلم يحمد الله، فانتظره أن يحمد الله فيشتمه، فلم يحمد، فلما أراد أن يقوم، قال له أبو عبد الله: كيف تقول إذا عطست؟ قال: أقول: الحمد لله، فقال أبو عبد الله: يرحمك الله⁽³⁾.

وتأمل في حسن عشرته مع أهله فيما نقل المروزي: ((سمعت أبا عبد الله

(1) ينظر: الآداب الشرعية (1/ 259) (2/ 8 - 9).

(2) ينظر: طبقات الحنابلة (2/ 211 - 212)، الآداب الشرعية (3/ 227).

(3) ينظر: الآداب الشرعية (2/ 328 - 329).

يقول: أقامت معي أم صالح ثلاثين سنة فما اختلفت أنا وهي في كلمة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: العبادة والتأله:

صدق التعبد وكثرة التأله أسس للثبات، وقوة للبدن، وحصنٌ مكين من الشبهات المضلّة، والشهوات المذلّة، وقد عُرِفَ هذا الإمام بتسكّحه مذ كان يافعاً. يقول إبراهيم بن شماس: ((كنت أعرف أحمد بن حنبل - وهو غلام - وهو يجبي الليل))⁽²⁾.

وعبادته قد أذهلت شيوخه فضلاً عمّن دونهم.

يقول عبد الرزاق: ((كان أحمد بن حنبل إذا صلى يذكرني شمائل السلف))⁽³⁾.
ومما عرف عنه كثرة الصلاة.

يقول ابنه عبد الله: ((كان أبي يصلي في كل يوم وليلة ثلاث مئة ركعة، فلما مرض من تلك الأسواط أضعفته فكان يصلي في كل يوم وليلة مئة وخمسين ركعة، وقد كان قَرَبَ من الثمانين، وكان يقرأ في كل يوم سُبْعاً، يجتم في كل سبعة أيام، وكانت له ختمة في كل سبع ليال، سوى صلاة النهار، وكان ساعة يصلي العشاء الآخرة ينام نومة خفيفة، ثم يقوم إلى الصباح يصلي ويدعو))⁽⁴⁾.

(1) ينظر: المناقب ص (373)، السير (11 / 332).

(2) ينظر: صفة الصفوة (2 / 347)، السير (11 / 228)، الآداب الشرعية (2 / 163).

(3) ينظر: تاريخ دمشق (5 / 270).

(4) ينظر: الحلية (9 / 181)، تاريخ دمشق (5 / 300)، المناقب ص (357).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

ويقول - أيضاً -: ((رأيت أبي لما كبر وأسنَّ اجتهد في قراءة القرآن، وكثرة الصلاة بين الظهر والعصر، فإذا دخلتُ عليه انفتل من الصلاة، وربما تكلم، وربما سكت، فإذا رأيت ذلك خرجت فيعود لصلاته، ورأيتُه وهو مختفٍ أكثر ذلك يقرأ القرآن))⁽¹⁾.

وحكى ابن هانئ - وكان الإمام توارى عنده زمن المحنة -: أنه لم ير أحداً أقوى على الزهد والعبادة وجهد النفس من أبي عبد الله، قال: كان يصوم النهار ويعجل الإفطار، ثم يصلي بعد العشاء الآخرة ركعات، ثم ينام نومة خفيفة ثم يقوم فيتطهر ولا يزال يصلي حتى يطلع الفجر، ثم يوتر بركعة، وكان هذا دأبه طول مقامه عندي، ما رأيتُه فتر ليلة واحدة، وكنت لا أقوى معه على العبادة، وما رأيتُه مفطراً إلا يوماً واحداً، أفطر واحتجم⁽²⁾.

وقال المروذي: رأيت أبا عبد الله يقوم لورده قريباً من نصف الليل حتى يقارب السَّحَر، ورأيتُه يركع فيما بين المغرب والعشاء. وقال: كنت مع أبي عبد الله نحواً من أربعة أشهر بالعسكر، ولا يدع قيام الليل وقراءة النهار، فما علمتُ بختمة ختمها، وكان يُسرُّ ذلك⁽³⁾.

وقال إسحاق الكوسج: ((ورأيتُه كثيراً يصلي قبل الظهر ثمان ركعات،

(1) ينظر: المناقب ص (360).

(2) ينظر: المناقب ص (359).

(3) ينظر: صفة الصفوة (2/ 339)، والآداب الشرعية (2/ 282).

يسلم في كل ركعتين))^(١).

وقال عبدالله: رأيت أبي إذا كان ريح أو ظلمة أو أمر يفرع الناس منه، يفرع إلى الصلاة كثيراً والدعاء حتى ينجلي ذلك، وأحسب أني رأيتُه فعل ذلك في الكسوف^(٢).

وقال أيضاً: كان أبي يختم القرآن في النهار في كل سبع يقرأ كل يوم سبعاً، لا يكاد يتركه نظراً. وقال حنبل: كان أبو عبدالله يختم من الجمعة إلى الجمعة^(٣).

وكان رحمه الله إذا صلى بالناس الصبح جلس أحياناً حتى تطلع الشمس^(٤).
وقال جعفر بن أبي هاشم: ((سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: ختمتُ القرآن يوماً، فعددتُ موضع الصبر فإذا هو نيّف وتسعون))^(٥).

وقال عبد الله: ((كان أبي يقرأ القرآن في كل أسبوع ختمتين، إحداهما بالليل، والأخرى بالنهار، وقد ختم القرآن في ليلة بمكة مصلياً به))^(٦).

(1) مسائل الكوسج رقم (409).

(2) مسائل عبد الله رقم (631).

(3) ينظر: المغني لابن قدامة (2/ 611).

(4) ينظر: فتح الباري لابن رجب (5/ 269).

(5) ينظر: المناقب ص (359).

(6) ينظر: طبقات الحنابلة (1/ 20).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

وحج رحمه الله خمس حجج، منها ثلاثٌ على قدميه، وأنفق في بعضها ثلاثين، وقيل: عشرين درهماً⁽¹⁾.

(1) ينظر: الحلية (9/ 175)، تاريخ دمشق (5/ 298)، المناقب ص (362).

كشّاف الكتب (تصانيفه وما كتب حوله)

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقف الإمام من التدوين والتأليف:

لم يكن الإمام أحمد كارهاً لوضع الكتب مطلقاً، وإنما كان راغباً عن تصنيف الكتب في الفروع والفقهاء، ويرى أنّ الأولى أن تجرد الأحاديث من غيرها؛ ولذا نهى عن كتابة كلامه ومسائله دون الحديث؛ لئلا ينصرف الناس عن الكتاب والسنة، والأخذ منها، وحتى يلتفت أهل العلم إليهما، استدلالاً واستنباطاً. وأيضاً لما يترتب على الجمع بين النصوص وكلام العلماء في مساق واحد من التأثير على النصّ؛ بتقييد، أو تخصيص، أو أيّ نوع من أنواع صرف الدلالة. فالإمام لم ينه عن كتابة العلم وتدوين السنة والآثار، بل يرى ضرورة ذلك.

قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: من كره كتابة العلم؟ قال: كرهه قوم كثير، ورخص فيه قوم. قلت: لو لم يكتب ذهب العلم؟ قال أحمد: ((ولولا كتابته أيّ شيء كنا نحن!!))⁽¹⁾.

فنهى الإمام وكرهته إنما هي في كتابة الرأي والكلام، ومزاحمة النصّ بأقوال الرجال، ومزجه بالخلاف والأقوال.

قال أبو بكر المرؤذي: ((وسألته - يعني الإمام أحمد - عن أبي بكر الأثرم،

(1) تقييد العلم (115)، وشرح علل الترمذي (1 / 120).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

قلتُ: نهيَتَ أن يكتب عنه؟ قال: لم أقل إنه لا يكتب عنه الحديث، إنما أكره هذه المسائل))⁽¹⁾.

وقال أيضاً: ((أهلكهم وضع الكتب، تركوا آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقبلوا على الكلام))⁽²⁾.

وقال الكوسج: سمعتُ أبا عبد الله: يقول: ((لا يعجبني شيءٌ من وضع الكتب، مَنْ وضع شيئاً من الكتب فهو مبتدع))⁽³⁾.

وقال عبد الله: ((سمعت أبي - وذكر وضع كتب - فقال: أكرهها، هذا أبو حنيفة وضع كتاباً، فجاء أبو يوسف ووضع كتاباً، وجاء محمد بن الحسن فوضع كتاباً، فهذا لا انقضاء له، كلما جاء رجل وضع كتاباً، وهذا مالك وضع كتاباً، وجاء الشافعي أيضاً، وجاء هذا - يعني أبو ثور - وهذه الكتب وَضَعَهَا بدعةٌ، كلما جاء رجل وضع كتاباً، ويترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه))⁽⁴⁾.

وقال عثمان بن سعيد: ((قال لي أحمد بن حنبل: لا تنظر في كتب أبي عبيد، ولا فيما وضع إسحاق، ولا سفيان، ولا الشافعي، ولا مالك،

(1) من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ص (130) رقم (306).

(2) ينظر: الطرق الحكيمة (1/ 400).

(3) ينظر: الطرق الحكيمة (1/ 400).

(4) مسائل عبد الله رقم (1582).

وعليك بالأصل))^(١).

ويقول ابن القيم: ((وكان بها - يعني بغداد - إمام أهل السنة على الإطلاق أحمد بن حنبل الذي ملأ الأرض علماً وحديثاً وسنةً، حتى إن أئمة الحديث والسنة بعده هم أتباعه إلى يوم القيامة، وكان رضي الله عنه شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يجب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه ويشتد عليه جداً، فعلم الله حسن نيته وقصده فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفرًا، ومنَّ الله سبحانه علينا بأكثرها، فلم يفتنا منها إلا القليل، وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير، فبلغ نحو عشرين سفرًا أو أكثر، ورويت فتاويه ومسائله، وحُدِّث بها قرنًا بعد قرن، فصارت إماماً وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم، حتى إن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد والمقلدين لغيره يعظّمون نصوصه وفتاواه، ويعرفون لها حقها وقرها من النصوص وفتاوي الصحابة))^(٢).

قال حنبل: ((رأيت أبا عبد الله يكره أن يكتب شيء من رأيه أو فتواه))^(٣).
وقال المروزي: ((رأيت رجلاً خراسانياً قد جاء إلى أبي عبد الله فأعطاه جزءاً، فنظر فيه أبو عبد الله، فإذا فيه كلام لأبي عبد الله، فغضب فرمى الكتاب من يده))^(٤).

(1) ينظر: مناقب الإمام أحمد ص (248)، وينظر: ص (252).

(2) إعلام الموقعين (1 / 28).

(3) ينظر: مناقب الإمام أحمد ص (251).

(4) ينظر: مناقب الإمام أحمد ص (251).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

ولذا لم يصنف كتاباً مستقلاً في الفقه كما فعل بعض الأئمة، بل كان ينهى عن ذلك، قال ابن الجوزي: ((وكان ينهى الناس عن كتابة كلامه، فنظر الله - تعالى - إلى حسن قصده، فنقلت ألفاظه وحفظت، فقلَّ أن تقع مسألة إلا وله فيها نص من الفروع والأصول، وربما عدت في تلك المسألة نصوص الفقهاء الذين صنّفوا وجمعوا))⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تصانيف الإمام:

غني عن البيان الحديث عن أهمية مصنفات الإمام، وقيمتها العلمية، فشهرته العلمية المستفيضة وإمامته في الدين أكبر دليل وخير برهان. والكلام في مؤلفات الإمام طويل جداً، وذلك فيما تصح نسبته أو لا تصح، وأيضاً وجود احتمال التداخل بين كتبه وكتب تلاميذه نَقَلَة الروايات عنه؛ فمن الباحثين من ينسب تلك الكتب إلى الإمام، بينما فريق آخر منهم ينسبها إلى تلاميذه⁽²⁾، وفيما يلي مسرد لما نسب للإمام من المؤلفات، مع الإشارة إلى ما طبع منها:

(1) مناقب الإمام أحمد ص (248).

(2) فينظر في نسبة هذه الكتب إلى: منازل الأئمة الأربعة ص (239)، السير (11 / 327 - 331)، تاريخ التراث العربي (1 / 3 / 215 - 227)، معجم المؤلفين (2 / 96 - 97)، وفي هذا المجال أشيد بالجهد الذي بذله فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد الطريقي في كتابه النافع ((معجم مصنفات الحنابلة)) وإن كان قد فاته شيء من ذلك؛ لا سيما ما تتضمنه كتب شيخه الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، ففي كتبها مادة موثقة عن كتب الإمام والروايات الحديثية والفقهية عنه، وكذا أشيد بالجهد الذي بذله الدكتور زياد منصور في مقدمة تحقيقه لسؤالات أبي داود السجستاني الحديثية.

1 - الإرجاء⁽¹⁾.

2 - الأسماء والكنى⁽²⁾.

3 - الأشربة⁽³⁾.

4 - الإمامة⁽⁴⁾.

5 - الإيمان⁽⁵⁾.

6 - التاريخ⁽⁶⁾.

(1) ينظر: المحنة لحنبل ص (40)، والسير (11 / 243).

(2) وقد طبع في مكتبة الأقصى بالكويت عام 1406 هـ.

(3) ينظر: الجرح والتعديل (1 / 303)، وله في ذلك كتابان ((الأشربة الكبير))، و((الأشربة الصغير))، وقد أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (21 / 185)، وفي الفتاوى الكبرى (1 / 314)، (4 / 389)، وفي القواعد النورانية ص (2)، وقد طبع الأشربة الصغير برواية البغوي ثلاث طبعات، الأولى بتحقيق صبحي جاسم باسم ((الأشربة))، والثانية بتحقيق زهير الشاويش عام 1421 هـ، والثالثة بتحقيق نشأت بن كمال المصري، وطبعته تحمل عنوان ((الأشربة الصغير)) عام 1423 هـ.

(4) ذكره الذهبي في السير (11 / 330).

(5) ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل نقلاً عن أبيه (1 / 303)، وأبو يعلى في العدة (3 / 963)، والكتاني في الرسالة المستطرفة ص (39)، ويقال: إن مخطوطه في المتحف البريطاني؛ كما في تاريخ التراث العربي (3 / 226).

(6) يرى بعض الفضلاء أنه كتاب العلل ومعرفة الرجال، والله أعلم.

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

7 - التفسير^(١).

8 - الجامع في العلل ومعرفة الرجال، رواية ابنه عبدالله، والمروذي،
والميموني، وابنه صالح^(٢).

9 - الجامع الكبير لعلوم الإمام أحمد، جمع الخلال، والموجود منه الكتب
التالية:

* أحكام أهل الملل والردة والزنادقة وتارك الصلاة والفرائض^(٣).

* أحكام النساء^(٤).

* الترجل^(٥).

(1) أنكر الذهبي في السير (11 / 328) (13 / 522) صحته، ووافقه العلامة بكر أبو زيد في
المدخل المفصل (1 / 354)، وخولفاً في هذا، ولعل الصواب إثباته، فقد ذكره الزجاج في معاني
القرآن (4 / 166)، وابن النديم ص (320)، والخطيب (9 / 375)، وابن الجوزي في المناقب
(248)، وابن حجر في التهذيب (2 / 200).

(2) وقد طبعت عدة طبعات من أوثقها التي بتحقيق الدكتور وصي الله عباس عام 1408 هـ، رواية
عبد الله مفردة في أربع مجلدات، ورواية الباقي في مجلد.

(3) طبع طبعين أجودهما التي بتحقيق الدكتور إبراهيم بن حمد السلطان عام 1416 هـ، في رسالة
علمية لدرجة الدكتوراه في المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(4) وقد طبع قديماً طبعة ممسوخة محرفة بتحقيق عبد القادر عطا، ثم طبع طبعة جيدة بتحقيق عمرو
عبد المنعم سليم عام 1423 هـ، والموجود جزء من الكتاب.

(5) طبع بتحقيق الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد المطلق عام 1416 هـ.

* الوقوف⁽¹⁾.

- 10 - جزء انتقاه من حديث علي بن بحر بن بري⁽²⁾.
- 11 - جوابات القرآن⁽³⁾.
- 12 - حديث شعبة⁽⁴⁾.
- 13 - حديث الشيوخ⁽⁵⁾.
- 14 - الرد على الجهمية والزنادقة⁽⁶⁾.
- 15 - رسائل في الاعتقاد كتبها إلى بعض أصحابه⁽⁷⁾.

(1) طبع بتحقيق الدكتور عبد الله بن أحمد الزيد عام 1410 هـ.

(2) ينظر: المستدرک (3/ 298).

(3) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (9/ 375).

(4) ذكره الخطيب البغدادي (9/ 375)، وابن الجوزي في المناقب ص (248).

(5) ذكره الخطيب البغدادي (9/ 375)، وابن الجوزي في المناقب ص (248).

(6) وقد طبع طبعات كثيرة، أشهرها طبعة الدكتور عبد الرحمن عميرة، عام 1402 هـ، وآخرها طبعة دار غراس في الكويت العامرة، بتحقيق الشيخ دغش بن شبيب العجمي، عام 1426 هـ، وهي أفضل الطبعات وأتقنها.

(7) وجميع هذه الرسائل موجودة ضمن كتاب طبقات الخنابلة لابن أبي يعلى، وقد قام الشيخ الدكتور صالح بن عبدالعزيز التويجري بتقديم أطروحته العلمية للماجستير لدراسة هذه الرسائل، وعنوان الرسالة ((الرسائل والمسائل العقدية في طبقات الخنابلة جمع وترتيب وتعليق)) عام 1411 هـ، مقدمة لكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وهي قيد الطبع.

16 - الزهد⁽¹⁾.

17 - السنة الكبير⁽²⁾.

18 - الصلاة⁽³⁾.

19 - طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم⁽⁴⁾.

20 - الفتن.

21 - فضائل أهل البيت⁽⁵⁾.

22 - فضائل الصحابة⁽⁶⁾.

23 - مسند أهل البيت⁽⁷⁾.

(1) وقد طبع طبعات تجارية متعددة، منها بدار الريان عام 1408هـ، ويعمل الأستاذ الدكتور عامر

حسن صبري على تحقيقه، وهو كتاب كبير جداً حتى قيل: إنه يبلغ ثلث المسند.

(2) وبعضهم يرى أنه كتاب السنة للخلال الذي طبع منه بعض الأجزاء.

(3) الصواب صحة نسبتها إلى الإمام، وقد طبعت طبعات كثيرة، مفردة وضمن مجاميع، وهي

ضمن كتاب طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى.

(4) ذكره ابن النديم ص (320)، والداودي في طبقات المفسرين (1 / 71)، والكتاب مفقود - حسب

علمي - وقد جمع بعض مادته الشيخ عبد العزيز السدحان في رسالة صغيرة، وطبع مؤخرًا في

الدار الأثرية.

(5) ذكره الحاكم في المستدرک (3 / 157) والظاهر أنه جزء من كتاب فضائل الصحابة.

(6) وهو مطبوع في مجلدين، بتحقيق الدكتور وصي الله عباس، في دار ابن الجوزي.

(7) وهو مطبوع في جزء صغير، بتحقيق عبد الله الليثي، عام 1408هـ، في مؤسسة الكتب الثقافية،

وهو جزء من المسند.

24 - الفرائض⁽¹⁾.

25 - المسند⁽²⁾.

26 - المقدم والمؤخر في القرآن⁽³⁾.

27 - المناسك الصغير⁽⁴⁾.

28 - المناسك الكبير⁽⁵⁾.

29 - الناسخ والمنسوخ⁽⁶⁾.

30 - نفي التشبيه⁽⁷⁾.

31 - النوادر⁽⁸⁾.

(1) ذكره ابن النديم في الفهرست ص (320)، وابن الجوزي في المناقب ص (613)، والذهبي في السير (11 / 328).

(2) وطبع طبعات كثيرة، وأفضلها طبعتان: الأولى التي بإشراف معالي الشيخ الدكتور عبد الله التركي، طبعت في خمسين مجلداً بمؤسسة الرسالة، والثانية طبعة المكنز الإسلامي والتي أشرف عليها شيخنا العلامة أحمد معبد.

(3) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد (9 / 375).

(4) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد، وابن أبي يعلى في الطبقات، وابن الجوزي في المناقب.

(5) ذكره ابن النديم ص (320)، وابن الجوزي ص (248).

(6) ذكره ابن الجوزي في المناقب ص (248)، وقيل: إن صورته في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري - رحمه الله - وليس الأمر كذلك.

(7) ذكره الذهبي في السير (11 / 330).

(8) ذكره عبد الله عن أبيه في المسند (28 / 156)، (34 / 459) فيقول عبد الله: ((أملاه عليّ أبي =

32 - الورع⁽¹⁾.

33 - أجوبة المسائل الحديثية والفقهية عن سؤالات تلاميذه⁽²⁾.

قال أبو زرعة: ((حُزرتُ كتبُ أحمد يوم مات، فبلغت اثني عشر- حملاً
وعِدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان، ولا في بطنه حدثنا فلان، كل
ذلك كان يحفظه))⁽³⁾.

المطلب الثالث: الجهود العلمية المعاصرة حول الإمام وعلومه:

شخصية بهذا الوصف، وإمام بهذا الإبداع والإنجاز أتى يتأتى لنا إحصاء
الجهود العلمية التي عُنت بشخصيته، وعلومه، ولكني سأذكر أهم وأبرز ما وقفتُ
عليه، أو على عنوانه، مع ذكر المطبوع منها، وبعض هذه الجهود مما يستحق

= (في النوادر)) وربما قال: ((وجدته في كتاب النوادر))، ويسمى الفوائد.

(1) يرى بعض الباحثين أن المراد به كتاب الورع لأبي بكر المروزي، وقد طبع أكثر من طبعة، وفي بعضها نسب إلى الإمام أحمد.

(2) وقد طبع منها: رواية الكوسج، والأثرم، وجزء من مسائل حرب، وعبد الله، وصالح، وجزء من مسائل الأثرم، وابن هانئ، وأبي داود، والبغوي، بعضها كاملة وأخرى أجزاء منها، وجمعت جملة من المسائل التي لم توجد مخطوطتها في أبحاث علمية محكمة؛ كمسائل الأثرم، والميموني، وأبي طالب المشكاني، وحرب الكرمان، ومهنا الشامي، وحنبل، والمروزي، ويعقوب بن بُخْتان، ويحيى الكحال، والفضل بن زياد.

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء (11 / 188).

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

الإشادة والتنويه به لتمييزه، ولم أذكر منها ما يتعلق بترجمة الإمام، فمن ذلك:

* أثر الإمام أحمد في السنة، للباحث عبد الرحمن بن عبد الفتاح الزغبى.

* الأحاديث التي أعلّها الإمام أحمد، للباحث عيسى بن محمد المسملى.

* آراء الإمام أحمد بن حنبل في التفسير وعلوم القرآن، للدكتور خالد بن

سليمان المزيني.

* استدراقات ابن تيمية فيما نسب إلى الإمام أحمد في العبادات، للباحث

إبراهيم بن عبد العزيز الغنّام.

* أصول الدين عند إمام أهل السنة أحمد بن حنبل، للدكتور عبد الله بن

سليمان الجاسر.

* أصول فقهاء الحديث، شرح أصول وفتاوى الإمام أحمد للإمام ابن

القيّم، للباحث مجدي بن حمدي بن أحمد.

* أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الله بن عبد المحسن التركي (ط).

* الإمام أحمد بن حنبل محتسباً، للباحث عبد الله بن سعد الغامدي.

* إعادة النظر في بعض ما نسب إلى إمام أهل الأثر، للباحث خالد الوقيت

(ط).

* الإمام أحمد بن حنبل وآراؤه في التربية، للباحث ختام بن محمود

القرعان.

* تعارض أقوال الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل، للباحث عطا الله

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

ابن طلال حمدان.

* ترجمة الإمام أحمد بن حنبل وقصته مع المسند وبيان الجهود المبذولة في خدمته، للباحث د. عماد علي حسين، في دار القيمة بالإسكندرية (ط)، 2008.

* الجامع لعلوم الإمام أحمد، مجموعة من الباحثين في دار الفلاح بمصر (ط).

* الحكم الموافق لأصل الإمام أحمد أو نصّه عند ابن تيمية في العبادات، للباحث فيصل بن يحيى بن علي المعافي.

* الرأي عند الإمام أحمد بن حنبل، للباحث عثمان بن إبراهيم المرشد.

* الرأي في مذهب الإمام أحمد بن حنبل، للدكتور محمد بن عبد الله العجلان.

* رجعات الإمام أحمد الفقهية في العبادات، للدكتور علي بن ناصر الشلعان.

* الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الإمام أحمد بن حنبل من حرف الألف إلى حرف الظاء، للباحث عبده كدّاف الكد.

* الرواة الذين اختلفت فيهم أقوال الإمام أحمد بن حنبل من حرف العين إلى حرف الياء، للباحث خالد بن محمد القناوي.

* روايات الإمام أحمد التي صحّحها شيخ الإسلام ابن تيمية، للباحث خالد بن حسن الحارثي.

* روايات الإمام أحمد بن حنبل في الأصول، للباحث محمد بن سعود

الحرابي.

* عقيدة الحنابلة وصلتها بالإمام أحمد بن حنبل، للباحث شركاتو بن عبد الله بكر سلبار.

* العقيدة السلفية بين الإمام ابن حنبل والإمام ابن تيمية، للباحث سيد ابن عبدالعزيز محمد.

* الفروق الفقهية التي نصَّ عليها الإمام أحمد، أربع رسائل علمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - قيد العمل -.

* فقه الإمام أحمد في الاحتساب، للباحث مهنا بن سليمان المهنا.

* الفكر التربوي عند الإمام أحمد بن حنبل، للباحث جمعان بن أحمد بن صالح الدبسي.

* فوائد وشواهد من محنة الإمام أحمد. للباحث إبراهيم بن عبد الله الغامدي (ط).

* القواعد والضوابط الفقهية المروية عن الإمام أحمد، للدكتور سعود بن عبد الله التويجري.

* القول الأحمد في بيان غلط من غلط على الإمام أحمد، من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. جمعه الباحث مراد شكري (ط).

* مختلف الحديث عند الإمام أحمد، للدكتور عبد الله بن فوزان الفوزان (ط).

* المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل، للعلامة بكر أبو زيد (ط).

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

* المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه وسماته وأشهر أعلامه ومؤلفاته، لمعالي
الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي (ط).

* المسائل الأصولية المنصوصة عن الإمام أحمد، للباحثة دلال بنت عبد الرحمن
أبو دَجِين.

* مسائل الإمام أحمد الفقهية المنصوصة عنه في طبقات الحنابلة (قسم
العبادات)، للباحث عائض بن فدغوش الحارثي.

* مسائل الإمام أحمد الفقهية المنصوصة عنه في طبقات الحنابلة (في غير
العبادات)، للباحث عبد الرحمن بن صالح الغفيلي.

* المسائل الفقهية التي توقف فيها الإمام أحمد، للباحث رياض بن أحمد
دياب الضميري (ط).

* المسائل الفقهية التي لم يختلف فيها قول الإمام أحمد، للدكتور إبراهيم
جالو بن محمد (ط).

* المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة، للدكتور
عبد الإله الأحمدي (ط).

* مسند الإمام أحمد وعناية الحنابلة به، للباحثة بارعة بنت مطاع
الطرايشي.

* مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق استفادة الأحكام من ألفاظه، للدكتور
سالم بن علي الثقفي (ط).

- * مفاتيح الفقه الحنبلي، للدكتور سالم بن علي الثقفني (ط).
- * مفردات الإمام أحمد في المعاملات، للباحث عبد الله بن حمود الفراج.
- * الملتقط في دفع ما ذكر عن الإمام أحمد من الكذب والغلط، للباحثين علي أبو الحسن، وعمر الأحمدي (ط).
- * منهج الإمام أحمد بن حنبل في إعلال الأحاديث، للدكتور بشير بن علي ابن عمر (ط).
- * منهج الإمام أحمد بن حنبل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للباحث الحسن بن الحسين اليحياوي.
- * منهج الإمام أحمد في التعامل مع الفرق وأهل الأهواء والبدع، للباحث عبد الرحمن بن عبد الله التركي.
- * منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال، للدكتور أبو بكر بن الطيب كافي (ط).
- * منهج الإمام أحمد في الدعوة الإسلامية، للباحث محمد بن سيد بن أحمد عامر.
- * منهج الإمام أحمد في علم العلل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال، للباحث عبد الله بن محمد الحسبان.
- * موقف الإمام أحمد بن حنبل من الزنادقة والجهمية، للباحث عيسى

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

يوجا آر مصطفى.

وبعدُ:

فهذا ما يَسَّرَ اللهُ رِقْمَهُ، وَقَدَّرَ كِتَابَتَهُ، فَإِنْ صَوَاباً فَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَإِنْ خَطَأً
فَأَسْتَغْفِرُ اللهَ، وَاللهَ تَعَالَى أَعْلَمُ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِينَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ.

فهرس أهم المصادر والمراجع

- 1 - أحمد بن حنبل إمام أهل السنة. عبد الغني الدقر. ط/ الرابعة. عام 1420هـ. دار القلم - دمشق.
- 2 - أحمد بن حنبل بين محنة الدين ومحنة الدنيا. أحمد عبد الجواد الدومي. ط/ الأولى. عام 1380هـ. المكتبة التجارية الكبرى - مصر.
- 3 - أحمد بن حنبل السيرة والمذاهب. سعدي أبو جيب. ط/ الأولى. عام 1418هـ. دار ابن كثير - دمشق، بيروت.
- 4 - أخبار الشيوخ وأخلاقهم. لأبي بكر المروزي (ت 275هـ). تحقيق: عامر حسن صبري. ط/ الأولى. عام 1426هـ. دار البشائر. بيروت.
- 5 - الأسامي والكنى. الإمام أحمد بن حنبل الشيباني. (ت 241هـ). تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع. ط/ الأولى. عام 1406هـ. مكتبة دار الأقصى - الكويت.
- 6 - الأشربة. الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: صبحي جاسم. مطبعة العاني - بغداد.
- 7 - الأشربة الصغير. الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ). تحقيق: أبي يعقوب نشأت بن كمال المصري. ط/ الأولى. عام 1423هـ. دار الضياء - طنطا.
- 8 - أصول السنة. عبدوس بن مالك العطار. تحقيق: الوليد بن محمد نبيه ابن يوسف النصر. ط/ الأولى. عام 1416هـ. مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

- 9 - إعادة النظر في بعض مانسب إلى إمام أهل الأثر أحمد بن حنبل. خالد ابن صالح الوقيت. ط / الأولى. عام 1423 هـ. دار الخضيرى - المدينة المنورة.
- 10 - الاعتقاد. لأبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى الفراء. تحقيق: د/ محمد ابن عبدالرحمن الحُمَيْس. ط / الأولى. عام 1423 هـ. دار أطلس الخضراء - الرياض.
- 11 - اعتقاد الإمام المنبل أبي عبدالله أحمد بن حنبل. أبو الفضل عبد الواحد ابن عبدالعزيز بن الحارث التميمي (ت 410 هـ). تحقيق: أبي المنذر النقاش أشرف صلاح علي. ط / الأولى. عام 1422 هـ. دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.
- 12 - إعلام الموقعين عن رب العالمين. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية. (ت 751 هـ). المحقق: محمد محيي الدين عبدالحميد. عام 1407 هـ. المكتبة العصرية - بيروت.
- 13 - الإمام أحمد بن حنبل. د/ مصطفى الشكعة. ط / الأولى. عام 1404 هـ. دار الكتاب اللبناني. مكتبة المدرسة.
- 14 - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال. (ت 311 هـ). تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان وهشام بن إسماعيل السقا. ط / الأولى. عام 1410 هـ. المكتب الاسلامي دار عمار - الأردن، عمان.
- 15 - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء الحنبلي. (ت 458 هـ). تحقيق: د/ محمد مصطفى أبوه الشنقيطي.

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

ط / الأولى. عام 1418 هـ. دار البخاري - المدينة المنورة.

16 - أهل الملل والردة والزنادقة من كتاب الجامع للخلال. أبي بكر أحمد ابن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الحنبلي. (ت 311 هـ). تحقيق: د/ إبراهيم ابن حمد السلطان. ط / الأولى. عام 1416 هـ. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.

17 - البداية والنهاية. ابن كثير إسماعيل بن عمر القرشي. (ت 774 هـ). المحقق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط / الأولى. عام 1419 هـ. دار هجر.

18 - تاريخ الإسلام. للإمام الذهبي (ت 748 هـ). المحقق: بشار عواد. ط / الأولى. عام 1424 هـ. دار الغرب الإسلامي. لبنان.

19 - تاريخ بغداد. أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي. (ت 463 هـ). المحقق: بشار عواد. ط / الأولى. عام 1422 هـ. دار الغرب الإسلامي. لبنان.

20 - تاريخ التراث العربي. د/ فؤاد سزكين. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. عام 1411 هـ.

21 - التاريخ الكبير. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري. (ت 256 هـ). ط / الثانية. عام 1411 هـ. دار الفكر - لبنان.

22 - تذكرة الحفاظ. الإمام أبو عبد الله شمس الدين الذهبي. (ت 748 هـ). ط / الأولى. دار إحياء التراث العربي، لبنان.

23 - الترجل من الجامع لعلوم الإمام أحمد بن حنبل. أبو بكر أحمد بن

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

محمد الخلال. تحقيق: د/ عبدالله بن محمد المطلق. ط / الأولى. عام 1416 هـ.
مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.

24 - تقريب التهذيب. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (ت 852 هـ).
تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني. ط / الأولى. عام 1416 هـ. دار
العاصمة - الرياض.

25 - تهذيب الأجوبة لابن حامد (ت 403 هـ). تحقيق: عبد العزيز بن
محمد بن عيسى الفائدي. ط / الأولى. عام 1430 هـ، مطبوعات الجامعة
الإسلامية بالمدينة المنورة.

26 - تهذيب التهذيب. الحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. (ت 852 هـ).
مصور عن ط / الأولى. عام 1326 هـ. مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند.

27 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف
المزي. (ت 742 هـ). تحقيق: د/ بشار عواد معروف. ط / الأولى. عام 1413 هـ.
مؤسسة الرسالة - بيروت.

28 - ثلاث رسائل في الاعتقاد. عمرو عبد المنعم سليم. ط / الأولى. عام
1422 هـ. دار العاصمة - الرياض.

29 - جامع بيان العلم وفضله. الإمام المحدث أبو عمر يوسف ابن عبد البر
القرطبي. (ت 463 هـ). تحقيق: أبي الأشبال الزهيري ط / الأولى. عام 1414 هـ.
دار ابن الجوزي - الدمام.

- 30- جامع العلوم والحكم. زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي. (ت 795هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس. ط / الأولى. عام 1411هـ. مؤسسة الرسالة - بيروت.
- 31- الجرح والتعديل. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي. (ت 327هـ). مصوّر عن ط / الأولى. عام 1371هـ. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 32- جزء فيه المسائل التي حلف عليها أحمد. أبو الحسين محمد ابن القاضي أبي يعلى. (ت 526هـ). تحقيق: أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد. ط / الأولى. عام 1407هـ. دار العاصمة - الرياض.
- 33- جزء فيه مسائل عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل. (ت 241هـ). الحافظ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. (ت 317هـ). تحقيق: أبي عبد الله محمود ابن محمد الحداد. ط / 1407هـ. دار العاصمة - الرياض.
- 34- الجواهر المحصل في مناقب الإمام أحمد بن حنبل. لمحمد بن أبي بكر السعدي الحنبلي. (ت 900هـ). تحقيق: د/ عبدالله بن عبد المحسن التركي. ط / الأولى. عام 1407هـ. هجر.
- 35- الحث على التجارة والصناعة والعمل من جامع الخلال. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط / الأولى. عام 1415هـ. مكتب المطبوعات الإسلامية - بحلب.
- 36- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت 430هـ). ط / الثانية. عام 1378هـ. دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

37 - الحنابلة في بغداد. محمد بن محمود. ط / الأولى. عام 1406 هـ. المكتب الاسلامي - بيروت، لبنان.

38 - ابن حنبل - حياته وعصره -.. محمد أبو زهرة. دار الفكر العربي.

39 - الدر المنضد في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد. الشيخ عبد الله بن علي بن حميد الحنبلي. (ت 1346 هـ). تحقيق: جاسم بن محمد الفهيد الدوسري. ط / الأولى. عام 1410 هـ. دار البشائر الإسلامية. - بيروت، لبنان.

40 - ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل. لحنبل بن إسحاق (ت 273 هـ). تحقيق: د / محمد نغش. ط / الثانية. عام 1403 هـ. مطبعة سعدي - مصر.

41 - الرد على الجهمية والزنادقة. للإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـ). تحقيق: د / عبد الرحمن عميرة. ط / الثانية. عام 1402 هـ. دار اللواء - الرياض.

42 - رسالة الصلاة. الإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـ). المكتبة السلفية - القاهرة.

43 - الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة. محمد بن جعفر الكتاني. عام 1406 هـ. دار البشائر الإسلامية.

44 - رفع النقاب عن تراجم الأصحاب. الشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم ابن ضويان (ت 1353 هـ). تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمرو بن غرامة العمروي. ط / الأولى. عام 1418 هـ. دار الفكر - بيروت، لبنان.

45 - الزهد. للإمام أحمد بن حنبل الشيباني. (ت 241 هـ). ط / الأولى. عام

1408 هـ. دار الريان للتراث - القاهرة.

- 46 - السنة. للإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل. (ت 290 هـ). - تحقيق: د/ محمد ابن سعيد بن سالم القحطاني. ط/ الرابعة. عام 1416 هـ. دار عالم الكتب.
- 47 - السنة. لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال. (ت 311 هـ). تحقيق: د/ عطية الزهراني. ط/ الأولى. عام 1410 هـ. دار الراجعية - الرياض.
- 48 - السنن. لأبي بكر أحمد بن محمد الأثرم (ت 261 هـ). - قطعة يسيرة من أول الكتاب - تحقيق: عامر حسن صبري. ط/ الأولى. عام 1425 هـ. دار البشائر - بيروت.

49 - سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل. الإمام سليمان بن الأشعث السجستاني. (ت 275 هـ). تحقيق: زياد محمد منصور. ط/ الأولى. عام 1414 هـ. مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة.

50 - سير أعلام النبلاء. للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. (ت 748 هـ). تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط/ السابعة. عام 1410 هـ. مؤسسة الرسالة - بيروت.

51 - سيرة الإمام أحمد بن حنبل. لأبي الفضل صالح بن الإمام أحمد بن حنبل. (ت 265 هـ). تحقيق: د/ فؤاد بن عبد المنعم أحمد. ط/ الثالثة. عام 1415 هـ. دار السلف - الرياض.

52 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب. أبو العماد الحنبلي عبد الحي بن

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

أحمد الدمشقي. (ت 1089هـ). تحقيق: محمود الأرنؤوط. ط / الأولى. عام 1406هـ. دار ابن كثير - دمشق، بيروت.

53 - شرح أصول فتاوى الإمام أحمد. مجدي بن حمدي بن أحمد بن محمد. ط / الأولى. عام 1422هـ.

54 - شرح اعتقاد الإمام أحمد لعلي بن شكر. مخطوط. مصور عن مكتبة الشيخ حماد الأنصاري.

55 - شرف أصحاب الحديث. أبو بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي. (ت 463هـ). تحقيق: محمد سعيد أوغلي. عام 1392هـ. دار إحياء السنة النبوية - تركيا.

56 - طبقات الحنابلة. أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي. (ت 526هـ). تحقيق: د / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. عام 1419هـ.

57 - العبر في خبر من غير. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ). تحقيق: فؤاد سيد. عام 1961م. دائرة المطبوعات والنشر - الكويت.

58 - العدة في أصول الفقه. القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي. (ت 458هـ). تحقيق: د / أحمد علي سير المباركي. ط / الأولى. عام 1400هـ. مؤسسة الرسالة - بيروت، لبنان.

59 - العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد بن حنبل (241هـ). (رواية المروزي، وصالح، والميموني). تحقيق: د / وصى الله بن محمد عباس. ط / الأولى.

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

عام 1408 هـ. الدار السلفية - بومباي، الهند.

60 - العلل ومعرفة الرجال. للإمام أحمد بن حنبل (ت 241 هـ). (رواية ابنه عبد الله). تحقيق: وصي الله عباس. ط / الأولى. عام 1408 هـ. المكتب الإسلامي - بيروت، لبنان.

61 - غذاء الألباب. الشيخ محمد السفاريني. (ت 1188 هـ). مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

62 - الفتاوى الكبرى. الإمام تقي الدين ابن تيمية. (ت 728 هـ). تحقيق: حسنين محمد مخلوف. دار الكتب الحديثة - مصر.

63 - فتح الباري. الحافظ زين الدين أبو الفرج ابن رجب. (ت 795 هـ). تحقيق: مجموعة من المحققين ط / الأولى. عام 1417 هـ. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة النبوية.

64 - فتح الباري. الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. (ت 852 هـ). تحقيق وتصحيح: سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. عام 1370 هـ. المطبعة السلفية - القاهرة.

65 - فضائل الصحابة. الإمام أحمد بن محمد بن حنبل. (ت 241 هـ). تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط / الثانية. عام 1420 هـ. دار ابن الجوزي - الرياض.

66 - فوائد وشواهد من محنة الإمام أحمد. إبراهيم بن عبد الله الغامدي

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

ط / الأولى. عام 1420 هـ. دار القاسم - بيروت.

67 - القول الأحمد في بيان غلط من غلط على الإمام أحمد. من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع: مراد شكري. ط / الأولى. عام 1418 هـ. دار العاصمة - الرياض.

68 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. مصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة. عام 1413 هـ. دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان.

69 - الكفاية في علم الرواية. أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي. (ت 463 هـ). دار الكتب العلمية - بيروت.

70 - مجموعة الرسائل والمسائل. تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية (ت 728 هـ). تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر. ط / الأولى. عام 1403 هـ. دار الكتب العلمية - بيروت.

71 - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي، وابنه محمد. ط / الأولى. عام 1398 هـ.

72 - محنة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل. الإمام عبد الغني بن عبد الواحد بن المقدسي. (ت 600 هـ). تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط / الأولى. عام 1407 هـ. دار هجر.

73 - مختصر طبقات الحنابلة. الشيخ محمد بن عمر البغدادي آل شطى.

- ط / الأولى. عام 1406 هـ. دار الكتاب العربي - بيروت، لبنان.
- 74 - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل. الشيخ عبد القادر ابن بدران الدمشقي. تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط / الثانية. عام 1401 هـ. مؤسسة الرسالة - بيروت.
- 75 - المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل. بكر بن عبد الله أبو زيد. ط / الأولى. عام 1417 هـ. دار العاصمة.
- 76 - المذهب الحنبلي. د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط / الأولى. عام 1423 هـ. مؤسسة الرسالة - بيروت، لبنان.
- 77 - المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة. عبد الإله ابن سلمان بن سالم الأحمدي. ط / الأولى. عام 1412 هـ. دار طيبة - الرياض.
- 78 - مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275 هـ). تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. ط / الأولى. عام 1420 هـ. مكتبة ابن تيمية.
- 79 - مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه برواية الكوسج. تحقيق عدد من من الأساتذة والباحثين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، طبع عمادة البحث العلمي في الجامعة، ط / الأولى، عام 1425 هـ.
- 80 - مسائل الإمام أحمد برواية ابنه أبي الفضل صالح. (ت 266 هـ). تحقيق: د/ فضل الرحمن دين محمد. ط / الثانية. عام 1419 هـ. الدار العلمية - الهند.

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

- 81- مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله (290هـ). تحقيق: علي بن سليمان المهنا. ط / الأولى. عام 1406هـ. مكتبة الدار - المدينة المنورة.
- 82- مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية أبي القاسم البغوي المعروف بابن بنت منيع). (ت 317هـ). تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم. ط / الأولى. عام 1413هـ. مؤسسة قرطبة - القاهرة.
- 83- المسائل الفقهية التي توقف فيها الإمام أحمد. رياض بن أحمد دياب الضميري. ط / الأولى. عام 1433هـ. مكتبة دار المنهاج. الرياض.
- 84- المسائل الفقهية التي لم يختلف فيها قول الإمام أحمد. إبراهيم جالو محمد. ط / الأولى. عام 1421هـ. مكتبة الرشد - الرياض.
- 85- المسند. الإمام أحمد بن حنبل. (ت 241هـ). تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف. د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط / الثانية. عام 1420هـ. مؤسسة الرسالة - بيروت، لبنان.
- 86- معجم الكتب. لجمال الدين ابن عبد الهادي المعروف بابن المبرد (ت 909هـ). تحقيق: يسرى عبد الغني البشرى. مكتبة الساعي - الرياض.
- 87- معجم مصنفات الحنابلة. الشيخ الدكتور/ عبد الله بن محمد بن أحمد الطريقي. ط / الأولى. عام 1422هـ.
- 88- معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة. مكتبة المثني، ومكتبة إحياء التراث العربي - بيروت، لبنان.

89- مفاتيح الفقه الحنبلي. الدكتور سالم بن علي الثقفي. ط / الأولى. عام 1398 هـ. مطابع الأهرام التجارية.

90- المقصد الأرشدي في ذكر أصحاب الإمام أحمد. الإمام برهان الدين إبراهيم ابن محمد ابن مفلح. (ت 884 هـ). تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط / الأولى. عام 1410 هـ. مكتبة الرشد - الرياض.

91- منازل الأئمة الأربعة. للإمام أبي زكريا يحيى بن إبراهيم السلماسي (ت 550 هـ). تحقيق: د/ محمود قدح. ط / الأولى. عام 1422 هـ. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.

92- مناقب الإمام أحمد بن حنبل. للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت 597 هـ). تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط / الأولى. عام 1399 هـ. مكتبة الخانجي - مصر.

93- مناقب الشافعي. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. (ت 458 هـ). المحقق: السيد أحمد الصقر. ط / الأولى. عام 1390 هـ. دار التراث - مصر.

94- المنتخب من العلل للخلافة. الإمام عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي. (ت 620 هـ). تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. ط / الأولى. عام 1419 هـ. دار الراية - الرياض.

95- من سؤالات الأئمة لأحمد بن حنبل. أبو بكر الأثرم (ت 260 هـ). تحقيق: خير الله الشريف. ط / الأولى. عام 1422 هـ. دار العاصمة - الرياض.

_____ المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

96- من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال. (رواية المروزي، والميموني، وابنه صالح). تحقيق: صبحي البدري السامرائي. ط / الأولى. عام 1409هـ. مكتبة المعارف - الرياض.

97- المنهج الأحمدي في تراجم أصحاب الإمام أحمد. لمجير الدين عبد الرحمن ابن محمد العليمي (ت 928هـ). عام 1997م. دار صادر بيروت.

98- المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم. تأليف: أ. د / عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. ط / الثانية. عام 1422هـ. دار خضر - بيروت، لبنان.

99- هداية الأريب الأحمدي. الشيخ العلامة سليمان بن عبد الرحمن بن حمدان. (ت 1397هـ). تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد. ط / الأولى عام 1418هـ. دار العاصمة. الرياض.

100 - الورع. الإمام أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي. (ت 275هـ). تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. ط / الأولى. عام 1418هـ. دار العصيمي - الرياض.

101 - الورع عن الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل. للإمام أبي بكر أحمد ابن محمد بن هارون الخلال (ت 311هـ). ط / الأولى. عام 1409هـ. دار الكتب العربي - بيروت، لبنان.

102 - وفيات الأعيان. لابن خلكان. (ت 681هـ). تحقيق: إحسان

المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى

عباس. دار الثقافة - بيروت.

103 - الوقوف من جامع أبي بكر الخلال. أبو بكر أحمد بن محمد الخلال

(ت 311هـ). تحقيق: الدكتور/ عبد الله بن أحمد بن علي الزيد. ط / الأولى. عام

1410هـ. مكتبة المعارف. الرياض.



الجرح والتعديل عند الإمام أحمد

أ.د. قاسم سعد

أستاذ الحديث وعلومه المشارك في جامعة الشارقة

مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل .
ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند الإمام أحمد.





بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، يُعزّ من يشاء ويُذلّ من يشاء، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ، مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: 21]، والصلاة والسلام على إمام المزيّن خاتم الأنبياء وسيد الأتقياء، ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: 41]، صلى الله عليه وعلى آله الأتقياء وصحابته الأوفياء، ومن ارتضى سبيلهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن جلاله البحث في الأصل تنبثق من جلاله موضوعه، وموضوعه هنا علم اختصت به هذه الأمة وهو الجرح والتعديل، وعلم أعزّ الله به الدين وهو الإمام أحمد بن حنبل، فشرّف البحث بهذا العلم وذاك العلم.

والإمام أحمد هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الدّهلي الشّيباني، المروزي ثم البغدادي، المولود ببغداد سنة 164هـ، والمتوفى بها سنة 241هـ. ولو جردت صفحات هذا البحث كلها لذكر فضائله، والتنويه بمناقبه، والإشادة بشأله؛ لقصرت وعجزت.

وقد برع الإمام أحمد في علم الجرح والتعديل كما برع في غيره من فنون الحديث وعلوم الإسلام وآدابه، وحسبنا في توسّعه وتفنّنه قول شيخه الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: ((أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث،

إمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفَقْر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السُّنَّة))⁽¹⁾.

والورع العلي الذي اتصف به هذا الإمام لم يُجْجَمه عن الخوض في علم الجرح والتعديل كغيره من كبار النقاد، لأنه من ضرورات حفظ الدين والذَّبِّ عن سنة النبي ﷺ، وليس هو من الغيبة المنهي عنها، بل هو النصيحة والأمانة. قال محمد بن بُنْدَار الجُرْجَانِي السَّبَّأَك: ((قلت لأحمد بن حنبل: إنه ليشْتَدَّ عليّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب. فقال أحمد: إذا سكت أنت وسكت أنا، فمتى يَعْرِفُ الجَاهِلُ الصَّحِيحَ من السَّقِيمِ؟!))⁽²⁾. ونقل الخلال عن الحسن بن علي الإسكافي قال: ((سألت أبا عبد الله - يعني أحمد بن حنبل - عن معنى الغيبة؟ قال: إذا لم تُرد عيب الرجل. قلت: فالرجل يقول: فلان لم يَسْمَعْ، وفلان يُحْطَى؟ قال: لو تَرَكَ النَّاسُ هذا لم يُعْرِفِ الصَّحِيحُ من غيره))⁽³⁾.

وهذا الذي اختاره الإمام أحمد هو مذهب النقاد من قبله، ولهم في ذلك أقوال كثيرة، أقتصر منها على خبر رواه الإمام أحمد نفسه، قال ابنه عبد الله:

(1) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 1 / 10.

(2) أخرجه أبو بكر الخطيب في الكفاية في معرفة أصول علم الرواية 1 / 178 - 179، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2 / 202.

(3) شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي 1 / 350 - 351. وثمّة رواية أخرى عن أحمد في هذا المعنى، أخرجه الخطيب في الكفاية 1 / 178، أعرضت عن ذكرها - مع أهمية مضمونها - لضعف إسنادها.

((حدثني أبي قال: حدثنا عفان قال: حدثنا يحيى بن سعيد - (يعني القطان) - قال: سألت شعبَةَ وسفيانَ بنَ سعيد وسفيانَ بنَ عُيينة ومالكَ بن أنس عن الرجل لا يَحْفَظُ أو يُتَّهَمُ في الحديث؟ فقالوا لي جميعاً: بَيْنَ أَمْرِهِ))⁽¹⁾.

فكل هذا يدلُّ على وجوب الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً لمن تأهل لذلك، وهو من فروض الكفايات. وقد قام بهذا الأمر الإمام أحمد خير قيام، وتصدى له بعلم وحكمة وحزم، وكذلك فعل الأئمة من قبل ومن بعد. قال النووي: ((اعلم أن جرح الرواة جائز، بل واجب بالاتفاق، للضرورة الداعية إليه، لصيانة الشريعة المكرمة، وليس هو من الغيبة المحرمة، بل هو من النصيحة لله تعالى ورسوله ﷺ والمسلمين، ولم يزل فضلاء الأئمة وأخبارهم وأهل الورع منهم يفعلون ذلك))⁽²⁾.

وأتحدث عن الإمام أحمد في موضوع الجرح والتعديل، من خلال عنوانين كبيرين، أولهما: مكانته فيه، والآخر: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عنده ومنهجها في نقد الرواة.

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد رواية ابنه عبد الله (4684). وينظر مقدمة الصحيح لمسلم بن الحجاج 1/ 7-12، والعلل الصغير للترمذي - آخر جامعه - 6/ 443-444، والكفاية للخطيب: باب وجوب تعريف المزكِّي ما عنده من حال المسؤول عنه 1/ 149-179.

(2) شرح صحيح مسلم 1/ 124.

المبحث الأول

مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل

أرفع درجات حفاظ الحديث من بلغ منزلة الانتقاد والجهدة، وهم أهل الجرح والتعديل والتعليل⁽¹⁾، ويُشترط لبلوغ هذه المنزلة الرفيعة شروط كثيرة لا يستطيعها إلا القلة من الرجال، أجمَلها شمس الدين الذهبي بقوله: ((والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتأم المعرفة، تأم الورع))⁽²⁾. وقد بلغ الإمام أحمد في هذه المنزلة المنيفة مرتبة الكَمَل من النقاد التي لم ينلها إلا الواحد بعد الواحد من الأئمة.

* المطلب الأول: اجتهاد الإمام أحمد المطلق في الجرح والتعديل:

الاجتهاد له مراتب متفاوتة، أعلاها الاجتهاد المطلق، وهو كائن في النقد الحديثي كما هو معروف عند الفقهاء، قال زكي الدين المنذري: ((واختلاف هؤلاء كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضيه الاجتهاد))⁽³⁾. وبلوغ الإمام أحمد مرتبة الاجتهاد المطلق له أسبابه، ومن أهمها:

أولاً: أصالة عصره:

لاشك أن عصر النبغاء البارعين وبيئتهم العلمية لها أثر كبير في نبوغهم

(1) تنظر مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 1/ 6، 10.

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال 3/ 46. ومن رام التوسع فليُنظر مباحث في علم الجرح والتعديل لقاسم سعد 135 - 169.

(3) رسالة في الجرح والتعديل 47.

وبراعتهم، وقد كان هذا للإمام أحمد، الذي عاش العصر الذهبي للسنة المطهرة، الذي تفانى أهله في حفظ السنة وتدوينها وانتقائها، واستفرغوا وسعهم في الذب عنها ومواجهة التحديات الكثيرة المتمثلة أساساً بالوضاعين والمبتدعة، واستنهضوا المهتم بحالهم وقالهم لتبقى السنة غضة طرية نقية.

ففي عصر الإمام أحمد كان أقرانه الجهابذة الأفراد، أمثال:

يحيى بن معين البغدادي: وهو الإمام الفرد في الجرح والتعديل، الذي فاق فيه كل أهل عصره، حتى صار ميزاناً، قال فيه ابن عدي: ((وبه تُسْتَبْرَأُ أحوال الضعفاء))⁽¹⁾. وقال رفيقه ابن المديني: ((انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين))⁽²⁾. وهذا أحمد بن حنبل يقول فيه: ((ههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن! يُظْهِرُ كذب الكذابين))⁽³⁾. وقال أيضاً: ((كان أَعْلَمَنَا بالرجال يحيى بنُ معين))⁽⁴⁾. بل قال شيخ هذه الطبقة في الجرح والتعديل يحيى بن سعيد القطان: ((ما قدم علينا مثل هذين الرجلين: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين))⁽⁵⁾.

وأختم الحديث عن ابن معين بقول ابن رجب الحنبلي: ((الإمام المطلق في

(1) مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال 1 / 218 - 219.

(2) أخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخ مدينة السلام 16 / 266.

(3) المصدر السابق 16 / 268.

(4) المصدر السابق 10 / 56.

(5) أخرجه أبو القاسم بن عساكر في تاريخ مدينة دمشق 65 / 21. وقد أخرجه من قبل ابن حبان

في مقدمة المجروحين من المحدثين 1 / 52 بمعناه.

الجرح والتعديل، وإلى قوله في ذلك يرجع الناس، وعلى كلامه فيه يُعَوَّلون... وكان يحيى يوسِّع القول في الجرح، ولا يجابي أحداً، بل يصدع به في وجه صاحبه، ولهذا قال عبد الله بن أحمد الدورقي: كل من سكت عنه يحيى بن معين فهو ثقة⁽¹⁾.

وعلي بن المديني البصري: وهو الإمام المُقَدَّم في علم التعليل، قال شيخه سفيان بن عيينة: ((والله لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني))⁽²⁾. وكذلك قال شيخه يحيى القطان: ((وأنا أتعلم من علي أكثر مما يتعلم علي مني))⁽³⁾. وقال تلميذه الفَدَّ أبو عبد الله البخاري: ((ما استصغرت نفسي - عند أحد إلا عند علي بن المديني))⁽⁴⁾. وقال أبو حاتم الرازي منوهاً بما تميز به: ((كان علي بن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل))⁽⁵⁾.

وأختم الكلام في ابن المديني بقول أبي عبد الرحمن النسائي: ((وكان علي بن المديني خلقاً للحديث))⁽⁶⁾.

ومن جِلَّةِ أئمة هذا العصر، من أقران أحمد وابن معين وابن المديني:

(1) شرح علل الترمذي 1 / 488، 489.

(2) أخرجه ابن عدي في مقدمة الكامل 1 / 213.

(3) المصدر السابق 1 / 213.

(4) المصدر السابق 1 / 213.

(5) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 1 / 319.

(6) السنن، تعليقاً على حديث (2993).

إسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نُمير، وأبو حَيْثَمَة زهير بن حرب.

فقد ملأ هؤلاء جميعاً زمانهم رحلة وعلماً وإتقاناً وحفظاً، وذوداً عن السنة ودفعاً للبدع وفضحاً للكذابين، فتحرّكت بهم جموع المحدثين، وتمسّك بركابهم أهل الأثر، وجدّد الله بهم معالم الدين.

ولأحمد بن حنبل نقداً لهؤلاء الأقران الأعلام، من ذلك قول أبي بكر المُرُوزي: ((سألت أبا عبد الله عن عاصم الأحول؟ فقال: ثقة. قلت: إن يحيى بن معين تكلم فيه، فعجب، وقال: ثقة))⁽¹⁾. وقال المُرُوزي أيضاً: ((قلت له: ما تقول في سعيد بن جُمهان؟ فقال: ثقة... قلت: يُروى عن يحيى القطان أنه سئل عنه فلم يرضه؟ فقال: باطل، وغضب، وقال: ما قال هذا أحد غير علي بن المديني، ما سمعت يحيى يتكلم فيه بشيء))⁽²⁾.

ثانياً: جلاله شيوخه النقاد:

إن أصالة العصر في العلم تنبثق أساساً من معين المشيخة الفريدة، التي لها الفضل بتوفيق الله تعالى في البعث العلمي. وبراعة الإنسان في نفسه لا تُصقل إلا بأستاذية راسخة. وأحمد بن حنبل حظي هو وأقرانه بنخبة نادرة من الأئمة الأساتذة النقاد، تلقوا عنهم، وتلمذوا عليهم، ونهلوا من علومهم، وتأدّبوا

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمُرُوزي (73).

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمُرُوزي (173).

بآدابهم، ومن أبرز هؤلاء الشيوخ في علم الجرح والتعديل، والنقد والتعليل،
الذين أكثر عنهم الإمام أحمد:

يحيى بن سعيد القطان البصري: وهو شيخ هذه الصنعة في عصره، لزم
شعبة بن الحجاج عشرين سنة⁽¹⁾، قال ابن حبان وهو يتحدث عن أهل هذه
الطبقة: ((إلا أن من أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدثين، وأتركهم للضعفاء
والمتروكين، حتى جعلوا هذا الشأن صناعة لهم لم يتعدوها إلى غيرها، مع لزوم الدين
والورع الشديد والتفقه في السنن رجلاً: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن
ابن مهدي))⁽²⁾. وقال ابن أبي حاتم: ((حدثني أبي قال: سئل أحمد بن حنبل عن
يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع؟ فقال: كان يحيى أبصرهم
بالرجال، وأنقاهم حديثاً، - وأظنه قال: - وأثبتهم))⁽³⁾.

وقال الإمام أحمد في شيخه يحيى القطان أيضاً - كما في رواية عبد الله بن
محمد بن الفضل -: ((إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة))⁽⁴⁾. وقال عبد الله بن أحمد:
((قال أبي: وما رأينا مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن - يعني في الحديث - هو
صاحب هذا الشأن))⁽⁵⁾. وقال الإمام أحمد - كما في رواية عبد الصمد بن سليمان

(1) تاريخ مدينة السلام 16 / 205.

(2) مقدمة المجروحين من المحدثين 1 / 49.

(3) الجرح والتعديل 1 / 233، 2 / 22 - 23.

(4) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 1 / 246، 9 / 150.

(5) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (746)، وينظر فيه (1181).

البلخي -: ((وما رأيت رجلاً أوزن بقوم من غير محابة، ولا أشد تثباً في أمور الرجال من يحيى بن سعيد))⁽¹⁾.

وقال فيه ابن رجب الحنبلي: ((خليفة شعبة، والقائم بعده مقامه في هذا العلم، وعنه تلقاه أئمة هذا الشأن، كأحمد وعلي ويحيى ونحوهم، وقد كان شعبة يُحْكَمُه على نفسه في هذا العلم))⁽²⁾. وقد لزم الإمام أحمد في دخلته الثالثة إلى البصرة سنة 194 هـ شيخه القطان ستة أشهر⁽³⁾، ووصفه بأنه لا يروي إلا عن ثقة⁽⁴⁾.

عبد الرحمن بن مهدي البصري: وهو قرين يحيى القطان كما تقدم، قال أبو بكر الخطيب: ((وكان من الربانيين في العلم، وأحد المذكورين بالحفظ، وممن برع في علم الأثر وطرق الروايات وأحوال الشيوخ))⁽⁵⁾. وقال شمس الدين الذهبي: ((وكان هو ويحيى القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جرحاه لا يكاد - والله - يندم لجرحه، ومن وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً، وضعفاً آخرين))⁽⁶⁾.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال 30 / 473.

(2) شرح علل الترمذي 1 / 464.

(3) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (118).

(4) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم (469).

(5) تاريخ مدينة السلام 11 / 513.

(6) ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل 180.

ومن أقوال الأئمة السابقين التي تُظهر مكانة هذا الإمام في علم الحديث بصورة عامة دون تقييد بعلم الجرح والتعديل، قول الإمام أحمد — في رواية عبد الله -: ((كان من معادن الصدق))⁽¹⁾. وقال علي بن المديني — في رواية محمد بن أبي صفوان -: ((لو أخذت فأحلفت بين الركن والمقام، لحلفت بالله عز وجل أني لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي))⁽²⁾. وقال علي بن أحمد بن النضر: ((قال علي بن المديني: كان يحيى بن سعيد أعلم بالرجال، وكان عبد الرحمن أعلم بالحديث. قال علي: وما شَبَّهت علم عبد الرحمن بالحديث إلا كَسَحْر))⁽³⁾. وذكر الإمام أحمد أن ابن مهدي كان لا يحدث إلا عن ثقة⁽⁴⁾. وقد أكثر الإمام أحمد أحمد من الأخذ عنه⁽⁵⁾.

وكيع بن الجراح الكوفي: ولعل وكيعاً هو الرجل الثالث الذي تلقى عنه الإمام أحمد علم الجرح والتعديل، وقد كان وكيع إماماً في ذلك، وفي الحديث بصورة عامة، ولم يكتب الإمام أحمد عن أحد أكثر مما كتب عنه⁽⁶⁾. قال ابن حبان مُلمعاً إلى مكانة وكيع في النقد عند ذكره لطبقات النقاد العليا: ((ثم أخذ عن

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (4109).

(2) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل 1 / 252.

(3) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام 11 / 520.

(4) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد (503)، وتاريخ مدينة السلام 11 / 517.

(5) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (1686).

(6) مسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (2111).

هؤلاء بعدهم الرسم في الحديث والتنقيح عن الرجال والتفتيش عن الضعفاء والبحث عن أسباب النقل جماعة، منهم: عبد الله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي⁽¹⁾. ومما يشير إلى ذلك أيضاً قول ابن عمار: ((ما كان بالكوفة في زمان وكيع بن الجراح أفقه ولا أعلم بالحديث من وكيع، كان وكيع جهبذاً))⁽²⁾. وقال أحمد بن حنبل - في رواية بشر بن موسى -: ((ما رأيت رجلاً قط مثل وكيع في العلم والحفظ والإسناد والأبواب، مع خشوع وورع))⁽³⁾. وقال أحمد بن أبي الحواري: ((أشهد على أحمد بن حنبل أنه قال: الثَّبتُ عندنا بالعراق: وكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي))⁽⁴⁾.

ولما لم يكن وكيع مشهوراً بالتقدم في علم الجرح والتعديل في عصورنا المتأخرة، بخلاف يحيى القطان وابن مهدي اللذين تقدما، أردت أن أذكر بعض أقواله في ذلك، والتي تُظهر شيئاً من منهجه، وذلك مما رواه عنه تلميذه أحمد بن حنبل، قال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: كان وكيع إذا أتى على حديث أبان بن أبي عياش يقول: رجل. لا يُسمِّيهِ استضعافاً له. سمعت أبي يقول: كان وكيع إذا أتى على حديث جُوَيْر قال: سفيان عن رجل. لا يُسميه استضعافاً له... ثم قال أبي:

(1) مقدمة المجروحين من المحدثين 1 / 49.

(2) أخرجه أبو بكر الخطيب في تاريخ مدينة السلام 15 / 658.

(3) المصدر السابق 15 / 657.

(4) أخرجه ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل 1 / 231.

كان وكيع إذا أتى على حديث عبد الله بن جعفر أبي علي بن المديني قال: أجز عليه. وكان وكيع إذا أتى على الحسن بن دينار قال: أجز. وإذا أتى على الحسن بن عُمارة قال: أجز - يعني عليه - .

سمعت أبي يقول: كان وكيع إذا أتى على حنظلة يقول: حدثنا حنظلة بن أبي سفيان، وكان ثقة ثقة. ويقول: حدثنا سلمة بن نُبيط أبو فراس وكان ثقة ثقة. حدثني أبي قال: حدثنا وكيع عن سفيان عن أبي عمر البزار وكان ثقة ثقة. كذا قال وكيع⁽¹⁾.

وثمة شيوخ آخرون كبار تلقى عنهم الإمام أحمد علم الجرح والتعديل إلى جانب الحديث وغيره من العلوم، منهم سفيان بن عيينة الكوفي ثم المكي، لقيه الإمام أحمد وسمع منه في أربعة مواسم من مواسم الحج، بل أقام بمكة سنة يسمع منه ومن أهلها⁽²⁾، ومما يدل على جلالة سفيان في هذا الفن شهادة يحيى القطان، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ((وسمعت ابن خلاد - أو كتب به إلي -، قال: قيل ليحيى بن سعيد: ممن تعلمت هذا الكلام في الناس؟. قال: وكنا نظن أنه من شعبة. قال: وقال: من سفيان بن عيينة))⁽³⁾.

ومنهم أيضاً عَفَّان بن مسلم البصري، قال ابن عدي: ((وأحمد أروى

(1) العلال ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله 2 / 525 - 526.

(2) العلال ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (4611).

(3) المصدر السابق (2029).

الناس عن عفان مسنداً وحكايات وكلاماً في الرجال مما حفظه عن عفان))^(١). وكان أحمد يصف عفان بالشدة في أحكامه على الرجال، قال عبد الله بن محمد بن الفضل الأسدي: ((قال أحمد بن حنبل لابنه صالح حين قدم من البصرة: لم تكتب عن عمرو بن مرزوق؟ فقال: نُهِيت، فقال: إن عفان كان يرضى عمرو بن مرزوق، ومن كان يرضى عفان؟!))^(٢).

ومنهم كذلك أبو نعيم الفضل بن دُكَيْن الكوفي، قال حنبل بن إسحاق: ((سئل أبو عبد الله - (يعني أحمد) -، قيل له: فوكيع وأبو نعيم؟ قال: أبو نعيم أعلم بالشيوخ وأنسبهم وبالرجال، ووكيع أفقه))^(٣). وقرنه الإمام أحمد مرة بالقطان وابن مهدي فقال: ((يحيى وعبد الرحمن وأبو نعيم الحجة الثبوت))^(٤). وقد أكثر محمد بن عثمان بن أبي شيبة في مسائله شيوخته من الرواية عن أبيه لعشرات من أقوال أبي نعيم في الجرح والتعديل.

ومن هؤلاء أيضاً أبو سلمة منصور بن سلمة الخُزاعي وأبو كامل المظفر ابن مدرك البغداديان، قال يعقوب الفسوي عن الفضل بن زياد عن الإمام أحمد: ((لم يكن ببغداد من أصحاب الحديث... ولهم بصر- بالحديث والرجال، ولم

(1) الكامل في ضعفاء الرجال 7 / 105.

(2) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 6 / 263.

(3) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام 14 / 314.

(4) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروزي 51. وقد صنّف أبو نعيم كتاب التاريخ والطبقات،

كما في إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال 3 / 377، 5 / 21، 8 / 60، 9 / 17.

يكونوا يكتبون إلا عن الثقات... إلا أبو سلمة الخُزاعي والهيثم بن جميل وأبو كامل⁽¹⁾). وقال أبو بكر الخطيب في أبي كامل: ((روى عنه أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين... وقال يحيى بن معين: كنت أخذ عنه هذه الصنعة - يعني صنعة الحديث - ومعرفة الرجال⁽²⁾). وقال الدارقطني: ((أبو سلمة الخُزاعي أحد الثقات الحفاظ الرُفقاء، الذين كانوا يُسألون عن الرجال، ويؤخذ بقوله فيهم، أخذ عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما علم ذلك⁽³⁾)).

فناهيك بتلك المشيخة الجليلة التي شاركت بقوة في وضع دعائم هذا العلم الفريد، وكان لها الأثر المتميز في نهضته، وكانت مدرسة لم يزل نورها يسطع إلى هذا الزمان. فليس عجباً بعد أن يبلغ أحمد بن حنبل - وهو المتحفز النبيه - تلك المنزلة في الجرح والتعديل، وهو سليل هذه المدرسة العريقة، وريب تلك المشيخة النجبية.

ثالثاً: استقلالته في النقد:

براعة المشيخة من غير براعة في المتلقي، لا تُنتج إمامة ولا تُكسب أصالة، وقد هيأ الله تعالى للإمام أحمد الجمع بين الحسينين، فأدرك الجهابذة الكبار في المشيخة كما تقدم، واتصف في نفسه بالنبوغ وتمام الاستعداد، فتحققت له الإمامة

(1) المعرفة والتاريخ 2 / 180.

(2) تاريخ مدينة السلام 15 / 157. وينظر فيه أيضاً 15 / 158.

(3) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام 15 / 79.

العالية، التي لا تُعرف التقليد والركون إلى الاتباع.

فبعض الجلّة من مشايخه كان يعتز باتباعه لأحمد في بعض أحكامه ونقده، قال إبراهيم بن شماس السمرقندي: ((سألنا وكيعاً - يعني ابن الجراح) - عن خارجة بن مُصعب يُحدِّثنا عنه، فقال: لست أُحدِّث عنه، نهاني أحمد بن حنبل أن أُحدِّث عنه))⁽¹⁾. وهذا الإمام محمد بن إدريس الشافعي الذي يُعدّ من أئمة النقد الكبار كما ذكر ابن حبان⁽²⁾ وغيره، يقول لتلميذه أحمد بن حنبل: ((أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني، إن شاء يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً حتى أذهب إليه، إذا كان صحيحاً))⁽³⁾. وذكر الشافعي مرة عند أحمد فقال: ((ما استفاد منا أكثر مما استفدنا منه))⁽⁴⁾.

وكان الإمام أحمد ينتقد بعض أحكام مشيخته الكبار مع إقراره بجلالتهم وعلو كعبهم في هذا العلم، فانظر إلى تصرفه مع شيخه الأجل في هذا الفن يحيى ابن سعيد القطان، وذلك من خلال بعض النماذج، قال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: وذكرنا عند يحيى بن سعيد عُقيل بن خالد وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفها، فجعل يقول: عُقيل وإبراهيم بن سعد!، عُقيل وإبراهيم!، كأنه

(1) أخرجه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة 2 / 499.

(2) مقدمة المجروحين من المحدثين 1 / 49.

(3) أخرجه عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال عن أبيه (1055).

(4) المصدر السابق (1081).

يضعفها. قال أبي: وأيش ينفع يحيى من هذا؟ هؤلاء ثقات، لم يُخبرَهما يحيى))⁽¹⁾. وقال محمد بن علي الوراق: ((سمعت أحمد بن حنبل سئل فقيل له: سهيل بن أبي صالح كيف حديثه؟ فقال: صالح. قيل: إن يحيى القطان يقدم محمد بن عمرو على سهيل، فقال: لم يكن له بسهيل علم، وقد كان جالس محمد بن عمرو))⁽²⁾.

وهذا لا يمنع من ارتضاء الإمام أحمد للكثير جداً من أقوال مشيخته إذا ترجح له صواب حكمهم، فهو في ذلك غير مقلد، ولا يخرج فيه عن كونه مجتهداً، كما يدل قول أبي الحسن الميموني: ((قال لي - (يعني أحمد) - وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عن جابر الجعفي بشيء. قال أبو عبد الله: وكان جابر أهلاً لذلك))⁽³⁾. وقول حَرَب الكَرْماني: ((وسئل - (يعني أحمد) - عن أبي حَرِيز - (هو عبد الله بن الحسين) -؟ فذكر أن يحيى - (يعني القطان) - كان يحمل عليه، وقال: ولا أراه إلا كما قال يحيى))⁽⁴⁾. وكذلك قول أبي داود السجستاني: ((سمعت أحمد يقول: كان وكيع يقول: حدثنا حنظلة - يعني ابن أبي سفيان - ... وكان ثقة. قال أحمد: وكذلك كان))⁽⁵⁾.

فنقد الإمام أحمد وحكمه على الرجال قائم على سَبَر أحاديثهم، والمقارنة

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (2475)، وشبهه في (282).

(2) أخرجه العقيلي في الضعفاء 2 / 526.

(3) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (368).

(4) مسائل الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ل حرب بن إسماعيل الكَرْماني 3 / 1240.

(5) سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم (231).

بين رواياتهم ورواية أقرانهم، فيكون الجرح والتعديل بهذا ثمرة للتعليل، قال الإمام أحمد: ((كنت أنا وعلي بن المدني، فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك بن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يُخطئ في نحو من عشرين حديثاً عن الزهري، في حديث كذا، وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر حديثاً، وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك، فجاء بحديثين أو ثلاثة، فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً))⁽¹⁾.

وثمة خبر آخر يؤكد استقلالية الإمام أحمد في الجرح والتعديل، قال إبراهيم ابن يعقوب الجوزجاني: ((سمعت أحمد يقول: لا تحل الرواية عن موسى بن عبيدة، قيل: يا أبا عبد الله، لا يحل؟ قال: عندي. قلت: فإن سفيان يروي عن موسى بن عبيدة، ويروي عن شعبة عنه... قال: لو بان لشعبة ما بان لغيره ما روى عنه))⁽²⁾.

رابعاً: مرتبته بين النقاد:

أ - كونه أحد أفراد النقاد المُقدِّمين والمكثرين:

كل من تحدّث عن طبقات النقاد وتصدى لذكر أئمة الجرح والتعديل،

(1) أخرجه عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال عن أبيه (2543 ب). وعلم الجرح والتعديل ليس ثمرة للتعليل فحسب، بل هو ثمرة علوم الحديث، قال أبو عبد الله الحاكم في معرفة علوم الحديث 52: ((هذا النوع من علم الحديث (معرفة الجرح والتعديل)... وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه)).

(2) أخرجه العقيلي في الضعفاء 4 / 1312 - 1313.

متوسّعاً كان أو مختصراً، سمّى الإمام أحمد بينهم، بل جعله صدرأً فيهم:

فصالح بن محمد الحافظ الناقد المعروف بصالح جَزَرَة المَع إلى أهم طبقات النقاد وأشهر رجالها عبر عصورها الزاهرة، فقال: ((أول من تكلم في الرجال شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ثم بعده أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وهؤلاء))⁽¹⁾.

وابن أبي حاتم في مقدمة كتابه الجرح والتعديل اقتصر على ذكر بضعة عشر جِهيداً من أهل القرن الثاني والثالث - وهما زمان النقد العلي -، وترجم لهم، ونوّه بهم، واستهلّ ترجمة الإمام أحمد بقوله: ((ومن العلماء الجهابذة النقاد من الطبقة الثالثة من أهل بغداد أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل))⁽²⁾، وجعله على رأس هذه الطبقة.

وتحدّث ابن حبان في مقدمة كتابه المجروحين من المحدثين عن طبقات كبار الأئمة النقاد في القرون الثلاثة الأولى، ولما بلغ طبقة الإمام أحمد قدّمه على أهلها، وقال: ((ثم أخذ عن هؤلاء - (يعني عن يحيى القطان وطبقته) - مسلك

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب 2 / 201. وقد أراد صالح جَزَرَة بقوله: (أول من تكلم في الرجال شعبة) معنى خاصاً، قال ابن الصلاح في علوم الحديث 389: ((يعني أنه أول من تصدّى لذلك وعني به، وإلا فالكلام فيهم جرحاً وتعديلاً متقدماً)). وفسّر ذلك ابن رجب في ترجمة شعبة من شرح علل الترمذي 1 / 448 بقوله: ((وهو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل)).

الحديث والاختبار، وانتقاء الرجال في الآثار، حتى رحلوا في جمع السنن إلى الأمصار، وفتشوا المدن والأقطار، وأطلقوا على المتروكين، حتى صاروا أعلاماً يُقتدى بهم في الآثار، وأئمة يُسلك مَسَلِكُهُمْ في الأخبار، جماعة، منهم: أحمد بن حنبل رحمته الله، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وعبيد الله بن عمر القواريري، وزهير بن حرب أبو خيثمة، في جماعة من أقرانهم، إلا أن من أروعهم في الدين، وأكثرهم تفتيشاً على المتروكين، وألزمهم لهذه الصّناعة على دائم الأوقات، منهم كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني، رحمة الله عليهم أجمعين⁽¹⁾.

كما أن ابن عدي في مقدمة الكامل في ضعفاء الرجال ذكر الإمام أحمد مُقَدِّم أهل طبقتة النقاد⁽²⁾.

ومن تعرّض أيضاً لذكر طبقات النقاد، وذَكَر الإمام أحمد فيهم، أبو الحسن علي بن المُفَضَّل المقدسي في كتابه الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين⁽³⁾، اقتصر فيه على أربعين إماماً من أهل القرن الثاني فمن بعده إلى الخامس، وقد قال في مقدمته: ((فهذه أربعون حديثاً مخرّجة من حديث أربعين حافظاً من حفاظ الإسلام المتقدمين، وأئمة الشريعة الماضين، الذين انتدبوا للتحديث والرواية،

(1) 52-51 / 1.

(2) 210 / 1.

(3) 243.

واشتهروا بالعلم والدراية، وعُنوا بالتعديل والتجريح، واشتغلوا بالتسقيم والتصحيح، مرتبة على عشر طبقات، من كل عصر أربعة من الحفاظ الثقات))^(١). وتبع هؤلاء في ذكر الإمام أحمد ضمن كبار أهل النقد متأخرو الأئمة، كابن رجب الحنبلي في كتابه شرح علل الترمذي^(٢)، والذهبي في رسالته ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل^(٣)، وغيرهما.

وكان أبو عبد الله الحاكم صاحب المستدرک قد ألف كتابه المشهور بمُزَكِّي الأخبار، وسماه الذهبي: (الجامع لذكر أئمة الأعصار المزيّن لرواة الأخبار)^(٤)، وأورد فيه طبقات كبار النقاد من أهل القرون الأربعة الأولى، ولا ريب أنه ذكر الإمام أحمد ضمن طبقتة، وعن هذا الكتاب يقول الحاكم نفسه في كتابه معرفة علوم الحديث: ((ثم ذكرت في كتاب المزيّن لرواة الأخبار على عشر طبقات، في كل عصر منهم أربعة، وهم أربعون رجلاً... فإنهم قد جرّحوا وعدّلوا، وبحثوا عن صحة الروايات وسقيمها))^(٥).

فكل هذا يُبرز منزلة الإمام أحمد بين النقاد، وأنه من كبار أئمة الجرح والتعديل ومُقدّمِيهم، ومن مكثريهم ومتوسعيهم.

(1) 111.

(2) 478 / 1.

(3) 185. وينظر الموقظة للذهبي 70.

(4) سير أعلام النبلاء 13 / 77.

(5) 52.

ومما يؤكد تلك المكانة التي تبوّأها في علم النقد قول ابن الجوزي: ((وقد كان أحمد رضي الله عنه يذكر الجرح والتعديل والعلل من حفظه إذا سئل كما يقرأ الفاتحة، ومن نظر في كتاب العلل لأبي بكر الخلال عَرَفَ ذلك))⁽¹⁾.

ومما يدل على إكثار الإمام أحمد في هذا الفن كثرة سؤالات نبهاء تلامذته له فيه - كما سيأتي إن شاء الله تعالى -، وكذلك ما أفرد مؤخراً من كتب جامعة لأقوال الإمام أحمد في التواريخ الرجالية والجرح والتعديل، والرجال الذين تكلم فيهم الإمام أحمد جرحاً وتعديلاً يعدون بالمئات الكثيرة، ولو اعتبرنا الروايات المتعددة عن أحمد في الرجل الواحد، لبلغت أقواله عدة آلاف.

ب - اتصافه بالاعتدال في الجرح والتعديل:

تختلف أحوال النقاد في أحكامهم على الرواة، وتباين مناهجهم، وتعدد أنظارهم، فمنهم من شرطه صعب وطبعه شديد، ومنهم المتساهل المتسّمح، كما أن منهم المتوسط المعتدل، وخير الأمور الوسط، قال ابن ناصر الدين الدمشقي: ((وجمهور النقاد، وأئمة أهل الإسناد، كلاًّ منهم منقسم في الجرح والتعديل إلى: قويّ، ومتوسط، وكلام فيه تسهيل))⁽²⁾.

وقد عدّ الإمام أحمد بن حنبل في صنف المعتدلين المتوسطين، وهذا الاعتدال يستوجب تحريماً عالياً وورعاً تاماً، قال يعقوب بن سفيان الفسوي:

(1) مناقب الإمام أحمد بن حنبل 497.

(2) الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر 21.

((وأبو عبد الله مُتَحَرِّرٌ فِي مَذْهَبِهِ، مَذْهَبُهُ أَحْمَدُ مِنْ مَذْهَبِ غَيْرِهِ))⁽¹⁾. ولا شك أن المحمود هو العدل والإنصاف، لا التساهل ولا الاعتساف، والعدل يتطلب تحريماً وثبوتاً في الجرح كما في التعديل. وقال الذهبي في اعتدال أحمد بن حنبل في هذا الفن: ((سأله جماعة من تلامذته عن الرجال، وجوابه بإنصاف واعتدال، وورع في المقال))⁽²⁾.

وقد قام الذهبي بوضع تصنيف إجمالي لأئمة الجرح والتعديل على الأحوال الثلاثة المذكورة، من تعنت وتوسط وتساهل، مؤكداً فيه اعتدال الإمام أحمد، فقال: ((والكل أيضاً على ثلاثة أقسام:

1 - قسم منهم مُتَعَنَّتٌ فِي الْجَرْحِ، مُتَشَبِّتٌ فِي التَّعْدِيلِ، يَغْمِزُ الرَّاوي بِالْغَلْطَيْنِ وَالثَّلَاثِ، وَيُلَيِّنُ بِذَلِكَ حَدِيثَهُ. فهذا إذا وثق شخصاً فعص على قوله بناجديك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يؤثق ذاك أحد من الخُذَّاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقْبَلُ تَجْرِيحُهُ إِلَّا مَفْسُراً... وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني متعنتون.

2 - وقسم في مقابلة هؤلاء - كأبي عيسى الترمذي وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي - متساهلون.

(1) المعرفة والتاريخ 3 / 82.

(2) ذكر من يُعْتَمَدُ قَوْلُهُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ 185.

3 - وقسمٌ - كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي - معتدلون
منصفون⁽¹⁾.

وأكد الذهبي هذا التصنيف في موضع آخر فقال: ((فمنهم من نفسه حادٌ
في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل.

فالحادٌ فيهم: يحيى بن سعيد وابن معين وأبو حاتم وابن خراش، وغيرهم.
والمعتدلٌ فيهم: أحمد بن حنبل والبخاري وأبو زرعة.

والمتساهل: كالترمذي والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات⁽²⁾.

وهذا التصنيف مرتبط في الأصل بطبع البشر، فهم متفاوتون فيه جيلة، لذا
لا يخلو عصر من عصور النقد من هذا التنوع، وقد ألمح إلى ذلك ابن حجر، مع
ذكر المسلك العام فيه، والإشارة إلى حال الإمام أحمد، قال: ((وذلك أن كل طبقة
من نُقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشد منه.

ومن الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشد من أحمد.

ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

وقال النسائي: (لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه). فأما

(1) مقدمة ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل 171 - 172.

(2) الموقظة 83.

إذا وثّقه ابن مهدي وضعّفه يحيى القطان مثلاً، فإنه لا يُترك، لما عُرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقد^(١).

فعند اختلاف النقاد في الحكم على الراوي بين الجرح والتعديل، ينبغي اعتماد قول المعتدل، وتجنّب كلام المتساهل في التعديل، وكذا المتشدّد في الجرح إلا إذا فسّر جرحه بما لا يُدفع، قال علي بن المديني: ((إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي على ترك رجل لم أحدث عنه، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن لأنه أقصدُهما، وكان في يحيى تشدّد^(٢)). فالقطان كثيراً ما توقف في كلامه لحال الشدة، ومثله في تجنب جرح المتشدّد ما ذكره أبو عبيد الآجري قال: ((قلت لأبي داود: بلغك عن عفان أنه يُكذّب وهب بن جرير؟ فقال: حدثني عباس العنبري قال: سمعت علياً - (يعني ابن المديني) - يقول: أبو نعيم وعفان صدوقان لا أقبل كلامهما في الرجال، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه^(٣)). وكذلك يُفعل مع المتساهلين بطريق الأولى، فكما تُجنب جرح المتشدّد، فقد تُوقف في تعديل المتساهل، قال السخاوي: ((ولو جرد المتشدّد ومقابله نشأ التوقّف في أشياء من الطّرفين^(٤))).

(1) النُّكْت على كتاب ابن الصلاح / 1 / 482.

(2) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام / 11 / 516.

(3) تهذيب الكمال / 20 / 168. وأبو نعيم وعفان كلاهما من شيوخ الإمام أحمد في الجرح والتعديل وغيرهما - كما تقدم -.

(4) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث / 4 / 448.

فمن خلال ما سبق يتبين توسط الإمام أحمد في النقد، واعتداله في الجرح والتعديل، وسلوكه طريق الإنصاف، وهو أمر متفق عليه بين أئمة هذا الفن، ولا ينافي هذا الاتفاق ما ذكر عن ابن معين من وصف الإمام أحمد بالتشدد في أول أمره، لأن ابن معين نفسه اعترف بأن الإمام أحمد رجح عن ذلك، قال عبد الله ابن أحمد بن حنبل: ((سمعت أبا مالك قال: قال حسين بن حبان وعباس - (يعني الدوري) - ليحيى بن معين: لو أمسكت لسانك عن الناس، فإن أحمد يتوقى ذلك، فقال: هو والله كان أشد في الكلام في الرجال مني، ولكنه اليوم هو ذا يمسك نفسه))⁽¹⁾. فهذا يدل على أن الإمام أحمد صار إلى التورع في النقد، ويؤكد قول أبي يعلى الخليلي: ((وكان أفقه أقرانه، وأورعهم، وأكفهم عن الكلام في المحدثين إلا عند الاضطرار))⁽²⁾.

وقد قارن الدكتور زياد منصور في مقدمة تحقيقه لسؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد حال جميع الرواة الذين تكلم فيهم الإمام أحمد بجرح وتعديل في السؤالات المذكورة، مما وجد فيه للنقاد الآخرين كلاماً، بأقوال هؤلاء النقاد، وبلغ عدد الرواة المقارنين (391). وخلص الدكتور زياد إلى نتيجة مفادها موافقة قول الإمام أحمد لأقوال النقاد الآخرين بنسبة (83%)، وموافقة البعض ومخالفة البعض الآخر بنسبة (6.3%)، ومقاربة ألفاظهم في

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد (696).

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث 2 / 597.

الدلالة بنسبة (8.7%)، وأما مخالفته للنقاد الآخرين فنسبتها (2%) فقط. وفي هذا دلالة واضحة على اعتدال الإمام أحمد في الجرح والتعديل وتوسطه في النقد.

ج - حرصه على الرواية عن المقبولين دون غيرهم:

إن الاقتصار على الرواية عن الثقات والمقبولين، مرتبة عملية في الناقد، ترفع من شأنه، وتوسع دائرة نقده، وتجعل أحكامه على الرواة وتصرفاته معهم أكثر قبولاً. وقد حَرَصَ على هذا المبدأ عدد من كبار الأئمة، كسعيد بن المسيب، ومحمد بن سيرين، وأيوب السَّخْتِيَّانِي، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ويحيى القطان، وابن مهدي، وأبي زرعة الرازي، وأبي داود السَّجِسْتَانِي، والنَّسَائِي⁽¹⁾.

وهؤلاء الثقات والمقبولون قد لا يكونون بهذه الصفة عند غير من اختار هذا السبيل، وكذلك فإنه لا يراد بقولهم: (فلان لا يروي إلا عن ثقة أو مقبول) الالتزام المطلق به، لذا فإن الأولى في التعبير عن حال هؤلاء الأئمة أن يقال: (من كان لا يروي إلا عن ثقة أو مقبول عنده غالباً - أو إلا في النادر -).

والإمام أحمد أحد هؤلاء الجهابذة الذين ذُكروا بالرواية عن الثقات والمقبولين خاصة، قال الهيثمي في راو: ((وقد روى عنه أحمد، وشيوخه ثقات))⁽²⁾. وليس المقصود بالثقات هنا أهل الطبقة العالية فقط، بل يتعدى ذلك

(1) ينظر منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل لقاسم سعد 1/ 40 - 52.

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 1/ 199.

إلى أهل المرتبة التالية الذين يُحَسَّن حديثهم، أي أن المراد بالثقات المقبولين على اختلاف مراتبهم في القبول، وهذا ما فسّره ابن حجر بقوله: ((أحمد وعلي بن المدني لا يرويان إلا عن مقبول))⁽¹⁾.

ولعل الذهبي كان أقرب إلى الحقيقة عندما أشار إلى أن الإمام أحمد ربما تعدى المقبولين إلى من دونهم، بيد أنه لا يروي عن متروك عنده، قال في ترجمة خالد بن نافع الأشعري: ((وقال أبو داود: متروك الحديث. وهذا تجاوز في الحد، فإن الرجل قد حدّث عنه أحمد بن حنبل ومُسَدَّد، فلا يستحق الترك))⁽²⁾.

وأوضح من ذلك كلّ في هذا المقام ما ذكره شمس الدين بن عبد الهادي من أن الإمام أحمد يروي عن المقبولين غالباً، وفي بعض الأحيان ينزل إلى الضعفاء الذين لم يشتد ضعفهم على سبيل الاعتبار لا الاحتجاج، قال: ((رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله، والأكثر من عمله، كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم. وقد يروي الإمام أحمد قليلاً في بعض الأحيان عن جماعة نُسبوا إلى الضعف وقلة الضبط على وجه الاعتبار والاستشهاد، لا على طريق الاجتهاد والاعتقاد))⁽³⁾.

(1) تهذيب التهذيب 9 / 114.

(2) ميزان الاعتدال في نقد الرجال 1 / 644.

(3) الصارم المنكي في الردّ على السُّبُكي 28.

ومما يدلّ على اهتمام أحمد بانتقاء شيوخه، تنويهه بأساتذته الذين لا يروون إلا عن الثقات والجِياد، كابن مهدي وجماعة غيره⁽¹⁾، قال الإمام أحمد في رواية أبي بكر الأثرم: ((إذا حدّث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة))⁽²⁾.

كما كان يوجّه ابنه عبد الله وغيره إلى الرواية عن المقبولين، قال ابن حجر: ((وقد كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن يأذن له أبوه في الكتابة عنه، ولهذا كان معظم شيوخه ثقات))⁽³⁾. وقال أيضاً: ((حكم شيوخ عبد الله القبول، إلا أن يثبت فيه جرح مفسّر، لأنه كان لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه فيه))⁽⁴⁾.

وقصارى القول: إن الإمام أحمد كاد يقتصر على الرواية عن المقبولين، فهو لا يروي إلا عن مقبول في الغالب، وهذه منقبة ترفع من شأن صاحبها بين النقاد.

* المطلب الثاني: الاعتناء بجمع أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل والاعتماد على أحكامه:

اعتنى العلماء بتدوين كلام الإمام أحمد في الرجال، وجمع أحكامه في الجرح والتعديل، وحرّصوا على حصرها واستيعابها، للإفادة منها في نقدهم

(1) ينظر المعرفة والتاريخ للفَسَوِي 2 / 180 - 181.

(2) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام 11 / 516 - 517. ومثله في سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم (503).

(3) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة 2 / 162.

(4) المصدر السابق 2 / 173.

وترجيحاتهم، ولتيسيرها بين يدي أهل العلم. وأبدأ بالحديث عن اعتنائهم بجمع كلام الإمام أحمد في هذا الفن، وأتبعه بالكلام عن اعتمادهم أحكامه فيه.

أولاً: الاعتناء بجمع أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل:

اهتم العلماء قديماً - لاسيما تلامذة الإمام أحمد بجمع أحكامه على الرجال ونقده للرواة، وتبعهم على ذلك المتأخرون والمعاصرون، ودونك البيان:

أ - جرح تلامذة الإمام أحمد ومن قاربهم على حصر- أقواله في الجرح

والتعديل:

فأما التلامذة: وأرتبهم حسب منزلتهم العلمية إضافة إلى مكانة ما جمعوه في الجرح والتعديل عن الإمام أحمد واتساعه، مما هو متوافر اليوم كله أو بعضه.

1 - أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ): له سؤالات للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم، نُشرت في مجلد⁽¹⁾ عن النسخة الظاهرية الفريدة، مع نقص فيها، وقد تناول فيها الإمام أحمد الكلام على مئات الرجال، وأغلبها في الجرح والتعديل، كما أن أكثرها من اجتهادات الإمام أحمد نفسه، وبعضها مما استفاده من شيوخه أو من فوقهم.

هذا، ولأبي عبيد الآجري سؤالات لأبي داود السجستاني في الجرح والتعديل، اشتملت إلى جانب الأصل وهو اجتهادات أبي داود في نقد الرجال، على نقول أبي داود عن شيوخه في الجرح والتعديل، وأكثرهم في ذلك أحمد بن

(1) وذلك في مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، بتحقيق الدكتور زياد منصور.

حنبل. وقد نُشر القسم الذي بقي من هذه السُّؤالات.

2 - عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل (ت 290هـ): له كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أبيه، نُشر في عدة مجلدات⁽¹⁾ عن نسخة أيا صوفيا الكاملة الفريدة، وهي نفيسة ومصححة ومقابلة، كما أنها قديمة تعود إلى النصف الأول من القرن الرابع، وموضوعها علل الأحاديث ومعرفة الرجال كما هو ظاهر من عنوانها، ومعرفة الرجال تشمل التاريخ والنقد. ويُعد هذا الكتاب أوسع ما وصل إلينا من الروايات المفردة عن الإمام أحمد في هذه الموضوعات. قال أبو بكر الخلال: ((فأما العلل فقد جَوِّد عنه - (يعني عن أبيه) -، وجاء عنه بما لم يجيء به غيره))⁽²⁾. ويشار هنا إلى أن لعبد الله بن أحمد في هذا الكتاب زيادات عن غير أبيه. كما أن مسند الإمام أحمد رواه عنه ابنه عبد الله، وتخلل هذا الكتاب أقوال للإمام أحمد في الجرح والتعديل.

3 - 5: أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المُرُوزي (ت 275هـ)، وأبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني (ت 274هـ)، وصالح بن أحمد بن حنبل (ت 265 أو 266هـ): وقد جمعت هؤلاء الثلاثة لأن مسائلهم للإمام أحمد في الجرح والتعديل والعلل موجودة اليوم في جزء واحد محفوظ في المكتبة الظاهرية، بُدئ فيه برواية المُرُوزي وختم برواية الميموني، وأقلها قَدراً ما ذكر من

(1) وذلك في دار القيس بالرياض، بتحقيق الأستاذ الدكتور وصي الله عباس.

(2) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 2 / 11.

رواية صالح⁽¹⁾. ويبدو أن هذا الجزء من تأليف أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني صاحب المستخرج على مسلم، سمعه من هؤلاء الثلاثة، مع زيادات له عن غيرهم، وسُمي هذا الجزء في المخطوط: (جزء فيه من كلام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رحمته الله في علل الحديث ومعرفة الرجال، مما رواه عنه أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي وأبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني وأبو الفضل صالح بن أحمد ابنه رحمهم الله، وأحاديث وحكايات غير ذلك)، وهو منشور⁽²⁾، ويشتمل على مئات الأقوال في الجرح والتعديل عن الإمام أحمد.

6 - أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم (ت بعد 260هـ): له سوالات

عن الإمام أحمد في الجرح والتعديل والتاريخ، وهي كبيرة، وبقي منها جزء نُشر⁽³⁾ عن نسخة فريدة في المكتبة الظاهرية، وهذا الجزء يشتمل على جملة من أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل، إلى جانب أشياء من التواريخ الرجالية والعلل.

(1) وهذه الرواية تقع في ورقة واحدة فقط، ضمن (23) ورقة يتألف منها المخطوط، ولا يوجد فيها شيء من اجتهادات الإمام أحمد في الجرح والتعديل، وإنما هي روايات رواها عنن فوقه في النقد. ولو لم تكن هذه الرواية ضمن المجموع المذكور لأُخرت ذكرها. وأنبه هنا إلى أن صالح ابن أحمد بن حنبل روى عن أبيه كتاب الأسماء والكنى، وقد بقي هذا الكتاب ونُشر، لكنه خال من الجرح والتعديل.

(2) حققه جماعة، منهم الأستاذ الدكتور وصي الله عباس. وتيسر لي عند كتابة هذا البحث الوقوف على إحدى نشراته، وهي بتحقيق محمد بن علي الأزهرى، وصدرت عن دار الفاروق الحديثة بالقاهرة.

(3) وذلك في دار البشائر الإسلامية ببيروت، بتحقيق الأستاذ الدكتور عامر صبري.

وقد أثنى أبو بكر الخطيب على هذه السؤالات فقال في ترجمة الأثرم: ((وله كتاب في علل الحديث ومسائل أحمد بن حنبل، تدل على علمه ومعرفته))⁽¹⁾. وهذا الكلام يحتمل أن علل الحديث والمسائل كتاب واحد، وذكر التّديم للأثرم: ((كتاب التاريخ، كتاب العلل))⁽²⁾. ولا أستبعد أن يكون التاريخ والعلل والمسائل كتاباً واحداً، يشتمل على الجرح والتعديل وعلل الأحاديث والأسماء والوفيات ونحوها. والله أعلم.

وقد نشرت عدة كتب في مسائل الإمام أحمد غير ما سبق، نقلها عنه جماعة من تلامذته، لكنها في الأصل مسائل فقهية، وإن كان أكثر تلك الكتب مشتمل أيضاً على مادة في العقيدة والجرح والتعديل وتواريخ الرجال والعلل والزهد والأدب والورع، وهذه الموضوعات تكاد تكون مغمورة أو قليلة أمام الجانب الفقهي الغالب على تلك الكتب.

فكتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ⁽³⁾، نجد في آخره: (كتاب التاريخ)، ثم (كتاب العلل)، ثم (باب قراءة الحديث)، وهذه الفصول الثلاثة تحتوي على مادة جلييلة في الجرح والتعديل.

(1) تاريخ مدينة السلام 6 / 296. وينظر فيه 6 / 298.

(2) الفهرست 2 / 1 / 101.

(3) وإبراهيم بن هانئ والد إسحاق هو من تلامذة الإمام أحمد أيضاً، وقد نقل عن الإمام أحمد مادة كثيرة في التاريخ ومعرفة الرجال، بينها أقوال قليلة في الجرح والتعديل. واهتم أبو القاسم البغوي في كتابه الجعديات بنقل جملة من ذلك عنه عن الإمام أحمد.

وكتاب مسائل الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه لحَرْب بن إسماعيل الكَرْماني، حُتم بعنوان (باب مسألة أصحاب الرأي) الذي اشتمل على جملة حسنة من أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل.

وكتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل لابنه صالح، تضمّن في طياته أقوالاً ليست قليلة للإمام أحمد في الجرح والتعديل.

وكتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل لأبي داود السجستاني، ذُكرت في أواخره أقوال قليلة للإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل.

وكتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل لأبي القاسم البغوي، تخلّته عدة أقوال في الجرح والتعديل عن الإمام أحمد.

وكتاب مسائل الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه لإسحاق بن منصور الكَوْسَج، ذُكرت فيه أقوال قليلة للإمام أحمد في الجرح والتعديل.

فهذه الكتب الستة المنشورة هي في الأصل مسائل فقهية كما تقدم⁽¹⁾.

ومما يُلفت إليه أن العشرات من تلامذة الإمام أحمد الآخرين صنّفوا مسائل عنه، وهذا ظاهر في تراجم الطبقة الأولى ممن روى عن الإمام أحمد في طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، ويبدو أن أكثر تلك المصنّفات في الفقه، وربما تضمنت أيضاً مادة في الجرح والتعديل، وكذلك في العقيدة والزهد ونحو ذلك.

(1) وثمة كتاب آخر في المسائل عن الإمام أحمد تم نشره، وهو مسائل الإمام أحمد بن حنبل لابنه عبد الله، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وإنما هو في الفقه.

ويبدو كذلك أن بعض هؤلاء التلامذة لهم كتب خاصة بمسائل أحمد - وقد يضم إليه غيره من الأئمة في بعض الأحيان، لاسيما ابن معين - في الجرح والتعديل والعلل ونحوها، فمن هؤلاء:

محمد بن عَوْف الطائي الحمصي: قال ابن أبي يعلى: ((وكانت عنده عن أبي عبد الله مسائل صالحة في العلل وغيرها))⁽¹⁾. بل إن الإمام أحمد نفسه كان يسأله عن رجال أهل بلده، قال ابن أبي يعلى أيضاً: ((قرأت في كتاب الخلال قال: إنه حافظ، إمام في زمانه، معروف بالتقدم في العلم والمعرفة على أصحابه... وكان أحمد بن حنبل يَعْرِف له ذلك، وَيَقْبَل منه، يسأله عن الرجال من أهل بلده))⁽²⁾.

وخطاب بن بشر البغدادي: قال ابن حجر في تعداد مروياته، تحت فصل (العلل) - ويندرج فيه الجرح والتعديل -: ((سؤالات خطاب بن بشر - الإمام أحمد))⁽³⁾.

ومحمد بن الحسين البرُجُلاني: وقد سَمَّى مغلطاي كتابه في هذا الشأن فقال: ((سؤالات أبي جعفر محمد بن الحسين البغدادي لأبي عبد الله أحمد بن حنبل))⁽⁴⁾.

وأحمد بن أبي يحيى الأنطاقي: قال ابن عدي: ((وقد روى عن يحيى بن

(1) طبقات الحنابلة 2 / 339.

(2) المصدر السابق 2 / 338.

(3) المعجم المفهرس (581).

(4) إكمال تهذيب الكمال 3 / 66.

معين وأحمد بن حنبل تاريخاً في الرجال))^(١). وفي الكامل لابن عدي أقوال كثيرة جداً في الجرح والتعديل يرويها ابن أبي يحيى عن أحمد وابن معين. ومن يترجح أن يكون لهم مسائل خاصة في الجرح والتعديل ونقد الرجال عن الإمام أحمد - لكثرة ما نقل عنهم في ذلك - : حَرَبُ بن إِسْمَاعِيلَ الكَرْمَانِي، ومهنا بن يحيى الشامي. فالأول يُكثر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل من نقل أقواله عن أحمد في نقد الرجال، وأما الثاني فإن أبا بكر الخلال في كتابه العلل - كما في منتخبه لموفق الدين بن قدامة المقدسي - يُكثر من نقل أقواله عن أحمد في الجرح والتعديل.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الإمام أحمد له كتاب (التاريخ)^(٢)، وقد رواه عنه جماعة من أصحابه، كالفضل بن محمد بن محمد بن المسيب الشَّعْرَانِي، قال ابن ماكولا: ((وكان عنده تاريخ أحمد بن حنبل عنه))^(٣). وعبيد الله بن أحمد بن عبيد الله الحلبي، قال أبو بكر الخلال: ((سمع من أحمد التاريخ سنة أربعة عشر، وكانت عنده مسائل كبار جداً يُعرب بها على أصحاب أحمد))^(٤). وعلي بن الحسن الهَسَنَجَانِي، قال ابن أبي يعلى: ((محدث جليل، روى عن أحمد التاريخ))^(٥). وقاسم

(1) الكامل في ضعفاء الرجال 1 / 322.

(2) وصفه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال 2 / 282 بالكبير.

(3) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب 4 / 571.

(4) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 2 / 50.

(5) المصدر السابق 2 / 121 - 122.

ابن محمد المرّوزي، قال أبو بكر الخلال: ((من أصحاب أبي عبد الله المتقدمين، سمع من أبي عبد الله التاريخ قديماً))⁽¹⁾. وكذلك حرب بن إسماعيل الكرّماني: قال أبو يعلى الخليلي في ترجمة الإمام أحمد: ((وكان يملئ الكتب من حفظه على تلامذته، أملى على حرب بن إسماعيل الكرّماني تاريخاً ومسائل مئة وثلاثين جزءاً))⁽²⁾. وممن روى تاريخ أحمد بن حنبل أيضاً عنه: محمد بن عبد الله بن يوسف وابن بكير⁽³⁾.

فهذا التاريخ للإمام أحمد ربما تضمن كلاماً في الجرح والتعديل، إلى جانب الأسماء والشيوخ والتلاميذ والوفيات ونحوها مما تشتمل عليه كتب التاريخ في الأصل.

وثمة جماعة من تلامذة الإمام أحمد صنفوا كتباً لأنفسهم في التاريخ، نقلوا فيها عن شيوخهم الكثير من الكلام في معرفة الرجال، وما نُشر - منها يتضمن شيئاً من الجرح والتعديل عن الإمام أحمد: كتاريخ ابن أبي خيثمة، الذي نُشر قسم منه، قال أبو بكر الخطيب في ترجمته: ((أخذ علم الحديث عن يحيى بن معين وأحمد بن حنبل... وله كتاب التاريخ الذي أحسن تصنيفه وأكثر فائدته... ولا أعرف أغزر فوائد من كتاب التاريخ الذي صنّفه ابن أبي خيثمة))⁽⁴⁾.

(1) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 2 / 208.

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث 2 / 597.

(3) إكمال تهذيب الكمال 9 / 375، 12 / 128.

(4) تاريخ مدينة السلام 5 / 266.

وتاريخ أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، وهو منشور، قال أبو بكر الخلال في ترجمته: ((وجمع كتاباً لنفسه في التاريخ وعلل الرجال... وكان عالماً بأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وسمع منهما سماعاً كثيراً))⁽¹⁾.

وتاريخ أبي طالب أحمد بن حميد المُشكاني، رآه أبو القاسم البغوي ونقل عنه⁽²⁾.

وتاريخ حنبل بن إسحاق بن حنبل، ابن عم الإمام أحمد، قال أبو بكر الخطيب في ترجمته: ((وله كتاب مصنف في التاريخ، يحكي فيه عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما))⁽³⁾.

وتاريخ إبراهيم الحُرْبِي، وللحربي أيضاً كتاب العلل⁽⁴⁾.

وتاريخ محمد بن عبد الله بن سليمان المعروف بمطّين⁽⁵⁾.

ومما يجدر ذكره هنا أن محمد بن أبي عبد الله الهمداني المعروف بمُتُوْبِه - وقد عُدَّ ضمن تلامذة أحمد⁽⁶⁾ -، كان له اعتناء كبير بجمع أقوال الإمام أحمد ومسائله،

(1) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 2 / 74.

(2) تاريخ مدينة السلام 10 / 319.

(3) المصدر السابق 9 / 217. ونحوه في كتاب المؤلف والمختلف للدارقطني 2 / 768.

(4) وينظر عن كتابي الحربي المذكورين إكمال تهذيب الكمال 1 / 232، 286، 293، 2 / 320، 350، 3 / 91، 289، 4 / 42، 269، وغيرها.

(5) تاريخ الإسلام للذهبي 6 / 1032.

(6) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 2 / 396 - 397.

ولا يُعرف اليوم شيء عن جمعه هذا، ولا يُدرى هل اقتصر فيه على التلقي عن أحمد؟ أم أنه جمعه أيضاً من مسائل أصحابه؟ وهل هو خاص بالمسائل الفقهية؟ أم أنه يشتمل كذلك على غيرها من جرح وتعديل وتعليل ونحو ذلك.

والعمدة في التحدث عن جمع مُتَوَيِّه ما قاله أبو بكر الخلال في كتابه أخلاق أحمد بن حنبل - كما نقله الذهبي -: ((لم يكن أحدٌ علمتُ عني بمسائل أبي عبد الله قط ما عُنيت بها أنا، وكذلك كان أبو بكر المروزي رحمه الله يقول لي: (إنه لم يُعَنَ أحدٌ بمسائل أبي عبد الله ما عُنيت بها أنت، إلا رجل بهمدان يقال له (مُتَوَيِّه)، واسمه محمد بن أبي عبد الله جمع سبعين جزءاً كباراً)).⁽¹⁾

وأما من قارب هؤلاء التلامذة في الزمن: ممن اهتم بجمع أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل، وحرص على استيعابها، وقصد حصرها، فهو تلميذ تلامذة الإمام أحمد، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون البغدادي، المعروف بالخلال (ت 311هـ).

فقد سمع من نحو مئة نفس من تلامذة الإمام أحمد⁽²⁾، وتلقى عنهم مسائلهم له، كعبد الله بن أحمد وأخيه صالح، والمروزي والميموني وحرب الكرمانى وأبي داود السجستاني وإبراهيم الحري وحنبل بن إسحاق وأبي زرعة الدمشقي ومحمد بن عوف الحمصي، وغيرهم الكثير. قال ابن أبي يعلى:

(1) سير أعلام النبلاء 11 / 331.

(2) المصدر السابق 11 / 331.

((وصحب أبا بكر المُرُوذِيَّ إلى أن مات، وسمع جماعة من أصحاب إمامنا مسائلهم لأحمد... ورحل إلى أقاصي البلاد في جمع مسائل أحمد، وسماعها ممن سمعها من أحمد، ومن سمعها ممن سمعها من أحمد، فنال منها وسَبَقَ إلى ما لم يسبقه إليه سابق، ولم يلحقه بعده لاحق، فكان شيوخ المذهب يشهدون له بالفضل والتقدم))⁽¹⁾.

فأبو بكر الخلال كان آية في جمع علوم الإمام أحمد، ومحاولة استيعابها، مع تصنيفها وترتيبها، قال الخطيب البغدادي: ((وكان ممن صرف عنايته إلى الجمع لعلوم أحمد بن حنبل وطلبها، وسافر لأجلها، وكتبها عالية ونازلة، وصنّفها كتباً، ولم يكن فيمن ينتحل مذهب أحمد أجمع منه لذلك))⁽²⁾. وقال ابن أبي يعلى: ((له التصانيف الدائرة، والكتب السائرة، من ذلك: الجامع، والعلل، والسنة، والطبقات، والعلم، وتفسير الغريب، والأدب، وأخلاق أحمد، وغير ذلك))⁽³⁾.

فكتاب الجامع هو في الفقه عن أحمد، وتخلّله عَرَضاً بعض أقوال هذا الإمام في الجرح والتعديل، ويقع في عشرين مجلداً كما ذكر الذهبي⁽⁴⁾، بل جعله

(1) طبقات الحنابلة 3 / 24 - 25.

(2) تاريخ مدينة السلام 6 / 300.

(3) طبقات الحنابلة 3 / 23 - 24.

(4) سير أعلام النبلاء 14 / 297. وقال الذهبي في موطن آخر منه 11 / 331: ((في بضعة عشر-

مجلداً أو أكثر)).

ابن تيمية نحو أربعين مجلداً⁽¹⁾، ولم يبق من هذا الكتاب إلا الشيء القليل. وقد صنّفه الخلال على الكتب والأبواب الفقهية، ويسوقه بالأسانيد إلى الإمام أحمد، من خلال مسموعاته لمسائل تلامذته أو تلقيها عن بعدهم، كل ذلك مع التحقيق والتحرير والنقد والترجيح، وبهذا الكتاب تشكّل المذهب الحنبلي.

ولكثرة تلامذة الإمام أحمد من سمع منه المسائل، وتفرقهم في الأقطار، رأى ابن تيمية صعوبة حصر أقوال هذا الإمام من قبل واحد مهما اجتهد، لاسيما وأنه وَجَدَ مسائل كثيرة في الفقه ليست في هذا الكتاب، قال ابن تيمية عقب ذكره لجامع الخلال: ((وفاته أمور كثيرة ليست في كتبه))⁽²⁾. ثم أشار إلى ذلك ابن القيم فقال عند حديثه عن فقه الإمام أحمد: ((فكُتِبَ من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سِفرًا، وَمَنْ الله سبحانه علينا بأكثرها، فلم يفتنا منها إلا القليل، وجمع الخلال نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سِفرًا أو أكثر))⁽³⁾.

وأما كتاب العلل عن أحمد فهو في علل الأحاديث، مرتبة على أبواب الفقه، ويقع في ثلاثة مجلدات⁽⁴⁾. ويشتمل هذا الكتاب على أقوال كثيرة للإمام

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية 34 / 111. وهذا التباين في القَدْر راجع إلى الاختلاف في حجم المجلد.

(2) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية 34 / 111.

(3) إعلام الموقعين عن رب العالمين 1 / 23.

(4) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية 34 / 112، وسير أعلام النبلاء 11 / 331، 14 / 297 -

298، وشرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 339.

أحمد في الجرح والتعديل، كما يظهر من منتخبه لموفق الدين بن قدامة المقدسي، وبقي من هذا المنتخب الجزء العاشر والحادي عشر، وتم نشرهما.

وأما كتاب السنة وكتاب العلم، فكل واحد منهما في ثلاثة مجلدات، والأول جُمعت فيه أقوال أحمد في أصول الدين، والثاني في أصول الفقه⁽¹⁾. وكتاب الطبقات هو في طبقات أصحاب الإمام أحمد.

ولأبي بكر الخلال غيرها من التصانيف مما سماه ابن أبي يعلى في كلامه السابق أو لم يسمه.

وأنوّه هنا بذكر أهم كتاب للخلال يتعلق بموضوعنا - وإن كانت بعض الكتب السابقة وربما أكثرها تتعلق منه بطرف - وهو جمعه كلام الإمام أحمد في معرفة الرجال، وقد فُقد، قال ابن تيمية ضمن تعداده لأهم جوامع الخلال من كلام الإمام أحمد: ((ومن كلامه في الرجال والتاريخ، فهو مع كثرته لم يَسْتَوْعَب ما نقله الناس عنه))⁽²⁾.

وتأكيدات ابن تيمية على عدم الاستيعاب، لا يمنع من أن تكون تصانيف الخلال - عنده وعند غيره - أجمع الكتب في علم الإمام أحمد.

وكتب الخلال عن أحمد قائمة على الإسناد، فقد يكون بينه وبين الإمام

(1) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية 7 / 390، 34 / 112، وسير أعلام النبلاء 11 / 291، 14 / 298.

(2) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية 34 / 112.

أحمد واسطة واحدة، وهم تلامذة أحمد - وهذا أعلى ما عنده، لأن الإمام أحمد توفي والخلال صبي -، وكثيراً ما يكون بينه وبين الإمام واسطتان، وينزل في بعض الأحيان ليكون بينه وبين الإمام أحمد ثلاث وسائط.

ب - حرص المتأخرين والمعاصرين على حصر أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل:

أما المتأخرون: فإن جمال الدين أبا المحاسن يوسف بن الحسن ابن عبد الهادي المقدسي الحنبلي، المعروف بابن المبرّد (ت 909هـ) له كتاب (بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم)، وهو في مجلد، ويشتمل بمجموعه على (1320) ترجمة.

وقد ابتدأه مؤلفه بالأسماء مرتباً لها على حروف المعجم، وهو القسم الأعظم من الكتاب، ولم يعتن بعد ذلك بالترتيب المعجمي في الأبواب التالية: الكنى، ومن نُسب إلى أبيه، والنساء، والألقاب، وغيرها. وفي الكتاب قصور من نواح:

أولها: عدم استيعابه للتراجم التي تكلم فيها الإمام أحمد بجرح وتعديل، إذ فاته منها الكثير جداً.

ثانيها: عدم استيعابه لأقوال الإمام أحمد في الترجمة الواحدة من خلال الروايات المشهورة، وتفريطه في هذا واسع جداً.

ثالثها: افتقاره إلى التحرير والتحقيق، وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى

الخطأ في نقل الأسماء، وتفريق الترجمة الواحدة، ونسبة قول أحمد العجلي لأحمد ابن حنبل، وغيرها⁽¹⁾.

رابعها: قلة الاهتمام بذكر راوي القول عن أحمد، فيذكره حيناً ويتركه أحياناً.

خامسها: عدم اعتناؤه في كثير من الأحيان بذكر قول الإمام أحمد بلفظه، كأن يقول: (وثقه أحمد).

وهذه الملاحظات وغيرها أضعفت من قيمة الكتاب، وقللت من شأنه، مع أن موضوعه جليل. ورغم ما سبق فإن الكتاب سدّ ثغرة وإن لم يُحْكَمها، وانتفع به الناس.

وأما المعاصرون: فمنذ بضع عشرة سنة صدرت (موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله)، جمع وترتيب السيد أبو المعاطي النوري وأحمد عيد ومحمود خليل، في أربعة مجلدات.

وقد اشتملت هذه الموسوعة على (3905) ترجمة من الرجال والنساء، كل على حدة، مُقسَّماً إلى أسماء وكنى وتوابعها، مع ترتيب كل قسم على حروف المعجم. ثم عُقدت في نهاية الموسوعة عدة أبواب قصيرة ومتفرقة، باب في تفسير القرآن والحديث، وباب في علل الحديث، وباب فيما جاء في مصطلح الحديث، وباب فيما جاء في أهل الأهواء والبدع، وختامها باب فيما جاء في الغزوات

(1) مقدمة تحقيق بحر الدم للدكتور وصي الله عباس 32.

والفتن والملاحم.

وجُمعت أقوال الإمام أحمد في كل ذلك من ستة عشر- كتاباً سُمّيت في المقدمة، عشرة منها أصول مسندة متقدمة، وأربعة متأخرة غير مسندة. وميّزت كل رواية عن غيرها تحت كل ترجمة.

والتراجم التي يتألف منها القسم الأعظم من الموسوعة ليست خاصة بالجرح والتعديل، فبعضها اقتصر فيه على التعريف بشخصية المترجم من غير تعرّض إلى النقد.

ومع جودة هذه الموسوعة فإن لي عليها عدة ملاحظات:

1- فاتها بعض الأقوال عن الإمام أحمد مع وجودها في المصادر التي اعتمدها، وأما الفوت بسبب محدودية المصادر فهو كثير في الأقوال ضمن الترجمة، ويكون في بعض الأحيان في التراجم نفسها.

2- إيرادها أحياناً معلومات تحت الترجمة لا علاقة لها بالموضوع.

3- نقلها المتكرر عن مصادر متعددة لم تذكر في قائمة الكتب المعتمدة.

4- عدم ترتيب المواد تحت كل ترجمة على أي نظام علمي، مع البدء بما في كتاب العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله، ومحاوله الجمع المتوالي لما في الرواية الواحدة عن أحمد.

ثم صدر منذ سنوات قلائل كتاب (الجامع لعلوم الإمام أحمد)، تأليف خالد الرّباط وسيد عيد ومشاركة الباحثين بدار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق

التراث بمصر، ويقع في اثنين وعشرين مجلداً. أولها مقدمات في التعريف بالكتاب وذكر مصادره وبيان منهجه مع التعريف بمذهب الإمام أحمد، وثانيها في ترجمة هذا الإمام، وأما الثالث والرابع فأفردا لموضوع العقيدة عن أحمد، مع الترتيب على الأبواب المعهودة في كتب العقيدة، واختُصت المجلدات التسعة التالية، من الخامس إلى الثالث عشر، بمسائل الفقه عن أحمد، مرتبة على الأبواب الفقهية، وأما المجلدان الرابع عشر والخامس عشر فجزّدا لذكر أحكام الإمام أحمد على الأحاديث، مرتبة على الأبواب على طريقة الصحيحين، وأُلق في آخرهما باب في شرح الأحاديث والآثار عند أحمد، وباب آخر في علوم الحديث عنده، كما خُصّصت المجلدات التالية، من السادس عشر إلى التاسع عشر لموضوع الرجال، ثم كان المجلد العشرون في موضوع الأدب والزهد، مرتباً على الأبواب المعهودة في هذا النوع، وخُتم الكتاب بعد ذلك بمجلدين اشتملا على الاستدراكات والفهارس. وقد جُمعت مادة هذا الكتاب الواسع المتفنن من مصادر كثيرة جداً، بلغت (241) مصدراً، سُميت في المقدمة.

والذي يعيننا في هذا المقام المجلدات الأربعة المختصة بالرجال، والتي اشتملت على الرواة الذين عرّف بهم الإمام أحمد بن حنبل وتكلم فيهم بجرح وتعديل، والبالغ عددهم (3098) ترجمة، مرتبين على حروف المعجم، مع البدء بالصحابة، رجالاً ثم نساء، أسماء ثم كنى، يليهم سائر الرواة كذلك. وقد أُوردت أقوال الإمام أحمد فيهم برواياتها، واعتني بترتيب تلك الروايات تحت

كل ترجمة حسب تاريخ وفاة مصنف المسائل والكتاب⁽¹⁾.

ويتميز هذا القسم من الجامع على الموسوعة التي سبقته، بسعة المصادر والمراجع وتنوعها - وإن فاته أحد مصادرها المهمة - وهذه السعة أدت إلى إضافة بعض التراجم على الموسوعة، وأما الزيادات فيه من الأقوال والروايات ضمن الترجمة الواحدة فكثيرة جداً.

لكن يؤخذ على هذا القسم من الجامع عدة أمور مؤثرة:

- 1 - عدم استيعاب ما في المصادر المقررة، مما تسبب في فوات تراجم كثيرة، وأقوال وفيرة.
- 2 - عدم التفريغ أحياناً لكل ما يشتمل عليه القول الواحد للإمام أحمد من أحكام على عدد من الرواة تحت كل ترجمة تعرض لها فيه، فيقتصر على ذكره في مكان دون آخر.
- 3 - وجود تقصير في سياقة اسم المترجم، مع وقوع بعض الأخطاء في الأسماء، وحصول الجمع أحياناً بين بعض التراجم المتفرقة والتفريق بين الترجمة الواحدة.
- 4 - اقتطاع الكلام عند النقل وعدم إكماله، مع استعمال الاختصار والتصرف أحياناً ومن غير تنبيه، وكذلك حذف بعض الإسناد الموصل إلى قول الإمام أحمد.

(1) الجامع لعلوم الإمام أحمد لخالد الرباط وآخرين 1 / 26.

5 - وجود خلل في الترتيب المعجمي، وأخطاء في النقل وفي العزو،
وبعض السقط.

6 - عدم الالتفات إلى ضبط ما يُشكل من الأسماء، والموضوع كله قائم
على الأسماء.

7 - إيراده روايات لا معنى لذكرها في التراجم.

وقد تبين لي أن الموسوعة - مع ما عليها من مآخذ - أضبط وأحسن حالاً
من هذا القسم من الجامع، إذ التسرع في الأخير واضح لا يخفى.
ثانياً: اعتماد الأئمة أحكام الإمام أحمد في الجرح والتعديل:

حسبي في بداية الحديث عن اعتماد الأئمة أحكام الإمام أحمد في نقده
للرجال، أن أشير إلى مدى ارتضاء بعض شيوخه الكبار في هذا العلم لأحكامه،
قال إبراهيم بن شماس: ((سألنا وكيعاً - يعني ابن الجراح) - عن خارجة بن
مُصعب يُحدِّثنا عنه، فقال: لست أُحدِّث عنه، نهاني أحمد بن حنبل أن أُحدِّث
عنه))⁽¹⁾.

ثم إن هؤلاء الأئمة الذين لهم مسائل في الجرح والتعديل عن الإمام أحمد
من سبقت الإشارة إليهم، كأبي داود السجستاني في سؤالاته، وعبد الله بن أحمد
ابن حنبل في العلل ومعرفة الرجال عن أبيه، وكذلك المروزي والميموني والأثرم،
وغيرهم الكثير، لم يصرفوا جهودهم الكبيرة في تصنيف تلك المسائل لو لم يكن

(1) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى 2 / 499.

الإمام أحمد حجة عندهم في النقد، وإماماً يُقتدى في الجرح والتعديل.

وأذكر هنا جماعة من الأئمة الذين اعتمدوا كلام الإمام أحمد في الجرح والتعديل، مقتصرًا على بعض كتبهم المنشورة في معرفة الرجال والنقد والتعديل وغيرها من الفنون الحديثية - سوى كتب السؤالات عن أحمد -، والتي سجلوا فيها ما استفادوه من ذلك، كثيراً كان أم قليلاً، وأرتبهم على سني وفياتهم.

1 - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ) في كتبه: التاريخ الكبير والتاريخ الأوسط والضعفاء الصغير.

2 - أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السَّعْدِي الجُوزْجَانِي (ت 259هـ) في كتابه أحوال الرجال.

3 - أبو الفضل العباس بن محمد الدُّورِي (ت 271هـ) في تاريخه عن ابن معين، يروي فيه جرحاً وتعديلاً عن أحمد، تارة بسماحه منه مباشرة، وتارة بواسطة.

4 - أبو داود سليمان بن الأشعث السَّجِسْتَانِي (ت 275هـ) في سننه.

5 - أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوِي (ت 277هـ) في كتابه المعرفة والتاريخ، روى أقوال أحمد في الجرح والتعديل من أكثر من طريق، وأشهرها عنده ما رواه عن شيخه الفضل بن زياد القطان عن شيخه أحمد، وكذلك ما رواه عن الفضل بن زياد عن أبي طالب أحمد بن حميد عن أحمد.

6 - أبو بكر أحمد بن أبي خَيْثَمَةَ زهير بن حَرَبِ البَغْدَادِي (ت 279هـ) في

تاريخه.

7 - أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت 279هـ) في كتابيه: الجامع، والعلل الكبير - بترتيب أبي طالب القاضي -.

8 - أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (ت 281هـ) في تاريخه.

9 - أبو عثمان سعيد بن عمرو البردعي (ت 292هـ) في سؤالاته لأبي زرعة الرازي، نقل فيها عن أبي زرعة عن الإمام أحمد أقوالاً في الجرح والتعديل، كما نقل عن جماعة من شيوخه الآخرين عن الإمام أحمد شيئاً من ذلك، كأبي حاتم الرازي وإبراهيم الجوزجاني وأبي زرعة الدمشقي وغيرهم، وثمة نقول من ذلك بينه وبين تلامذة الإمام أحمد واسطة.

10 - أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت 317هـ) في كتابه الجعديات، روى أقوالاً للإمام أحمد في الجرح والتعديل عن عدد من شيوخه عن أحمد، كإبراهيم بن هانئ ومحمد بن علي الجوزجاني. ولم أجد له رواية مباشرة عن الإمام أحمد في هذا الكتاب تتعلق بنقد الرواة.

وجميع من سبق تلامذة للإمام أحمد، سوى ثلاثة، وهم: الترمذي والفسوي والبردعي، فإنهم رَوَوْا عن الإمام أحمد أقوالاً في الجرح والتعديل بواسطة عدد من شيوخهم.

11 - أبو جعفر محمد بن عمرو العُقَيْلي (ت 322هـ) في كتابه الضعفاء، وقد أكثر فيه من نقل أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل من طريق جماعة كبيرة من تلامذته، أوسعها ما كان عن عبد الله بن أحمد، إذ يروي عنه مباشرة، كما أنه أكثر

الرواية عن الإمام أحمد من طريق عبد الملك الميموني، ثم من طريق إبراهيم الجوزجاني.

12- أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت 327هـ) في كتابيه الجرح والتعديل والمراسيل، وأمثلة هنا بالكتاب الأول الجرح والتعديل لأنه الأوسع في ذلك والأوضح، فقد حشد فيه مئات الأقوال للإمام أحمد في موضوع الجرح والتعديل، من خلال الكثير من تلامذته، إذ يروي عن جماعة من هؤلاء التلامذة مباشرة، ويروي عن بعضهم بواسطة واحدة، وأشهر هؤلاء التلامذة الذين روى عنهم أو من طريقهم أقوال الإمام أحمد في نقد الرجال، عبد الله ابن أحمد بن حنبل فقد أكثر عنه جداً⁽¹⁾، ثم يليه في الكثرة أبو طالب أحمد بن حميد المشكاني، كما أنه أكثر عن صالح بن أحمد بن حنبل والأثرم وأبي حاتم (والده) وحرب الكرماني، وقد نقل الكثير من أقوال الإمام أحمد أيضاً عن إبراهيم الجوزجاني.

13- أبو حاتم محمد بن حبان البستي (ت 354هـ) في كتابيه: المجروحين من المحدثين، والثقات، والأخير أقل من الأول في نقل الجرح والتعديل عن الإمام أحمد، وكثيراً ما يذكر ابن حبان رأي أحمد في الراوي من غير إسناد، لكنه أسند في أماكن وفيرة - لاسيما في كتاب المجروحين - من طريق جماعة كبيرة من

(1) قال ابن أبي حاتم في ترجمة عبد الله بن أحمد بن حنبل من كتابه الجرح والتعديل 5/ 7: ((لقيقته... وكتب إليّ بمسائل أبيه وبعثني الحديث)).

تلامذة الإمام أحمد كعلي بن سعيد بن جرير النَّسوي وجعفر بن أبان، وقد أكثر عنها نسبياً، وروى أيضاً من طريق أبي زرعة الدمشقي وزياد بن أيوب المعروف بدُلُويّه وحاتم بن الليث الجُوهرري، وغيرهم الكثير.

14- أبو أحمد عبد الله بن عدي الجُرْجاني (ت 365هـ) في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، فقد أسند الجرح والتعديل عن عشرات من تلامذة الإمام أحمد عنه، وأكثره على الإطلاق ما رواه من طريق أبي طالب أحمد بن حميد المُشْكَاني ثم أحمد بن أبي يحيى ثم عبد الله بن أحمد بن حنبل وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، كما روى جملة من طريق أبي بكر الأثرم، وجملة أخرى عن أحمد بن حفص السَّعدي. وروى أيضاً من طريق البخاري وعثمان الدارمي والفضل بن زياد القطان⁽¹⁾، وأبي داود السَّجِسْتاني وأبي القاسم البغوي وأبي زرعة الدمشقي وعباس الدُّوري ومعاوية بن صالح، وغيرهم الكثير.

15- أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت 385هـ) في كتبه الثلاثة: الضعفاء والمتروكين، والسنن، والمؤتلف والمختلف. وألحق بها هنا مسائل العلماء للدارقطني في نقد الرجال، كسؤالات البرقاني، وسؤالات أبي عبد الله الحاكم، وسؤالات أبي عبد الرحمن السُّلمي. فكل هذه الكتب اشتملت على أقوال - وإن

(1) أكثر ابن عدي جداً من نقل ما يختص بتعيين شخصية الراوي من أسماء وكنى ووفيات ونحوها من طريق الفضل بن زياد عن أحمد، وكان للفضل تاريخاً عن أحمد صَمَّنه شيئاً من الجرح والتعديل. ومن يُكثر أيضاً من الرواية عن الفضل بن زياد عن الإمام أحمد الفَسْوي في كتابه المعرفة والتاريخ.

كانت قليلة - للإمام أحمد في الجرح والتعديل، يغلب عليها عدم الإسناد.

16- أبو حفص عمر بن أحمد البغدادي المعروف بابن شاهين (ت 385هـ) في كتبه الثلاثة: تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، والمختلف فيهم، إذ نقل فيها عن الإمام أحمد أقوالاً في الجرح والتعديل، يسندها تارة، ويعلقها تارة أخرى.

17- أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430هـ) في كتابه الضعفاء، فقد نقل عن الإمام أحمد أقوالاً في الجرح والتعديل خالية من الإسناد.

18- أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب (ت 463هـ) في تاريخ مدينة السلام (بغداد)، فقد سُحن هذا الكتاب بالمئات من أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل مسندة، والتي رواها العشرات الكثيرة من تلامذة الإمام أحمد بين مكثر ومقل ومتوسط، حتى فاق هذا الكتاب جميع الكتب السابقة ضمن موضوع (اعتماد الأئمة لأحكام الإمام أحمد في الجرح والتعديل)، وذلك في كثرة الروايات المنقولة عن هذا الإمام في نقده للرجال. وأوسع تلك الروايات عن الإمام أحمد ما كان من طريق ابنه عبد الله بن أحمد ثم أبي داود السجستاني ثم أبي بكر المرؤذي ثم أبي بكر الأثرم، ثم حنبل بن إسحاق والفضل بن زياد القطان - برواية الفسوي عنه -، ثم أبي الحسن الميموني وعبد الرحمن بن يحيى بن خاقان، ثم أبي القاسم البغوي ومهنا بن يحيى وأبي زرعة الرازي - برواية البردعي عنه - وإبراهيم الحربي وعباس الدوري وأحمد بن الحسن الترمذي وأبي زرعة الدمشقي

ومحمد بن موسى بن مُشَيْش، وغيرهم الكثير.

19- أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي المعروف بابن عساكر (ت 571هـ) في كتابه تاريخ مدينة دمشق، إذ حشد هذا الكتاب قَدراً عظيماً من أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل مسندة، وذلك من طرق كثيرة كطريق عبد الله بن أحمد، وأخيه صالح بن أحمد، وأبي داود السَّجِسْتَانِي والأثرم والمروزي والميموني وحنبل ابن إسحاق وإبراهيم الحربي وإبراهيم بن هانئ وإبراهيم الجوزجاني والفضل بن زياد وأبي طالب أحمد بن حميد وأبي زرعة الرازي وأبي زرعة الدمشقي وحرب الكَرْمَانِي ومُهَنَّأ بن يحيى، وغيرهم الكثير. واستفاد ابن عساكر جملة وفيرة من تلك النقول المروية عن أحمد من خلال كتب الرجال المشهورة وبإسناده إليها، كالضعفاء للخطيب والجرح والتعديل لابن أبي حاتم والكامل لابن عدي وتاريخ بغداد للخطيب وغيرها، إضافة إلى ما أخذه عن كتب مسائل أصحاب الإمام أحمد مباشرة عبر روايته لها.

ثم إن المتأخرين بعد هؤلاء تابعوهم في اعتماد كلام الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل، لكن من غير إسناد، كابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين، والمزي في تهذيب الكمال في أسماء الرجال، والذهبي في سير أعلام النبلاء وميزان الاعتدال في نقد الرجال، ومغلطاي في إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وابن حجر في تهذيب التهذيب، وغيرهم. وكثير من هؤلاء يُسمون الراوي عن الإمام أحمد تارة، ويغفلونه تارة أخرى.

المبحث الثاني

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند الإمام أحمد

ومنهج في حكمه على الرواة

كان الإمام أحمد أحد الأئمة الكبار المتمكنين في علم الجرح والتعديل، والمتوسعين في الحكم على الرجال، وقد قدم للناس مادة وافرة زاخرة في نقد الرواة، تقوم على منهجية دقيقة تنبعث من علم غزير وخبرة واسعة وورع وإنصاف.

* المطلب الأول: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند الإمام أحمد:

ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام أحمد بحر واسع وفضاء شاسع، وقد اجتهد في جمعها بعض المعاصرين، واعتمدت في تتبع تلك الألفاظ على المجلدات الأربعة المختصة بالرجال من كتاب الجامع لعلوم الإمام أحمد التي سبق التعريف بها - مع ما لي عليها من ملاحظات سجلتها من قبل -، وذلك لسعة مصادرها، وقد قرأت تلك المجلدات واستخرجت ما فيها من ألفاظ عامة كلية لا تفيد النسبية⁽¹⁾، وأقمت التعداد بناء على ما في تلك المجلدات، وراعى في التعداد الروايات المختلفة عن الإمام أحمد في الرجل الواحد، فعلى سبيل المثال: لو روى عبد الله بن أحمد والأثرم والميموني عن أحمد قوله في رجل: (ثقة)، لجعلت هذه اللفظة في العدد ثلاثاً.

(1) ولم أعتمد هذه المجلدات عند النقل، بل رجعت إلى الأصول التي أحالت إليها.

وبعد تتبعي للألفاظ من ذاك الكتاب قمت بتصنيفها وتنظيمها على مراتب متعددة، خمس للتعديل ومثلها للجرح، وأثبتها على حالها، مع تقارب بعضها وتشابهه، ليُوقف على عامة عبارات هذا الإمام في هذا الشأن. وراعى في التنزيل على المراتب أقوال الإمام أحمد الأخرى في الرجل، مع اعتبار ما قعده المحدثون في ذلك. وقد جعلت الفاصلة أداة للتمييز بين اللفظة وأختها.

ومراتب التعديل الأربعة الأولى عند الإمام أحمد يحتج بأصحابها، وأما أهل المرتبة الخامسة فيكتب حديثهم لاختبار ضبطهم، ومنهم من يكتب حديثه للاعتبار.

وأما مراتب الجرح عنده فإن الأولين منها يُجرح حديث أهلها للاعتبار، ثم تستوي بعد المراتب التالية في كون أصحابها لا يكتب حديثهم لا للاحتجاج ولا للاعتبار.

مراتب التعديل وألفاظها:

المرتبة الأولى: الوصف بما دل على المبالغة في التوثيق لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده هي:

كان أمة وحده في هذا الشأن، كان نسيجاً وحده⁽¹⁾، هو العقدة، جهبذ، ذرة

(1) استعملها الإمام أحمد في رجل واحد، وهو شيخه عبد الله بن إدريس الأودي. وقد سبقه في استعمالها شيخه عبد الرحمن بن مهدي، فقد أخرج الخطيب في تاريخ مدينة السلام 11 / 399 عن ابن مهدي قوله: ((حدثني ابن المبارك وكان نسيجاً وحده)). بل إن هذه الكلمة ذُكرت قبل على لسان بعض الصحابة رضوان الله عليهم.

العراق، ریحانة البصرة، شیخ الإسلام، أمير المؤمنین، هل فی الدنیا مثل فلان؟!، فی الدنیا مثل فلان؟!، من كان مثل فلان؟!، من مثل فلان؟!، لا یعدله أحد، ما كان فی زمانه أحد یعدله، لم یکن فی زمنه مثله فی الحدیث، لا یقاسه فی العلم أحد، خلقه الله لهذا الشأن، إمام المسلمین فی وقته، إمام من أئمة المسلمین، من أئمة المسلمین، الإمام، إمام، من معادن الصدق، من رضا الناس، مثل فلان یسأل عنه؟!، فلان یسأل عنه؟!، تسأل عن مثل فلان؟!، أي فتی هو؟!، لم یر مثله، لم تلق مثله، لا أعلم ولا أعرف له بالعراق نظیراً، الثبت عندنا بالعراق فلان، ما أخرجت خراسان مثله، ما أخرجت خراسان بعد فلان مثله، إلیه المنتهی فی الثبت، إلیه المنتهی فی الثبت بالبصرة، إلیه یرجع الثبت فی البصرة، ما رأینا مثله فی هذا الشأن هو صاحب هذا الشأن، ما رأیت فی هذا الشأن مثله، ما رأیت مثله فی الثبت والثبت، ما رأیت بعیني مثله، ما رأیت أحداً أثبت منه، قرة عین فی الحدیث، ما رأی مثل نفسه، ثقة وزیادة تسأل عن مثله؟!، أثبت الناس، من أثبت الناس فی الحدیث، من أثبت الناس حدیثاً، من أثبت الناس، من أوثق الناس ثقة، من أوثق الناس، لا أعلم أحداً أثبت منه إلا أن یكون فلاناً، ما أتقنه وما أحفظه! یا لك من صحة حدیثه، لا تكاد تجد مثله، أتقنهم فلان.

ولم یكثر الإمام أحمد من استعمال أي عبارة من هذه العبارات، ولا تصل واحدة منها إلى عشر مرات، وهذا أمر طبعی فی المرتبة الأولى التي لا یبلغها إلا القلة من الأئمة.

المرتبة الثانية: تكرير صفة التوثيق العالية لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده

هي:

ثبت ثبت متقن لا يؤخذ عليه حرف واحد، ثبت ثبت ثبت، ثقة ثبت
ثبت الحديث، ثبت صحيح الحديث لم يحدث بشيء إلا أتقنه، ثبت ثبت
صحيح الحديث، ثبت ثقة ثقة، ثقة ثقة ثبت صالح الحديث، ثقة ثقة ثقة،
ثقة ثقة من الثقات، ثقة صدوق ثبت في كل المشايخ، بخ بخ بخ⁽¹⁾، بخ بخ
نقي الحديث جداً، ثقة ثقة صالح الحديث، كان متقناً للحديث متقناً
عجباً، ما أتقنه للحديث! متقن عجب، ثقة ثقة وزيادة، ثبت بخ بخ، بخ
ثقة من الثقات، ثقة بخ بخ، بخ ثقة ثقة، ثقة خيار حديثه حديث أهل الصدق،
صدوق ثقة موضع للحجة في الحديث، ثقة ضابط لحديثه صدوق، ثقة حلو
الحديث شيخ ثقة، ثقة ما أصح حديثه وأوثقه!، صحيح الحديث ما أصح حديثه
وأثبتته!، ثقة وكان يقظان في الحديث عارفاً به، ثقة ما أثبت حديثه ما أصح
حديثه!.

(1) استعملها الإمام أحمد هذا التكرار في رجل واحد، وهو يحيى بن يحيى النيسابوري. وقد اقتبسها الإمام أحمد من لسان النبوة، إذ قالها النبي ﷺ بهذا التكرار في مدح كلام ضمن حديث طويل أخرجه الإمام أحمد في مسنده (22122)، كما رويت عن النبي ﷺ في مدح قوم، وهم عنزة، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (6364)، لكن ابن حجر في فتح الباري (تحت كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾، 8 / 262 - 263) قال: ((أخرجه الطبراني، وفي إسناده مجاهيل)).

الحجة الثبت، ثبت في الحديث كيس، كيس يتحرى الصدق، بخ ثبت في الحديث، ثبت ثقة في الحديث، ثبت في حديثه جداً، ثبت ثقة، ثقة ثبت الحديث، ثقة ثبت في الحديث، ثقة ثبت، ثقة من كبار أصحاب الحديث، ما علمت إلا خيراً هو عندي إمام، كان ثبتاً لا يكاد يخطئ! ما أثبتته!، بخ ثقة، بخ بخ، ثبت صالح الحديث، صدوق ثبت، ثقة وزيادة، كان ثقة وزيادة، ثقة ثقة حسن الحديث، ثقة من الثقات، ثقة ثقة، ثقة رضي، كان ثقة في حديثه ضابطاً، فوق الثقة، ثقة لا يشك فيه، ثقة جداً، ثقة الحديث جداً، ثقة ليس به بأس ثقة، ثقة مستقيم الحديث، ما أثبتته وأكيسه!، ليس فيه اختلاف هو من الثقات، من الحفاظ للحديث ثقة، ثقة صحيح الحديث، ثقة وكما يكون الثقة، كان ثقة صاحب حديث، ثقة صالح الحديث حديثه حديث رجل كيس.

وأكثر العبارات استعمالاً في هذه المرتبة، لفظة: (ثقة ثقة) في نحو خمس وأربعين مرة، ثم (بخ ثقة) في نحو خمس عشرة مرة.

المرتبة الثالثة: أفراد صفة التوثيق العالية لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده

هي:

حجة، حجة في الحديث، مستثبت، مثبت، كان يثبت، من مثبتني بغداد، كيس، كان كيساً، حديثه شفاء، ما كان أثبتته!، ما أكيسه!، ثبت في كل المشايخ، كان ثبتاً في الحديث، كان ثبتاً، ثبت في الحديث، ثبت الحديث، ثبت، من أهل الأمانة والصدق، ما أصح حديثه!، الثقة، كان من الثقات، من الثقات،

ثبت إلا أن في بعض حديثه شيئاً، بخ، ثقة صدوق صالح، ثقة صدوق، ثقة قوي الحديث، ثقة جيد الحديث، ثقة، ثقة في الحديث، ثقة الحديث، كان ثقة في حديثه صدوقاً، كان ثقة، هو عندي ثقة، لا أعلمه إلا ثقة، كان كما شاء الله أن يكون!، كما شاء الله!، ثقة ويحتاج بحديثه، كان ثقة مقارب الحديث، ثقة حسن الحديث، ثقة صالح الحديث، ثقة صالح، ثقة ليس به بأس حديثه حديث أهل الصدق، ثقة ليس به بأس، ثقة لا بأس به، ثقة مقارب الحديث، ثقة ما أقرب حديثه!، ثقة لا أعلم إلا خيراً، جيد الحديث ثقة، صدوق ثقة، لا أعلم إلا خيراً ثقة، ثقة لم يكن به بأس، ثقة ما به بأس، ثقة يُعَدُّ، أراه شيخ ثقة، أرى شيخ ثقة⁽²⁾، صحيح الحديث، ما أحسن حديثه وأصحه!، ما أحسن أحاديثه وأشد استقامتها!.

وأكثر ألفاظ المرتبة الثالثة استعمالاً عند الإمام أحمد عبارة (ثقة)، وهي أيضاً أكثر العبارات تداولاً في التعديل عنده، بل هي أكثر الألفاظ المستخدمة في الحكم على الرجال عند الإمام أحمد، وقد بلغ عددها نحو الخمسين وست مئة، وداخل في هذا العدد تكررها على لسان الإمام أحمد في الرجل الواحد إذا تعدد الراوي لها، أو اختلف الموضوع في الرواية الواحدة. ولم تبلغ لفظه أخرى من

(1) لفظه: (الثقة)، و(كان من الثقات)، و(من الثقات)، و(أحد الثقات) هي أرفع عند الإمام أحمد

من عبارة: (ثقة) مجردة، لذا عدتها في الفئة الأولى من المرتبة الثالثة.

(2) هذه العبارة والتي قبلها وردتا هكذا على لسان الإمام أحمد، ولهما نظائر عنده.

ألفاظ هذه المرتبة العشرين في العدد.

المرتبة الرابعة: الوصف بما يلي التوثيق المطلق، وألفاظها عنده هي:

لم يكن به بأس كان مستتباً، ليس به بأس هو ثقة، لا بأس به ثقة، لا بأس به وهو صحيح الحديث، ثقة إن شاء الله، أرجو أن يكون ثقة، أرجو أن يكون ثقة صالح الحديث، أرجو إن شاء الله أن يكون ثقة، ثقة وربما غلط، ثقة إلا أنه كان ربما أخطأ، صالح الحديث ثقة، صالح ثقة وهو صدوق، صالح أرجو أن يكون ثقة، يخ من أصحاب الحديث ليس به بأس.

ما أعلم إلا خيراً⁽¹⁾، لا أعلم إلا خيراً، ما علمت إلا خيراً، ما بلغني عنه إلا خيراً، ما بلغني عنه إلا الجميل، ما أعلم إلا خيراً حديثه مقارب، ما أعلم إلا خيراً أحاديثه أحاديث مقاربة، لا أعلم إلا خيراً لم يكن به بأس.

(1) يكثر الإمام أحمد من استعمال هذه الصيغة، وهي قريبة جداً من لفظة (ثقة) عنده، ولعل وضعها هنا هو الأحوط، وقول عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال (3195): ((سألته عن إسماعيل بن جعفر؟ قال: ما أعلم إلا خيراً، قلت: ثقة؟ قال: نعم))، وقول حرب الكرماني في مسأله 3/ 1261: ((قلت لأحمد: شيخ يقال له: عمر بن إبراهيم، تعرفه؟ قال: نعم، ثقة لا أعلم إلا خيراً)). كلاهما لا يفيد التماثل بين العبارتين جزماً.

وأشير هنا إلى أن أصل هذه العبارة ورد على لسان النبوة وعلى لسان الصحابة، وذلك ضمن حديث الإفك الطويل. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن لبعض (2661)، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (2770).

ليس به بأس⁽¹⁾، ما أرى به بأساً⁽²⁾، لا بأس به، لم يكن به بأس، ما به بأس، ما كان به بأس، ما أرى بحديثه بأساً، لا أعلم به بأساً، ما أعلم به بأساً، ما أرى كان به بأس، ما بحديثه بأس، ليس بحديثه بأس، لا بأس بحديثه، لا أرى به بأساً، ما أعلم بحديثه بأساً، ما رأيت كان به بأس، ليس بهذا بأس، لم يكن بهذا بأس، ليس به بأس وحديثه حديث أهل الصدق، ما أرى به بأساً ما علمت إلا خيراً، ليس به بأس صالح الحديث، ليس بحديثه بأس وهو صالح الحديث، ليس

(1) قرر عامة النقاد فرقاً بين عبارة (ليس به بأس) وعبارة (ثقة)، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل، ففي سؤالات أبي بكر الأثرم (25): ((سمعت أبا عبد الله يُسأل عن أبي ثُمَيْلَةَ يَحْيَى بن واضح، كيف هو؟ ثقة؟ فقال: ليس به بأس)). وفي العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (932): ((قال أبي: العوام - يعني ابن حَوْشَب - أو ثق من أبي العلاء - يعني أيوب بن أبي مسكين - وأكثر حديثاً، العوام ثقة إلا أن أبا العلاء ليس به بأس)). ولا تعارض بينه وبين ما نقله عبد الله ابن أحمد في العلل ومعرفة الرجال (3142) عن أبيه قال: ((حفص بن ميسرة ليس به بأس، فقلت: إنهم يقولون: عرض على زيد بن أسلم، فقال: ألا ترضى؟! ثقة)). وفيه أيضاً (3265) عن أحمد قال: ((أبو جَهْضَم موسى بن سالم ليس به بأس، قلت له: ثقة؟ قال: نعم)). فلا اختلاف بين هذا وبين ما سبق، والمراد بالأخير التوثيق العام، وهو معروف في استعمالات النقاد.

(2) عبارة (ما أرى به بأساً) كثيراً ما يذكرها الإمام أحمد بلفظ: (ما أرى به بأس). وقد استعملها في الرجال كثيراً، وقلها مرة واحدة في امرأة. وهذه اللفظة تماثل عنده فيما يبدو عبارة (ليس به بأس)، وكلاهما دون صيغة (ثقة)، قال عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال (4451) عن أبيه: ((عطاء بن دينار ما أرى به بأس... فقلت له: هو ثقة؟ فقال: ما أرى به بأس))، وفيه أيضاً (4463): ((سألته عن عمارة بن زاذان الصيدلاني، فقلت: هو ثقة؟ قال: حدث عنه وكيع، ما أرى به بأس)).

به بأس حديثه مقارب، لا بأس به مقارب الحديث.

صدوق، صدوق في الحديث، كان صدوقاً، كانت عجوز صدق⁽¹⁾، كان امرأ صدق، كان يتحرى الصدق.

صالح الحديث لا بأس به، صالح ليس به بأس، صالح الحديث ليس بحديثه بأس، صالح الحديث صدوق، صالح الحديث، صالح⁽²⁾، كان صالحاً في الحديث.

مستقيم الحديث، مقارب الحديث لا بأس به، مقارب الحديث، مقارب،

(1) قالها في امرأة واحدة، وهي التي قال فيها في موضع آخر: (ما أرى بها بأس). ولم أجد للإمام أحمد حكماً على امرأة سواها.

(2) استعمل الإمام أحمد هذه الكلمة (صالح) مجردة، في التعديل الحديثي، وعندما يريد الصلاح الديني يقول في الغالب: (رجل صالح)، وقد يقول: (شيخ صالح)، وربما صرح فقال - كما في رواية الميموني (464) -: ((هو في بدنه رجل صالح))، وقال أيضاً - كما في الجرح والتعديل 9/ 63 -: ((صاحب خير وصلاح في بدنه)). وقد يُفسر بعض الرواة عن أحمد مراده هذا من إفراده عبارة (صالح)، قال عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال (3290): ((سمعت يقول: طلحة بن يحيى وعمرو بن عثمان، عمرو أحب إلي من طلحة، وطلحة صالح - يعني الحديث -)).

وعبارة (صالح) هي عنده بعد لفظة (ثقة) في المرتبة، ففي سؤالات أبي داود للإمام أحمد (215): ((قلت لأحمد: حميد بن قيس أخو عمر، هو ثقة؟ قال: هو صالح))، ولا يغتر بظاهر قول الإمام أحمد في رواية عبد الله - العلل ومعرفة الرجال (2554) -: ((أبو الجحاف اسمه داود بن أبي عوف، قلت له: ثقة؟ قال: نعم، صالح)). والمتبع للتراجم التي قال فيها الإمام أحمد (صالح) و(صالح الحديث) مع مقارنتها بأقواله الأخرى في الرجل الواحد، يظهر له أن مكان هاتين العبارتين يكون عنده في المرتبة الرابعة لا دونها.

مقارب الحديث صالح، حاله مقارب، حديثه مقارب، حديثه حديث مقارب، حديثه حديث مقارب، ما أقرب حديثه!، ما أقرب حديثه! وحديثه حديث أهل الصدق.

يحتج به، حسن الحديث صحيحه، ما كان أصلح حديثه!، ما أصلح حديثه!، ما أحسن حديثه!، حسن الحديث.

وأكثر ألفاظ هذه المرتبة استعمالاً عند الإمام أحمد عبارة (ليس به بأس)، فقد تكررت نحو الخمسين ومئة مرة، وتليها لفظة (ما أرى به بأساً) وتعدادها ستون، ودونها عبارة (صالح الحديث) وعبارة (لا بأس به)، وكل واحدة منهما تجاوزت الخمسين، ثم عبارة (صالح) وقد وردت أكثر من ثلاثين مرة، ثم لفظة (لم يكن به بأس) ولفظة (ما أعلم إلا خيراً) إذ نافت كل واحدة منهما على العشرين.

المرتبة الخامسة: الوصف بما لا يدل على الاحتجاج المطلق أو الجزم بالاحتجاج، وألفاظها عنده هي:

ما به بأس إن شاء الله، ليس به بأس في نفسه، في بعض حديثه شيء وليس به بأس، لم يكن به - أرى - في نفسه بأس، أرجو أن لا يكون به بأس، أرجو أنه لا بأس به، أرجو إن شاء الله أن لا يكون به بأس.

لا بأس به وكان يهم، ليس به بأس وهو كذا وكذا، ما به بأس إلا أنه كان ربما أخطأ، لا بأس به إلا أنه حدث أحاديث مناكير.

صدوق فيما أرى، يقع في قلبي أنه صدوق، أرجو أن يكون صدوقاً، كان

صدوقاً في الحديث إن شاء الله، كان إن شاء الله صدوقاً، كان عندي إن شاء الله صدوقاً، ما أراه إلا صدوقاً، ما أراه كان إلا صدوقاً، أرجو أن يكون صدوقاً إن شاء الله.

صالح الحديث إن شاء الله، صالح إن شاء الله، أرجو أن يكون صالح الحديث، صالح يحتمل، صالح وليس هو بذلك، جائر الحديث.

صدوق ولكنه لا يقيم الإسناد، كان صدوقاً ولكن كان كثير الخطأ، حديثه حديث أهل الصدق، حديثه يشبه حديث أهل الصدق، حديثه حديث أهل الصدق وأرجو أن لا يكون به بأس، كان حديثه مقارب فيه شيء من الخطأ⁽¹⁾، لا يشبه القراء⁽²⁾.

(1) هذه العبارة وردت هكذا على لسان الإمام أحمد.

(2) لم يستعمل الإمام أحمد هذه اللفظة إلا في رجل واحد، وهو منصور بن أبي مزاحم البغدادي، وكأنه أراد تليينه بشيء لا يخرج عن حد أهل العدالة، والمراد بالقراء أهل الحديث. وقد استعمل هذه العبارة من قبل الإمام مالك بن أنس في شعبة بن دينار مولى ابن عباس، وأراد بذلك جرحه، سأله يحيى بن سعيد القطان عنه، فقال - كما في الطبقات الكبرى لابن سعد 294 / 5، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (3298) (4692)، والكمال في ضعفاء الرجال 37 / 5 -: ((لم يكن يشبه القراء)). ورؤيت عن القطان عن مالك بلفظين آخرين هما: ((لم يكن من القراء))، و((ليس هو من القراء)). تاريخ الدوري عن ابن معين (1111)، (1114)، والجرح والتعديل 23 / 1، والكمال 37 / 5. كما سأل القطان مالكاً عن صالح مولى التوأمة فأجابه بقوله: ((لم يكن من القراء)). العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (5056).

يستدل به يعتبر به⁽¹⁾، ليس له حلاوة، شيخ.

ولم يكثر الإمام أحمد من استعمال أي لفظ من ألفاظ هذه المرتبة، إذ لم يتجاوز شيء منها عشرًا.

مراتب الجرح وألفاظها:

المرتبة الأولى: الوصف باللين لفظاً أو معنى، وألفاظها عند الإمام أحمد هي:

لين الحديث، ليس بذاك، ليس هو بذاك، ليس بذاك في الحديث، لم يكن بذاك، لم يكن في الحديث بذاك، ليس حديثه بذاك، حديثه ليس بذاك، شيخ قد احتمله الناس وليس حديثه بذاك، ليس هو بذاك حديثه ليس بذاك، ليس هو بذاك في الحديث ليس بالقوي في الحديث.

أخشى أن لا يكون بقوي في الحديث، ما أراه قوياً في الحديث، ليس هو بقوي في الحديث⁽²⁾، ليس بقوي في الحديث، ليس بالقوي في الحديث، ليس هو

= ويشار هنا إلى أن أبا نعيم الفضل بن دكين شيخ الإمام أحمد استعمل تلك العبارة في غير مساق الجرح والتعديل، فقد قال في داود بن نصير الطائي - كما في الطبقات الكبرى لابن سعد 6 / 367 -: ((كنت إذا رأيت داود الطائي لا يشبه القراء، عليه قَلْبُ سَوْءِ طَوِيلَةٍ مِمَّا يَلْبَسُ التَّجَارَ)). ولعله أراد أنه في هيئته لا يشبه أهل العلم.

(1) فرّق الإمام أحمد بين درجة الاعتبار ودرجة الاحتجاج، فقال في رواية الميموني - كما أخرج العقيلي في الضعفاء 3 / 991 -: ((عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبه، فأما أن يكون حجة فلا)). وينظر شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 385.

(2) ومما يدل على مساواة لفظة (ليس هو بالقوي) للفظة (ليس بذاك)، وكونها أسهل وأخف من =

بقوي الحديث، ليس هو بالقوي في الحديث، ليس هو بالقوي الحديث، ليس هو بالقوي، ليس بقوي في الحديث تعرف فيه الضعف، لم يكن بالقوي في الحديث، ليس هو عندي بقوي في الحديث، ليس هو بقوي يعتبر بحديثه ولكن ما كان من رقائق، حديثه ليس بالقوي.

ليس بحجة، ليس بحجة في الحديث، ليس بحجة ولا قوي في الحديث، لم يكن بالضابط، لم يكن بالحافظ، في حديثه بعض الضعف، كان يُضَعَّف في الحديث، يُضَعَّف، أخشى أن يكون ضعيف الحديث، أراه ضعيف الحديث، ما حديثه بحجة أعتبر به، ليس هو ممن يترك حديثه، لم يكن يقيم الحديث، ليس بمحكم الحديث، ليس هو محكم الحديث، لم يكن من النقد الجيد⁽¹⁾، فسئل⁽²⁾، كذا وكذا⁽³⁾.

= عبارة (ضعيف)، ما ذكره عبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال (751 - 752) قال: ((سألت أبي عن فرقد السبخي؟ فقال: ليس هو بقوي في الحديث، قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذلك. وسألته عن هشام بن حجير فقال: ليس هو بالقوي، قلت: هو ضعيف؟ قال: ليس هو بذلك)).

(1) اتبع الإمام أحمد شيخه جرير بن عبد الحميد في استعمال هذه اللفظة النادرة. تهذيب الكمال في أسماء الرجال 23 / 328.

(2) اتبع الإمام أحمد شعبة بن الحجاج في استخدام هذه اللفظة النادرة. العلل ومعرفة الرجال لعبد الله ابن أحمد (4457).

(3) ويزيد الإمام أحمد في هذه الصيغة أحياناً فيقول - كما في العلل ومعرفة الرجال لابنه عبد الله (3339) -: (كذا وكذا، وكأنه). وفي المصدر نفسه (3140) ذكر عبد الله بن أحمد حال أبيه عند ذكره لتلك العبارة، قال: ((الذي يقول أبي: (كذا وكذا) كان يحرك يده)).

وأكثر العبارات استعمالاً عند الإمام أحمد في هذه المرتبة لفظة (كذا وكذا)، ثم عبارة (ليس بذاك)، وكذلك (ليس هو بذاك). ولا يبلغ شيء العشر في التعداد بعد ذلك⁽¹⁾.

المرتبة الثانية: الوصف بالضعف المطلق غير الشديد لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده هي:

ضعيف الحديث، ضعيف، ما أراه إلا ضعيف الحديث، ضعيف كان يخطئ كثيراً، حديثه حديث ضعيف وهو ضعيف، حديثه ضعيف، أحاديثه ضعاف ليس بصحاح، ضعيف ليس بالقوي ولم يشته الناس حديثه، ضعيف الحديث مضطرب. مضطرب الحديث، مضطرب، مضطرب الحديث قل من روى عنه إلا اختلف عليه، مضطرب الحديث روى مناكير، مضطرب الأحاديث منكرة، أحاديثه مضطربة، حديثه حديث مضطرب، حديثه مضطرب، حديثه ليس بذاك مضطرب، حديثه عندي مضطرب لا يقيم الإسناد ولكن أكتب حديثه أعتبر به. منكر الحديث⁽²⁾، منكر، منكر الحديث ضعيف، ضعيف منكر الحديث،

(1) وثمة ألفاظ استعملها الإمام أحمد قد يظن بها التلين للراوي، وهي في حقيقة الأمر ليست جرحاً ولا تعديلاً، وتلك العبارات هي: (ليس بالمشهور) و(ليس بمشهور العلم) و(كأنه ليس بمشهور).

(2) كثيراً ما تساوي عبارة (منكر الحديث) ونحوها عند الإمام أحمد لفظة (ضعيف الحديث)، والحكم على الراوي بأنه منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر. ولو روعي المعنى الاصطلاحي المشهور لعبارة (منكر الحديث) لكان محلها في المرتبة التالية وهي التي يوصف =

أحاديثه مناكير، أحاديثه أحاديث مناكير، أحاديثه أحاديث مناكير لا يُعرف، أحاديثه أحاديث منكورة ولا أعرفه، وليس بذاك قد حدث بأحاديث مناكير⁽¹⁾.

= صاحبها بالضعف الشديد، والإمام أحمد قد يستعملها أحياناً بهذا المعنى، لكن بعض الأئمة المتقدمين - ومنهم الإمام أحمد - توسعوا في استعمال هذه الكلمة، فاشتملت عندهم أيضاً على تفرد أهل المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل، قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح 674: ((فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يُحكم لحديثه بالصحة بغير عاصد يعضده)).
وقد وسَّع الذهبي الدائرة عند هؤلاء فقال في الموقظة 42: ((وقد يُعدُّ مُفرد الصدوق منكراً))، وقال في ميزان الاعتدال 3/ 140 - 141: ((وإن تفرد الصدوق ومن دونه يُعدُّ منكراً)). بل جعل ابن حجر الأمر عندهم أكثر اتساعاً فقال في يزيد بن عبد الله بن خُصيفة في هدي الساري 708: ((وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: منكر الحديث. قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء من حاله، وقد احتج بابن خُصيفة مالك والأئمة كلهم)). وسبقه إلى مثل هذا ابن رجب في شرح علل الترمذي 2/ 653 فقال: ((وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبد الله بن دينار)).
ولم أجعل قول أحمد في ابن خُصيفة ضمن تعداد أقواله في لفظة (منكر الحديث)، لأن الأئمة - ومنهم الإمام أحمد نفسه في غير ما قول له - اتفقوا على ثقة الرجل.

(1) كثيراً ما يقول الإمام أحمد في الرواة: (عنده مناكير)، أو (يحدث بمناكير)، أو (يروى أحاديث مناكير)، أو (له أحاديث مناكير)، أو (له أحاديث منكورة)، أو (روى أحاديث منكورة)، أو (ذو أحاديث مناكير)، أو نحوها، وهي بمجرد لا تقتضي الضعف المطلق الذي تفيده لفظة (منكر الحديث) في غالب تصرفات الإمام أحمد، فضلاً عن كون تلك العبارات لا تدل على الضعف الشديد الذي تقتضيه كلمة (منكر الحديث) إذا روعي المعنى الاصطلاحي المشهور للكلمة الأخيرة. =

ليس ممن يحتج به، لا يحتج بحديثه.

لا أعرفه، لا يعرف، مجهول لا يعرف، ليس بمعروف، ليس يعرف، ما أعلم
روى عنه غير فلان، ونحوها.

ليس بالقوي ضعيف الحديث، ليس بالقوي عندي هو ضعيف، ليس هو
بالقوي هو ضعيف، ليس بقوي في الحديث ضعيف الحديث.

وأكثر ألفاظ هذه المرتبة استعمالاً عند الإمام أحمد – سوى بعض صيغ
التجهيل – عبارة (ضعيف الحديث)، فقد تكررت أكثر من أربعين مرة، وتليها

= وقد لفت إلى هذا عدد من الأئمة كابن دقيق العيد والذهبي، قال السخاوي في فتح المغيث 2/ 296:
(وقال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: (قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك روايته،
حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف
في الرجل يستحق به الترك لحديثه)، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة، كيف وقد قال أحمد
ابن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: (يروى أحاديث منكراً) وهو ممن اتفق عليه الشيخان،
وإليه المرجع في حديث: (الأعمال بالنيات)). وقال الذهبي في ميزان الاعتدال في نقد الرجال
1/ 118: ((ما كل من روى المناكير يضعف)). كما ألمع الذهبي إلى أن تلك الألفاظ لا تتنافى
مع وصف الراوي بالتوثيق العالي أو ما دونه، فقال في طاهر بن خالد الأيلي من كتابه ميزان
الاعتدال 2/ 334: ((صدوق، وله ما يُنكر)). وقال في خالد بن مخلد القطواني من الكتاب
السابق 2/ 615: ((وخالد ذو مناكير عدة، لكنه ففز القنطرة)). وقال في عبد الرحمن بن محمد
المحاربي من رسالته الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم 123: ((ثقة نبيل، روى
مناكير عن مجاهيل)). وقال في محمد بن إبراهيم التيمي كما في الرسالة السابقة 156: ((ثقة
نبيل، حديثه في كتب الإسلام، قال أحمد: في حديثه شيء، روى مناكير)).

عبارة (ضعيف) وعبارة (منكر الحديث)، إذ تجاوزت كل واحدة منهما الثلاثين، ثم لفظة (مضطرب الحديث) وقد وردت خمس عشرة مرة.

المرتبة الثالثة: الوصف بالضعف الشديد - الذي هو أسهل من درجة الترك المطلق - لفظاً أو معنى، وألفاظها عنده هي:

ضعيف الحديث جداً كثيراً الخطأ، ضعيف جداً، ما أضعف حديثه!...
وضعفه جداً، ضعيف الحديث ليس بشيء ضعيف، ضعيف لا يكتب حديثه،
ضعيف ليس بشيء، ضعيف الحديث ليس بشيء، ضعيف لا يسوى حديثه شيئاً،
ضعيف في الحديث روى عجائب منكرات... وذهب إلى أنه متروك، لا يكتب
حديثه ضعيف الحديث، ليس بشيء ضعيف الحديث، ليس بشيء وهو ضعيف
الحديث، ليس بشيء هو ضعيف الحديث ليس يسوى حديثه شيئاً.

مطروح الحديث، طرَحَ الناس حديثه، لا يُفرح بحديثه، واهي الحديث.
شبه المتروك، يشبه المتروك، ليس بشيء شبه المتروك، شبه لا شيء.
مضطرب الحديث جداً، لا يسوى حديثه شيئاً مضطرب الحديث، ليس
حديثه بشيء مضطرب الحديث، تركت حديثه حديثه مضطرب.
منكر الحديث جداً، منكر الحديث ليس بشيء، منكر الحديث شبه لا شيء
لا يدري ما الحديث، منكر الحديث متروك الحديث، كان منكر الحديث ترك
حديثه، ليس بشيء منكر الحديث.

ما أراه إلا ليس بشيء، أظنه لا شيء، ما أراه كان بشيء، ما أراه بشيء، ما أراه

يسوى شيئاً، أرى الناس قد تركوا حديثه، لا يشتغل به، لا يشتغل بحديثه.

لا يجل لأحد أن يحدث عنه، لا أرى الرواية عنه، ليس هو ممن يروى عنه، لا يروى حديثه، لا ينبغي أن يروى عنه، لا ينبغي أن يروى عنه ولا يكتب حديثه، لا ينبغي أن يحدث عنه، لا يعجبني أن أحدث عنه، لا يحدث عنه، ما يستأهل أن يحدث عنه بشيء روى أحاديث مناكير، ما هو بأهل أن يحمل عنه ولا يروى عنه، ما كان بأهل أن يحدث عنه، ما هذا بأهل أن يحدث عنه.

لا يكتب حديثه، ليس ممن يكتب حديثه، لا أكتب حديثه، لا ينبغي لأحد أن يكتب عنه حديثاً، لا ينبغي أن يكتب حديثه، لا نكتب عن أحد منهم ولا كرامة لهم، اضرب على حديثه.

ولم يكثر الإمام أحمد من استعمال أي عبارة من هذه العبارات، وأقصاها لا يتجاوز الخمس مرات.

المرتبة الرابعة: الوصف بالترك المطلق للراوي، لفظاً أو معنى، وألفاظها

عنده هي:

متروك الحديث، متروك، متروك الحديث ترك الناس حديثه، متروك الحديث ليس يسوى حديثه شيئاً، متروك الحديث حديثه موضوع كذب، ترك الناس حديثه، ترك الناس حديثه متروك، تُرك حديثه متروك الحديث، تُرك حديثه، تركنا حديثه وتركه الناس، تركنا حديثه وخرقناه، تركته، تركت أنا حديثه، تركت حديثه، لم يكن بشيء حديثه حديث ضعيف ولم يكن بشيء متروك

الحديث، ليس بشيء متروك الحديث، لا شيء متروك الحديث.

ليس بثقة، ليس هو بثقة، ليس هو ثقة، ليس بثقة كان يحدث ببلايا وعمامة حديثه بواطيل، لم يكن عندي ثقة.

ليس بشيء، ليس هو بشيء، ليس في الحديث بشيء، ليس حديثه بشيء-ء، ليس هو في الحديث بشيء، ليس حديثه عندي بشيء، حديثه ليس بشيء، لا شيء، لا يسوى شيئاً، لا يسوى حديثه شيئاً، ليس يسوى شيئاً، ليس يسوى فلساً، ليس يسوى حديثه شيئاً، لم يكن بشيء ليس بشيء، ليس بشيء ليس يسوى شيئاً، ليس يسوى حديثه ليس بشيء، ليس يسوى حديثه شيئاً ليس بشيء، لا يسوى حديثه شيئاً ليس بشيء، ليس حديثه بشيء قد كتبنا عنه ثم تركناه ليس هو بشيء، ليس بشيء وقد سمعت منه ثم مزقته، ليس بشيء خرقنا حديثه كان يُلقن الأحاديث، ليس بشيء خرقنا حديثه وتركنا حديثه منذ دهر، ليس بشيء خرقنا حديثه منذ دهر من الدهر، ليس يسوى حديثه شيئاً خرقنا حديثه سمعت منه ثم تركناه.

ليس بشيء ليس بثقة، ليس بشيء يسقط حديثه، ليس بشيء لا يكتب عنه، ليس بشيء ولا يكتب حديثه، ليس يسوى حديثه شيئاً أحاديث بواطيل، ليس حديثه بشيء لا أروي عنه شيئاً، لا يسوى شيئاً لا يروي عنه، ليس بشيء يحدث أحاديث مناكير ليس لها أصل.

أسقطوا حديثه، يسرق الأحاديث أو يتلقطها أو يتلقفها، يركب

الأسانيد⁽¹⁾، كان يقلب الأحاديث يُلقي حديث فلان على فلان.

أحاديثه أحاديث بواطيل ليس بشيء، أحاديثه كلها موضوعة مناكير، أحاديثه أحاديث موضوعة كذب، أحاديثه موضوعة، منكر الحديث أحاديثه موضوعة ولا يكتب حديثه، حديثه حديث منكر أحاديثه موضوعة، ما أرى البلاء إلا منه، ذلك عجب يحيئك بالطامات، خرقت حديثه منذ دهر، خرقتنا حديثه، مزقتنا حديثه، اضرب على أحاديثه هي كذب - أو قال: موضوعة - اضرب على حديثه أحاديثه موضوعة.

أفّ أفّ ليس بشيء⁽²⁾، ليس هو من عيالنا⁽³⁾، ليس عليه

(1) تركيب الأسانيد مثل سرقة الأحاديث، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء 11 / 504 في ترجمة الحافظ محمد بن محمد الرازي: ((قال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك يقول: دخلت على ابن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون. قلت: أفته هذا الفعل، وإلا فما أعتقد فيه أنه يضع متناً، وهذا معنى قولهم: فلان سرق الحديث)). فسرقة الحديث وتركيب الأسانيد وتسويتها أخف سوءاً من الوضع، قال الذهبي في تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام 5 / 812: ((سرقة الحديث أهون من وضعه واختلاقه، وسرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجسيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدث، وليس ذلك بسرقة الأجزاء والكتب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواية، وهي دون وضع الحديث في الإثم)).

(2) هذه العبارة في الجرح الشديد تقابل عند الإمام أحمد عبارة (ثقة بخ بخ) وعبارة (ثبت بخ بخ) في التوثيق الرفيع.

(3) استعمل الإمام أحمد بن حنبل هذه العبارة في رجل واحد، وهو كوثر بن حكيم، وقد اقتبسها من شيخه أبي نعيم الفضل بن دكين، قال أبو طالب أحمد بن محمد المشكاني - كما في الكامل في =

قياس⁽¹⁾، ذاهب الحديث⁽²⁾.

وأكثر عبارات هذه المرتبة استعمالاً عند الإمام أحمد لفظة (متروك الحديث) ولفظة (ليس بشيء)، إذ بلغت كل واحدة منهما الثلاثين، ويلى ذلك عبارة (ترك الناس حديثه) فقد وردت بضع عشرة مرة، وما تبقى فهو دون العشر.

= ضعفاء الرجال 7 / 217 :- ((سألت أحمد بن حنبل عن كوثر؟ فقال: ليس هو من عيالنا. قال: كان أبو نعيم إذا لم يرو عن إنسان قال: ليس هو من عيالنا متروك الحديث)).

(1) هذه اللفظة في الجرح النازل تقابل عند الإمام أحمد لفظة (لا يقايسه في العلم أحد) في التوثيق العالي.

(2) استعمل الإمام أحمد هذه العبارة في رجل واحد، وهو بكير بن معروف الأسدي، كما في رواية، لكن روى عدد من كبار تلامذة الإمام أحمد قوله فيه: ((ما أرى به بأساً)). وهذا الرجل قد عدّله أكثر الأئمة، ولم يجرحه إلا ابن المبارك بقوله - كما في تهذيب الكمال 47 / 254 :- ((رُمي به)). فلا أدري، هل اختلف رأي أحمد فيه في بعض الأوقات؟ أم أنه وصفه بذلك لقلّة حديثه مع وجود شيء من النكارة فيه، قال ابن عدي في الكامل 2 / 204: ((وبكير بن معروف ليس بكثير الرواية... وهو قليل الروايات، وأرجو أنه لا بأس به، وليس حديثه بالمنكر جداً))، أم أنه لم يرد بقوله ذاك جرحاً، وإنما أراد أن الرجل لم يرو الكثير مما عنده، فذهب حديثه وضاع، فيكون على شاكلة ما فسره محمد بن عثمان بن أبي شيبة من قول لشيخه ابن المديني، ففيه سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (199): ((سمعت علياً يقول: روح بن أسلم ذهب حديثه. يعني ضاع)).

وقد أوردت لفظة (ذاهب الحديث) في هذه المرتبة لأن عامة أهل الحديث ذكروها فيها، ولم يتبين لي قصد الإمام أحمد منها، فليتبّه.

المرتبة الخامسة: الوصف الصريح بالكذب، وألفاظها عنده هي:

من أكذب الناس، كذاب أفاك، كذاب يضع الحديث، كان كذاباً يضع الحديث، كان يضع الحديث ويكذب، كذاب خبيث يضع الحديث، كذاب كان يضع الحديث ترك الناس حديثه، ليس حديثه بشيء كان يكذب ويضع الحديث، خرقنا حديثه منذ دهر وكان من الكذابين وكان يضع الحديث.

كذاب، كان كذاباً، كان كذوباً، كان يكذب، يكذب جهاراً، عمداً كان يضع، كان يضع الحديث، كذاب يروي أحاديث موضوعه، كذاب خرقنا حديثه مذ حين، خرقت حديثه منذ دهر ليس بشيء حديثه أحاديث مناكير كان كذاباً، يكذب أحاديثه أحاديث موضوعه ليس بشيء، ليس بشيء كان يضع الحديث، ليس بشيء يضع الحديث، كان يضع الأحاديث الكاذبة، لا يكتب حديثه ليس بشيء وكان يضع الحديث.

وأكثر عبارات هذه المرتبة استعمالاً عند الإمام أحمد لفظة (كذاب)، إذ ترددت عشر مرات.

* المطلب الثاني: منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل:

لاشك أن الإمام أحمد ناقد بارع، وجهيد بصير، ومجتهد مطلق في هذا الفن، يصدر عن علم ثاقب، وخبرة واسعة، ومنهجية دقيقة. ويتلمس المستعرض لأقواله في الجرح والتعديل تلك المنهجية القويمة، والطريقة الجامعة.

فمن معالم منهجه العام، وهو المنهج الأغلبي، الذي لم تُحدّه الجزئية، ولم تُقيّده النسبية:

أن أحكامه على الرواة تدور بين الحكم المطلق والحكم المقيّد أو الخاص: وكلاهما واسع عنده، فأما الحكم المطلق فهو الذي اعتمده أساساً في اختياري لألفاظ الإمام أحمد في الجرح والتعديل، لأنه بعيد عن النسبية والخصوص، كأن يقول: فلان نسيج وحده، أو ثقة ثقة، أو ثقة، أو ليس به بأس، أو أرجو أن لا يكون به بأس، أو ليس بذلك، أو ضعيف الحديث، أو مطروح الحديث، أو متروك الحديث، أو كذاب. فمثل هذه الأحكام لا تختص بجانب دون آخر.

وأما الحكم المقيّد أو الخاص فيكون بالموازنة بين الرواة، وبالمفارقة بين حديث الراوي الواحد، وفي كلا الحالين يكون الأمر قائماً على النسبية لا الكلية.

فالحكم الخاص بالمقارنة بين الرواة، مثل:

ذُكره أثبت الناس في بلد معين: قال علي بن سعيد النَّسوي: ((سمعت أحمد بن حنبل يقول: منصور - (يعني ابن المعتمر) - أثبت أهل الكوفة))⁽¹⁾.

وذكره أثبت الناس في شيخ معين: قال أبو داود السجستاني: ((سمعت أحمد يقول: أثبت الناس في عمرو بن دينار: ابن عيينة ثم ابن جريج))⁽²⁾. وقد

(1) سير أعلام النبلاء 6 / 236.

(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم (220).

يتوسع في ذكر مراتب أصحاب بعض الأئمة الكبار كالزهري مثلاً⁽¹⁾.
ومقارنته بين راويين عن شيخ معين: قال أبو القاسم البغوي: ((وقال أحمد
ابن حنبل: شيبان - (يعني ابن عبد الرحمن) - أثبت في حديث يحيى بن أبي كثير
من الأوزاعي))⁽²⁾.

ومقارنته بين سَمِيَّين: قال الفضل بن زياد عن أحمد: ((أشعث بن عبد الملك
أثبت من أشعث بن سَوار))⁽³⁾. ولا يعني بهذا تعديل ابن سَوار لأنه ضعيف عند
أحمد والنقاد.

وترجيحه بين راويين عن شيخ معين كل بما يختص به: قال الفضل بن
زياد: ((وسألت أبا عبد الله: من تُقدم من أصحاب شعبة؟ فقال: أما في العدد
والكثرة فغندر، قال: صحبته عشرين سنة، ولكن كان يحيى بن سعيد أثبت،
وكان غندر صحيح الكتاب))⁽⁴⁾.

ومقارنته حال الرواة عن شيخ بين بلد وآخر: قال صالح بن أحمد بن حنبل
عن أبيه: ((يزيد بن هارون من سمع منه بواسط هو أصح ممن سمع ببغداد، لأنه
كان بواسط يُلقن فيرجع إلى ما في الكتب))⁽⁵⁾.

(1) ينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (2543).

(2) معجم الصحابة 2 / 313.

(3) رواه الفَسْوي في المعرفة والتاريخ 2 / 165.

(4) رواه الفَسْوي في المصدر السابق 2 / 202.

(5) مسائل الإمام أحمد لابنه صالح (1605).

ومقارنته حال الرواة عن شيخ بين زمن وآخر: وسيأتي الحديث عنه عند الكلام على الاختلاط إن شاء الله تعالى.

وأما الحكم الخاص بالمفارقة بين حديث الراوي الواحد، مثل:

تمييزه بين حفظ الراوي وكتابه: قال أبو داود السجستاني: ((سمعت أحمد قيل له: عبد الأعلى السامي؟ قال: ما كان من حفظه ففيه تخليط، وما كان من كتاب فلا بأس به، وكان يحفظ حديث يونس مثل سورة من القرآن))⁽¹⁾.

تضعيفه الراوي في شيخ معين: قال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: مطر الوراق في عطاء ضعيف الحديث))⁽²⁾.

تضعيفه الراوي في بلد دون آخر: قال أحمد بن أبي يحيى: ((سمعت أحمد ابن حنبل يقول: إسماعيل بن عيَّاش ما روى عن الشاميين فهو صحيح، وما روى عن أهل المدينة وأهل العراق ففيه ضعف، يغلط))⁽³⁾.

تليينه الراوي عن شيخ معين في مكان دون آخر: قال أبو بكر الأثرم: ((قال أبو عبد الله: سماع عبد الرزاق من سفيان - (يعني الثوري) - بمكة مضطرب، فأما سماعه باليمن - أرى أملى عليهم - فذاك صحيح جداً، كان القاضي يكتب وكانوا يُصَحِّحُون))⁽⁴⁾.

(1) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (530).

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد (1138). وشبهه في (4226).

(3) رواه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال 10 / 472.

(4) سؤالات الأثرم لأحمد (2).

تضعيفه الراوي في زمن دون آخر: وسيأتي إن شاء الله تعالى عند الحديث عن الاختلاط.

أنه في الغالب يحكم على الراوي بكلامه هو النابع من اجتهاده: وفي مواضع وفيرة يذكر أقوال شيوخه فمن فوقهم، وكثيراً ما يجمع بين الأمرين، فمن شيوخه الذين أكثر نقل أحكامهم: يحيى القطان وابن مهدي ووكيع بن الجراح وابن عيينة وعفان بن مسلم، ثم إسماعيل بن عُلَيَّة، وهُشيم بن بشير، وغيرهم. كما أكثر من رواية الجرح والتعديل عن طبقة شيوخ شيوخه كشعبة والثوري ومالك بن أنس، وغيرهم. بل قد يروي عن طبقة أعلى، لكنه في ذلك، لا يقلد أحداً منهم من غير برهان.

وأنه يتفنن في اختيار عبارات الجرح والتعديل: وهذا واضح من كثرة ألفاظه، إذ بلغت العشرات في كل مرتبة. ومن هذا التفنن اختياره للعبارات النادرة والقليلة الاستعمال في أكثر المراتب، كنسيج وحده، وبخ بخ بخ، وكيس، وما أعلم إلا خيراً، ولا يشبه القراء، وليس له حلاوة، ولم يكن من النقد الجيد، وفَسَل، وكذا وكذا، وليس هو من عيالنا، وليس عليه قياس، وأف أف ليس بشيء. وقد استفاد بعض هذه العبارات من شيوخه أو من فوقهم، بل اقتبس بعضها من لسان النبوة.

وأن الضعفاء منهم من يُكتب حديثهم للاعتبار، ومنهم من يُهدر: ولا يُسوي بين الفريقين، قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: ((قيل له: فالضعفاء؟ قال: قد

يُحتاج إليهم في وقت. كأنه لم ير بالكتاب عنهم بأساً⁽¹⁾. وفي رواية الميموني عنه: ((عمرو بن شعيب له أشياء مناكير، إنما نكتب حديثه نعتبره، فأما أن يكون حجة فلا))⁽²⁾. وفي رواية أحمد بن القاسم - صاحب أبي عبيد القاسم بن سلام - عنه: ((ابن لهيعة ما كان حديثه بذلك، وما أكتب حديثه إلا للاعتبار والاستدلال، إنما قد أكتب حديث الرجل كأني أستدل به مع حديث غيره يشده، لا أنه حجة إذا انفرد))⁽³⁾.

وأوضح ابن رجب منهج الإمام أحمد في ذلك فقال: ((والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه، أنه يترك الرواية عن المتهمين، والذين كثر خطوهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عنهم في الضعف، مثل من في حفظه شيء، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه))⁽⁴⁾.

ويقبل الإمام أحمد حديث بعض الملمين إذا كان في فضائل الأعمال ونحوها، لا في الأحكام، قال أبو الحسن الميموني: ((قال لي أبو عبد الله: رشدين - يعني ابن سعد) - ليس به بأس في الأحاديث الرقاق))⁽⁵⁾.

(1) مسائل الإمام أحمد لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (1926).

(2) أخرجه العقيلي في الضعفاء 3 / 991.

(3) شرح علل الترمذي لابن رجب 1 / 385. وينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرؤذي (75).

(4) شرح علل الترمذي 1 / 386.

(5) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (481). وفي تاريخ مدينة السلام للخطيب 2 / 29 =

وأنة من الصعوبة الجزم بحال الراوي أو إطلاق توثيقه، إن قلّ حديثه جداً أو كان لا يروي إلا عن ضعيف: لأن نقد الرجال مبني على سبأ أحاديثهم بمقارنتها بأحاديث أقرانهم، قال عبد الله بن أحمد: ((سألت أبي عن أبي نصر - (يعني الضبي الكوفي) - قال: هذا شيخ روى عنه سفیان الثوري وابن عينة وابن فضيل، واسمه عبد الله بن عبد الرحمن، وهو شيخ قديم، قلت: كيف حديثه؟ قال: وأيش حديثه، إنما يعرف الرجل بكثرة حديثه))⁽¹⁾. لكنه وثقه في موضع آخر فكأنه عرفه بعد⁽²⁾. وقال أبو زرعة الرازي: ((بلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: يحيى بن يزيد - (يعني النوفلي) - لا بأس به، ولم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غير حديث أبيه لتبين أمره))⁽³⁾. وقال عبد الله بن أحمد: ((سألت عن عقبه بن عبيد... فقلت: هو ثقة؟ فقال: وكم يروى عنه، يروى عنه حديثان أو ثلاثة))⁽⁴⁾. وقال أبو بكر المروزي: ((سألت عن الأشعث والنعمان وسعيد بن أبي خالد؟ فقال: سعيد لا أعرفه. وقال: قد روى إسماعيل - (يعني ابن أبي خالد) -

= بسنده إلى أبي العباس بن عُقْدَةَ قال: ((سمعت عبد الله بن أحمد - وسأله رجل عن محمد بن إسحاق؟ - فقال: كان أبي يتتبع حديثه ويكتبه كثيراً... قيل له: يَحْتَجُّ به؟ قال: لم يكن يحتج به في السنن)).

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (2643).

(2) ينظر المصدر السابق (2695).

(3) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 9 / 198.

(4) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (4415).

عن النعمان والأشعث. قلت: كيف هم؟ قال: ليس بهم بأس، إنما روى عنهم حديثاً أو حديثين^(١).

وأن المجهول عنده على قسمين: مجهول العين، ومجهول الحال، مع ذكره بعض التفاصيل في أمر الجهالة: أما مجهول العين: فهو في الأصل من لم يرو عنه إلا واحداً، ويعبر عنه بقوله: لا أعرفه، أو لا يعرف، أو ما أعلم روى عنه غير فلان، وربما عبر بلفظ: مجهول، ونحو ذلك. قال عبد الله بن أحمد: ((حدثني أبي قال: حدثنا حفص بن غياث قال: حدثنا حصين بن عبد الرحمن. قال أبي: هذا رجل آخر لا يعرف... لم يرو عنه غير حفص))^(٢).

وترفع جهالة العين عند أحمد وتثبت العدالة إذا عَرَفَ الراوي بالثقة من خلال فحص حديثه، ولو لم يرو عنه إلا واحداً، قال عبد الله بن أحمد: ((سمعت أبي يقول: سَلِمَ بن أبي الدَّيَّال ثقة صالح الحديث، ما سمعت أحداً حدث عنه غير معتمر))^(٣).

كما ترتفع عنده جهالة عين الراوي وتثبت عدالته إذا روى عنه أحد الجهابذة الذين لا يروون عادة إلا عن الثقات، كمالك والقطان وابن مهدي، قال أبو زرعة الدمشقي عن أحمد: ((مالك بن أنس إذا روى عن رجل لا يُعرف فهو

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروزي (194).

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (309).

(3) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (2325).

حجة))⁽¹⁾. وقال أبو داود السجستاني: ((قلت لأحمد: إذا روى يحيى أو عبد الرحمن ابن مهدي عن رجل مجهول، يحتج بحديثه؟ قال: يحتج بحديثه))⁽²⁾. وقال الأثرم: ((سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا حدث عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فهو حجة))⁽³⁾.

وأما مجهول الحال: فهو من لم يتبين حاله ممن روى عنه عدلان فأكثر، ويعبر الإمام أحمد عنه بالألفاظ كثيرة أشهرها: لا أعرفه، ومنها: ليس يُعرف، ونحوها.

وكثيراً ما يستعمل الإمام أحمد عبارة: لا أعرفه، أو لا أدري مَنْ هو، أو لا أدري مَنْ هذا، ونحوها، فيمن لم يخبر أمره ولم يكشف حاله، كما فسر ابن أبي حاتم ذلك بقوله: ((أخبرنا حرب بن إسماعيل فيما كتب إليّ قال: سألت أحمد عن تمام بن نجيح؟ أظنه قال: ما أعرفه - يعني ما أعرف حقيقة أمره -))⁽⁴⁾.

(1) شرح علل الترمذي 1/ 377. وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ في مسائله الإمام أحمد (2367): ((وسمعتة يقول: ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة، كل من روى عنه مالك فهو ثقة)).

(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (137).

(3) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام 11/ 517. وقال أبو داود السجستاني في سؤالاته للإمام أحمد (503): ((سمعت أحمد قال: أبان بن خالد شيخ بصري لا بأس به، كان عبد الرحمن يحدث عنه، وكان لا يحدث إلا عن ثقة)).

(4) الجرح والتعديل 2/ 445. وتنظر مسائل حرب 3/ 1288.

وأن حكمه على المبتدعة قائم على الاعتدال، رغم بغضه للبدع: فكان يقبل رواية غير الداعية من الشيعة والقدرية والمرجئة ونحوهم، ولا يحتاج برواية الداعية، قال الحسين بن منصور: ((سئل أحمد بن حنبل: عمن نكتب العلم؟ فقال: عن الناس كلهم إلا عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنه لا يكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيرد عليه فلا يقبل))⁽¹⁾. وقال عبد الله بن أحمد: ((قلت لأبي: ما تقول في أصحاب الحديث يأتون الشيخ لعله يكون مرجئاً أو شيعياً أو فيه شيء من خلاف السنة؟ أينبغي أن أسكت فلا أحذر عنه أم أحذر عنه؟ قال: إن كان يدعو إلى بدعة وهو إمام فيها ويدعو إليها. قال: نعم، تحذر عنه))⁽²⁾. وقال إبراهيم الحربي عن أحمد: ((نحن نحدث عن القدرية، لو فتشت أهل البصرة وجدت ثلثهم قدرية))⁽³⁾. وقال أبو داود السجستاني: ((قلت لأحمد: يكتب عن القدري؟ قال: إذا لم يكن داعياً))⁽⁴⁾. وقال محمد بن عبد العزيز الأبيوردني: ((سألت أحمد بن حنبل: يكتب عن المرجئ والقدري؟ قال: نعم، يكتب عنه إذا لم يكن داعياً))⁽⁵⁾. وقال أبو داود السجستاني: ((سمعت أحمد يقول: احتملوا المرجئة في

(1) أخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية في معرفة أصول علم الرواية 1 / 429.

(2) مسائل أحمد بن حنبل لابنه عبد الله (1591).

(3) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام 14 / 105.

(4) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (135).

(5) أخرجه الخطيب في الكفاية 1 / 385.

الحديث))⁽¹⁾. وقال المروزي: ((وكان أبو عبد الله يحدث عن المرجئ إذا لم يكن داعية أو مخاصماً))⁽²⁾.

والأمثلة على هذا كثيرة:

ففي المتشعبة: قال عبد الله بن أحمد: ((سألته عن علي بن بزيمه؟ فقال: صالح الحديث، ولكن كان رأساً في التشيع))⁽³⁾. وقال عبد الله أيضاً: ((سألت أبي عن فطر بن خليفة؟ فقال: ثقة صالح الحديث، حديثه حديث رجل كئيس، إلا أنه يتشيع))⁽⁴⁾. ووصفه في رواية أبي طالب بقوله: ((فطر كان يغلي في التشيع))⁽⁵⁾.

لكن الإمام أحمد ترك رواية غلاة الرافضة الذين يسبون الشيخين وغيرهما، أو يروون ما يُفترى عليهم من مثالب، قال الأثرم: ((قلت لأبي عبد الله: حسين الأشقر تحدث عنه؟ - كالمُنكر لذلك - فقال لي: لم يكن عندي ممن يكذب في الحديث - وذكر عنه التشيع - فقال له العباس بن عبد العظيم: حَدَّث في أبي بكر وعمر، فقلت له: يا أبا عبد الله، صنّف باباً فيه معائب أبي بكر وعمر، فقال: ما هذا بأهل أن يُحدث عنه... ما هو بأهل أن يحدث عنه))⁽⁶⁾. وقال مهنا بن يحيى: ((سألت

(1) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (136).

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروزي (213).

(3) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (4490).

(4) المصدر السابق (993).

(5) المعرفة والتاريخ 2 / 175.

(6) أخرجه العقيلي في الضعفاء 1 / 268.

أحمد عن عبيد الله بن موسى العَبْسِي، فقال: كوفي، فقلت: فكيف هو؟ قال: كما شاء الله!. قلت: كيف هو يا أبا عبد الله؟ قال: لا يُعجبني أن أحدث عنه. قلت: لم؟ قال: يحدث بأحاديث فيها تنقص لأصحاب رسول الله ﷺ⁽¹⁾.

وفي القدرية: قال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: سيف... ثقة، زكريا بن إسحاق ثقة، شبيل ثقة... وإبراهيم بن نافع ثقة، أصحاب ابن أبي نَجِيح قدرية عامتهم، ولكن ليسوا هم أصحاب كلام، إلا أن يكون شبيل، لا أدري))⁽²⁾. وقال صالح بن أحمد: ((قال أبي: إسحاق بن حازم شيخ ثقة، إلا أنه كان يرى القدر))⁽³⁾. وقال إبراهيم الحربي: ((قيل لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، سمعت من أبي قَطَن - (يعني عمرو بن الهيثم) - القدري؟ قال: لم أره داعية، ولو كان داعية لم أسمع منه))⁽⁴⁾. وقال الميموني: ((وسمعته يقول: ما كان عمرو بن عبيد بأهل أن يحدث عنه))⁽⁵⁾. وقال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: ((وسمعت أبا عبد الله يقول: كان عمرو بن عبيد رأس المعتزلة، وأولهم في الاعتزال))⁽⁶⁾.

(1) أخرجه أبو بكر الخلال في السنة (807).

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (5148). وينظر سؤالات أبي داود للإمام أحمد (229).

(3) مسائل الإمام أحمد لابنه صالح (1122).

(4) أخرجه الخطيب في الكفاية 1 / 385.

(5) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (514).

(6) مسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (2067).

وفي المرجئة: قال عبد الله بن أحمد: ((سمعت أبي يقول: عثمان بن غياث ثقة ثبت، ثبت الحديث، إلا أنه كان مرجئاً))⁽¹⁾. وقال الميموني عن أحمد: ((وعلقمة بن مرثد كان يتهم بالإرجاء، وكان ثقة في حديثه ضابطاً))⁽²⁾. وقال أحمد بن أبي يحيى: ((سمعت أحمد بن حنبل، وذكر شبابة - (يعني ابن سوار) - فقال: تركته، لم أرو عنه للإرجاء. فقليل له: يا أبا عبد الله، وأبو معاوية؟ فقال: شبابة كان داعية))⁽³⁾. وقال أبو طالب: ((سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن أبان - (يعني الكوفي) - فقال: كان يقول بالإرجاء، وكان رئيساً من رؤسائهم، فترك الناس حديثه من أجل ذلك))⁽⁴⁾. وقال أحمد بن أبي يحيى: ((سمعت أحمد بن حنبل يقول في عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد: لا بأس به، وكان فيه غلو في الإرجاء))⁽⁵⁾.

فما سبق يؤكد تفريق الإمام أحمد بين الداعية لبدعته وغير الداعية، وعلل الخطيب البغدادي ترك حديث الداعية بقوله: ((إنها منعوا أن يكتب عن الدعاة خوفاً أن تحملهم الدعوة إلى البدعة والترغيب فيها على وضع ما يحسنها))⁽⁶⁾.

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (1948).

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (364).

(3) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال 5 / 71.

(4) المصدر السابق 7 / 296 - 297.

(5) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال 7 / 47.

(6) الكفاية 1 / 386.

وأما من تجنب الإمام أحمد حديثهم من رؤساء المبتدعة فإنما هو لكونهم دعاة، ولو لم يكونوا دعاة لما اتُّخذوا رؤساء.

ولم يشتد الإمام أحمد مع أحد من المبتدعة كما اشتد مع الجهمية، فكان يحذر منهم، ولا يروي عنهم، ولعله اعتبر بدعتهم غليظة، لذا لم يفرق بين داعية وغير داعية، قال ابن رجب الحنبلي: ((ولم نقف له على نص في الجهمي أنه يروي عنه إذا لم يكن داعياً، بل كلامه فيه عام أنه لا يُروى عنه))⁽¹⁾. ومن الأمثلة على ذلك ما قاله عبد الله بن أحمد: ((سألت أبي عن الحكم بن عبد الله أبي مطيع البلخي؟ فقال: لا ينبغي أن يُروى عنه... وهذا كلام جهم، لا يُروى عنه شيء))⁽²⁾. بل إنه بالغ في الشدة عندما ترك الرواية عن بعض كبار الأئمة لأنهم أجابوا في محنة خلق القرآن مع أنهم فعلوها خائفين، قال البرذعي: ((سمعت أبا زرعة يقول: كان أحمد ابن حنبل لا يرى الكتابة عن علي بن الجعد ولا سعيد بن سليمان، ورأيت في كتابه مضروباً عليهما، ولا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار ولا عن أبي معمر ولا يحيى ابن معين، ولا أحد ممن امتحن فأجاب))⁽³⁾.

وممن بالغ الإمام أحمد في التشديد بحقهم أصحاب الرأي⁽⁴⁾.

(1) شرح علل الترمذي 1 / 358.

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (5331).

(3) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي 2 / 546 - 547.

(4) ينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (5332)، ومسائل الإمام أحمد بن حنبل

لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (1930) و(2302)، والكامل في ضعفاء الرجال 7 / 377.

ويُشار إلى أنه بالغ أيضاً فيمن ولي للسلطين والقضاة أو تبعهم⁽¹⁾.
ورأى الإمام أحمد أن من عُرف بسفك الدماء ظلماً من الملوك والأمراء
والولاة وغيرهم لا ينبغي لأحد أن يكتب حديثهم أو يروي عنهم⁽²⁾.
وكذلك اعتداله في أمر المدلسين، مع كراهيته للتدليس: ومما يوضح رأي
الإمام أحمد في التدليس قوله في رواية المروزي: ((التدليس من الريبة))⁽³⁾. وقال
مهنا بن يحيى: ((سألت أبا عبد الله عن هُشيم؟ فقال: ثقة إذا لم يدلّس. فقلت له:
أو التدليس عيب هو؟ قال: نعم))⁽⁴⁾. وقال ابن رجب: ((وقال أحمد في التدليس:
أكرهه. قيل له: قال شعبة: هو كذب. قال أحمد: لا، قد دلّس قوم، ونحن نروي
عنهم))⁽⁵⁾. وقال الإمام أحمد في رواية المروزي: ((كان شعبة يتشدد في
التدليس))⁽⁶⁾.

(1) ينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (5252)، والعلل ومعرفة الرجال عن أحمد
للمروزي (11)، (223)، (226)، وتاريخ مدينة السلام للخطيب 5/ 271، والآداب الشرعية
والمنح المرعية لابن مفلح 3/ 476. ويقابل بالعلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله
(968).

(2) ينظر السنة لأبي بكر الخلال (841) و(845).

(3) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروزي (30).

(4) بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم ليوسف بن عبد الهادي الملقب بابن المبرّد
(1100).

(5) شرح علل الترمذي 2/ 584.

(6) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروزي (36).

فهذا يدل على كراهية أحمد للتدليس، لكنه لا يؤثر عنده في ثقة الراوي، وإن كان مؤثراً فيما دلّس من الروايات، كما يدل على أن من ضعف الراوي بالتدليس فقد تشدد.

وقد أشار الإمام أحمد ضمن نقده للرجال إلى أقسام التدليس وبعض أنواع هذه الأقسام، ونبه على المكثرين من التدليس، وأمع إلى حكم رواية المدلس: فقد وصف محمد بن إسحاق بكثرة التدليس - يعني تدليس الإسناد - وأن ما رواه بصيغة الاتصال الصريحة هو المعول عليه⁽¹⁾، وأن كتاب تلميذه إبراهيم بن سعد عنه فيه فصل بين السماع والتدليس، قال الأثرم: ((قلت لأبي عبد الله: ما تقول في محمد بن إسحاق؟ قال: هو كثير التدليس جداً، فكان أحسن حديثه عندي ما قال: أخبرني وسمعت))⁽²⁾. وقال المروزي عن أحمد: ((كان ابن إسحاق يدلس، إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبين، إذا كان سماعاً قال: حدثني، وإذا لم يكن قال: قال))⁽³⁾.

وأشار الإمام أحمد في كلامه عن تدليس هشيم بن بشير إلى نوع غريب من أنواع تدليس الإسناد، وهو ما يسمى بتدليس العطف، كما ألمح إلى أن هشيماً لا يكاد يدلس عن حصين بن عبد الرحمن، قال في رواية المروزي: ((كان يدلس تدليساً

(1) توقف الإمام أحمد في هذا الحكم مرة. ينظر سؤالات أبي داود للإمام أحمد (138) مع شرح علل الترمذي لابن رجب 2 / 583.

(2) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 7 / 193 - 194.

(3) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروزي (1).

وحشاً، وربما جاء بالحرف الذي لم يسمعه، فيذكره في حديث آخر، إذا انقطع الكلام يوصله⁽¹⁾. وقال ابن رجب: ((وقال أحمد في رواية الأثرم: هشيم لا يكاد يسقط عليه شيء من حديث حصين، ولا يكاد يدللس عن حصين))⁽²⁾.

كما ذكر الإمام أحمد صورة من أشد صور تدليس الشيوخ سوءاً، قال عبد الله ابن أحمد: ((سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال: هو ضعيف الحديث. قال أبي: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد))⁽³⁾. أي يوهم أنه الصحابي أبو سعيد الخدري رضي الله عنه.

وأنه اعتنى بذكر المختلطين من الثقات، وتحديد زمن اختلاطهم ومكانه، والتمييز بين من سمع منهم قبل الاختلاط وبعده، مع وضعه ضوابط في ذلك: ومن هؤلاء المختلطين: سعيد بن أبي عروبة البصري وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي الكوفي:

فأما سعيد بن أبي عروبة: فقد قال أبو بكر المرؤذي: ((وسألته، قلت: سعيد بن أبي عروبة حين قدم الكوفة، سمعوا منه وهو مختلط؟ قال: لا، سماعهم جيد، لم يكن مختلطاً))⁽⁴⁾. وقال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: ومن سمع من سعيد

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرؤذي (31).

(2) شرح علل الترمذي 2 / 739.

(3) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (1306).

(4) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرؤذي (254).

ابن أبي عروبة قبل الهزيمة - (وكانت الهزيمة سنة خمس وأربعين ومئة) - فسماعه جيد، ومن سمع بعد الهزيمة - كأن أبي ضعّفهم. فقلت له: كان سعيد اختلط؟ قال: نعم. ثم قال: من سمع منه بالكوفة مثل محمد بن بشر وعبدة فهو جيد. ثم قال: قدم سعيد الكوفة مرتين قبل الهزيمة⁽¹⁾.

وأما عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي: فقد قال أبو الحسن الميموني: ((قال أبو عبد الله: المسعودي صالح الحديث، ومن أخذ عنه أول فهو صالح الأخذ))⁽²⁾. وقال الميموني أيضاً عن أحمد: ((والمسعودي من سمع منه بأخرة يطعن في سماعهم منه))⁽³⁾. وقال عبد الله بن أحمد: ((سمعت أبي يقول: سماع وكيع من المسعودي بالكوفة قديماً، وأبو نعيم أيضاً، وإنما اختلط المسعودي ببغداد، ومن سمع منه بالبصرة والكوفة فسماعه جيد))⁽⁴⁾. وقال أيضاً: ((سمعت أبي يقول: كل من سمع المسعودي بالكوفة فهو جيد مثل وكيع وأبي نعيم، وأما يزيد بن هارون وحجاج ومن سمع منه ببغداد وهو في الاختلاط، إلا من سمع منه بالكوفة))⁽⁵⁾.

فالإمام أحمد كغيره من الأئمة يرى عدم قبول رواية المختلط بعد اختلاطه.

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (86)، وكذلك (1110).

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (372).

(3) المصدر السابق (490).

(4) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (575).

(5) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (4114).

وأنه راعى المسائل التي خالف فيها أهل بعض البلاد تأولاً: وإن كانت شديدة في نفسها، كإباحة أهل الكوفة للنيذ، وشرهيم له، فلم يجرح هؤلاء بسبب ذلك، ولم يسقط عدالتهم، بل لم يزحزح الثقة منهم عن رتبته، لأنهم فعلوا ذلك تديناً لا تفلتاً، قال أبو حاتم الرازي: ((جارية - كذا) - أحمد بن حنبل من شرب النيذ من محدثي الكوفة - وسميت له عدداً منهم؟ فقال: هذه زلات لهم، ولا تسقط بزلاتهم عدالتهم))⁽¹⁾.

ونقل عباس الدوري قولاً للإمام أحمد في هذا الباب يتعلق بخلف بن هشام البزار المقرئ، قال الدوري: ((ولكن حدثني أصحابنا أنهم ذكروا خلفاً البزار عند أحمد، فقيل: يا أبا عبد الله، إنه يشرب؟ فقال: قد انتهى إلينا علم هذا عنه، ولكن هو - والله - عندنا الثقة الأمين، شرب أو لم يشرب))⁽²⁾.

وأن بَلَدِي الرجل أعرف به من غيره في الأصل وأدقّ حكماً: قال أبو داود السجستاني: ((سمعت أحمد يقول: مالك أعرف بأهل بلاده))⁽³⁾. وقال المروزي: ((سألته عن قَطْن الذي روى عنه مغيرة؟ فقال: لا أعرفه إلا بما روى عنه مغيرة. قلت: إن جريراً ذكره بذكرٍ سوء؟ قال: لا أدري، جرير أعرف به وببلده))⁽⁴⁾. وقال علي بن الحسين بن الجنيد: ((كان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يقولان في

(1) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 2 / 26.

(2) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ مدينة السلام 9 / 275 - 276.

(3) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد (199).

(4) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروزي (98).

شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نمير فيهم))⁽¹⁾.

وأنه لا يقبل جرح الضعفاء للعدول: كما قال ابن حبان: ((ومن المحال أن يُجرح العدل بكلام المجروح))⁽²⁾.

قال أبو داود السجستاني: ((قلت لأحمد: عمير بن سعيد؟ قال: لا أعلم به بأساً. قلت له: فإن أبا مريم - (يعني عبد الغفار بن القاسم) - قال: تسلني عن عمير الكذاب؟! - قال: وكان عالماً بالمشايخ - فقال أحمد: حتى يكون أبو مريم ثقة، ثم تكلم بكلامه))⁽³⁾. وأما رأي الإمام أحمد في أبي مريم فقد قال الأثرم: ((قلت لأبي عبد الله: أبو مريم من أين جاء ضعفه: من قبل رأيه، أو من قبل حديثه؟ قال: من قبل رأيه. ثم قال: وقد حدث ببلايا في عثمان، أحاديث سوء))⁽⁴⁾. وقال محمد بن عوف الحمصي: ((ذكر لأحمد بن حنبل أبو مريم، فقال: ليس بثقة، كان يحدث ببلايا في عثمان رضي الله عنه، وعامة حديثه بواطيل))⁽⁵⁾.

وأن الخطأ اليسير من الإمام الكبير لا يؤثر فيه أبداً: لأنه لا يسلم أحد من الخطأ، مهما علا شأنه في العلم، وجلت فيه رتبته، قال حنبل بن إسحاق:

(1) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 1 / 320، 7 / 307.

(2) نقلاً عن هدي الساري شرح صحيح البخاري لابن حجر 669.

(3) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (342).

(4) أخرجه العقيلي في الضعفاء 3 / 853.

(5) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 6 / 53.

((سمعت أبا عبد الله يقول: ما رأيت أحداً أقل خطأ من يحيى بن سعيد - (يعني القطان) -، ولقد أخطأ في أحاديث. ثم قال أبو عبد الله: ومن يعرى من الخطأ والتصحيف؟!))⁽¹⁾.

وأنه إذا حدث عن أحد وهو حي كان ذلك توثيقاً أو تعديلاً له: قال عبد الله ابن أحمد: ((كان أبي إذا رضي عن إنسان وكان عنده ثقة حدث عنه وهو حي، فحدثنا عن الحكم بن موسى وهو حي، وعن هيثم بن خارجة وأبي الأحوص وخلف وشجاع، وهم أحياء))⁽²⁾.

وأنه يغير حكمه على الراوي إذا تغير حاله: قال عبد الله بن أحمد: ((سألت أبي عن إبراهيم بن الحكم؟ فقال: وقت ما رأيناه لم يكن به بأس. ثم قال - أظنه قال -: كان حديثه يزيد بعدنا - ولم يحمده -))⁽³⁾. وقال عبد الله أيضاً: ((سئل عن دهثم بن قُرّان؟ قال: كان شيخاً ليس به بأس... ثم أخرج كتاباً عن يحيى بن أبي كثير، فترك حديثه، متروك الحديث))⁽⁴⁾. وقال الأثرم: ((سمعت أبا عبد الله يُسأل عن الزبير بن عَرَبِي، كيف هو؟ قال: لا أعرفه، ما أعلم أحداً روى عنه غير حماد بن زيد. ثم قال: أراه لا بأس به))⁽⁵⁾.

(1) أخرجه الخطيب في تاريخ مدينة السلام 16 / 210 - 211.

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (310).

(3) المصدر السابق (3918).

(4) المصدر السابق (3237).

(5) سوالات أبي بكر الأثرم (77).

وأما معالم منهجه الخاص، وأعني المنهج الذي لم يتصف بالشمول، ولم يأخذ الطابع الأغلبى المُطَرِّد:

كاعتنائه كثيراً بتفسير الجرح: ويظهر هذا جلياً عند جمع أقواله في الرجل الواحد. والأحكام الخاصة التي سبق الحديث عنها قريباً بما تشتمل عليه من مقارنة بين الرواة ومفارقة بين حديث الراوي الواحد تُقدِّم في كثير من الأحيان تفسيرات مهمة للجرح.

ومن تفسيرات الإمام أحمد الكثيرة في الجرح: ما ذكره في محمد بن كثير الصنعاني نزيل المصيبة، قال صالح بن أحمد: ((قال أبي: محمد بن كثير لم يكن عندي ثقة، بلغني أنه قيل له: كيف سمعت من معمر؟ قال: سمعت منه باليمن، بعث بها إليّ إنسان من اليمن!))⁽¹⁾. وقال عبد الله بن أحمد: ((ذكر أبي محمد بن كثير المصبي فضعفه جداً وقال: سمع من معمر ثم بعث إلى اليمن فأخذها فرواها، وضعف حديثه عن معمر جداً وقال: هو منكر الحديث - أو قال: يروي أشياء منكراً -))⁽²⁾.

واستعماله بعض عبارات الجرح والتعديل في غير المرتبة المقررة لها على المشهور عند المحدثين: ويظهر هذا من خلال جمع أقوال الإمام أحمد في الرجال، ومقارنتها بأقواله الأخرى في الرجل الواحد، فمن ذلك:

(1) أخرجه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل 8 / 69.

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد (5109).

عبارة: (الثقة)، وكذلك (كان من الثقات) و(من الثقات) و(أحد الثقات) كلها أرفع عنده من لفظة (ثقة) مجردة.

وعبارة: (ما أعلم إلا خيراً) وما شابهها، هي أقرب عند الإمام أحمد للفظ (ثقة)، وذكرها لها في المرتبة التالية هو على سبيل الاحتياط.

وعبارة: (ما أرى به بأساً) تساوي عنده لفظة (ليس به بأس)، وليست دونها.

وعبارة: (صالح) مجردة، يريد بها التعديل الحديثي، لا الصلاح الديني.

وعبارة: (صالح الحديث) وكذلك (مقارب الحديث)، كل واحدة منها أرفع من المرتبة الأخيرة من مراتب التعديل.

وعبارة: (منكر الحديث) قد يستعملها الإمام أحمد فيمن يغرب على أقرانه ولو كان ثقة، وإن كان يستعملها كثيراً في الضعفاء.

وتحديده لمراتب بعض عباراته في الجرح والتعديل وتمييزه بينها، أو إشارته إلى ذلك: وقد مثلت له عند الحديث عن العبارات الآتية: (ما أعلم إلا خيراً)، و(ليس به بأس)، و(ما أرى به بأساً)، و(صالح)، و(يستدل به يعتبر به)، و(ليس هو بقوي في الحديث).

وإطلاقه التعديل أو تغليبه - أحياناً - على من تكنى بكنية معينة، أو كان من آل رجل معين: قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: ((وسمعته يقول: آل كعب بن مالك كلهم ثقات، كل مروى عنه الحديث))⁽¹⁾. قال ابن رجب مفسراً: ((يعني

(1) مسائل الإمام أحمد لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (2152).

كل من روي عنه الحديث من أولاد كعب بن مالك وذريته فهو ثقة⁽¹⁾. وقال ابن رجب أيضاً: ((قال أحمد في رواية ابن هانئ: كل أبي فروة ثقة، إلا أبا فروة الجزري - يعني يزيد بن سنان -))⁽²⁾. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه في جماعة يكونون بأبي حازم: ((كلهم ثقات - يعني من كنيته أبو حازم -))⁽³⁾.

واستعماله التورية في بعض الأوقات عندما يُسأل عن حال بعض المتروكين والضعفاء، وفي بعض الأحيان يطلب من السائل إعفائه من الجواب:

فأما التورية: فقد قال الميموني: ((وذكر عنده - يعني عند أحمد بن حنبل - ابن الحِمْياني - (هو أبو زكريا يحيى بن عبد الحميد) - فقال: ليس بأبي غسان بأس))⁽⁴⁾. وقال سلمة بن شبيب: ((سألت أحمد بن حنبل عن محمد بن معاوية النيسابوري؟ فقال لي: نعم الرجل يحيى بن يحيى النيسابوري))⁽⁵⁾. وعلق عليه ابن الجوزي بقوله: ((إنما وري عن ذكر هذا المذموم بذاك الممدوح، فإن محمد بن معاوية معدود في الكذابين، وقد قرح فيه في رواية أخرى عنه، لكنه كان يجتنب القرح في أوقات))⁽⁶⁾. وقال المروزي: ((سألته عن بشر بن حرب؟ فقال: نحن

(1) شرح علل الترمذي 2 / 876. وينظر العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (1097).

(2) شرح علل الترمذي 2 / 876.

(3) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (3606).

(4) تهذيب الكمال 31 / 422.

(5) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ 2 / 178.

(6) مناقب الإمام أحمد بن حنبل 267.

صيام - وضعفه -))^(١).

وأما طلب الإعفاء من السائل: فقد قال إسحاق بن إبراهيم بن هانئ: ((قيل له: يحدث الرجل عن الضعفاء مثل عمرو بن مرزوق وعمرو بن حكام ومحمد بن معاوية... قال أبو عبد الله: لا يعجبني أن يحدث عن بعضهم. قيل له: محمد بن معاوية؟ قال: إن يحيى بن يحيى كان نافراً منه^(٢). قيل له: فيحدث بالصحيح من حديثهم؟ قال: أعفني منه، قد رووا بمكة عن قوم ثقات... أحاديث مناكير))^(٣). وقال أبو طالب: ((سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل - يعني عن يحيى بن عبد الحميد الحماني) -؟ قال: أعفني منه، قلت: كيف أعفنيك وأنا أريد أن أعلم؟! قال: كان الحسن بن الربيع كتب إليّ بشيء. قلت: قد قال لنا الحسن: إنه جاءني فسألني عن حديثين من حديث ابن المبارك، فأمليتها عليه، ثم جاءني قوم، فقالوا: إنه حدثهم عن ابن المبارك بالحديثين. قال: قد كتب إلي))^(٤).

والتورية وطلب الإعفاء من الجواب أحياناً، كلاهما لا يعني أن الإمام أحمد كان يجامل في النقد أو يجابي، بل هو من أبعد الناس عن ذلك، قال أبو

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمروزي 150.

(2) تصحفت هذه الكلمة والتي قبلها في المصدر المعتمد، والتصويب من كتاب بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم (937).

(3) مسائل الإمام أحمد لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (2314 - 2316).

(4) إكمال تهذيب الكمال 12 / 341.

طالب: ((سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان أبو البَخْتَرِي - (يعني وَهْب بن وَهْب) - يضع الحديث وضعاً... وكنت عند أبي عبد الله وجاءه رجل فسلم عليه... وقال: يا أبا عبد الله، كيف كان حديث أبي البَخْتَرِي؟ فقال: كان كذاباً يضع الحديث. فقال: أنا ابن عمه لحاً، قال أبو عبد الله: الله المستعان، ولكن ليس في الحديث محابة))⁽¹⁾.

وتفسيره عند الحاجة لأقوال النقاد الذين اعتمد أحكامهم في الجرح والتعديل: سواء كانوا من شيوخه أو من فوقهم:

أما تفسيره لعبارات شيوخه: فقد قال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: كان وكيع إذا حدث عن سفيان عن مسلم الأعور يقول: سفيان عن رجل. وربما قال: سفيان عن أبي عبد الله عن مجاهد، وهو مسلم. قلت: لم لا يسميه؟ قال: يضعفه))⁽²⁾. وقال عبد الله أيضاً: ((قال أبي: وذكرنا عند يحيى بن سعيد عَقِيل بن خالد وإبراهيم بن سعد، فجعل كأنه يضعفهما، فجعل يقول: عَقِيل وإبراهيم بن سعد، عَقِيل وإبراهيم! كأنه يضعفهما))⁽³⁾. وقال أبو طالب أحمد بن حميد: ((سألت أحمد بن حنبل عن كوثر؟ فقال: ليس هو من عيالنا. قال: كان أبو نعيم

(1) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال 8 / 333.

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (1108)، وينظر فيه (4703). كما ينظر نحو ذلك أوائل هذا البحث عند الحديث عن وكيع بن الجراح تحت عنوان: (جلالة شيوخ الإمام أحمد النقاد).

(3) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (2475)، وشبهه في (282).

إذا لم يرو عن إنسان قال: ليس هو من عيالنا متروك الحديث))⁽¹⁾.

وأما تفسيره لعبارات من فوق شيوخه: فقد قال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: وكان أيوب يقول: حدثنا أبو الزبير، وأبو الزبير أبو الزبير. قلت لأبي: كأنه يضعفه؟ قال: نعم))⁽²⁾. وقال عبد الله أيضاً: ((قال - (يعني أباه) -: وقال ابن المبارك: ما وصف لي عن رجل إلا وجدته دون ما وصف لي، إلا حيوة. قال أبي: يعني في الصلاح))⁽³⁾.

ومما يلحق بالمنهج وإن لم يكن منه: كثرة استعمال الإمام أحمد لحركات الجسد، وكذلك التأوه والتأفف، والحلف، واستخدام الرموز، وقطع الكلام: فأما استعماله لحركات الجسد: فإنه يكون عند الجرح والتلين خاصة، وذلك بتحريك اليد أو نفضها، أو التشنيج بين العينين، أو تحريك الرأس، أو التبسم، ومن أمثلة ذلك:

قال عبد الله بن أحمد: ((سألته عن فَرَقَدِ السَّبَخِي؟ فحرّك يده، كأنه لم يرضه))⁽⁴⁾. وقال المروزي: ((وعرضت على أبي عبد الله كتاباً فيه هذه الأسماء... وفيه: عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة، وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة،

(1) أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال 7 / 217.

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (1285).

(3) المصدر السابق (4124).

(4) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (3282).

وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، فقال: ليس بهم بأس، إلا إسحاق. فإنه نفض يده، وضعفه، وأنكره⁽¹⁾. وقال أبو الحسن الميموني: ((حدثنا أبو عبد الله قال: حدثنا عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى، ثم قال لنا: كان صدوقاً في الحديث إن شاء الله... فقلت له: فابنه هذا - (يعني يحيى) - قال: لا أدري، ثم نفض يده في وجهي غير مرة يدفعه⁽²⁾). وقال أبو طالب: ((قيل لأبي عبد الله: حديث خُصِيف؟... قال خُصِيفُ أضعفهم - وشنج بين عينيه، يضعفه -))⁽³⁾. وقال علي ابن سعيد النسائي: ((سئل أحمد بن حنبل عن يزيد بن أبي زياد، فضعه، وحرّك رأسه⁽⁴⁾). وقال أبو بكر الأثرم: ((وذكر لأبي عبد الله: عبد الكريم الخزاز؟ فحمل عليه، وقال: ذلك الذي يروي عن أبي إسحاق. وتبسم⁽⁵⁾)).

وأما التأوه والتأفف: فقال حَرَبُ الكَرَماني: ((وسألته عن الواقدي وأبي البَخْتري؟ فزبرني، وقال: نحن بعد في أبي البختري. وقال: آه آه⁽⁶⁾). وسأله ابنه عبد الله عن القاسم بن عبد الله بن عمر العُمري فقال: ((أَفَّ أَفَّ، ليس بشيء⁽⁷⁾)).

(1) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للمرّودي (293، 297).

(2) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد للميموني (347).

(3) المعرفة والتاريخ 2 / 175.

(4) أخرجه ابن حبان في المجروحين 2 / 452.

(5) سؤالات أبي بكر الأثرم (26).

(6) مسائل حَرَب 3 / 1224.

(7) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (3136).

وأما الحلف: فقال أبو داود السجستاني: ((قيل - (يعني لأحمد) -: إسحاق الأزرق ثقة؟ قال: إي والله ثقة))⁽¹⁾. وقال الإمام أحمد في أبي الوليد الطيالسي - كما في رواية الفضل بن زياد -: ((إي لعمرى إنه لشيخ الإسلام))⁽²⁾.

وأما استعمال الرموز: فإنه أكثر من استعمال عبارة (كذا وكذا)، قال عبد الله ابن أحمد: ((مسلم بن خالد الزنجي؟ قال: هو كذا وكذا. قال عبد الله: الذي يقول أبي: كذا وكذا، كان يحرك يده))⁽³⁾. وقال عبد الله أيضاً: ((سألته عن عمر ابن إبراهيم العبدي... فقلت له: هو ضعيف؟ فقال: هاه، له أحاديث مناكير، كان عبد الصمد يُحدث عنه))⁽⁴⁾.

وأما قطع الكلام - ولعله يقترن بالإشارة عنده -: فقال عبد الله بن أحمد: ((قال أبي: وجويرية بن أسماء ليس به - يعني بأس - ثقة))⁽⁵⁾. وقال أيضاً: ((قلت لأبي: فيحیی بن أبي إسحاق؟ قال: في حديثه كأنه. قلت: فأيا أحب إليك عبد العزيز أو يحيى؟ قال: عبد العزيز أوثق حديثاً من يحيى، عبد العزيز من الثقات، يحيى في حديثه بعض - يعني الضعف -))⁽⁶⁾.

(1) سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد (439).

(2) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ 2 / 180.

(3) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (3140).

(4) المصدر السابق (4433).

(5) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (3609).

(6) العلل ومعرفة الرجال عن أحمد لابنه عبد الله (812).

فهذه معالم من منهج الإمام أحمد بن حنبل في الجرح والتعديل، تدل على
جلالته واتساعه في هذا العلم، وتُظهر حسن طريقته واعتداله وورعه فيه.

الخاتمة

تبوأ الإمام أحمد بن حنبل في نفوس المسلمين مكاناً علياً، إذ كان إماماً في العلم، وقدوة في العمل، كثرت مناقبه، واتسعت فضائله، وتنوعت محاسنه. وبحثي هذا متخصص في فرع علمي واحد من علوم هذا الإمام، وهو الجرح والتعديل.

فقد كان الإمام أحمد مجتهداً مطلقاً في هذا العلم، وإماماً حجة، ومرجعاً حافلاً متبّعاً، عايش الأقران النابغين في علم الحديث والرجال والعلل، كابن معين وابن المدني، فتلاقحت فهمهم، وتعاضمت علومهم، ونهضوا بهذا العلم حتى أبلغوه القمة، وصار دهر هؤلاء يُعرف بالعصر الذهبي للسنة.

وتلقى الإمام أحمد وجيله هذا العلم عن أئمة أفذاذ، وجهابذة ألّواذ، كيحيى القطان، وابن مهدي، ووكيع بن الجراح، وابن عُيينة، حتى ترسخت في العلم أذهانهم، وانصقلت به مواهبهم، وصاروا نقّدة بارعين، وأئمة كاملين.

ولا يختلف اثنان في كون أحمد بن حنبل أحد أفراد النقّاد المُقدّمين، والجهابذة الكثيرين، كما اتصف هذا الإمام في نقده بالاعتدال، والورع في المقال، سالكاً فيه سبيل العدل والإنصاف، ومجانباً مسلكي التساهل والاعتساف. وقد اتسعت دائرة نقده لتشمل تصرفاته فضلاً عن أقواله، إذ حرص على الرواية عن الثقات والمقبولين دون من سواهم.

وتلك المنزلة الفريدة التي بلغها الإمام أحمد دفعت العشرات من تلامذته

النجباء على تلقي هذا العلم عنه وحفظه وتدوينه وتحريره ونقله، ومن قام بذلك أبو داود السجستاني وعبد الله بن أحمد بن حنبل وأبو بكر المروزي وأبو الحسن الميموني وأبو بكر الأثرم، إذ دَوَّن كل واحد منهم كتاباً عنه في معرفة الرجال والعلل، وروى الناس هذه الكتب، وانتفعوا بها جيلاً بعد جيل. كما نُقلت أقوال هذا الإمام النقدية عن كثير غير هؤلاء كإسحاق بن إبراهيم بن هانئ وحَرْب الكَرْماني ومهنا بن يحيى الشامي، وغيرهم الكثير. وثُمَّ جماعة من تلامذة الإمام أحمد صنّفوا في التاريخ، واشتملت تواريتهم تلك على جانب واسع من أحكام الإمام أحمد الرجالية كتاريخ أبي زرعة الدمشقي وتاريخ أبي طالب أحمد بن حميد، وغيرهما.

ثم اجتهد تلميذ تلامذة الإمام أحمد وهو أبو بكر الخلال في جمع علم الإمام أحمد كله: فقهاً ورجالاً وعللاً وعقيدة، وغيرها من الفنون، وسمع من نحو مئة نفس من تلامذة الإمام أحمد، ورحل في هذا السبيل، وكتبها عالية ونازلة، وصنّفها كتباً، وحزّرها كل تحرير، لكن ضاع اليوم أكثر هذا الجمع، ومما فُقد كاملاً جمعه كلام الإمام أحمد في معرفة الرجال.

وحرص بعض المتأخرين على جمع من تكلم فيه الإمام أحمد بجرح أو تعديل، لكن انتاب عمله قصور شديد. ثم رام ذلك بعض المعاصرين فجمعوا وأكثروا، إلا أنهم كانت تُعوزهم الدقة والأناة والمنهجية وحسن التتبع وجودة التصنيف.

ولمكانة الإمام أحمد في علم الجرح والتعديل، وتبحره في النقد، اعتمد الأئمة بعده أحكامه، وارتضوها، وتلامذته لم يُجهدوا أنفسهم في مسائلهم له، وتدوين أقواله في توارينهم، لو لم يكن الإمام أحمد عندهم حجة في النقد، وإماماً يقتدى في الجرح والتعديل. وأما من بعد هؤلاء التلامذة فإن كتبهم اليوم شاهدة على منزلة هذا الإمام في نقد الرجال، وذلك بما شحنوها من أقواله في الجرح والتعديل، وأبرز تلك الكتب: الضعفاء للثعلبي، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والكمال في ضعفاء الرجال لابن عدي، وتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، وكلها مسندة.

وألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام أحمد كثيرة جداً، غطت جميع مراتب الجرح والتعديل بصورة وافية. وقد صنفت تلك الألفاظ على خمس مراتب للتعديل وخمس للجرح، والمراتب الأربعة العليا للتعديل يحتاج بأصحابها عند الإمام أحمد، وأهل المرتبة الخامسة يكتب حديثهم لاختبار ضبطهم، ومنهم من يكتب حديثه للاعتبار. وأما مراتب الجرح عنده فإن الأوليين منها يُخرج حديث أهلها للاعتبار، وما كان دون ذلك لا يكتب حديث أصحابها لا احتجاجاً ولا اعتباراً. وللإمام أحمد منهجية دقيقة في الجرح والتعديل، وطريقة قويمية في نقد الرجال:

فمن معالم منهجه العام، وهو المنهج الأغلبي، الذي لم تُحده الجزئية، ولم تُقيده النسبية:

- 1 - أنه كثيراً ما يحكم على الراوي بحكم مطلق غير مقيد ولا نسبي، وكثيراً أيضاً ما تكون أحكامه مقيدة وقائمة على النسبية، وذلك عند موازنته بين الرواة أو مفارقتة بين حديث الراوي الواحد.
- 2 - وأن غالب أحكامه صادرة عن اجتهاده المطلق، من غير نقل عن من سبقه من النقاد.
- 3 - وأنه يتفنن في اختيار عبارات الجرح والتعديل.
- 4 - وأن الضعفاء على صنفين، صنف يكتب حديثهم للاعتبار، والآخر يُهدر.
- 5 - وأنه من الصعوبة الجزم بحال الراوي أو إطلاق توثيقه، إن قلّ حديثه جداً أو كان لا يروي إلا عن ضعيف.
- 6 - وأن المجهول على قسمين: مجهول العين، ومجهول الحال، مع ذكره بعض التفاصيل في أمر الجهالة.
- 7 - وأن حكمه على المبتدعة قائم على الاعتدال، رغم بغضه للبدع.
- 8 - وكذلك اعتداله في أمر المدلسين، مع كراهيته للتدليس.
- 9 - وأنه اعتنى بذكر المختلطين من الثقات، وتحديد زمن اختلاطهم ومكانه، والتميز بين من سمع منهم قبل الاختلاط وبعده.
- 10 - وأنه راعى المسائل التي خالف فيها أهل بعض البلاد تأسواً، وإن كانت شديدة في نفسها.

- 11 - وأن بَلَدِيَّ الرجل أعرف به من غيره في الأصل وأدق حكماً.
 - 12 - وأنه لا يقبل جرح الضعفاء للعدول.
 - 13 - وأن الخطأ اليسير من الإمام الكبير لا يؤثر فيه بحال.
 - 14 - وأنه إذا حدّث عن أحد وهو حيّ كان ذلك توثيقاً أو تعديلاً له.
 - 15 - وأنه يغيّر حكمه على الراوي إذا تغيّر حاله.
- وأما معالم منهجه الخاص، وأعني المنهج الذي لم يتصف بالشمول، ولم يأخذ الطابع الأغلبي المطّرد:
- 1 - فكاعتنائه كثيراً بتفسير الجرح.
 - 2 - واستعماله بعض عبارات النقد في غير المرتبة المقررة لها على المشهور عند المحدثين.
 - 3 - وتحديد مراتب بعض عباراته في الجرح والتعديل وتمييزه بينها.
 - 4 - وإطلاقه التعديل أو تغليبه - أحياناً - على من تكّنَى بكنية معينة، أو كان من آل رجل معين.
 - 5 - واستعماله التورية في بعض الأوقات عندما يُسأل عن حال بعض المتروكين والضعفاء، وفي بعض الأحيان يطلب من السائل إعفاءه من الجواب.
 - 6 - وتفسيره عند الحاجة لأقوال النقاد الذين اعتمد أحكامهم في الجرح والتعديل.

7 - ومما يلحق بالمنهج وإن لم يكن منه: كثرة استعماله لحركات الجسد، وكذلك التأوّه والتأفف، والحلف، واستخدام الرموز، وقطع الكلام. فهذه خلاصة ما توصلت إليه في هذا البحث المتواضع، الذي يهدف إلى إظهار مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل، وإمامته في نقد الرجال. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر والمراجع⁽¹⁾

1 - الآداب الشرعية والمنح المرعية لشمس الدين بن مُفْلِح (ت 763هـ)،
عالم الكتب بيروت.

2 - الأربعون المرتبة على طبقات الأربعين لابن المفضّل المقدسي (ت 611هـ)،
تحقيق محمد سالم العبادي، أضواء السلف بالرياض.

3 - الإرشاد في معرفة علماء الحديث لأبي يعلى الخليلي (ت 446هـ)، تحقيق
محمد إدريس، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى 1409هـ.

4 - إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (ت 751هـ)، تحقيق محمد
إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1411هـ / 1991م.

5 - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال لمغلطاي (ت 762هـ)، تحقيق
عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، دار الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى
1422هـ / 2001م.

6 - الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى
والأنساب لابن ماكولا (ت نحو 475هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة
الأولى 1411هـ / 1990م.

(1) اقتصر في هذه على المصادر والمراجع التي عزوت إلى صفحاتها، علماً بأنني استفدت كثيراً من
مصادر أخرى متعددة.

7 - بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لجمال الدين بن عبد الهادي المعروف بابن المبرّد (ت 909هـ)، تحقيق وصّي الله عباس، دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى 1409هـ / 1989م.

8 - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (ت 748هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ / 2003م.

9 - تاريخ الدّوري (ت 271هـ) عن ابن معين، (ضمن كتاب يحيى بن معين وكتابه التاريخ... دراسة وترتيب وتحقيق أحمد محمد نور سيف)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة الأولى 1399هـ / 1979م.

10 - تاريخ مدينة دمشق لأبي القاسم بن عساكر (ت 571هـ)، تحقيق عمر العَمْرُوي، دار الفكر بيروت، 1415هـ / 1995م.

11 - تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطنها العلماء من غير أهلها ووارديها لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1422هـ / 2001م.

12 - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة لابن حجر (ت 852هـ)، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى 1996م.

- 13 - تهذيب التهذيب لابن حجر (ت852هـ)، دائرة المعارف النظامية بالهند، الطبعة الأولى 1326هـ.
- 14 - تهذيب الكمال في أسماء الرجال لأبي الحجاج المزني (ت742هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة 1406هـ / 1985م.
- 15 - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض، 1403هـ / 1983م.
- 16 - الجامع لعلوم الإمام أحمد لخالد الرباط وآخرين، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بمصر، الطبعة الأولى 1430هـ / 2009م.
- 17 - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ت327هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي وغيره، مصورة دار الكتب العلمية بيروت عن النشرة الأولى مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن في الهند.
- 18 - ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي (ت748هـ)، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، (ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث)، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الخامسة 1410هـ / 1990م.
- 19 - الرد الوافر على من زعم أن من سمى ابن تيمية شيخ الإسلام كافر لابن ناصر الدين الدمشقي (ت842هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى 1393هـ.
- 20 - رسالة في الجرح والتعديل لزكي الدين المنذري (ت656هـ)، تحقيق

- عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة دار الأقصى بالكويت، الطبعة الأولى 1406هـ.
- 21 - الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم للذهبي، مطبعة الظاهر بمصر، 1324هـ.
- 22 - سؤالات البرذعي (ت 292هـ) لأبي زرعة الرازي، تحقيق سعدي الهاشمي، (ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية)، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 1402هـ / 1982م.
- 23 - سؤالات أبي بكر الأثرم (ت بعد 260هـ) أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحقيق عامر صبري، (ضمن كتاب ثلاث رسائل في علم الجرح والتعديل)، دار البشائر الإسلامية ببيروت، الطبعة الأولى 1425هـ / 2004م.
- 24 - سؤالات أبي داود السجستاني (ت 275هـ) للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق زياد منصور، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ودار العلوم والحكم بدمشق، الطبعة الثانية 1423هـ / 2002م.
- 25 - سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت 297هـ) لعلي بن المديني، تحقيق موفق عبد القادر، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى 1404هـ.
- 26 - السنة لأبي بكر الخلال (ت 311هـ)، تحقيق عطية الزهراني، دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى 1410هـ / 1989م.
- 27 - السنن (المجتبى) لأبي عبد الرحمن النسائي (ت 303هـ)، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ودار البشائر الإسلامية ببيروت،

الطبعة الثالثة 1414هـ / 1994م.

28 - سير أعلام النبلاء للذهبي (ت748هـ)، تحقيق جماعة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الحادية عشرة 1422هـ / 2001م.

29 - شرح صحيح مسلم للنووي (ت676هـ)، دار الفكر بيروت.

30 - شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (ت795هـ)، تحقيق همام سعيد، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الرابعة 1426هـ / 2005م.

31 - الصارم المنكي في الرد على الشُّبكي لشمس الدين بن عبد الهادي (ت744هـ)، تحقيق عقيل بن محمد اليماني، مؤسسة الريان بيروت، الطبعة الأولى 1424هـ / 2003م.

32 - الصحيح (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) لأبي عبد الله البخاري (ت256هـ)، اعتناء عبد السلام علّوش، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الثانية 1427هـ / 2006م.

33 - الصحيح (المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ) لمسلم بن الحجاج (ت261هـ)، مكتبة الرشد بالرياض، 1427هـ / 2006م.

34 - الضعفاء للعُقيلي (ت322هـ)، تحقيق حمدي السلفي، دار الصمعي بالرياض، الطبعة الأولى 1420هـ / 2000م.

35 - طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (ت526هـ)، تحقيق عبد الرحمن

العثيمين، داره الملك عبد العزيز بالرياض، 1419هـ / 1999م.

36 - الطبقات الكبرى لابن سعد (ت230هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر ببيروت، الطبعة الأولى 1968م.

37 - العلل (الصغير) لأبي عيسى الترمذي (ت279هـ) - آخر كتاب الجامع -، تحقيق شعيب الأرنؤوط وغيره، دار الرسالة العالمية بدمشق، الطبعة الأولى 1430هـ / 2009م.

38 - العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت290هـ)، تحقيق وصي الله عباس، دار القبس بالرياض، الطبعة الثانية 1427هـ / 2006م.

39 - العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد للمروزي (ت275هـ)، وصالح ابن أحمد بن حنبل (ت265 أو 266هـ)، والميموني (ت274هـ)، تحقيق محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق الحديثة بالقاهرة، الطبعة الأولى 1430هـ / 2009م.

40 - علوم الحديث لابن الصلاح (ت643هـ)، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر بدمشق، 1406هـ / 1986م.

41 - فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (ت852هـ)، تحقيق سيد الجليمي وأيمن الدمشقي، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى 1416هـ / 1996م.

42 - فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي (ت902هـ)، تحقيق عبد الكريم

- الخضير ومحمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج بالرياض، الطبعة الثانية 1432هـ.
- 43 - الفهرست للنديم (ت380هـ)، تحقيق أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، 1430هـ / 2009م.
- 44 - الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت365هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وغيره، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ / 1997م.
- 45 - الكفاية في معرفة أصول علم الرواية لأبي بكر الخطيب البغدادي (ت463هـ)، تحقيق إبراهيم الدمياطي، دار الهدى بمصر، الطبعة الأولى 1423هـ / 2003م.
- 46 - المؤلف والمختلف للدارقطني (ت385هـ)، تحقيق موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى 1406هـ / 1986م.
- 47 - مباحث في علم الجرح والتعديل لقاسم سعد، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ / 1988م.
- 48 - المجروحون من المحدثين لابن حبان (ت354هـ)، تحقيق حمدي السَّلَفي، دار الصمعي بالرياض، الطبعة الأولى 1420هـ / 2000م.
- 49 - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لنور الدين الهيثمي (ت807هـ)، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي بالقاهرة، 1414هـ / 1994م.
- 50 - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن

ابن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالسعودية، 1416هـ / 1995م.

51 - مسائل أحمد بن حنبل لعبد الله بن أحمد بن حنبل (ت 290هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى 1401هـ / 1981م.

52 - مسائل الإمام أحمد بن حنبل لإسحاق بن إبراهيم بن هانئ (ت 275هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى 1400هـ.

53 - مسائل الإمام أحمد بن حنبل لصالح بن أحمد بن حنبل (ت 265 أو 266هـ)، تحقيق فضل الرحمن محمد، الدار العلمية بالهند، الطبعة الأولى 1408هـ / 1988م.

54 - مسائل الإمامين أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه لحرب بن إسماعيل الكرّماني (ت 280هـ)، تحقيق فايز حابس، رسالة جامعية بجامعة أم القرى 1422هـ.

55 - المسند لأحمد بن حنبل (ت 241هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية 1429هـ / 2008م.

56 - معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (ت 317هـ)، تحقيق محمد المنقوش وإبراهيم القاضي، مبرة الآل والأصحاب بالكويت، الطبعة الأولى 1432هـ / 2011م.

57 - المعجم الكبير للطبراني (ت360هـ)، تحقيق حمدي السَّلَفِي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الثانية.

58 - المعجم المفهرس لابن حجر (ت852هـ)، تحقيق محمد شكور الميادينى، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ / 1998م.

59 - معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم (ت405هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، المكتب التجاري ببيروت، الطبعة الثانية 1977م.

60 - المعرفة والتاريخ للفَسَوِي (ت277هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية 1401هـ / 1981م.

61 - مناقب الإمام أحمد بن حنبل لأبي الفرج بن الجَوَزي (ت597هـ)، دار الآفاق الجديدة بيروت، الطبعة الأولى 1393هـ / 1973م.

62 - منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال لقاسم سعد، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدمشق، الطبعة الأولى 1422هـ / 2002م.

63 - الموقظة للذهبي (ت748هـ)، اعتناء عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة 1418هـ.

64 - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ت748هـ)، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى 1382هـ / 1963م.

65 - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (ت852هـ)، تحقيق ربيع

ابن هادي عمير، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى 1404هـ / 1984م.

66 - هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر (ت 852هـ)، تحقيق سيد الجليمي وأيمن الدمشقي، دار أبي حيان بالقاهرة، الطبعة الأولى 1416هـ / 1996م.



مسند الإمام أحمد

أ.د. عامر حسن صبري التميمي

رئيس قسم التحقيق وإحياء التراث الإسلامي
بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمملكة البحرين

- التعريف بالإمام أحمد.
- تأريخ تأليف المسند.
- طريقة تأليف الإمام أحمد للمسند وترتيبه.
- أقسام أحاديث المسند.
- انتقاء المسند.
- شروط الإمام أحمد في المسند.
- درجة أحاديث المسند.
- مراتب الرواة في المسند.
- منهج الإمام أحمد في روايته للأحاديث.
- العلو والنزول في المسند.
- تكرر الأحاديث والمسانيد في المسند.
- رواية المسند.





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين،
سيد المرسلين، وخاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الأخيار والأبرار الطيبين، ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فهذا بحث موجز عن منهج المسانيد عند المحدثين عموماً، ومسند الإمام
أحمد خاصة، الذي هو أكبر كتب السنة التي وصلت إلينا، وأعظمها قدراً،
وأغزرها مادة، قال أبو موسى المدني: (وهذا الكتاب أصل كبير، ومرجع وثيق
لأصحاب الحديث، انتقي من حديث كثير، ومسموعات وافره، فجعله إماماً
ومعتمداً، وعند التنازع ملجأً ومستنداً)⁽¹⁾، وذلك للمشاركة في فعاليات المؤتمر
الثاني لأعلام الإسلام، المنعقد بدولة الكويت بتاريخ 20 - 21 جمادى
الأولى 1434، الموافق 1 - 2 إبريل 2013، في مبرة الآل والأصحاب، مقدماً
شكري الجزيل لمن كان سبباً في إقامة هذه الندوة العلمية المباركة التي أرجو - كما
يرجو الجميع - أن ترسي قواعد من العلم، وتكون فاتحة خير، وسنة حسنة يكتب
لأصحاب هذه الندوة أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة.

ويدور الحديث فيه على تمهيد، تناولت فيه تعريفاً موجزاً بالمسانيد، ثم

(1) خصائص مسند الإمام أحمد ص 13.

خصّصت الحديث بعد ذلك عن مسند الإمام وجعلته في ثلاثة عشر مبحثاً.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

* * *

تمهيد

وفيه تعريف بالمسانيد ومنهجها، وتاريخها، وأشهر المسانيد التي وصلتنا.

أولاً: تعريف المسند:

المسند لغة: ما ارتفع من الأرض وعلا عن السطح⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح: يطلقه المحدثون على معنيين:

الأول: الحديث المسند هو الذي أُسند إلى راويه، سواء كان مرفوعاً، أم غير مرفوع، أو كان متصلاً، أو منقطعاً، لكن الذي عليه أكثر المحدثين في علم الحديث أن المسند هو الذي اتصل إسناده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال الخطيب البغدادي: (وَصَفُّهُمْ لِلْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مُسْنَدٌ، يُرِيدُونَ أَنَّ إِسْنَادَهُ مُتَّصِلٌ بَيْنَ رَاوِيهِ وَبَيْنَ مَنْ أَسْنَدَ عَنْهُ، إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ اسْتِعْمَالِهِمْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ هُوَ فِيمَا أُسْنَدَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَاصَّةً، وَاتَّصَالَ الْإِسْنَادِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ رُؤَاتِهِ سَمِعَهُ مِنْ فَوْقِهِ، حَتَّى يَنْتَهِيَ ذَلِكَ إِلَى آخِرِهِ، وَإِنْ لَمْ يُبَيَّنْ فِيهِ السَّمَاعُ بَلِ اقْتَصَرَ عَلَى الْعَنْعَنَةِ)⁽²⁾.

وعلى هذا المعنى أطلق بعض المصنفين على كتابه مسندا، كما أطلق البخاري على صحيحه (الجامع الصحيح المسند)، وعلى صحيح مسلم: (المسند الصحيح المختصر من السنن ينقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه

(1) لسان العرب، مادة (سند) 3 / 220.

(2) الكفاية في علم الرواية ص 21، ونقله الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح 1 / 505.

وَسَلَّمَ) كما سماه ابن خير في فهرسته⁽¹⁾، وعلى سنن الدارمي (مسند الدارمي)، وعلى صحيح أبي عوانة الإسفراييني الذي عمله مستخرجا على صحيح مسلم (مسند أبي عوانة) لأن أحاديثه مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثاني: كتب المسانيد، وهي المرادة هنا، والمسند يعرف بأنه الكتاب الذي رُتبت فيه الأحاديث المروية على أسماء الصحابة الرواة، دون النظر إلى ترتيبها الموضوعي.

ثانياً: تاريخ نشأتها:

بدأ تصنيف هذا النوع في أواخر القرن الثاني الهجري ومطلع القرن الثالث الهجري، وكانت المصنفات الحديثية قبل هذه الفترة تجمع الأحاديث والآثار وأقوال الأئمة من الصحابة والتابعين، ولهذا فإن كتب المسانيد كان لها فضل السبق في أفراد حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقدمت بذلك خدمة عظيمة للأئمة، ولمصنفي الصحاح، والسنن، وغيرهم الذين اعتمدوا على أحاديث المسانيد، لا سيما المسانيد الكبيرة كمسند أحمد، ومسند إسحاق، ومسند ابن أبي شيبة وغيرهم.

قال أبو عبد الله محمد بن جعفر الكتاني: (رأى بعض الأئمة منهم أن يُفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وذلك على رأس المائتين، فصنّف عبيد الله ابن موسى العبسي الكوفي مسندا، وصنّف مسدّد بن مسرهد البصري مسندا،

(1) فهرسة ابن خير الإشبيلي ص 85.

وصنف أسد بن موسى الأموي مسندا، وصنّف نُعَيْم بن حماد الخَزَاعِي نزيل مصر مسندا، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم فقلَّ إمام من الحفاظ إلاّ وصنّف حديث على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وأبي خيثمة، والحسن بن سفيان، وأبي بكر البزار وغيرهم...⁽¹⁾.

وقال الحاكم النيسابوري في المدخل إلى الإكليل: (وهذه المسانيد التي صنفت في الإسلام روايات الصحابة رضي الله عنهم أجمعين مشتملة على رواية المعدّلين من الرواة وغيرهم من المجروحين، كمسند عبيد الله بن موسى، وأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، وهما أول من صنّف المسند على تراجم الرجال في الإسلام، وبعدهما أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وعبيد الله بن عمر القواريري، ثم كثرت المسانيد المخرّجة على تراجم الرجال كلها غير مُميّزة بين الصحيح والسقيم)⁽²⁾.

ثالثاً: مميزاتها:

تتميز المسانيد بميزات:

1 - أنّها لا تراعي ترتيب الأحاديث على الموضوعات، وإنها يكون ترتيبها على حسب أسماء الصحابة الرواة.

(1) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للعلامة محمد بن جعفر الكتاني ص 7.

(2) المدخل إلى الإكليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ص 30.

2 - أنها تقتصر في الغالب على الأحاديث المرفوعة، فقل أن تجد فيها آثار الصحابة والتابعين.

3 - أنها لا تستوعب جميع الأحاديث كما هو حال بقية كتب الحديث الأخرى، فلم تستقص كافة مرويات الصحابي.

4 - لم تقتصر على الأحاديث الصحيحة، بل يوجد فيها الصحيح - وهو كثير - كما يوجد فيها الحسن والضعيف، بل الموضوع أحيانا، قال ابن الصلاح في المقدمة - وهو يتحدث عن المسانيد: (فَهَذِهِ عَادَتُهُمْ فِيهَا أَنْ يُخْرِجُوا فِي مُسْنَدِ كُلِّ صَحَابِيٍّ مَا رَوَوْهُ مِنْ حَدِيثِهِ، غَيْرَ مُتَّقِدِينَ بِأَنْ يَكُونَ حَدِيثًا مُحْتَجًّا بِهِ، فَلِهَذَا تَأَخَّرَتْ مَرْتَبَتُهَا - وَإِنْ جَلَّتْ لِجَلَالَةِ مُؤَلِّفِهَا - عَنْ مَرْتَبَةِ الْكُتُبِ الْخُمْسَةِ وَمَا التَّحَقَّ بِهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمَصْنُوعَةِ عَلَى الْأَبْوَابِ)⁽¹⁾.

رابعاً: طريقة تأليفها:

للعلماء في طريقة ترتيب المسانيد طرق ثلاثة:

الأولى: ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء، فيبدأ مثلاً بأبي بن كعب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك، وهكذا إلى آخر الحروف.

ومن نهج هذه الطريقة: الإمام الطبراني (سليمان بن أحمد المتوفى سنة 360) في المعجم الكبير، وكالإمام الضياء المقدسي (محمد بن عبد الواحد المتوفى سنة

(1) مقدمة ابن الصلاح ص 38.

643) في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين أو أحدهما.

الثانية: الترتيب على القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب، ثم من يليهم.

الثالثة: الترتيب على قدر سوابق الصحابة في الإسلام ومحلهم في الدين، فيبدأ بالخلفاء الراشدين، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم المتقدمين من أهل بدر، ثم من يليهم من أهل بيعة الرضوان، ثم مسلمة الفتح، ثم أحاديث الصحابييات مقدما أولا مسانيد أمهات المؤمنين، مقدما أولا مسند أم المؤمنين عائشة، ثم بقية أمهات المؤمنين وسواهن.

قال الخطيب البغدادي: (وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ أَحَبُّ إِلَيْنَا فِي تَخْرِيجِ الْمُسْنَدِ فَيَبْدَأُ بِالْعَشْرَةِ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ يُتْبِعُهُم بِالْمُقَدِّمِينَ مِنْ أَهْلِ بَدْرِ)⁽¹⁾.

وقريب من هذه الطريقة جاء مسند أحمد، فقد راعى مع المسانيد السابقة وضع مسانيد جماعية بترتيب الأمصار، وسيأتي الكلام عليه لاحقا.

خامساً: أهم المسانيد التي وصلتنا:

ألف المحدثون مسانيد كثيرة، وقام أحد الباحثين⁽²⁾ بوضع قائمة بأسماء المسانيد التي ألفها المحدثون، استخرجها من كتب التراجم والأثبات وغيرها،

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 2 / 292.

(2) وهو الدكتور حسين أحمد الباكري في مقدمة تحقيقه لكتاب بغية الباحث عن زوائد مسند

وأوصلها إلى (129) مائة وتسعة وعشرين مسندا، بدأها بمسند أبي حنيفة المتوفى سنة (150) الذي جمعه بعض تلامذته ومن جاء من بعدهم، وختمها بمسند محمد بن سلامة القضاعي المتوفى سنة (454) في مسند الشهاب⁽¹⁾، وفيما يلي نشير إلى أهم المسانيد التي وصلتنا:

1 - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي القرشي مولى الزبير البصري الحافظ الثقة، توفي سنة (204)، قيل: إنه أول مسند صنف باعتبار تقدم وفاته، ورد بأن هذا صحيح لو كان هو الجامع له، لكن الجامع غيره، فقد قام بعض الحفاظ الخراسانيين بجمع ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصة عن أبي داود، فروى بعض أحاديثه.

وقال السخاوي: (وَهَذَا الْمُسْنَدُ يَسِيرٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا كَانَ عِنْدَهُ، فَقَدْ كَانَ يَحْفَظُ

(1) مسند الشهاب ليس مرتبا على المسانيد، وإنما كان قد جمع كتابا في أحاديث الحكم والوصايا والآداب والمواعظ بدون إسناد، ثم أسندها في هذا الكتاب مرتبة على هذه الأحاديث، وقد أثنى عليه بعض الأئمة، قال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة الإمام الحميدي في سير أعلام النبلاء 19 / 124: (كان الحميدي يقصد كثيرا رواية كتاب (الشهاب) عن مؤلفه، فقال: صَيَّرَني الشَّهَابُ شَهَابًا)، وقال ضياء الدين ابن الأثير في كتابه المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر 1 / 149: (إنك أول ما تحفظه من الأخبار هو كتاب الشهاب، فإنه كتاب مختصر، وجميع ما فيه يستعمل، لأنه يتضمَّن حِكْمًا وَاَدَابًا، فإذا حفظته وتدرَّبْتَ باستعماله كما أريتكَ ههنا حصل عندك قوة على التصرف والمعرفة بما يدخل في الاستعمال وما لا يدخله، وعند ذلك تتصفح كتاب صحيح البخاري ومسلم والموطأ والترمذي وسنن أبي داود وسنن النسائي، وغيرها من كتب الحديث، وتأخذ ما يحتاج إليه...).

أَرْبَعِينَ أَلْفَ حَدِيثٍ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ عَدَمُ تَصْنِيفِهِ هُوَ لَهُ، إِنَّمَا تَوَلَّى جَمْعَهُ بَعْضُ حُقَاطِ الْأَصْبَهَانِيِّينَ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ حَبِيبِ الرَّاوي عَنْهُ⁽¹⁾.

2 - مسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه، الإمام الحافظ الثقة المتقن، المتوفى سنة (238)، ومسنده من أكبر المسانيد، إلا أنه فقد أكثره، ومن مميزاته أنه خرج فيه أحسن ما ورد عن ذلك الصحابي، ولكنه قد يضطر إلى تخريج بعض الأحاديث بأسانيد ضعيفة حيث لا يجد الأمثل، بل إنه في بعض الأحيان قد يخرج عن بعض المتهمين كما قال محققه⁽²⁾.

3 - مسند أحمد بن حنبل، وهو أكبر المسانيد التي وصلتنا، كما أنه أشهرها على الإطلاق، وسوف يأتي الحديث عنه مفصلاً.

4 - مسند أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار الحافظ، المتوفى سنة (292)، له مسندان، مسند صغير، وهو مفقود، ومسند كبير وهو المسند المعلن، ويسمى البحر الزخار، حكم فيه على كثير من الأحاديث، وبين عللها، وحرص على بيان التفرد، ومواضع الغرابة، وقد وصلنا وطبع في ثمانية عشر مجلداً⁽³⁾.

(1) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي للسخاوي / 1 / 116. وقد طبع مسند أبي داود طبعته الأولى في حيدر آباد الدكن بالهند سنة 1321، في مجلد، وصور في بيروت، ثم طبع طبعة محققة في أربعة مجلدات.

(2) فقد أكثر الكتاب، ولم يصلنا منه سوى المجلد الرابع، وهو محفوظ في دار الكتب المصرية، وطبع بتحقيق الدكتور عبد الغفور البلوشي، وصدر في ستة مجلدات.

(3) قام الحافظ أبو الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة (807) بإفراد زوائده على الكتب =

5 - مسند أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، الحافظ الثقة، المتوفى سنة (307)، له مسندان، كبير وصغير، فأما الكبير فهو مفقود، وقد اعتمده الحافظ ابن حجر في كتابه (المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية)، وكذا الحافظ أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكنايني الشافعي المتوفى (840)، في كتابه (إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة). وأما مسنده الصغير فقد وصلنا، وطبع أكثر من طبعة، ومنها طبعة بتحقيق الأستاذ حسين أسد، وتقع في ثلاثة عشر مجلدا⁽¹⁾.

6 - مسند أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني، الحافظ الثقة، المتوفى سنة (307)، قال عنه الحافظ ابن حجر: (إنه ليس دون السنن في الرُّتبة)⁽²⁾، وقد وصلنا ناقصا، وطبع في ثلاثة مجلدات.

7 - مسند أبي سعيد الهيثم بن كليب الشَّاشي، الحافظ الثقة محدث بلاد ما وراء النهر، المتوفى سنة (335)، وقد وصلنا ناقصا، وطبع في ثلاثة مجلدات.

* * *

= الستة في كتاب سماه: (كشف الأستار عن زوائد البزار) وطبع في أربعة مجلدات، وقام تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (852) بإفراد زوائده على الكتب الستة ومسند أحمد، وطبع في مجلدين.

(1) قام الحافظ أبو الحسن الهيثمي بإفراد زوائده على الكتب الستة في كتاب سماه: (المسند العلي في زوائد مسند أبي يعلى الموصلي) وطبع في مجلدين.

(2) نقله الكتاني في الرسالة المستطرفة ص 72.

التعريف بمسند الإمام أحمد

وفيه ثلاثة عشر مبحثاً:

المبحث الأول: التعريف بالإمام أحمد.

المبحث الثاني: تأريخ تأليفه.

المبحث الثالث: طريقة تأليف الإمام أحمد للمسند وترتيبه.

المبحث الرابع: أقسام أحاديث المسند.

المبحث الخامس: انتقاء المسند.

المبحث السادس: شرط الإمام أحمد في المسند.

المبحث السابع: درجة أحاديث المسند.

المبحث الثامن: مراتب الرواة في المسند.

المبحث التاسع: منهج الإمام أحمد في روايته للأحاديث.

المبحث العاشر: العلو والنزول في المسند.

المبحث الحادي عشر: تكرار الأحاديث والمسانيد في المسند.

المبحث الثاني عشر: رواية المسند.

المبحث الثالث عشر: عناية الأمة بمسند الإمام أحمد

* * *

* المبحث الأول: التعريف بمؤلفه:

هو شيخ الإسلام، وسيد المسلمين في عصره، الحافظ القدوة الزاهد أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المروزي ثم البغدادي، ولد سنة (164)، وتوفي سنة (241).

طلب الحديث منذ صغره سنة (179)، وكان له من العمر ستة عشر- سنة⁽¹⁾، فسمع من شيوخ بغداد، ثم ارتحل إلى الأمصار لطلب العلم، فرحل إلى البصرة، والكوفة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام وغيرها، ويبلغ شيوخه في إحصاء الحافظ ابن الجوزي (414) أربعة عشر- وأربعمائة شيخ، وامرأة واحدة⁽²⁾.

روى عنه: البخاري، وأبو داود، وأبو زرعة، والبغوي، وخلق. قال أبو إسحاق إبراهيم الحربي: (رأيت أحمد كأن الله جمع له علم الأولين والآخرين)⁽³⁾.

وقال الشافعي: (خرجت من بغداد، فما خلفت بها رجلا أفضل ولا أعلم

(1) قَالَ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْمَسْنَدِ 18 / 413: قَالَ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ: (مَاتَ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَعْزِي الطَّحَّانَ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَأَبُو الْأَخْوَصِ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ إِلَّا أَنَّ مَالِكًا مَاتَ قَبْلَ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ بِقَلِيلٍ، قَالَ أَبِي: وَفِي تِلْكَ السَّنَةِ طَلَبْتُ الْحَدِيثَ، كُنَّا عَلَى بَابِ هُشَيْمٍ وَهُوَ يُمَلِّي عَلَيْنَا، إِنَّمَا قَالَ: الْجَنَائِزُ أَوْ الْمُنَاسِكُ، فَجَاءَ رَجُلٌ بَصْرِيٌّ فَقَالَ: مَاتَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ).

(2) مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي.

(3) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام 5 / 1013.

ولا أفقه ولا أتقى من أحمد بن حنبل)⁽¹⁾.

وقال ابن حبان: (وَكَانَ حَافِظًا مَتَقِنًا وَرِعًا فَقِيهًا، لَازِمًا لِلرَّوْعِ الْحَقِيقِيِّ، مُوَاضِعًا عَلَى الْعِبَادَةِ الدَّائِمَةِ، بِهِ أَغَاثُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ثَبَتَ فِي الْمَحَنَةِ، وَبَذَلَ نَفْسَهُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى ضَرَبَ بِالسِّيَاطِ لِلْقَتْلِ فَعَصَمَهُ اللَّهُ عَنِ الْكُفْرِ، وَجَعَلَهُ عِلْمًا يُقْتَدَى بِهِ وَمَلْجَأً يُلْتَجَأُ إِلَيْهِ)⁽²⁾.

ومناقب هذا الإمام وشهرته تغني عن الإطالة فيها، وقد أفرده بعض المحدثين تصانيف في مناقبه وأخباره، منهم: ابن أبي حاتم، والبيهقي، وابن الجوزي وغيرهم.

أما مصنفاته فقد ترك لنا هذا الإمام الجليل كتباً كثيرة، ولكنه لشدة ورعه وتمسكه بالأثر يكره تدوين الكتب، لأنه يريد أن يعتمد الناس على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولكن الله تعالى من على الأمة بحفظ كثير من مسائله، قال ابن القيم: (وكان رضي الله عنه شديد الكراهة لتصنيف الكتب، وكان يحبُّ تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه، ويشد عليه جداً، فعلم الله حسن نيته وقصده، فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفراً، ومن الله سبحانه علينا بأكثرها، فلم يفتنا منها إلا القليل، وجمع الخلائل نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفراً أو أكثر، ورويت فتاويه ومسائله وحدث بها قرناً

(1) ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء 11 / 195.

(2) الثقات لابن حبان 8 / 19.

بعد قرن، فصارت إماما وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم، حتى إن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد والمقلدين لغيره ليعظمون نصوصه وفتاواه، ويعرفون لها حقها وقربها من النصوص وفتاوى الصحابة...⁽¹⁾.

ومن كتبه التي وصلت إلينا الزهد، وفضائل الصحابة، والعلل وغيرها، وقد استعرضها الشيخ شعيب الأرنؤوط ورفاقه في مقدمة المسند⁽²⁾.

* * *

* المبحث الثاني: تأريخ تأليفه:

بدأ الإمام أحمد طلب العلم في سن مبكرة، وهو في السادسة عشر، وذلك في سنة تسع وسبعين ومائة، فقد روى في المسند أنه قال: (سَمِعْتُ مِنْ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ طَلَبْتُ الْحَدِيثَ مَجْلِسًا ثُمَّ عُدْتُ إِلَيْهِ الْمَجْلِسَ الْآخَرَ، وَقَدْ مَاتَ، وَهِيَ السَّنَةُ الَّتِي مَاتَ فِيهَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ)⁽³⁾.

وشرع بتأليف المسند بعد منصرفه من الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعائي، أي نحو سنة (200) وهو في السادسة والثلاثين من عمره كما قال أبو

(1) أعلام الموقعين لابن القيم 1 / 23.

(2) مقدمة المسند 1 / 51، ولكنه لم يصب في عدّه لكتاب الفتن من مؤلفاته، وقد تبع في ذلك الدكتور وصي الله بن محمد عباس في تحقيقه لكتاب فضائل الصحابة، فإن هذا الكتاب ليس للإمام أحمد وإنما هو لابن عمه حنبل بن إسحاق، وقد حققته على نسخته الوحيدة المحفوظة في المكتبة الظاهرية، وصدر في سنة (1998) عن دار البشائر في بيروت.

(3) مسند أحمد 10 / 261.

موسى المدني⁽¹⁾، وبقي يجمع المسند وينتقي أحاديثه إلى نهاية حياته، وجمعه وانتقاه من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، وكان يكتبه في أوراق منفردة وأجزاء على نحو ما تكون المسودة، فلما أحس بدنو أجله بادر بإسماعه أهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه فبقي على حاله، قال حنبل بن إسحاق: (جمعنا أحمد أنا وابننا: عبد الله وصالح، وقال: انتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة)⁽²⁾.

* * *

* المبحث الثالث: طريقة تأليف الإمام أحمد للمسند وترتيبه:

يبدو أن الإمام أحمد صنف أحاديث المسند على حسب ما رواه عن شيوخه، أو على حسب ما رواه المكثرون من غير شيوخه، ثم كان يأمر أولاده وتلامذته أن يضعوا هذا في مسند فلان من الصحابة، وهذا في مسند فلان وهكذا، فقد روى عبد الله في مسند عبد الله بن عمر قال: (حَدَّثَنِي أَبِي بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي الْمُسْنَدِ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ [بن عبد الله بن عمر]، لَأَنَّهُ: كَانَ قَدْ جَمَعَ حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، فَحَدَّثَنَا بِهِ فِي حَدِيثِ سَالِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

(1) خصائص المسند لأبي موسى المدني ص 21.

(2) رواه ابن عساكر في ترتيب أسماء الصحابة ص 30، وفي حاشيته مصادر أخرى، وسوف نوضح

مراد الإمام من توجيهه هذا.

يَزِيدَ بِنْتَامِهِ^(١).

فهذا النص يوضح أنه كان يجمع الروايات في بدء أمره على الشيوخ
المكثرين كالزهري مثلاً، ثم كان يأمر بوضع الأحاديث على حسب المسانيد، وقام
ولده عبد الله بعد وفاة أبيه بترتيبه على الطريقة التي وصلت إلينا.

وقد راعى عبد الله بن أحمد في ترتيب المسانيد - في كثير من الأحيان -
سابقة الصحابي إلى الإسلام، وذلك على النحو التالي:

- 1 - بدأ بمسانيد الخلفاء الأربعة، ثم بقية العشرة المبشرة بالجنة.
- 2 - ثم مسانيد عبد الرحمن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن
خزيمة، ثم سعد مولى أبي بكر.
- 3 - مسانيد أهل البيت.
- 4 - مسانيد بني هاشم.
- 5 - مسانيد المكثرين في رواية الحديث من الصحابة، على هذا الترتيب:
مسند عبد الله بن مسعود، ومسند عبد الله بن عمر، ومسند عبد الله بن عمرو بن
العاص، ومسند أبي هريرة، ومسند أبي سعيد الخدري، ومسند أنس، ومسند
جابر بن عبد الله.

6 - مسند المكيين، وفيه (252) مسنداً من الصحابة المكيين، أو ممن نزل

مكة.

(1) مسند أحمد 8 / 256.

- 7 - مسند المدنيين، وفيه (147) مسندا من الصحابة المدنيين.
- 8 - مسند الشاميين، وفيه (193) مسندا من الصحابة الذين نزلوا الشام واستوطنوها.
- 9 - مسند الكوفيين، وفيه (161) مسندا من الصحابة الذي سكنوا الكوفة.
- 10 - مسند البصريين، وفيه (181) مسندا من الصحابة الذي نزلوا البصرة.
- 11 - مسند الأنصار، وفيه (177) مسندا من صحابة الأنصار.
- 12 - مسند النساء، وفيه (92) من نساء الصحابة.
- 13 - مسند القبائل.

ومع هذا الترتيب فإنه قد وقع فيه تداخل كبير في هذه المسانيد، ووضع كثير من الأحاديث في غير موضعها، وتكرار الحديث الواحد بإسناده ومنتنه لغير فائدة في إعادته، وتفريق أحاديث الصحابي الواحد في أكثر من موضع من المسند، والخلط بين أحاديث الشاميين والمدنيين، وعدم التمييز بين روايات الكوفيين والبصريين، وتداخل بعض أحاديث الرجال بأحاديث النساء، واختلاط مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان، والسبب في ذلك أن الإمام أحمد لم يرتب الكتاب بنفسه كما ذكرنا آنفا، كما أن عبد الله لم يجره فوقه فيه هذا التداخل والتكرار الذي يلحظ كثيرا في المسند، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن عساكر الدمشقي، فقال: (ومع جلاله قدر هذا الكتاب، وحسن موقعه عند ذوي الأبواب، فالوقوف على المقصود منه متعسر، والظفر بالمطلوب منه بغير تعب متعذر، لأنه غير مرتب على أبواب السنن، ولا مهذب على حروف المعجم لتقريب السنن،

وإنما هو مجموع على مسانيد الرواة من الرجال والنساء، لا يسلم من طلب منه حديثاً من نوع من الملل والعناء، إذ قد خلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين، ولم يحصل التمييز في جميعه بين روايات الكوفيين والبصريين، بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النسوان... إلخ⁽¹⁾، وكنت قد ذكرت في مقدمة تحقيق كتاب ابن عساكر هذا الأحاديث التي أدرجت في غير موضعها في المسند، معتمداً على الطبعة الميمية القديمة، ولكن ينبغي أن أشير إلى أن تكرار الحديث فيه لا يخلو غالباً من فائدة إسنادية أو متنية، وهذا التكرار وقع في كثير من كتب الحديث كصحيح البخاري، وصحيح مسلم وغيرهما، وسوف نشير إلى هذا الأمر لاحقاً.

* * *

* المبحث الرابع: أقسام أحاديث المسند:

وصل إلينا المسند من رواية عبد الله عن أبيه، وكان عبد الله قد تولى جمعه وترتيبه، وأدخل فيه أيضاً بعض الأحاديث التي رواها عن غير أبيه، ولهذا فإن أحاديث المسند ليست قسماً واحداً، وإنما هي أقسام، ومن خلال تتبعنا وجدنا أنها تضم سبعة أنواع، وإليك ذكرها⁽²⁾:

(1) مقدمة كتاب (ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج لهم أحمد بن حنبل في المسند) للحافظ ابن عساكر بتحقيقنا.

(2) سبقني إلى بيان بعض هذه الأنواع الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاني رحمه الله تعالى في

القسم الأول: ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه سماعاً منه، وهذا القسم هو أكثر الأقسام عدداً، ولعله يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب.

وهذا النوع من التحمل يسمى عند المحدثين بالسماع من الشيخ، ويعد أعلى أنواع التحمل وأرفعها، وقد استعمل عبد الله صيغة (حدثني)، و(حدثنا)، وقد يستعمل صيغة: (سمعت). ومن أمثلته، قوله: حدثني أبي، حدثنا محمد بن جعفر... إلخ، وقوله: (سمعت أبي يقول: حدثنا أبو نوح... إلخ)⁽¹⁾.

القسم الثاني: ما قرأه عبدالله على أبيه، وهو قليل، ويسمى هذا النوع من التحمل بالعرض على الشيخ، ويستعمل عبدالله صيغة: (قرأت)، كقوله مثلاً: (قرأت على أبي هذا الحديث فأقرّبه، قال: حدثني مهدي بن جعفر... إلخ)⁽²⁾.

ومن دقته أنه يفصل في روايته عن أبيه بين روايته بطريق السماع، وبين روايته بطريق القراءة، فمن ذلك قوله: (قرأت على أبي من ههنا إلى البلاغ فأقرّبه)... ثم قال بعد خمسة عشر حديثاً: (إلى هنا قرأت على أبي، ومن هنا حدثني أبي)... ثم بدأ ذكر الأحاديث التي سمعها من أبيه⁽³⁾.

القسم الثالث: ما رواه عبدالله عن أبيه وعن غيره، وهو قليل أيضاً بالنسبة إلى الأول، ومن أمثلته قوله: (حدثني أبي وأبو خيثمة زهير بن حرب: قالوا:

(1) المسند 3/ 176، و5/ 262.

(2) المسند 5/ 147.

(3) المسند 1/ 445.

حدثنا عبدالرحمن بن مهدي... إلخ⁽¹⁾، ومن أمثلة ذلك أيضا قوله: (حدثني أبي، قال: حدثنا عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، ثم يقول عبدالله: وسمعتُه أنا من عبدالله بن محمد قال... إلخ)⁽²⁾.

القسم الرابع: ما وجدته عبدالله في كتاب أبيه بخطّ يده، فلم يقرأها عليه، ولم يسمعها منه، وهي المسماة عند المحدثين بـ (الوجدات في مسند أحمد)، وكان عبدالله إذا أراد أن يروى من هذا الطريق يقول مثلا: (وجدت في كتاب أبي بخطّ يده قال: حدثنا زيد بن الحُبَاب... إلخ) وبلغت هذه الأحاديث في المسند (110) أحاديث⁽³⁾.

القسم الخامس: ما رواه عبدالله عن غير أبيه، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول، وهذا القسم هو المسمى بـ (زوائد عبد الله)، وقد بلغت في المسند (233) حديثا وأثرا، ومن أمثلته قوله: (حدثني محمد بن أبي بكر المقدمي، حدثنا هارون بن مسلم، حدثنا القاسم بن عبدالرحمن، عن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عليُّ، أسبغ الوُضوء وإن شقَّ عليك... الحديث)⁽⁴⁾.

(1) المسند / 2 / 228.

(2) المسند / 1 / 212.

(3) وقد استخرجتها ورتبتها وخرجتها، وصدرت في مجلد لطيف.

(4) المسند / 1 / 78، وهذا القسم هو الذي جمعته ورتبته وخرّجته على الأبواب الفقهية وصدر في مجلد.

ومن باب الفائدة نشير إلى أنه لا فرق في الاستعمال بين (زيادات)، و(زوائد) فكلاهما في =

القسم السادس: ما رواه أبو بكر القطيعي - وهو راوي المسند عن عبد الله ابن أحمد - عن غير عبد الله عن أبيه، وتسمى (زيادات القطيعي في المسند)، وهي قليلة لا تزيد عن أربعة أحاديث فقط⁽¹⁾.

= الأحاديث الزائدة على مؤلف أو كتاب، وذهب الأخ الدكتور عبد الله دمغو في كتابه (إبراهيم ابن محمد بن سفيان - روايته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم) ص 35 إلى التفريق بينهما، فخصّ الزوائد بأحاديث زائدة في كتاب على كتاب آخر، وأن جامعها لا علاقة له بمؤلف الكتاب المزيّد عليه، وأما الزيادات فشرطها أن تكون من رواية الكتاب خاصة عن مؤلفه، ومن ثمّ فقد غمزني لأنّي سميتُ الأحاديث التي رواها عبد الله بن أحمد بن حنبل عن غير أبيه بالزوائد، وذلك في كتابي (زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند)، وكان حقها أن تسمى زيادات، أقول: ممارسات الأئمة تدل على عدم التفريق بين اللفظتين، ففي تخريج أحاديث الإحياء للعراقي ص 1261 قال: (رواه عبد الله في زوائد المسند)، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري 11 / 119: (وفي زوائد عبد الله بن أحمد في مسند أبيه)، وقال في تعجيل المنفعة 1 / 370: (خرّج طريقه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند...)، وقال في الإصابة 4 / 503: (روى عبد الله بن أحمد في زوائد المسند...)، وكذا قال في القول المسدد ص 33، وفي التلخيص الحبير 1 / 234، وفي الدراية ص 350، وكذا قال أيضا الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة ص 283، والعجلوني في كشف الخفاء 1 / 268، و2 / 174، والمتقي الهندي في كنز العمال 7 / 258، والشوكاني في الفوائد المجموعة ص 342، وقال العلامة صالح الفلّاني في تبيته قطف الثمر ص 74 بتحقيقنا: (وأما مسند الإمام أحمد بن حنبل مع زوائد عبد الله فأرويه قراءة من أوله إلى مسند المكين وإجازة لسائره...)، وهناك أيضا عدد آخر من العلماء لا يفرّقون بين اللفظتين، وأطلقوا على زيادات عبد الله في المسند: (زوائد)، كما أطلقوا عليها أيضا (زيادات)، وهذا هو الصحيح.

(1) وقد سقطت من طبعة المسند القديمة، ولم يبق سوى حديث واحد وهو حديث أبي مسعود =

القسم السابع: أحاديث رواها عبد الله عن أبيه في غير المسند ثم نقلها إلى المسند، وهو قليل نادر، يوجد منه حديثان فقط، وهما: قال عبد الله: (حَدَّثَنِي أَبِي إِمْلَاءً، أَمْلَاهُ عَلَيْنَا فِي التَّوَادِرِ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ حَمِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى، عَنْ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ قَرَأَ بِهَايَةِ آيَةٍ فِي لَيْلَةٍ، كُتِبَ لَهُ قَنُوتٌ لَيْلَةً⁽¹⁾).

= البدرى، قال في 5 / 273: (حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْغَعْ مَا سَمِعْتَ). وبقية الأحاديث ذكرها الحافظ ابن حجر في المسند المعتلي، وذكرها مجتمعة محقق الكتاب في مقدمته، كما ذكرها أيضا الدكتور دخيل بن صالح اللحيان في بحث له بعنوان (زيادات القطيعي على مسند الإمام أحمد دراسة وتحريجا) ونشره في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة (1422)

ملحوظة: استدرك محققو طبعة المكنز للمسند عشرة أحاديث في مسند ابن عباس، وهي من زيادات القطيعي، كما جاء في مقالة محمود أبو عبد الله المنشورة على شبكة الانترنت.

وجاء في حاشية طبعة دار الرسالة 5 / 130 ما نصه: (جاء هنا بعد هذا الحديث في نسخة (ظ9) [وهي نسخة المكتبة الظاهرية التاسعة] بين الجزء الثامن وبين الجزء السابع بتقسيمها، ورقة طيارة [يعني جذاذة ورقة] فيها ما نصه: ومن فوائد أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان وهو القطيعي أحاديث كانت في آخر الجزء الثامن) ثم ساق عشرة أحاديث أكثرها من رواية القطيعي عن غير الإمام عبد الله، وهذه الأحاديث لا علاقة لها بالمسند وإنما هي من فوائد القطيعي.

(1) مسند أحمد (طبعة الرسالة) 28 / 156.

والحديث الآخر: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: [حَدَّثَنِي أَبِي] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتِ الْجَزْرِيُّ، عَنْ نَاصِحِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَأَنْ يُؤَدَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ، أَوْ أَحَدُكُمْ وَلَدَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَّصِدَّقَ كُلَّ يَوْمٍ بِنِصْفِ صَاعٍ). قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: (وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يُجَرِّجْهُ أَبِي فِي مُسْنَدِهِ مِنْ أَجْلِ نَاصِحٍ، لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ، وَأَمْلَأَهُ عَلِيُّ فِي النَّوَادِرِ)⁽¹⁾.

* * *

* المبحث الخامس: انتقاء المسند:

انتقى الإمام أحمد مسنده من عدد كبير من الأحاديث النبوية التي رواها عن شيوخه، وجاءت نتيجة عمل شاق ورحلات كثيرة لاقى فيها ما لاقى من تعب وجهد.

قال عبدالله بن الإمام أحمد: (خَرَجَ أَبِي الْمَسْنَدَ مِنْ سَبْعِمِائَةِ أَلْفِ حَدِيثٍ)⁽²⁾. وقال حنبل بن إسحاق: (جمعنا أحمد أنا وابناه: عبد الله وصالح، وقال: انتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة)⁽³⁾. قال الإمام ابن قيم الجوزية: (وهذه الحكاية قد ذكرها حنبل في تاريخه،

(1) مسند أحمد (طبعة الرسالة) 34 / 459. وما بين المعقوفتين سقط من المسند، وهو سهو فيما أرى.

(2) خصائص المسند لأبي موسى المديني ص 22، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي 2 / 31.

(3) خصائص المسند ص 21، وترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر ص 30.

وهي صحيحة بلا شك⁽¹⁾.

وقد اختلف العلماء في قول الإمام أحمد: (فإن كان فيه وإلا ليس بحجة) فقال ابن الجزري: (يريد أصول الأحاديث، وهو صحيح، فإنه ما من حديث غالباً إلا وله أصل في المسند)⁽²⁾، وقال ابن قيم الجوزية: (وقد استشكل بعض الحُفَّاظ هذا من أحمد، وقال: في الصحيحين أحاديث ليست في المسند، وأجيب عن هذا: بأن تلك الألفاظ بعينها وإن خلا عنها المسند فلها فيه أصول ونظائر وشواهد، وأما أن يكون متن صحيح لا مطعن فيه ليس له في المسند أصل ولا نظير - فلا يكاد يوجد البتة)⁽³⁾.

وبهذا يتبين أن المسند مشتمل على أصول الأحاديث النبوية، ولذلك عندما سئل الحافظ أبو الحسين اليونيني أنت تحفظ الكتب الستة؟ فقال: (أحفظها وما أحفظها، فقيل له: كيف هذا؟ فقال: أنا أحفظ مسند أحمد، وما يفوت المسند من الكتب الستة إلا قليل)⁽⁴⁾. وقال الإمام الذهبي وهو يتحدث عنه: (فإنه محتوٍ على أكثر

(1) الفروسية لابن القيم ص 69.

(2) المصعد الأحمدي لابن الجزري ص 31.

(3) الفروسية لابن القيم ص 69.

(4) المصعد الاحمد ص 32. وأبو الحسين اليونيني هو علي بن محمد بن أحمد الحنبلي، الإمام الحافظ المحدث الزاهد، قال الذهبي في معجمه الكبير 2 / 40: (وَكَانَ شَيْخًا مَهِيْبًا مُنَوَّرًا حُلُوَ الْمُجَالِسَةِ كَثِيرَ الْإِفَادَةِ قَوِيَّ الْمَشَارَكَةِ فِي الْعُلُومِ حَسَنَ الْبِشْرِ - مَلِيحَ التَّوَاضُّعِ، أَكْثَرَتْ عَنْهُ بِعَلْبِكَ وَبِدِمَشْقٍ)، توفي سنة (701). وهو الذي نسخ صحيح البخاري وحرره، وتعد نسخته أعظم =

الحديث النبوي، وَقَلَّ أَنْ يَثْبُتَ حَدِيثٌ إِلَّا وَهُوَ فِيهِ... وَقَلَّ أَنْ تَجِدَ فِيهِ خَبْرًا سَاقِطًا⁽¹⁾.

* * *

* المبحث السادس: شرط الإمام أحمد في المسند:

ذكرنا سابقاً أن الإمام أحمد اهتم بمسنده، وأنه انتقاه من جملة كبيرة من الحديث، ولأجل ذلك لم يرو في المسند لرواة يرى عدم الاحتجاج بحديثهم، فقد ضرب على حديث عمرو بن خالد الواسطي، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد ابن جبير، عن ابن عباس: (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَمْشِيَ فِي خَفِّ وَاحِدٍ...) الحديث، قال عبدالله: (وَفِي الْحَدِيثِ كَلَامٌ كَثِيرٌ غَيْرٌ هَذَا، فَلَمْ يُحَدِّثْنَا بِهِ، ضَرَبَ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ تَرَكَ حَدِيثَهُ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَمْرُو بْنُ خَالِدٍ لَا يُسَاوِي شَيْئًا)⁽²⁾.

وقال عبدالله في العلل: (سَأَلْتُ أَبِي عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبَانَ، قَالَ: لَمْ أُخْرِجْ عَنْهُ فِي الْمُسْنَدِ شَيْئًا، وَقَدْ أُخْرِجَتْ عَنْهُ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الْحَدِيثِ، مُنْذُ حَدَّثَ بِحَدِيثِ

= أصل يوثق به، لأنه جمع للصحيح أصولاً معتمدة، وعقد مجالس في دمشق لإسماعه بحضرة الإمام العلامة اللغوي ابن مالك صاحب الألفية وجماعة من الأفاضل غيره، وقد طبعت فروع من هذه النسخة، والحمد لله رب العالمين.

(1) المصعد الأحمدي 34.

(2) المسند 1/ 321، والحديث أدخله عبدالله في المسند وهو مما وجدته في كتب أبيه، ينظر: الوجادات في مسند أحمد رقم (73). وعبد العزيز بن أبان هذا متروك الحديث.

المُؤَاقِيتِ حَدِيثِ سُفْيَانَ عَنِ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ تَرَكْتَهُ⁽¹⁾.

وقال عبدالله في زوائد المسند: (حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ فِيهِ الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالْغَرْبِ وَالِدَالِيَةِ فِيهِ نِصْفُ الْعُشْرِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: فَحَدَّثْتُ أَبِي بِحَدِيثِ عُثْمَانَ، عَنْ جَرِيرٍ، فَأَنْكَرَهُ، وَكَانَ أَبِي لَا يُحَدِّثُنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَالِمٍ لِضَعْفِهِ عِنْدَهُ وَإِنْكَارِهِ لِحَدِيثِهِ⁽²⁾).

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية شرط الإمام أحمد في المسند وأنه أقوى من شرط أبي داود في السنن، فقال: (شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه، وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم أحمد في المسند، ولهذا كان الإمام أحمد لا يروي في المسند عمّن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن قد يروي عن من يضعف لسوء حفظه، فإنه يكتب حديثه ليعتضد به ويعتبر به)⁽³⁾.

وقال في موضع آخر: (وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين

(1) العلل ومعرفة الرجال لعبدالله بن أحمد 3 / 298، والضعفاء للعقيلي 3 / 16.

(2) المسند 1 / 145، وهو في كتاب زوائد عبدالله في المسند رقم (61).

(3) فتاوى ابن تيمية 18 / 26. وقد جاءت رواية واحدة فقط للكذاب محمد بن سعيد المصلوب، ذكرتها في بحث (الرواة المتروكون في المسند).

بالكذب، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف، وشرطه في المسند أمثل من شرط أبي داود في سننه⁽¹⁾.

وقال تلميذه ابن قيم الجوزية وهو يرد على أبي موسى المدني قوله: إنَّ ما سكت عنه أحمد في المسند صحيح: (إن أحمد لم يورد في مسنده عدَّة أحاديث سُئل هو عنها فضعَّفها بعينها وأنكرها، كما روى حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة يرفعه: إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصيام حتى يكون رمضان⁽²⁾). قال حرب: سمعت أحمد يقول: هذا حديث منكر، ولم يحدث العلاء بحديث أنكر من هذا، وكان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث به... ثم ساق العلامة ابن القيم أمثله كثيرة من هذا النوع، إلى أن قال: (وهذا باب واسع لو تتبعناه لجاء كتابا كبيرا، والمقصود أنه ليس كل ما رواه وسكت عنه يكون صحيحا عنده، حتى لو كان صحيحا عنده وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة على نظيره، وبهذا يعرف وهم الحافظ أبي موسى المدني في قوله: إن ما خرَّجه الإمام أحمد في مسنده فهو صحيح عنده، فإن أحمد لم يقل ذلك قط، ولا قال ما يدل عليه، بل قال ما يدل على خلاف ذلك)⁽³⁾.

* * *

(1) منهاج السنة النبوية 4 / 27.

(2) الحديث في المسند 2 / 442.

(3) الفروسية ص 64 - 69.

* المبحث السابع: درجة أحاديث المسند:

ذكر العلامة شعيب الأرناؤوط مراتب الأحاديث في المسند، فقال: (وهذا المسند الذي ينتظم نحو ثلاثين ألفَ حديثٍ مُسَنَدَةٍ، تنقسم أحاديثه بطريق الاستقراء إلى ستة أقسام، منها ما هو صحيحٌ لذاته، ومنها ما هو صحيحٌ لغيره، ومنها ما هو حسن لذاته، ومنها ما هو حسن لغيره، ومنها ما هو ضعيفٌ ضعفاً خفيفاً، ومنها ما هو شديد الضعف، يكاد يقتربُ من الموضوع)⁽¹⁾.

وقد اختلف العلماء قديماً في درجة أحاديث المسند، فمنهم من قال: إن فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة، ومنهم من قال: إن كل ما فيه صحيح، وتوسط أناس منهم فقالوا: فيه أحاديث ضعيفة، ولكنها قليلة مقارنة بعدد أحاديث الكتاب وينفون وجود الأحاديث الموضوعة فيه.

وإليك التفصيل في ذلك:

1 - فأما من قال بأن كل أحاديثه صحيحة، فهو الحافظ أبو موسى المدني (ت 581) كما تقدم كلامه في المطلب السابق، وهذا قول غير مسلّم به، فمن المعلوم أن المسند احتوى على عدد من الأحاديث الصحيحة والضعيفة، وقد عمل شيخ بعض شيوخنا العلامة أحمد شاكر إحصاء لعدد الأحاديث الصحيحة والضعيفة، بلغت في نهاية تحقيقه للمجلد الخامس عشر (7246) حديثاً صحيحاً

(1) مقدمة المسند طبعة مؤسسة الرسالة 1 / 68.

وحسنا، و(853) حديثا ضعيفا⁽¹⁾.

وقد تعقب العلماء قول أبي موسى، فقال الإمام ابن كثير: (وأما قول الحافظ أبي موسى عن مسند الإمام أحمد إنه صحيح، فقول ضعيف، فإن فيه أحاديث ضعيفة، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مرو وعسقلان، والبرث الأحمر عند حمص، وغير ذلك كما قد نبّه عليه طائفة من الحفاظ)⁽²⁾.

2 - وذهب الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي (ت 597) إلى أنه توجد فيه أحاديث موضوعة، ولأجل ذلك فقد حكم على بعض أحاديثه بالوضع، وذكرها

(1) انظر: المسند 15 / 247 تحقيق الشيخ أحمد شاکر رحمه الله تعالى، وينبغي الإشارة إلى أن العلامة أحمد شاکر معروف عند المشتغلين بالحديث بأنه قد يتساهل في التصحيح، فقد وثّق رواية وجعل أحاديثهم صحيحة أو حسنة مع أنهم مطعون فيهم عند أكثر المحدثين، ومن هؤلاء: شريك بن عبدالله النخعي، وعبدالله بن لبيبة، وعلي بن زيد بن جُدعان وغيرهم، كما أنه لم يراع بعض قواعد المحدثين في العلل، وينظر الطبعة الجديدة للمسند (طبعة الرسالة) 1 / 148. ويؤخذ على العلامة أحمد شاکر رحمه الله أيضا اعتباره لمن لم يذكر فيه البخاري في التاريخ الكبير، ولا ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل جرّحا ولا تعديلا أنه ثقة عندهما، وبناء على ذلك صحح بعض الأحاديث التي لم يُسبق إلى تصحيحها، وهذا تساهل بيّن.

(2) اختصار علوم الحديث مع شرحه الباعث الحثيث ص 31. وحديث فضائل مرو في المسند من حديث بريدة 5 / 357 بلفظ: (ستكون بعدي بعوث كثيرة... الحديث). وحديث البرث الأحمر عند حمص من مسند عمر 1 / 19، بلفظ (وليبعثن الله منها يوم القيامة سبعين ألفا لا حساب ولا عذاب عليهم... الحديث)، ومعنى (البرث): الأرض اللينة.

وحقق شيخ الإسلام ابن تيمية هذه المسألة تحقيقاً علمياً، فقال: (ولهذا تنازع أبو العلاء الهمداني والشيخ أبو الفرج بن الجوزي، هل في المسند حديث

(١) وقال ابن الجوزي في صيد الخاطر ص 313 - وهو يستغرب ما صدر من بعض معاصريه من أن يكون في المسند ما ليس بصحيح: (كان قد سألتني بعض أصحاب الحديث: هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح؟ فقلت: نعم. فعظم ذلك على جماعة ينسبون إلى المذهب! فحملت أمرهم على أنهم عوام، وأهملت فكر ذلك. وإذا بهم قد كتبوا فتاوى، فكتب فيها جماعة من أهل خراسان، - منهم أبو العلاء الهمداني - يعظمون هذا القول، ويردونه، ويقبحون قول من قاله! فبقيت دهشاً متعجباً، وقلت في نفسي: وا عجباً! صار المنتسبون إلى العلم عامة أيضاً! وما ذاك إلا أنهم سمعوا الحديث، ولم يبحثوا عن صحيحه وسقيمه، وظنوا أن من قال ما قلته تعرض للطنن فيما أخرجه أحمد، وليس كذلك! فإن الإمام أحمد روى المشهور والجيد والردىء، ثم هو قد رد كثيراً مما روى، ولم يقبل به، ولم يجعله مذهباً له. أليس هو القائل في حديث الوضوء بالنيذ: مجهول؟! ومن نظر في كتاب العلل الذي صنفه أبو بكر الخلال، رأى أحاديث كثيرة، كلها في المسند، وقد طعن فيها أحمد. ونقلت من خط القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء في مسألة النيذ، قال: إنما روى أحمد في مسنده ما اشتهر، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم ويدل على ذلك أن عبد الله قال: قلت لأبي: ما تقول في حديث ربعي بن حراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز ابن أبي رواد؟ قلت: نعم. قال: الأحاديث بخلافه. قلت: فقد ذكرته في المسند؟ قال: قصدت في المسند المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي، لم أرد بهذا المسند إلا الشيء بعد الشيء - اليسير؛ ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه. قال القاضي: وقد أخبر عن نفسه كيف طريقه في المسند؛ فمن جعله أصلاً للصحة، فقد خالفه، وترك مقصده).

موضوع؟ فأنكر الحافظ أبو العلاء أن يكون في المسند حديث موضوع، وأثبت ذلك أبو الفرج، ويبيّن أن فيه أحاديث قد قام دليل على أنها باطلة، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب، بل غلط فيه، ولهذا روى في كتابة الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع، وقد نازعة طائفة من العلماء في كثير مما ذكره، وقالوا: إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل، بل يبيّنوا ثبوت بعض ذلك، لكن الغالب على ما ذكره في الموضوعات أنه باطل باتفاق العلماء، وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المخلتق المصنوع الذي تعمد صاحبه الكذب، والكذب كان قليلا في السلف⁽¹⁾.

وقد بيّن الذهبي أن في المسند أحاديث موضوعة قليلة، فقال: (ففيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها، وفيه أحاديث معدودة شبة موضوعة، ولكنها قطرة في بحر)⁽²⁾.

وكذا ذكر الحافظ العراقي بأن في المسند أحاديث موضوعة⁽³⁾، ولكنها قليلة، وقد تعقب الحافظ ابن حجر هذا القول من شيخة، وألف لأجل ذلك كتابا سماه: (القول المسدد في الذب عن مسند الامام أحمد) ذكر فيه الأحاديث التي ذكرها شيخة العراقي، وهي تسعة أحاديث، ثم أضاف إليها خمسة عشر-

(1) قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة ص 81.

(2) سير أعلام النبلاء 11 / 329.

(3) التفييد والإيضاح ص 43.

حديثاً أوردها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، ورد عليه⁽¹⁾.

ثم جاء الحافظ السيوطي وألف كتاباً سماه: (الذيل الممهد) ذكر فيه أحاديث فات الحافظ ابن حجر في (القول المسدد) وهي في موضوعات ابن الجوزي، وذب عنها، وعدتها أربعة عشر حديثاً، فيكون ما انتقد بالوضع في المسند (38) حديثاً⁽²⁾.

وقال ابن حجر: (ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً، والحق أن أحاديثه غالبها جيد، والضعاف منها إنما يوردها المتابعات، وفيه القليل من الضعاف والغرائب والأفراد أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً وبقي منها بعده بقية)⁽³⁾.

وقال السخاوي: (والحق أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها أشد في الضعف من بعض، حتى أن ابن الجوزي أدخل كثيراً منها في موضوعاته، ولكن قد تعقبه في بعضها الشارح - يعني العراقي - وفي سائرها شيخنا - يعني ابن حجر - وحقق كما سمعته منه نفي الوضع عن جميع أحاديثه، وأنه أحسن انتقاء وتحريراً من الكتب التي لم تلتزم الصحة في جمعها، قال: وليست الأحاديث الزائدة فيه على ما في الصحيحين بأكثر ضعفاً من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود

(1) انظر كتابه: القول المسدد، وقد لخصه الحافظ في كتابه النكت على ابن الصلاح 1 / 452.

(2) انظر: تدريب الراوي 1 / 172.

(3) تعجيل المنفعة ص 6.

والترمذي وغيرهما⁽¹⁾.

ومن هذا العرض السابق يتبين أن في المسند أحاديث ضعيفة، وغالب هذه الأحاديث يحتاج بها إذا وجدت المتابعات أو الشواهد، كما أن فيه أحاديث منكره ومتروكة، وبعض الأحاديث الموضوعة وهي نادرة، وكان الإمام يأمر بالضرب عليها، ولكنه غفل عنها وذهل، أو هو مما أدخله عبدالله بعد ذلك.

ومن الأمثلة على أن الإمام أحمد أمر بالضرب على بعض الأحاديث، لكن عبدالله ذكرها في المسند بعد الضرب - هذه الأحاديث⁽²⁾:

1 - ذكر عبدالله أنه وجد في كتب أبيه حديثين من طريق فائد بن عبدالرحمن عن عبدالله بن أبي أوفى رضي الله عنه ثم ذكر الحديثين، ثم قال عبدالله: (لم يحدثنا أبي بهذين الحديثين ضرب عليهما من كتابه، لأنه لم يرض حديث فائد بن عبدالرحمن، أو كان عنده متروك الحديث)⁽³⁾.

2 - قال عبدالله: (وجدت هذا الحديث في كتاب أبي بخط يده: حدثنا بكر ابن يزيد - وأظنني قد سمعته منه في المذاكرة فلم أكتبه، وكان بكر ينزل المدينة، أظنه كان في المحنة، كان قد ضرب على هذا الحديث في كتابه... إلخ)⁽⁴⁾.

(1) فتح المغيث 1 / 104، وانظر كلام ابن حجر في النكت على ابن الصلاح 1 / 448.

(2) وقد استعرض الإمام ابن القيم في كتاب الفروسية ص 247 عددا من الأحاديث التي طعن بصحتها وهي موجودة في المسند، وذكرها الشيخ شعيب ورفاقه في مقدمته للمسند 1 / 72.

(3) المسند 4 / 382.

(4) المسند 4 / 96.

3 - روى عبدالله عن أبيه حديث ابن عباس: نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمشى في خف واحد، ثم قال: (ضرب عليه أبي في كتابه، فظننت أنه ترك حديثه من أجل أنه روى عن عمرو بن خالد)⁽¹⁾.

* * *

* المبحث الثامن: مراتب الرواة في المسند:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مراتب شيوخه في المسند.

المطلب الثاني: مراتب بقية الرواة في المسند من غير شيوخه.

* * *

المطلب الأول: مراتب شيوخه في المسند:

روى الإمام أحمد في المسند (28141) حديثاً بما فيها المكرر والأحاديث التي رواها عبد الله عن أبيه وجادة⁽²⁾، رواها عن (292) شيخاً، كما جاء في كتابي (معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند)⁽³⁾، وأكثر الأحاديث فيه رواها عن كبار أئمة الحديث، وإليك تفصيل القول فيهم:

(1) المسند / 1 / 321.

(2) سنذكر هذا الأمر لاحقاً.

(3) مع العلم أن هناك بعض المسانيد الصغيرة سقطت من المسند.

المرتبة الأولى: شيوخه الثقات، وعدد أحاديثهم (26800) حديث،

وهم⁽¹⁾:

1- أصحاب الألف: روى عنهم (10851) حديثا، وعددهم سبعة، وهم على التوالي: عفان بن مسلم بلغت أحاديثه (1982) حديثا، ووكيع بن الجراح (1895) حديثا، ومحمد بن جعفر غندر (1764) حديثا، وعبد الرزاق (1561) حديثا، ويحيى بن سعيد القطان (1331) حديثا، ويزيد بن هارون (1280) حديثا، وعبد الرحمن بن مهدي (1038) حديثا.

2- أصحاب المائتين: روى عنهم (10370) حديثا، وعددهم (25) شيئا، أكثرهم رواية: سفيان بن عيينة، روى عنه (759) حديثا، ثم الحسن بن موسى الأشيب (740) حديثا، ثم روح بن عبادة (694) حديثا... إلى آخرهم، وأقلهم رواية: يحيى بن إسحاق روى عنه (200) حديث، ثم ابن أبي عدي (210) أحاديث، ثم أبو كامل (217) حديثا.

3- أصحاب المائة، روى عنهم (1766) حديثا، وعددهم (12) شيئا، أكثرهم رواية عبد الله بن يزيد المقرئ، روى عنه (195)... إلى آخرهم، وأقلهم رواية: يعلى بن عبيد، روى عنه (102) حديثا.

4- أصحاب العشرات، وعددهم (95) شيئا، وعدد أحاديثهم

(1) أصحاب القوائم الثلاثة الأولى ذكرتهم بالتفصيل في كتابي (معجم شيوخ الإمام أحمد في المسند ص 75-77، ولذلك لم أذكرهم هنا للاختصار.

(3457) حديثاً، أكثرهم رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعدد مروياته (92)، وأقلهم رواية: أنس بن عياض، وحفص بن غياث، وحميد بن عبد الرحمن، وأبو بكر بن عياش، وعدد مرويات كل واحد منهم (11) رواية، وهم:

عدد مروياته	اسم الشيخ	تسلسل
92	عبد الأعلى بن عبد الأعلى	.1
89	عبد الوهاب بن عطاء	.2
85	إسحاق بن يوسف	.3
85	عبد الوهاب بن عبد المجيد	.4
83	محمد بن فضيل بن غزوان	.5
80	حماد بن خالد	.6
78	عتاب بن زياد	.7
77	حماد بن أسامة	.8
77	سليمان بن داود	.9
73	عبد الله بن محمد بن أبي شيبة	.10
63	وهب بن جرير	.11
63	يحيى بن أبي بكير	.12
62	علي بن المديني	.13

عدد مروايته	اسم الشيخ	تسلسل
61	أحمد بن عبد الملك	.14
61	محمد بن بشر بن الفرافصة	.15
60	حجين بن المثني	.16
59	إبراهيم بن خالد	.17
59	علي بن بحر	.18
58	إبراهيم بن العباس	.19
57	عمرو بن الهيثم	.20
56	عبد الله بن الوليد	.21
56	عبدة بن حميد	.22
54	الوليد بن مسلم	.23
54	يحيى بن زكريا بن أبي زائدة	.24
54	يحيى بن غيلان	.25
53	الحسن بن علي الجعفي	.26
53	الضحاك بن مخلد أبو عاصم	.27
52	عبد الله بن بكر السهمي	.28
47	عبد الواحد بن واصل	.29

عدد مروايته	اسم الشيخ	تسلسل
45	إسماعيل بن عمر	.30
45	محمد بن الفضل عارم	.31
43	جرير بن عبد الحميد	.32
43	زكريا بن عدي	.33
43	محمد بن يزيد الواسطي	.34
41	أسباط بن محمد	.35
40	عبد الله بن الحارث	.36
38	علي بن حفص المدائني	.37
38	معتمر بن سليمان	.38
37	سليمان بن حرب	.39
37	عبدة بن سليمان الكلابي	.40
36	محمد بن عبد الله بن المثني	.41
35	يزيد بن عبد ربه	.42
34	عبد الله بن إدريس الأودي	.43
33	علي بن عياش	.44
33	محمد بن سلمة الحراني	.45

عدد روايته	اسم الشيخ	تسلسل
33	هشام بن عبد الملك الطيالسي	.46
30	حيوة بن شريح	.47
30	صفوان بن عيسى	.48
30	كثير بن هشام	.49
29	معاوية بن هشام	.50
29	هوذة بن خليفة	.51
28	يحيى بن حماد	.52
27	مكي بن إبراهيم	.53
27	هشام بن سعيد الطالقاني	.54
27	هيثم بن خارجة	.55
26	عبد الكبير بن عبد المجيد	.56
26	عثمان بن محمد بن أبي شيبة	.57
25	مروان بن معاوية الفزاري	.58
24	عصام بن خالد	.59
24	معاذ بن معاذ العنبري	.60
23	أحمد بن الحجاج	.61

عدد مروايته	اسم الشيخ	تسلسل
23	عبد الرحمن بن غزوان	.62
22	إسحاق بن سليمان	.63
22	الحكم بن موسى	.64
22	سعيد بن منصور	.65
21	عمر بن سعد	.66
20	ربيعي بن إبراهيم بن مقسم	.67
19	سعد بن إبراهيم الزهري	.68
19	محمد بن سابق	.69
18	معمر بن سليمان	.70
18	يحيى بن سعيد الأموي	.71
18	يعمر بن بشر	.72
17	حماد بن مسعدة	.73
16	بشر بن المفضل	.74
15	بشر بن شعيب بن أبي حمزة	.75
15	الحسن بن سوار	.76
15	نوح بن ميمون	.77

عدد مروايته	اسم الشيخ	تسلسل
14	زياد بن عبد الله البكائي	.78
14	سويد بن عمرو	.79
14	محمد بن إدريس الشافعي	.80
13	إسماعيل بن محمد	.81
13	بكر بن عيسى	.82
13	شجاع بن الوليد	.83
13	عباد بن عباد	.84
13	عبد العزيز بن عبد الصمد	.85
13	محمد بن جعفر الرازي	.86
13	محمد بن الصباح	.87
13	مروان بن شجاع	.88
13	معاذ بن هشام	.89
12	عبد الجبار بن محمد	.90
12	قران بن تمام	.91
11	أنس بن عياض	.92
11	حفص بن غياث	.93

تسلسل	اسم الشيخ	عدد مروايته
.94	حميد بن عبد الرحمن	11
.95	أبو بكر بن عياش	11

5 - أصحاب العشرة ومن دونهم، وعددهم (99) شيخاً، وعدد أحاديثهم (356) حديثاً، أكثرهم رواية إسحاق بن إبراهيم، وعبد القدوس بن بكر، وعلي ابن ثابت، وعمر بن عبيد، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ومحمد بن ربيعة، وعدد مروياتهم (10) أحاديث، وأقلهم رواية إبراهيم بن حبيب وغيره، كما في الجدول التالي:

تسلسل	اسم الشيخ	عدد الأحاديث
.1	إسحاق بن إبراهيم	10
.2	عبد القدوس بن بكر	10
.3	علي بن ثابت	10
.4	عمر بن عبيد الطنافسي	10
.5	محمد بن إسماعيل بن أبي فديك	10
.6	محمد بن ربيعة	10
.7	زيد بن يحيى	9
.8	سكن بن نافع	9

عدد الأحاديث	اسم الشيخ	تسلسل
9	عبيد بن أبي قرّة	.9
8	جعفر بن عون	.10
8	سهل بن يوسف	.11
8	عبيد الله بن محمد العيشي	.12
8	علي بن الحسن بن شقيق	.13
8	غسان بن الربيع	.14
8	يحيى بن عبد الملك	.15
7	إسحاق بن إسماعيل	.16
7	شعيب بن حرب	.17
6	حسن بن الربيع	.18
6	داود بن عمرو المسيبي	.19
6	مهنا بن عبد الحميد	.20
6	أبو القاسم بن أبي الزناد	.21
5	أمية بن خالد	.22
5	أيوب بن النجار	.23
5	حرمي بن عمارة	.24

عدد الأحاديث	اسم الشيخ	تسلسل
5	سعيد بن عامر الضبعي	.25
5	شبابة بن سوار	.26
5	القاسم بن مالك	.27
5	موسى بن طارق	.28
4	إسماعيل بن أبان	.29
4	داود بن مهران	.30
4	الربيع بن نافع أبو توبة	.31
4	زياد بن الربيع اليعمدي	.32
4	عاصم بن علي بن عاصم	.33
4	عبد الرحمن بن محمد المحاربي	.34
4	علي بن هاشم بن البريد	.35
4	محمد بن الحسن بن عمران	.36
4	محمد بن حميد	.37
4	محمد بن عبد الله بن كناسة	.38
4	محمد بن مقاتل	.39
4	مهدي بن جعفر	.40

عدد الأحاديث	اسم الشيخ	تسلسل
4	يحيى بن واضح	.41
3 وجادة	سعيد بن سليمان سعدويه	.42
3	عباد بن العوام	.43
3	عبد الله بن إبراهيم	.44
3	فياض بن محمد	.45
3	قريش بن إبراهيم	.46
3	محمد بن الحسن بن أتش	.47
3	محمد بن النوشجان	.48
3	مرحوم بن عبد العزيز	.49
3	المطلب بن زياد	.50
3	يزيد بن أبي حكيم	.51
2	إبراهيم بن سعد	.52
2	أزهر بن سعد	.53
2	إسحاق بن منصور	.54
2	زكريا بن أبي زكريا	.55
2	طلق بن غنام	.56

عدد الأحاديث	اسم الشيخ	تسلسل
2	عبد السلام بن حرب	.57
2	عبد الصمد بن حسان	.58
2	عثام بن علي	.59
2	عثمان بن عثمان	.60
2	عمر بن أيوب	.61
2	عمر بن حفص	.62
2	عمرو بن محمد العنقزي	.63
2	غسان بن المفضل	.64
2	غسان بن مضر	.65
2	محمد بن صبيح	.66
2	مسكين بن بكير	.67
2	موسى بن هلال	.68
2	يوسف بن يعقوب	.69
1	إبراهيم بن حبيب	.70
1	أحمد بن جناب	.71
1	أحمد بن جناح	.72

عدد الأحاديث	اسم الشيخ	تسلسل
1	إسماعيل بن إبراهيم	.73
1	إسماعيل بن عبد الكريم	.74
1	بشر بن السري	.75
1	بكر بن يزيد الحمصي	.76
1	ثابت بن الوليد	.77
1 وجادة	الحارث بن النعمان	.78
1	الحارث بن مرة	.79
1	الحسن بن عيسى بن ماسرجس	.80
1	حفص بن عمر بن سخبرة	.81
1 وجادة	سعيد بن يحيى الأموي	.82
1	عائذ بن حبيب	.83
1	عبد الملك بن عبد الرحمن	.84
1	عبد الوهاب بن همام الصنعاني	.85
1	عقبة بن خالد	.86
1	عمر بن عاصم	.87
1	عمر بن علي بن مقدم	.88

عدد الأحاديث	اسم الشيخ	تسلسل
1	مبشر بن إسماعيل	.89
1	محمد بن سواء	.90
1	محمد بن كثير العبدي	.91
1	محمد بن يوسف الفريابي	.92
1	منصور بن وردان	.93
1	نوح بن يزيد	.94
1	الهيثم بن جميل	.95
1	يحيى بن أيوب	.96
1	يحيى بن حبيب	.97
1 وجادة	يحيى بن معين	.98
1	يعقوب بن عيسى	.99

المرتبة الثانية: روايته عن شيوخ من أهل العدالة والحفظ، لكن يقع الوهم كثيرا في أحاديثهم لغفلتهم وعدم إتقانهم، وأكثر رواياتهم توبعت من طرق أخرى، وعددهم (22) شيخا وعدد أحاديثهم (344) حديثا، وهم:

عدد الأحاديث	صدوق يخطئ	تسلسل
52	إبراهيم بن إسحاق	1

عدد الأحاديث	صديق يخطئ	تسلسل
10	إبراهيم بن مهدي	2
11	أحوص بن جواب	3
20	أزهر بن القاسم	4
6	الحسين بن الحسن	5
2	سعيد بن خثيم	6
19	سليمان بن حيان	7
7	سيار بن حاتم	8
1	عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني	9
91	علي بن عاصم الواسطي	10
12	عمار بن محمد	11
5	عمرو بن مجمع	12
2	محاضر بن المورع	13
16	محمد بن عبد الرحمن الطفاوي	14
58	محمد بن مصعب القرفسائي	15
3	محمد بن ميمون	16
2	مخلد بن يزيد	17

عدد الأحاديث	صدوق يخطئ	تسلسل
10	مصعب بن سلام	18
4	مصعب بن المقدم	19
4	النضر بن إسماعيل	20
4	الوليد بن القاسم	21
3	يحيى بن يمان	22

المرتبة الثالثة: روى عن بعض المجاهيل، وعددهم (8) شيوخ، وعدد أحاديثهم (26) حديثاً، وهم:

عدد مروياته	اسم الشيخ	تسلسل
1	إسماعيل بن زيد الكوفي	1
2	بهلول بن حكيم	2
1	حفص بن عمر	3
4	عبد المتعال بن عبد الوهاب	4
1	عبيد الله بن زياد الهمداني	5
7	فزارة بن عمر	6
1	هذيل بن ميمون	7
6	أبو عبيدة بن عبيد الله بن عبد الرحمن الأشجعي	8

المرتبة الرابعة: روى عن بعض الضعفاء والمتروكين، وعددهم (19)

شيخا، وعدد أحاديثهم (88) حديثا، وأكثرها مما توبعوا عليه، وهم:

عدد مروياته	اسم الشيخ	تسلسل
1	تليد بن سليمان	1
1	حجاج بن نصير	2
9	الحسن بن يحيى المروزي	3
1	الحكم بن مروان الضرير	4
2	سعيد بن محمد الوراق	5
1	سفيان بن وكيع	6
20	عامر بن صالح، وهو متروك الحديث ⁽¹⁾	7
1	عبد الله بن معاوية	8
3	عبد الله بن ميمون	9
2	عبد الله بن واقد، وهو متروك الحديث ⁽²⁾	10

- (1) هذا الراوي ممن وثقه أحمد، وقيل لابن معين: إن أحمد حدث عن عامر، فقال: ماله جُن، وقال الدارقطني: أساء ابن معين القول فيه، ولم يتبين أمره عند أحمد وهو مدني يترك عندي.
- (2) قال ابن حجر في التقريب: متروك، وكان أحمد يثنى عليه، وقال: لعله كبر واختلط، وكان يدلّس.

عدد مروياته	اسم الشيخ	تسلسل
2	عمر بن هارون، وهو متروك الحديث ⁽¹⁾	11
1	كثير بن مروان	12
8	محبوب بن الحسن	13
1	محمد بن عثمان الجمحي	14
1	محمد بن القاسم، وهو متروك الحديث ⁽²⁾	15
4	محمد بن كثير	16
6	محمد بن ميسر	17
21	نصر بن باب، وهو متروك الحديث	18
3	يحيى بن يزيد	19

المطلب الثاني: مراتب بقية الرواة في المسند من غير شيوخه:

ذكرت في كتاب خصصته في رواية المسند من غير شيوخه أن هؤلاء الرواة

على أربع مراتب:

المرتبة الأولى: وهم الحفاظ المتقنون الذين يندر فيهم الخطأ أو يقل، وأكثر

(1) قال أحمد: لا أروي عنه شيئاً، وقد أكثرت عنه. وقال ابن حجر في التقریب: متروك، وكان حافظاً.

(2) قال الترمذي: تكلم فيه أحمد وضعفه، وقال ابن حجر في التقریب: كذوبه.

رواة المسند من هذه المرتبة، وقد تصل أحاديث بعضهم إلى المئتين، ومن هؤلاء: إسرائيل، والأعمش، والحمادان، والزهري، وجريير بن حازم، وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وسعيد بن أبي عروبة، وسعيد الجريري، وشعبة، وشيبان بن فروخ، وعبد الله بن المبارك، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وعبد الوارث ابن سعيد، وعبيد الله بن عمر العمري، وعمرو بن الحارث المصري، وقتادة، ومالك بن أنس، ومحمد بن عجلان، ومسعر، ومعمر، ومنصور، وموسى بن عقبة، ونافع مولى ابن عمر، ويزيد بن أبي حبيب، ويزيد بن زريع، وابن أبي ذئب، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق الشيباني، وأبو إسحاق الفزاري، وأبو عبد الرحمن الحُبلي، بالإضافة إلى فقهاء المدينة السبعة، وأعيان التابعين، وغيرهم كثير.

المرتبة الثانية: رواة من أهل الصدق والحفظ ولكن يقع الوهم في حديثهم، وأحيانا يقع كثيرا، إلا أنه ليس هو الغالب عليهم، وحديث هؤلاء ينزل منزلة الحديث الحسن، أو منزلة الضعيف الذي يصلح للاحتجاج به إذا توبع، ومن هؤلاء: شريك بن عبد الله النخعي، وعبد الله بن لهيعة، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وفليح بن سليمان، وليث بن أبي سليم، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وأبو الزبير محمد بن مسلم المكي، وأبو هلال محمد بن سليم الراسبي، ومطر الوراق وغيرهم ممن هم من بابتهم.

المرتبة الثالثة: من غلب على حديثه المناكير لغفلته وسوء حفظه ومخالفته

للثقات، وحديثهم ضعيف لا يصلح للاحتجاج، ومنهم: إدريس بن منبه، وثوير بن أبي فاختة، وجابر بن يزيد الجعفي، والحارث بن عبدالله الأعور، وزمعة بن صالح، وزيد العمي، ورشدين بن سعد، ورشدين بن كريب، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وعطية العوفي، وعلي بن زيد بن جُدعان، وفرقد بن يعقوب السبخي، ومجالد بن سعيد، ومحمد بن ثابت العبدي، وأبو بكر بن أبي مريم وغيرهم.

المرتبة الرابعة: من حكم عليه النقاد بالترك، وحديثهم أشد ضعفا من أصحاب المرتبة السابقة، وهؤلاء جمعهم في بحث، ونشر- بعنوان: (الرواة المتروكون في مسند أحمد بن حنبل)⁽¹⁾ وعددهم (33) راويا، وهم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المتروكون بسبب تعمدهم الكذب، وعددهم (9) تسعة رواة، وقد روى لكل واحد منهم حديثا واحدا، وهم: حسين بن قيس حنش، ورشيد الهجري، والسري بن إسماعيل، وعبد الغفار بن القاسم، وعطاء بن عجلان، وعمارة بن جوين العبدي، وعمرو بن جابر، ومحمد بن سعيد المصلوب، وهلال بن زيد.

القسم الثاني: المتروكون لعدم معرفتهم بصناعة الحديث واشتغالهم

(1) نشر في مجلة الأحمديّة بدي في العدد الثامن عشر سنة 1425 - 2004. وذكرت في هذا البحث

أحاديث كل واحد منهم، ثم خرجتها، وتبين أن أكثرها لها متابعات من طرق أخرى.

بالعبادة، فوق الكذب في حديثهم وهما لا تعمدا، ولأجل هذا رماهم بعض النقاد بالكذب، وهم (4) أربعة رواة، وروى لكل واحد منهم حديثا واحدا، وهم: أبان بن أبي عياش، وخالد بن عبيد العتكي، وعبد الواحد بن زيد القاص، ومحمد بن عبيد الله العزمي.

القسم الثالث: المتروكون بسبب عدم الحفظ بمرة، ولذلك وقع الخطأ الكثير في حديثهم، وهم (20) عشرون راويا، ذكرتهم في البحث، منهم: إسحاق ابن أبي فروة، وأوس بن عبد الله بن بريدة، وعبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وغيرهم.

* * *

* المبحث التاسع: منهج الإمام أحمد في روايته للأحاديث:

من خلال تتبعنا لأحاديث المسند وجدنا للإمام أحمد منهجا في روايته للأحاديث، سواء كان ذلك في الإسناد أو في المتن، وإليك بيان ذلك على أربعة مطالب:

المطلب الأول: بيان فروق المتن والإسناد عند تعدد طرق الحديث

المطلب الثاني: اختصار المرويات.

المطلب الثالث: التعليق على بعض رواة الحديث.

المطلب الرابع: اضافته لبعض القرائن التي تؤكد السماع.

* * *

المطلب الأول: بيان فروق المتن والإسناد عند تعدد طرق الحديث:

كان الإمام أحمد يبين ألفاظ الأحاديث وطرقها على النحو التالي:

1 - إذا كان للحديث أكثر من إسناد وأراد الجمع بينها فإنه يراعي ألفاظ شيوخه كما رواها عنهم، ولو كانت يسيرة لا تؤثر في المعنى، وقد نبه إلى ذلك أيضا الحافظ ابن حجر، فقال: (كان أحمد لهجا ببيان اختلاف ألفاظ مشايخه)⁽¹⁾، ومن أمثلته: قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدٌ، وَعَبَادُ بْنُ عَبَّادٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي هِشَامٍ، - قَالَ عَبَّادٌ: ابْنُ زِيَادٍ -: عَنْ أُمِّهِ، عَنْ فَاطِمَةَ ابْنَةِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهَا الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ، وَلَا مُسْلِمَةٍ يُصَابُ بِمُصِيبَةٍ، فَيَذْكُرُهَا وَإِنْ طَالَ عَهْدُهَا - قَالَ عَبَّادٌ: قَدِمَ عَهْدُهَا - فَيُحَدِّثُ لِذَلِكَ اسْتِرْجَاعًا، إِلَّا جَدَّدَ اللَّهُ لَهُ عِنْدَ ذَلِكَ، فَأَعْطَاهُ مِثْلَ أَجْرِهَا يَوْمَ أُصِيبَ بِهَا)⁽²⁾.

فقول الإمام أحمد: (قال عباد: ابن زياد) اي أن عباد بن عباد حين سمي شيخه في الرواية ذكر اسم أبيه لا كنيته، فقال: (هشام بن زياد)، وأن يزيد بن هارون ذكر الكنية فقط، فقال: (هشام بن أبي هشام)، وقال يزيد في حديثه: (وَإِنْ طَالَ عَهْدُهَا)، وقال عباد: (قَدِمَ عَهْدُهَا) وطال بمعنى قدم، ولكن الإمام أحمد يحرص على تمييز الألفاظ في السند والمتن، وهذا يدل على مدى دقته وأمانته في التزام ألفاظ شيوخه دون تغيير، حتى لو كان ذلك يسيرا لا يؤثر في المعنى.

(1) انظر: تعجيل المنفعة ص 90.

(2) المسند 1 / 201، وطبعة دار الرسالة 3 / 257.

2 - قد يستعمل أحيانا عند الانتقال من إسناد إلى آخر حرف (ح) وهو حرف تحويل الإسناد عند المحدثين، ثم يسوق الحديث مع مراعاة الفروق بين الأحاديث، ومن أمثلته: قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ (ح) وَسُرَيْجٌ وَحُسَيْنٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ - قَالَ حُسَيْنٌ: ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ - قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: مَا يَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا أَكُونَ أَوْعَى أَصْحَابِهِ عَنْهُ، وَلَكِنِّي أَشْهَدُ لِسَمْعَتِهِ يَقُولُ: مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ. وَقَالَ حُسَيْنٌ: أَوْعَى صَحَابَتِهِ عَنْهُ)⁽¹⁾.

فترى في هذا الحديث أن الإمام أحمد سمعه من ثلاثة من شيوخه، هم: إسحاق بن عيسى، وسريج بن النعمان، وحسين بن محمد، وإنما فصل الأخيرين عن إسحاق لأنه ذكر اسم ابن أبي الزناد: (عبدالرحمن)، بينما الآخران لم يذكرهما، فبيّن رواية كل منهم، وفي الإسناد أيضا: (قَالَ حُسَيْنٌ: ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ) ومعناه: أن حسين بن محمد قال في حديثه (عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ)، وأما إسحاق وسريج فقالا: (عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ) فقط، وكذلك فإن حسيننا قال في حديثه: (أَوْعَى صَحَابَتِهِ عَنْهُ) وقال إسحاق وسريج: (أَوْعَى أَصْحَابِهِ عَنْهُ) وهذا من ضبط الإمام أحمد وتحريره، إذ ينسب لكل واحد من شيوخه ما قال بالحرف، وإن كان المراد واحدا.

(1) المسند / 1 / 65، وطبعة دار الرسالة / 1 / 512.

المطلب الثاني: اختصار الرويات:

من الأمور الملاحظة في منهج الإمام أحمد اختصار الرويات، وذلك على النحو التالي:

1 - إذا وجد الإمام روايتين متوافقتين في اللفظ أو في المعنى جاء بالأولى، ثم أورد سند الثانية بعضه أو كله، ثم يقول في نهايته: (فذكره بمثله) أو (فذكره بنحوه، أو بمعناه) فهاتان العبارتان أغتتا عن إعادة الحديث، ولكي يكون كلامة دقيقا، قال: (بمثله) منبها على أنه لا يوجد فرق لفظي بين الروايتين، أما قوله (بنحوه) فهو لبيان أن هناك فرقا لفظيا بينهما لا يؤثر في المعنى.

ومن أمثله قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُوعَكُ فَمَسِسْتُهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ لَتُوعَكُ وَعَكًا شَدِيدًا؟ قَالَ: أَجَلٌ، إِنِّي أُوَعَكُ كَمَا يُوعَكُ رَجُلَانِ مِنْكُمْ، قُلْتُ: إِنَّ لَكَ أَجْرَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا عَلَى الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يُصِيبُهُ أَدَى، مِنْ مَرَضٍ فَمَا سِوَاهُ، إِلَّا حَطَّ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ خَطَايَاهُ كَمَا حُطُّ الشَّجَرُ وَرَقَّهَا) ثم قال: (حَدَّثَنَا يُعَلَى، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، مِثْلَهُ⁽¹⁾).

أي أن رواية يعلى بن عبيد مثل رواية أبي معاوية الضرير، فلا فرق بين ألفاظهما، ولذلك أتى بلفظه (مثله).

(1) المسند طبعة دار الرسالة 6 / 116.

2 - وقد يأتي بلفظ (معناه) عند جمعه بين روايتين، ومن أمثلته: قوله:
(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا
لِيقَاتِهَا، إِلَّا أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ، وَصَلَّى الصُّبْحَ يَوْمَئِذٍ لغيرِ
مِيقَاتِهَا)، ثم قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ، مَعْنَاهُ⁽¹⁾).

يريد الإمام أحمد أن رواية أبي معاوية تشبه رواية عبد الرحمن بن مهدي
بمعناها.

3 - كما أنه من أجل هذا الغرض قد يستعمل لفظ (المعنى)، ويريد أن
اللفظ الذي أورده هو للشيخ الأول، وأما رواية الشيخ الثاني فهي توافقه بالمعنى
فقط، ومن أمثلته: قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنِي عُمَارَةُ، حَدَّثَنِي
الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ. وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عُمَارَةَ.
وَأَبْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَارَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ،
(المعنى)، قَالَ: لَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ لِلشَّيْطَانِ مِنْ نَفْسِهِ جُزْءًا، لَا يَرَى إِلَّا أَنَّ حَتْمًا عَلَيْهِ
أَنْ يَنْصَرِفَ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْثَرَ أَنْصَرَفَ فِيهِ
عَنْ يَسَارِهِ⁽²⁾).

يريد أن لفظ الحديث الذي ساقه هو لشيخه يحيى بن سعيد - وهو القطان

(1) المسند طبعة دار الرسالة 36 / 320.

(2) المسند 1 / 429 وطبعة دار الرسالة 7 / 162.

- ولأبي معاوية - وهو محمد بن خازم الضرير - وأما رواية محمد بن جعفر غندر فهي توافقهما في المعنى.

وهذا الذي ذهب إليه الإمام أحمد ذهب إليه أيضا كثير من المحدثين كسفيان الثوري، وابن معين، وهو مذهب الإمام مسلم وأبي داود والترمذي وغيرهم، وقال الإمام أبو عبد الله الحاكم: (إِنَّ مِمَّا يَلْزَمُ الْحَدِيثِيَّ مِنَ الصَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: مِثْلَهُ، أَوْ يَقُولَ: نَحْوَهُ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: مِثْلَهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهَا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَيَحِلُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: نَحْوَهُ إِذَا كَانَ عَلَى مِثْلِ مَعَانِيهِ)⁽¹⁾.

المطلب الثالث: التعليق على بعض رواة الحديث:

من القضايا التي سلكها الإمام أحمد في المسند التعليق على بعض الرواة والتعريف بهم بما يزيل الإشكال عنه، وهذا التعريف يأتي به تارة بعد سرد الحديث، وتارة في أثناء الإسناد، ولكنه يذكره مفصلا ميمزا، لئلا يظن أنه من زيادة الراوي نفسه، ولذلك يستعمل كلمة (يعني) أو كلمة: (وهو)، وكنت قد جمعت تعليقات الإمام أحمد في المسند، ونشرتها في بحث⁽²⁾.

ومن الأمثلة في ذلك قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ فَرْوَخَ،

(1) سؤلات السجزي للحاكم ص 340. ومن المحدثين من منع ذلك كشعبة بن الحجاج، نقله عنه الراهمزمي في المحدث الفاصل (840)، والخطيب في الكفاية ص 213.

(2) عنوان البحث: (معجم بالرجال الذين وردت فيهم أقوال في مسند أحمد)، نشر- في مجلة كلية العلوم الإنسانية، في جامعة الإمارات العربية المتحدة، سنة 1996 م.

حَدَّثَنِي حَبِيبُ يَعْنِي ابْنَ الزُّبَيْرِ، عَنْ عِكْرِمَةَ... (إلخ)⁽¹⁾. وقوله أيضا: (حَدَّثَنَا عَمَّارُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورٍ... إلخ)⁽²⁾.

ويلحق بهذا ما يرد من توثيق وتضعيف للرواة، فمن ذلك قول الإمام أحمد: (حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ: قَالَ أَبِي: وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَقِيلٍ صَالِحُ الْحَدِيثِ، ثِقَةٌ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ...)⁽³⁾.

ومن ذلك أيضا، قال أحمد: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي إِسْرَائِيلَ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ فَقَالَ: شَيْخٌ ثِقَةٌ...)⁽⁴⁾.

وقد يذكر الإمام بعض القضايا التي تتعلق بعلم علل الحديث، فمن ذلك قوله: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ ابْنَتَهُ إِلَى أَبِي الْعَاصِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ، وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ [قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ]: قَالَ أَبِي: فِي حَدِيثِ حُجَّاجٍ: رَدَّ زَيْنَبَ ابْنَتَهُ، قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، أَوْ قَالَ: وَاهٍ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ الْحُجَّاجُ مِنْ عَمْرِو ابْنِ شُعَيْبٍ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَرْزَمِيِّ، وَالْعَرْزَمِيُّ: لَا يُسَاوِي حَدِيثُهُ شَيْئًا، وَالْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الَّذِي رُوِيَ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَهُمَا

(1) المسند طبعة دار الرسالة 36 / 320.

(2) المسند طبعة دار الرسالة 15 / 439.

(3) المسند طبعة دار الرسالة 9 / 486.

(4) المسند طبعة دار الرسالة 21 / 424.

عَلَى النَّكَاحِ الْأَوَّلِ^(١).

وقوله أيضا: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يُحَدِّثُ مَرْوَانَ، قَالَ: تَوَضَّعُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ، قَالَ: فَأَرْسَلَ مَرْوَانُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَسَأَلَهَا، فَقَالَتْ: نَهَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدِي كِتْفًا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَمَسَّ مَاءً) ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: (وَقَالَ أَبِي: لَمْ يَسْمَعْ سُفْيَانٌ مِنْ أَبِي عَوْنٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ)^(٢).

وقد يكون التعليق صادرا من عبد الله، فمن ذلك ما رواه عن أبيه، قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارِ ابْنِ يَاسِرٍ عَنْ مِقْسَمِ أَبِي الْقَاسِمِ، مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، قَالَ...)، ثم قال عبد الله في آخر الحديث: (قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ [هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ]: أَبُو عُبَيْدَةَ هَذَا اسْمُهُ مُحَمَّدٌ، ثِقَّةٌ، وَأَخُوهُ سَلَمَةُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمَّارٍ، لَمْ يَرَوْا عَنْهُ إِلَّا عَلِيَّ بْنَ زَيْدٍ، وَلَا نَعْلَمُ خَبْرَهُ، وَمِقْسَمٌ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ)^(٣).

والأمثلة في ذلك كثيرة، وقد جمعتهما في المذكور آنفا.

المطلب الرابع: إضافته لبعض القرائن التي تؤكد السماع:

قد يضيف الإمام أحمد بعض القرائن التي تؤكد سماع الحديث من شيخه،

(1) المسند طبعة دار الرسالة 11 / 530.

(2) المسند طبعة دار الرسالة 44 / 227 - 228.

(3) المسند طبعة دار الرسالة 11 / 615.

وقد يذكر أحيانا مكان سماعه من شيخه، ويذكر كذلك زمن سماعه منه، ويذكر أيضا طريقة سماعه من شيخه، وأنها كانت قراءة أو سماعا من لفظه، كما يذكر أحيانا قرائن تدل على سماع الرواة من شيوخهم، والأمثلة توضح ذلك:

1 - فمن القرائن التي يؤكد فيها السماع، قوله: (حَدَّثَنَا عَفَّانٌ مِنْ كِتَابِهِ... إلخ)⁽¹⁾، وقال: (حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ فِي تَفْسِيرِ شَيْبَانَ... إلخ)⁽²⁾.

2 - ومن القرائن ذكره لمكان السماع، فمن ذلك قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْحَارِثِ الْمُخْزُومِيُّ، بِمَكَّةَ... إلخ)⁽³⁾، وقال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، بِبَغْدَادَ... إلخ)⁽⁴⁾.

3 - ومن القرائن ذكره لتاريخ السماع، ومن ذلك قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ، فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ... إلخ)⁽⁵⁾، وقال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْجُبَّارِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيُّ، فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَمِائَتَيْنِ...)⁽⁶⁾.

4 - وقد يذكر بعض قرائن السماع لشيخه أو من فوقهم، ومن ذلك قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ حُسَيْنِ الْمَعْلَمِ، قَالَ: - يَعْنِي عَبْدَ الْوَهَّابِ،

(1) المسند 4 / 333، وطبعة دار الرسالة 31 / 267.

(2) المسند 1 / 245، وطبعة دار الرسالة 4 / 78.

(3) المسند 2 / 442، وطبعة دار الرسالة 14 / 249.

(4) المسند طبعة دار الرسالة 25 / 212.

(5) المسند 6 / 262، وطبعة دار الرسالة 43 / 298.

(6) المسند 6 / 284، وطبعة دار الرسالة 44 / 29.

وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ يَعْنِي حُسَيْنًا - عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ...⁽¹⁾.

وقوله: (قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ: مَالِكٌ، وَحَدَّثَنَا رُوْحٌ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ...) ثم قال الإمام: (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ مَالِكٍ)⁽²⁾.

* * *

* المبحث العاشر: العلو والنزول في المسند:

تتراوح أسانيد الإمام أحمد في المسند ما بين أربعة رواة الى خمسة، وقد يعلو أحيانا فينقص العدد، كما أنه قد ينزل في أحيان أخرى فيزيد العدد.

والإسناد العالي هو: ما قل عدد رواته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو الذي يسمى بالعلو المطلق.

أما الإسناد النازل فهو: الذي يقابل العالي، وهو الإسناد الذي كثر عدد رواته بالنسبة لسند آخر.

وكان المحدثون يحرصون على الإسناد العالي، لأن العلو - كما يقول ابن الصلاح - (يُبعد الإسناد من خلل، لأن كل رجل من رجاله يمتثل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلَّتْهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل)⁽³⁾، ولكن لا بد من القول بأن العلو والنزول لا يؤثر على درجته الحديثية،

(1) المسند طبعة دار الرسالة 11 / 593.

(2) المسند طبعة دار الرسالة 9 / 241.

(3) المسند 1 / 245، وطبعة دار الرسالة 4 / 78.

إلّا أن العلو فيه احتمال بأن الخطأ فيه أقل.

ولأجل هذه الفائدة في العلو حرص المحدثون على الرحلة في طلب العلم، للحصول على الأسانيد العالية، فقد روى الخطيب بإسناده إلى حرب بن إسماعيل الكرماني، قال: سئل أحمد عن الرجل يطلب الإسناد العالي، قال: طلب الإسناد العالي سنة عمّن سلف، لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلّمون من عمر، ويسمعون منه (وروى أيضا بإسناده إلى عمّار بن رجاء، قال: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: (طلب الإسناد العلو من السنة)⁽¹⁾)، ولهذا طوّف الإمام أحمد في الأمصار للسمع من أئمة الحديث.

وقد روى الإمام أحمد عددا من الأحاديث العالية وهي التي تعرف بـ (الثلاثيات في المسند)، أي الأحاديث التي بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة، وهي أعلى أسانيده في المسند، وتبلغ (331) حديثا، وقد جمعها الإمام محب الدين إسماعيل بن عمر المقدسي (ت 613)، لكنه توفي قبل إكمالها، فأكملها رفيقه الإمام الحافظ العلم ضياء الدين المقدسي (ت 643) رحمهما الله تعالى، ثم شرحها الشيخ العلامة محمد بن أحمد السفاريني (ت 1188)، وسماه: (نقثات صدر المكمّد وقرّة عين المسعد بشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد)⁽²⁾، وقال

(1) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي 1 / 123.

(2) طبع هذا الشرح في مجلدين بالمكتب الاسلامي في بيروت سنة (1380)، بتحقيق الشيخ العلامة

عبد القادر الأرنبوط رحمه الله تعالى، ثم أعاد طبعه أكثر من مرة.

في مقدمته: (فلا جرم بعد عزمنا بعد الترييد وجزمنا بعد التقييد على شرح ثلاثيات مسند مولانا وقودتنا وإماننا وعمدتنا الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، إمام كل حنبل، مما أخرجه الإمام العالم المحقق مجد الدين إسماعيل بن عمر المقدسي، والإمام الحافظ ضياء الدين المقدسي رحمهما الله).

ومن الثلاثيات: قال الإمام أحمد: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الضَّبِّ فَقَالَ: لَا أَكُلُهُ، وَلَا أُحَرِّمُهُ)⁽¹⁾.

أما الأسانيد النازلة في المسند، فإن الإمام أحمد قد يروي سندا فيه ستة رواة أو سبعة، إلا أن هذا قليل.

ومن أمثلة الإسناد الذي فيه ستة رواة، ما جاء في مسند ابن مسعود رضي الله عنه، قال الإمام: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ قَالَ: تَحَدَّثْنَا لَيْلَةً عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى أَكْرَيْنَا الْحَدِيثَ، ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى أَهْلِنَا... الحديث)⁽²⁾.

ومن أمثلة الإسناد الذي فيه سبعة رواة، ما جاء في مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، قال (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الطَّالْقَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ الْمَازِنِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو نَعَامَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُنَيْدَةَ الْبَرَاءُ بْنُ نَوْفَلٍ، عَنْ

(1) المسند 2 / 9.

(2) المسند 1 / 421.

وَالآنَ الْعَدَوِيِّ، عَنْ حُدَيْفَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ فَصَلَّى الْعَدَاةَ... الْحَدِيثُ⁽¹⁾.

أما أنزل إسناد للإمام أحمد في المسند، فهو إسناد تساعي، وهو الإسناد الوحيد في المسند فيما أعلم، قال الإمام أحمد في مسند أبي أيوب: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ بِنِ قُدَامَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ امْرَأَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: أَيُعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَقْرَأَ ثُلُثَ الْقُرْآنِ فِي لَيْلَةٍ، فَإِنَّهُ مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ فِي لَيْلَةٍ فَقَدْ قَرَأَ لَيْلَتَيْنِ ثُلُثَ الْقُرْآنِ)⁽²⁾.

والحديث رواه الحافظ الذهبي في كتابه (معجم الشيوخ الكبير) من طريق الإمام أحمد، ثم قال: (هذا حديث صالح الإسناد، من الأفراد، ولا نعلم حديثاً بين أحمد بن حنبل فيه وبين النبي صلى الله عليه وسلم تسعة أنفس سواه، وهو مما اجتمع في سنده ستة تابعيون، يروي بعضهم عن بعض وهذا لا نظير له)⁽³⁾.

* * *

(1) المسند 1 / 4 - 5.

(2) المسند 5 / 418.

(3) معجم الشيوخ للذهبي 2 / 289.

* المبحث الحادي عشر: تكرر الأحاديث والمسانيد في المسند:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عدّة أحاديث المسند.

المطلب الثاني: عدد الصحابة والصحابيات المخرّجة أحاديثهم في

المسند:

* * *

المطلب الأول: عدّة أحاديث المسند:

اختلف العلماء في عدد أحاديث المسند اختلافا كبيرا، فمن قائل إنها ثلاثون ألف حديث⁽¹⁾، ومن قائل: إنها أربعون ألف حديث⁽²⁾، وقال الحافظ ابن عساكر: (والكتاب كبير العدد والحجم، مشهور عند أرباب العلم، تبلغ عدد أحاديثه ثلاثين ألفا، سوى المعاد، وغير ما ألحق به ابنه عبد الله من عالي الإسناد)⁽³⁾.

وقال الأستاذ العلامة شيخ بعض مشايخنا أحمد محمد شاكر رحمه الله: (هو على اليقين أكثر من ثلاثين ألفا، وقد لا يبلغ الأربعين ألفا)⁽⁴⁾.

(1) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص 191.

(2) خصائص المسند لأبي موسى المدني ص 23.

(3) في ترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر ص 30.

(4) مقدمة المسند 1 / 23.

وذكر مؤلفو دائرة المعارف الإسلامية بأنها ما بين (28) الى (29) ألف حديث⁽¹⁾.

ووصل العدد في طبعة مؤسسة الرسالة للمسند (27647)⁽²⁾.

وقد قمتُ بعد حديثه حديثاً حديثاً على الطبعة الميمية القديمة فوجدتها (28141) حديثاً بالمكرر وبزيادات عبد الله في المسند تزيد أو تنقص قليلاً⁽³⁾.

وقد توفي الإمام أحمد قبل إتمام تنقيحه، وهذا ما يفسر - وجود التكرار والتداخل في مسانيدته الرئيسية، فقد قال الحافظ ابن عساكر: (خُلط فيه بين أحاديث الشاميين والمدنيين... بل قد امتزج في بعضه أحاديث الرجال بأحاديث النسوان... وكثُر فيه تكرار الحديث المعاد المروي بعينه بالمتن والإسناد، حتى ربما أعيد الحديث الواحد فيه ثلاث مرار لغير فائدة في إعادته، بل مجرد تكرار، ولست أظن ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبد الله رحمه الله، فإن محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى، وقد نراه توفي قبل تهذيبه... وترتيبه)⁽⁴⁾.

(1) دائرة المعارف الإسلامية 1 / 199.

(2) مسند أحمد طبعة مؤسسة الرسالة 45 / 613، ويلاحظ أن هذا العدد لم يراع الإسناد الذي يرويه الإمام أحمد عن شيخين فأكثر متتابعين.

(3) ذكرت سابقاً أن هناك بعض المسانيد سقطت من طبعة المسند القديمة وكذلك الحديثية طبعة الرسالة، هذا ولا أستطيع أن أتأكد من سبب التفاوت في العدد بين ما قمت به، وبين ما انتهت إليه طبعة الرسالة.

(4) ترتيب أساء الصحابة لابن عساكر ص 33.

وقال أبو الفرج ابن الجوزي: (مات قبل تنقيحه وتهذيبه)⁽¹⁾، وقال الحافظ ابن حجر: (وَكَانَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لَمْ يَرْتَبْ مَسَانِيدَ الْمُقْلِينَ، فَرْتَبَهَا وَلَدَهُ عَبْدُ اللهِ، فَوَقَعَ مِنْهُ إِغْفَالٌ كَبِيرٌ مِنْ جَعَلِ الْمَدِينِي فِي الشَّامِي وَنَحْوِ ذَلِكَ)⁽²⁾.

ومن أمثلة رواية الحديث من غير فائدة في الإسناد أو في المتن أو فيهما، ما رواه في مسند ابن عمر قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا هِشَامُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ مُطِيعٍ فَقَالَ: مَرَّ حَبَابٌ بِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ضَعُوعًا لَهُ وَسَادَةً، فَقَالَ: إِنَّمَا جِئْتُكَ لِأُحَدِّثَكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: مَنْ نَزَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةِ اللهِ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَهُوَ مَفَارِقٌ لِلْجَمَاعَةِ، فَإِنَّهُ يَمُوتُ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً)، ثم رواه في موضع آخر من مسند ابن عمر بهذا الإسناد والمتن⁽³⁾.

قلت: وقد وقع مثل هذا التكرار لبعض كبار المحدثين، وعلى رأسهم الإمام البخاري، فقد ذكر الحافظ ابن حجر بأن جملة ما كرره البخاري بسنده ومثله نحو عشرين حديثاً⁽⁴⁾.

(1) المصعد الأحمدي 30

(2) المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المشهورة لابن حجر ص 129

(3) مسند أحمد 2 / 83، و2 / 154.

(4) فتح الباري 1 / 16 قال: (ولا يوجد فيه حديث واحد مذكور بتمامه سندا ومثنا في موضعين أو أكثر إلا نادرا، فقد عني بعض من لقيته بتتبع ذلك فحصل منه نحو عشرين موضعا).

وقد يكون التكرار لأسباب تتعلق بالأسانيد والمتون، وقد تتبعتها فوجدت أن فيها فوائد جلية، وإليك ذكرها، مع ذكر مثال لكل فائدة:

الفائدة الأولى: الاختلاف في شيخ الإمام أحمد، وهذه الفائدة هي الأكثر في التكرار، وأمثلتها ظاهرة وكثيرة جدا.

ولا بأس من ذكر مثال واحد، فقد ذكرنا آنفا حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (مَنْ نَزَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَاحِجَةً لَهُ...) الحديث، وذكرنا أنه رواه عن أبي عامر العَقَدِي عن هشام بن سعد عن زيد ابن أسلم عن أبيه عن ابن عمر به، ثم كرره بدون فائدة في موضع آخر، ولكن الحديث رواه من أربعة طرق أخرى، وإليك بيان ذلك:

فقد رواه عن حسن بن موسى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم به.

ورواه عن يونس بن محمد عن ليث عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم به.
ورواه عن هاشم بن القاسم عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد ابن أسلم به.

ورواه عن علي بن عياش عن محمد بن مطرّف عن زيد بن أسلم به⁽¹⁾.
فتبين أن هذا التكرار في غاية الأهمية، وهو بالمعنى الاصطلاحي ليس تكرارا.

(1) المسند طبعة الرسالة 9 / 284، و10 / 10، و233، و307.

الفائدة الثانية: العلو في الإسناد: ومن أمثله قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ أَبَا الشَّعْثَاءِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحْطَبُ، وَهُوَ يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا وَوَجَدَ سَرَاوِيلَ فَلْيَلْبَسْهَا، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، وَوَجَدَ خُفَيْنِ فَلْيَلْبَسْهُمَا...) (1)، ثم أعاد الحديث بهذا الإسناد، قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، وَرَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ أَبَا الشَّعْثَاءِ، أَخْبَرَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يُحْطَبُ، يَقُولُ: مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا، وَوَجَدَ سَرَاوِيلَ، فَلْيَلْبَسْهَا، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، وَوَجَدَ خُفَيْنِ، فَلْيَلْبَسْهُمَا) (2)، ثم رواه عاليا فقال: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالَ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ السَّرَاوِيلَ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ) (3).

فقد رواه هُشَيْمٌ عاليا بإسناد رباعي، بينما رواه يحيى القطان، ومحمد بن بكر، وروح بإسناد خماسي.

الفائدة الثالثة: الاختلاف في صيغ الأداء، وقد ذكرنا أنفاً أن الإمام كان لهجا بذكر الاختلاف، ومن أمثله، ما جاء في الحديث السابق، فقد رواه يحيى

(1) المسند 1 / 228، وطبعة مؤسسة الرسالة 3 / 462.

(2) المسند طبعة مؤسسة الرسالة 5 / 225.

(3) المسند 1 / 215، وطبعة مؤسسة الرسالة 3 / 347.

القطان عن ابن جريج معنعنا، ورواه محمد بن بكر عن ابن جريج بصيغة (أخبرنا)، ورواه عن روح بن عبادة بصيغة (حدثنا).

الفائدة الرابعة: بيان الاختلاف في لفظ الروايات: ومن أمثلته، قوله: (حَدَّثَنَا سُرَيْجٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَرْمُلُ ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ، وَيَمْشِي أَرْبَعَةً، وَيُحِرُّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُهُ)⁽¹⁾، ثم رواه في مكان آخر فقال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ، وَسُرَيْجٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَعَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ - وَقَالَ سُرَيْجٌ: ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ - وَمَشَى أَرْبَعَةً فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ)⁽²⁾.

فقد كرر الحديث بسبب الاختلاف في لفظ (ثلاثة أشواط) أو (ثلاثة أطواف).

الفائدة الخامسة: بيان الاختلاف في رفعة ووقفه، ومن أمثلته قوله: (حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ غَسِيلِ الْمَلَائِكَةِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: دَرَاهِمٌ رَبًّا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ، أَشَدُّ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ زَنِيَّةً)⁽³⁾، ثم رواه بعده موقوفا فقال: (حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي

(1) المسند 2 / 114، وطبعة مؤسسة الرسالة 10 / 164.

(2) المسند 2 / 125، وطبعة مؤسسة الرسالة 10 / 255.

(3) المسند 5 / 225، وطبعة مؤسسة الرسالة 36 / 288.

مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ الرَّاهِبِ عَنِ كَعْبٍ، قَالَ: فَذَكَرَهُ مِنْ قَوْلِهِ.

الفائدة السادسة: ثبوت زيادة في لفظ أحد الطريقين أو الطرق، ومن أمثله: قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَيُوتِرُ بِرُكْعَةٍ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ)⁽¹⁾.

ثم رواه في مكان آخر بإسناده إلى أَنَسِ بْنِ سِيرِينَ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ بِأَطْوَلٍ مِنْهُ، وَفِيهِ سَوْأَلُهُ إِيَّاهُ عَنْ رَجُلٍ أَوْصَى بِمَالِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْنَفَقَ مِنْهُ فِي الْحَجِّ؟ وَسَوْأَلُهُ أَيْضًا عَنْ رَجُلٍ تَفَوُّتَهُ رُكْعَةٌ مَعَ الْإِمَامِ فَسَلَّمَ الْإِمَامُ، أَيْقُومُ إِلَى قَضَائِهَا قَبْلَ أَنْ يَقُومَ الْإِمَامُ؟ وَكَذَلِكَ سَوْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ يَأْخُذُ بِالذَّيْنِ أَكْثَرَ مِنْ مَالِهِ؟⁽²⁾.

الفائدة السابعة: بيان الاختلاف في رجال الإسناد، ومن أمثله، قوله: (حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ سَلْمَانَ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي الْحَكَمِ، عَنْ طَارِقِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ نَزَلَتْ بِهِ فَاقَةٌ... الْحَدِيثِ)⁽³⁾.

ثم رواه بعده عن عبدالرزاق قال (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ بَشِيرِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ، عَنْ سَيَّارِ أَبِي حَمْزَةَ، فَذَكَرَهُ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ أَبِي: وَهُوَ الصَّوَابُ سَيَّارُ أَبُو حَمْزَةَ قَالَ: وَسَيَّارُ أَبُو الْحَكَمِ، لَمْ يُحَدِّثْ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، بِشَيْءٍ).

(1) المسند 2 / 45، وطبعة مؤسسة الرسالة 9 / 81.

(2) المسند 2 / 49، وطبعة مؤسسة الرسالة 9 / 112.

(3) المسند 1 / 442، وطبعة مؤسسة الرسالة 7 / 263.

الفائدة الثامنة: قد يكون الحديث مرويا عن اثنين أو أكثر من الصحابة، فتارة يذكر الحديث في مسند كل واحد منهما، وتارة يذكره في مسند أحدهما دون الآخر. وإليك مثالا للتكرار بسبب روايته الحديث في مسند صحابه (حَدَّثَنَا يَعْمَرُ ابْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا رَشِيدُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبُو هَانِيءٍ الْخَوْلَانِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَالِكِ الْجَنْبِيِّ، أَنَّ فَضَالََةَ بْنَ عُبَيْدٍ، وَعَبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، وَفَرَغَ اللَّهُ مِنْ قَضَاءِ الْخَلْقِ فَيَبْقَى رَجُلَانِ...)، فهذا الحديث رواه في مسند عبادة بن الصامت، وأعاد بإسناده في مسند فضالة بن عبيد⁽¹⁾.

المطلب الثاني: عدد الصحابة المخرجة أحاديثهم في المسند:

ذكر أبو موسى المدني عدد الصحابة الرواة في المسند، فقال: (فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل، ومن النساء مائة ونيف... إلخ)⁽²⁾. وقال ابن الجزري: (وقد عددتهم فبلغوا ستمائة ونيفا وتسعين سوى النساء، وعددت النساء فبلغن ستا وتسعين، واشتمل المسند على نحو ثمانمائة من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يسم الأبناء والمبهات وغيرهم)⁽³⁾. وقيمت بعدد الصحابة الذين لهم رواية، فبلغ عدد الصحابة الذين

(1) المسند طبعة مؤسسة الرسالة 37 / 454، و39 / 386.

(2) خصائص المسند لأبي موسى المدني ص 23.

(3) المصعد الأحمدا لابن الجزري ص 34.

ذكروا بأسمائهم أو كناههم أو من نسب منهم إلى أبيه (654)، وبلغ عدد الصحابييات بأسمائهن وكناهن (92)، وعدد المبهمين من الصحابة (274)، والمبهمات من الصحابييات (33)⁽¹⁾.

* * *

* المبحث الثاني عشر: رواية المسند:

على الرغم من شهرة المسند واعتناء الأمة به فإنه لم يرو إلا من طريق عبدالله بن أحمد، وتفسير ذلك يرجع إلى أن الإمام أحمد قطع الرواية قبل تهذيب المسند، وقبل وفاته بثلاث عشرة سنة، ولهذا لم يسمعه غير أهل بيته، كما قال حنبل بن إسحاق ابن عم الإمام، قال: (جمعنا الإمام أحمد أنا وصالح وعبدالله، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه غيرنا)⁽²⁾.

وقد وصل المسند إلينا بطريق عبدالله بن أحمد، ورواه عنه جماعة، أشهرهم أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، ورواه عنه جماعة أيضاً، أشهرهم أبو علي الحسن بن علي بن المذهب، وعنه أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحُصين الشيباني... إلخ⁽³⁾، وإليك ترجمتهم باختصار:

فأما عبدالله فهو أبو عبدالرحمن بن الإمام أحمد، الإمام الحافظ الحجة، ولد

(1) مقدمة ترتيب أسماء الصحابة لابن عساكر ص 16.

(2) المصعد الأحمدي لابن الجزري ص 21.

(3) ينظر إسناده مسند أحمد بتفصيل في كتب المشيخات والأثبات والتراجم وغيرها.

سنة (213) وتوفي سنة (290)، طلب الحديث في حديثه، وقد أثنى عليه والده، فقال: (إن أبا عبدالرحمن وعى علما كثيرا)، وقال الخطيب البغدادي: (كان ثقة فهما)⁽¹⁾. وأما القطيعي، فهو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي كان ثقة مأمونا، وكان زاهدا مستجاب الدعوة، وقد اختلط قبل وفاته، وسماح ابن المذهب منه كان قبل اختلاطه، مات سنة (368)⁽²⁾.

وأما ابن المذهب، فهو مسند الآفاق أبو محمد الحسن بن علي بن محمد بن المذهب التميمي البغدادي، الإمام المحدث الثقة الواعظ، ولد سنة (363)، وتوفي سنة (454) وقد عاش نيفا وتسعين سنة⁽³⁾.

وأما ابن الحُصين، فهو أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد ابن العباس بن الحصين الشيباني، الهمداني الأصل، البغدادي، الكاتب، الإمام المحدث الثقة، ولد سنة (432)، وتوفي سنة (525)، وعنه اشتهرت رواية المسند، وذاع في جميع البلدان، ورواه العَدَدُ الجَمُّ من الحفاظ الثقات، وتصدوا لإساعه وروايته⁽⁴⁾.

* * *

(1) ينظر سير أعلام النبلاء 13 / 516.

(2) ينظر سير أعلام النبلاء 16 / 210.

(3) ينظر سير أعلام النبلاء 18 / 68.

(4) ينظر سير أعلام النبلاء 19 / 536، وقد استعرض الشيخ العلامة شعيب الأرنؤوط ومن معه

بعض من روى المسند من العلماء المتأخرين، وترجموا لبعضهم، ينظر: مقدمة المسند 1 / 99 - 108.

* المبحث الثالث عشر: عناية الأمة بمسند الإمام أحمد:

طبع كتاب المسند لأول مرة في المطبعة الميمنية بالقاهرة سنة (1313) في ستة مجلدات، وهذه الطبعة وقع فيها تحريفٌ كثيرٌ وتصحيفٌ، وسقط منها أحاديثٌ ومسانيدٌ، ثم قام العلامة أحمد شاكر رحمه الله بنشره نشرةً علميةً محققةً، إلا أنه لم يُتمِّه، إذ اختَرَمته المنية قبل إتمامه، ونشرته لا تمثل إلا رُبْع الكتاب، ثم قام العلامة شعيب الأرناؤوط مع فريق معه بخدمته خدمة علمية راقية، ورجعوا إلى عدد من المخطوطات، ومنها مخطوطات ذات قيمة علمية عالية، وضبطوه بالشكل، وخدموه من ناحية التخريج والتعليق، فصدر من مؤسسة الرسالة في أكثر من خمسين مجلداً مع الفهارس⁽¹⁾.

وقد صدرت للمسند طبعة جديدة قامت به جمعية المكنز، لم أقف عليها لأنها لم تصل إلى بلدنا البحرين - حرسها الله وسائر بلاد المسلمين - وقد وقفت على مقالة للشيخ محمود أبي عبد الله، منشورة على شبكة الانترنت تحدث فيها عن هذه الطبعة، وإليك تلخيصاً لمقالته، فقال حفظه الله ما ملخصه: (هذه بعض المميزات التي تتجلى في طبعة جمعية المكنز لمسند أحمد:

1 - الاعتماد على أهم مخطوطات المسند وأوثقها، حيث تم تحقيق المسند

(1) لكن يؤخذ على هذه الطبعة عدم كفاية النسخ التي اعتمدها في تحقيق المسند، وخصوصاً تلك النسخ القيمة المحفوظة في المكتبة السليمانية وغيرها من مكتبات تركيا، فقد وقع في طبعتهم سقط كبير في أثناء مسند الأنصار، مما دفعهم إلى محاولة استكمالها من الكتب التي اعتنت بالمسند.

على ثمان وثلاثين نسخة، فيها قدر صالح من نفائس النسخ الخطية بالغة الإتقان المقروءة على غير واحد من أبرز الرواة والمسندين، مثل المسند الكبير حنبل بن عبد الله الرصافي المكي المتوفى سنة 604هـ، ومسند الشام يوسف بن خليل الدمشقي المتوفى سنة 648هـ، ومسند الديار المصرية عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني المتوفى سنة 672هـ، ومسند الدنيا فخر الدين بن جماعة البخاري، المتوفى سنة 690هـ، المقروءة أيضا على الأئمة الحفاظ الأعلام وعليها خطوطهم، كالحافظ ابن عساكر، والحافظ محمد بن ناصر السلامي، والحافظ أبي الفرج بن الجوزي، والحافظ عبد الغني المقدسي، وغيرهم.

2 - التفرد بست عشرة نسخة نادرة يطبع عليها المسند لأول مرة.

3 - استدرارك على جميع الطبعات السابقة.

4 - الاستعانة في توثيق النص وتقوية الاختيار فيما اختلفت فيه النسخ بعدد من المصادر الوسيطة، وبعض تلك المصادر يعد نسخة فرعية من المسند موثقة بمراجعة أحد الحفاظ المعبرين.

5 - الاعتماد على حاشية السندي على المسند، وهي حاشية مهمة، أوضح فيها السندي كثيرا من مشكلات الأسانيد والمتون، من أول المسند إلى آخره، واهتم فيها ببيان تعدد النسخ واختلافها.

6 - ذكر أهم فروق النسخ في الهوامش، بحيث لا يضيع على القارئ شيء مما في الأصول الخطية من الفوائد... إلخ.

وقد اعتنى العلماء بالمسند شرحاً وترتيباً وتحقيقاً وغير ذلك، ومن أشهر هذه الجهود⁽¹⁾:

1 - (ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند) للحافظ أبي القاسم علي بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت 571)، وقد رتب أسماء الصحابة والصحابييات الرواة ترتيباً هجائياً، ورتب أيضاً من لم يسم منهم على أسماء الرواة عنهم، وبين أمام كل صحابي موقع حديثه في المسند، وهذا الكتاب كان لي شرف تحقيقه وضبطه، وخدمته بعزو مسانيد الصحابة إلى النسخة المطبوعة من المسند، وصدر سنة (1989) عن دار البشائر الإسلامية.

2 - (ترتيب المسند) للحافظ أبي بكر محمد بن عبدالله بن المحب الصامت (ت 789) رتب الصحابة على حروف المعجم، وكذا الرواة عنهم من التابعين ومن بعدهم، قال ابن الجزري: (رتبه على معجم الصحابة، ورتب الرواة كذلك كترتيب كتاب الأطراف، تَعَبَ فيه تعباً كثيراً)⁽²⁾، وقد فقد أكثر الكتاب، وتوجد منه قطعة في المكتبة السليمانية باستنبول، وقطعة في دار الكتب المصرية.

3 - أخذ هذا الكتاب المرتب من مؤلفه الإمام الحافظ إسماعيل بن عمر بن

(1) ذكرت في بحث مستقل بعنوان (جهود العلماء والباحثين في خدمة مسند الإمام أحمد) ما وقفت عليه من خدمة العلماء للمسند، وقد نشر- البحث في كلية الآداب بجامعة الإمارات العربية المتحدة، سنة (1992)، وفي مقدمة المسند طبعة الرسالة استعراض آخر لجهود العلماء في خدمة المسند / 1 - 90 - 95.

(2) ينظر المصعد الأحمدا لابن الجزري ص 39.

كثير (ت 774)، وأضاف إليه أحاديث الكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي، وضم كتباً أخرى ربما تصل أربعمئة كتاب كما في مقدمة المحقق، قال تلميذه ابن الجزري: (وأجهد نفسه كثيراً، وتعب فيه تعباً عظيماً، فجاء لا نظير له في العالم، وأكماله إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنه مات قبل أن يكمله، فإنه عُوِّجَلْ بكفِّ بصره)⁽¹⁾، وسماه (جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن)، وقد طبع بتحقيق الشيخ الدكتور عبد الملك بن دهيش، وصدر بمكة سنة (1425) الطبعة الثالثة.

4 - رتبه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852) على الأطراف وسماه: (إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي)، وطبع بتحقيق الدكتور زهير الناصر سنة (1414)، ثم ضم المسند مع الكتب العشرة في كتابة (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) وطبع هذا الكتاب بتحقيق جماعة من المحققين، وصدر عن الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية المنورة.

5 - أفرد الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807) زوائده عن الكتب الستة في كتابه (غاية المقصد في زوائد المسند)، وطبعته مكتبة الباز بمكة سنة (1421)، وكان قبل ذلك قد حقق في جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

6 - شرحه المحدث أبو الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (ت 1138) في كتابه (حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل) وطبع بتحقيق نور الدين طالب،

(1) ينظر المصعد الأحمّد ص 40.

وصدر في قطر سنة (1428).

7 - ترجم لرجاله الحافظ شمس الدين الحسيني (ت 765) في كتابه (الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال للمزي)، طبع أكثر من مرة، وأجود طبعة له هي الطبعة التي حققها عبدالله سرور بن فتح الله، وصدرت في مجلدين عن دار اللواء بالرياض.

8 - كما ترجم لرجاله أيضا الحافظ ابن حجر معتمدا على كتاب الحسيني وغيره وذلك في كتابه: (تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة)، وطبع بتحقيق الدكتور إكرام إمداد الله، وصدر عن دار البشائر الإسلامية⁽¹⁾.

* * *

وبعد:

فهذا ما وفقنا الله تعالى في الحديث عن هذا الكتاب العظيم، ونختم حديثنا بقول الإمام الحافظ ابن الجزري وهو يصفه: (هو كتابٌ لم يُرَوَّ على وجه الأرض كتابٌ في الحديث أعلى منه)⁽²⁾. وقال الإمام الذهبي وهو يستنهض همم من يأتي

(1) كنت قد بدأت بجمع رواة المسند من غير رواته من الصحابة، ومن غير شيوخه، ورتبتهم على حروف المعجم، مع ذكر شيوخ الراوي وتلامذته من رواية المسند نفسه، وقد استدركت كثيرا ممن الأساء على الحافظ المزي في تهذيب الكمال، ثم تكلمت على الرواة جرحا وتعديلا، وسميته (رواة مسند الإمام أحمد في ميزان الجرح والتعديل) ولعل الله يوفقني إلى إكماله بمنه وكرمه.

(2) ينظر: المصعد الأحمـد ص 29.

بعده من أهل العلم: (فلعلَّ الله يُقَيِّضَ لهذا الديوان العظيم من يَرْتَّبُهُ وَيَهْدِيهِ،
وَيَجِدِفُ مَا كُرِّرَ فِيهِ، وَيُصْلِحَ مَا تَصَحَّفَ، وَيُوضِّحَ حَالَ كَثِيرٍ مِنْ رِجَالِهِ، وَيُنَبِّهُ
عَلَى مُرْسَلِهِ، وَيُوهِنُ مَا يَنْبَغِي مِنْ مَنَاقِيرِهِ، وَيَرْتَّبُ الصَّحَابَةَ عَلَى الْمَعْجَمِ، وَكَذَلِكَ
أَصْحَابَهُمْ عَلَى الْمَعْجَمِ، وَيَرْمِزُ عَلَى رُؤُوسِ الْحَدِيثِ بِأَسْمَاءِ الْكُتُبِ السِّتَةِ، وَإِنْ رَتَّبَهُ
عَلَى الْأَبْوَابِ فَحَسَنٌ جَمِيلٌ، وَلَوْلَا أَنِي قَدْ عَجِزْتُ عَنْ ذَلِكَ لِضَعْفِ الْبَصَرِ وَعَدَمِ
النِّيَّةِ، وَقُرْبِ الرَّحِيلِ، لَعَمِلْتُ فِي ذَلِكَ)^(١).

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وآخر دعوانا
أن الحمد لله رب العالمين.

* * *

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء 13 / 525.





العلل عند الإمام أحمد بن حنبل

وصي الله بن محمد عباس

المدرس بالمسجد الحرام والأستاذ بجامعة أم القرى

ترجمة موجزة للإمام أحمد رحمه الله تعالى.
مقدمة في أهمية حفظ السنّة وجهود الأئمة في ذلك.
تعريف العلة وأسبابها.
كتب الإمام أحمد في العلل.
هل للإمام أحمد منهجٌ متميزٌ في العلل؟
أمثلة من تعليقات الإمام أحمد.
عناية الأئمة بمسند الإمام أحمد.





العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد وجّه إليّ أخوان لنا في الكويت - جزاهم الله خيراً - من مبرة الآل والأصحاب خطاباً دعوني فيه للمشاركة في ((ملتقى أعلام الإسلام)) الثاني، الذي يدور حول الإمام العَلَم أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى. وسيكون موضوع محاضرتي - بإذن الله - ((العلل عند الإمام أحمد رحمه الله تعالى))، من خلال العناصر التالية:

* ترجمة موجزة للإمام أحمد رحمه الله تعالى.

* مقدمة في أهمية حفظ السُنَّة وجهود الأئمة في ذلك.

* تعريف العلة وأسبابها.

* كتب الإمام أحمد في العلل.

* هل للإمام أحمد منهجٌ متميزٌ في العلل؟

* أمثلة من تعليقات الإمام أحمد.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وأرجو الله أن أكون قد وُفِّت لإبراز جهود هذا العالم الربّانيّ الإمام
أحمد بن حنبل الشيباني.

وصي الله بن محمد عباس

مكة المكرمة

7 ربيع الأول 1434 هـ

(1)

ترجمة موجزة للإمام أحمد رحمه الله تعالى

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن بن شيبان الشيباني. ولد في ربيع الأول سنة أربع وستين ومئة كما روى عنه ابنه صالح وعبد الله بن أحمد⁽¹⁾. مات والده وهو صغير؛ فتولته أمه وربته تربية حسنة.

ابتدأ في طلب العلم من شيوخ بغداد، ثم بدأ بالرحلات للطلب والتحصيل؛ لأنها هي التي كان لها الأثر الكبير في تحصيل الحديث والعلم عامة من علماء البلدان، فدخل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة. وقد نال في الرحلات عناءً كبيراً، فلم تكن الرحلات سهلة في ذلك العصر الغابر، وقال بعد رحلته إلى عبد الرزاق بن همام: ((ما أهون المشقة فيما استفدنا من عبد الرزاق))⁽²⁾.

وكتب الإمام أحمد من الحديث الشيء الكثير، قال صالح بن أحمد: قال أبي: ((كتبت بخطي ألف ألف حديث سوى ما كتبت لي))⁽³⁾. وقال عبد الله ابن أحمد: ((كتب أبي ألف ألف حديث، وترك لقوم لم يرو عنهم مئتي ألف

(1) رسالة صالح بن أحمد ص 266، تاريخ بغداد 4: 414.

(2) تاريخ بغداد 4: 412.

(3) حلية الأولياء 9: 184.

حديث)). ونحوه قول أبي زُرعة الرازي فيه⁽¹⁾.

وقد جمع الله له رحمه الله تعالى من العلم والتقوى والورع والزهد قسطاً كبيراً وحظاً وافراً، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: ((خرجت من بغداد وما خلفتُ بها أحداً أورعَ ولا أتقى ولا أفقَه - قال الراوي: ولا أعلم - من أحمد بن حنبل))⁽²⁾.

وأبرز شيء في حياة الإمام هو موقفه الباسل من فتنة خَلقِ القرآن التي نَجَمَ قرئُها في عهد هارون الرشيد، واستفحل أمرها في عهد المأمون، وفتن بها العلماء وأهل الحديث خاصة، وعُدُّبوا وامْتُحنوا، فأقرَّ الجميع تَقِيَّةً وعملاً بالرخصة بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: 106].

وبقي الإمام صامداً على متن العزيمة الصادقة كالجبل الأشم تصطدم عليه أمواج الباطل ولا تقدرُ أن تزحزحه عن موقفه الحق، يُضربُ بالسياط ويُضربُ، وأيُّ ضربٍ! يقول شاباص أحد الجلّادين: ((ضربتُ أحمد بن حنبل ثمانين سوطاً لو ضربته فيلاً لهدمته))⁽³⁾.

توفي الإمام أحمد يوم الجمعة الثاني عشر - من شهر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومئتين عن سبعٍ وسبعين سنة⁽⁴⁾.

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب 480 : 1.

(2) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص 145.

(3) المنهج الأحمد 41 : 1.

(4) المنهج الأحمد 41 : 1.

(2)

مقدمة في أهمية حفظ السنة وجهود الأئمة في ذلك

خلق الله الإنسان من نفس واحدة آدم عليه السلام، وخلق منها زوجها، وبثَّ
منهما رجالاً كثيراً ونساءً.

جعل الله الإنسان خليفةً للقوم السابقين في الأرض ليعمروا الأرض على
وَفَقِ مرضاة الله عز وجل، فأرسل الرسل وأوحى إليهم ما أوحى ليهدوا هذا
الإنسان إلى الصراط المستقيم الذي ارتضاه الله لهم في حياتهم ديناً ومعيشةً
وعقيدةً وعملاً وخلقاً.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُوهَا كَذَّبُوهُ فَأَتَيْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا
وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبِعَدَا الْقَوْمِ لَوَّالِيُونَ﴾ [المؤمنون: 44].

وكان يجب على الأمم اتباع أنبيائهم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ
إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: 64].

وقال تعالى: ﴿يٰٓبَنِي آدَمَ إِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَأِتَيْتُمْ مِنْ اتَّقَى وَأَصْلَحَ
فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٣٥) وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ
هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: 35 - 36].

وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا
إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا ﴿١١٣﴾ وَرُسُلًا قَدْ فَصَّصْنَا لَهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ
اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾ [النساء: 163 - 164].

ونحن على يقين أن كثيرًا من الأنبياء وأقوامهم لم يكن لهم كتاب، وكان الوحي إليهم من قسم الوحي غير الكتاب، يعني: الذي يكون من قبيل الحديث والسنة من سنة نبينا محمد ﷺ من أقواله وأفعاله وتقريراته التي يُطلق عليها كثير من الناس: ((الوحي غير المتلو في الصلاة))، وكان وجب على أممهم أن يطيعوا أنبياءهم في كل ما جاؤوا به من غير تفريق بين الوحيين كتاب متلو وغير متلو في الصلاة.

ويوضّح هذا المعنى أن مواجهة موسى ﷺ لفرعون وملئه كان في ضوء الوحي غير المتلو من غير كتاب، وكان هلاك فرعون وقومه قبل أن يؤتى موسى ﷺ التوراة. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِ مَا أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ الْأُولَى بَصَائِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: 43].

وكان تسليط الذل والهوان والهلاك على الأمم لمخالفتهم لرسولهم وعدم طاعتهم.

ونبينا محمد ﷺ ليس بدعا من الرسل، ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنْ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَنْعِمَ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الأحقاف: 9].

وإن السنة الصحيحة والثابتة وحي من الله إلى رسوله محمد ﷺ يجب على المسلم اتباعها كما يجب اتباع القرآن؛ لما روى الأئمة عن المقدم بن معديكرب

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

عن رسول الله ﷺ أنه قال: ((ألا إني أوتيت الكتاب، ومثله معه، ألا يوشك رجلٌ شبعانٌ على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلالٍ فأحلُّوه، وما وجدتم فيه من حرامٍ فحرِّموا. ألا لا يحلُّ لكم لحمُ الحمارِ الأهليِّ، ولا كلُّ ذي نابٍ من السَّبُعِ، ولا لُقْطَةٌ معاهدٍ إلا أن يستغني عنها صاحبُها، ومن نزل بقومٍ فعليهم أن يقرُّوه، فإن لم يقرُّوه فله أن يعقبهم بمثل قِراءه))⁽¹⁾.

والسنة بيان القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44].

وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9].

وقال تعالى: ﴿لَا تَحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَجْعَلَ بِهِ﴾⁽¹¹⁾ ﴿إِنْ عَلَيْنَا جُمُوعُهُ وَقُرْءَانُهُ﴾⁽¹²⁾ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَانْبِئْ قُرْءَانَهُ﴾⁽¹³⁾ ﴿ثُمَّ إِنْ عَلَيْنَا بَيِّنَاتُهُ﴾ [القيامة: 16 - 19].

ولما كان القرآن باتفاق الأمة محفوظًا بحفظ الله من زمن النبي ﷺ إلى يومنا هذا بحروفه ونطقه وأدائه، ورثه المسلمون أبا عن جدٍّ غصًّا طريًّا، لا يقدر أحدٌ أن يسقط منه شيئاً أو يزيد فيه حرفاً، اقتضى الشرع والعقل أن يكون بيانه وتوضيحه أيضاً محفوظاً في الأمة، وهو السنة المطهرة.

قال إسماعيل بن عبيد الله: ينبغي لنا أن نحفظ حديث رسول الله ﷺ كما نحفظ القرآن؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا آتَيْنَاكَمُ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

(1) سنن أبي داود رقم 4604، وهو حديث صحيح.

[الحشر: 7] (1)

وحتى إن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سمى العمل بحديث رسول الله ﷺ مثل العمل بكتاب الله كما في الصحيحين، حينما جاءته امرأة فقالت: ما حديثٌ بلغني عنك أنك لعنتَ الواشمات والمستوشمات، والمتنمصات والمتفلجات للحسنِ المغيراتِ خلقَ الله؟ فقال عبد الله: وما لي لا ألعنُ مَنْ لعن رسولَ الله ﷺ وهو في كتاب الله؟ فقالت المرأة: لقد قرأتُ ما بين لוחي المصحف فما وجدته. فقال: لئن كنتِ قرأته لقد وجدته، قال الله عز وجل:

﴿وَمَاءِ أُنثَىٰ كَالرَّسُولِ فحُدُوهُ وَمَا نَهَكُمُ عَنْهُ فَأَنَّهُوُا﴾ [الحشر: 7] (2)

وقد قدر الله تعالى أن يكون في حفظها وصيانتها امتحانُ الأمة وابتلاؤها، فنشأ ناسٌ أرادوا الكذب على رسول الله ﷺ، وقام ناسٌ صالحون من الأمة فذبُّوا عن سنة الرسول ﷺ، وقد مكَّن الله بإرادته الكونية كلاً على عمله:

﴿قُلْ كُلُّ يَعْملُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: 84].

ولما كان الكذب على الرسول ﷺ ممكناً حذر ﷺ أمته من الكذب عليه فقال: ((مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)) (3).

وكذلك وفق الله أمة محمد ﷺ فوضعوا قواعدَ لمعرفة الصحيح من

(1) الكفاية للخطيب البغدادي ص 12.

(2) صحيح البخاري رقم 4886، وصحيح مسلم 2125.

(3) حديث متواتر من أحاديث كثير من الصحابة من طرق كثيرة. انظر صحيح الجامع 351: 5.

الضعيف من حديث رسول الله ﷺ عامة، وهذه القواعد مأخوذة من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في تمحيص الأخبار والتبين والتثبت فيها، كما أنهم بتوفيق الله وتسديده ضربوا مثلاً رائعة للجد والكّد والحرص لحفظ السنة؛ لأنهم عرفوا أنها هي الأصل في فهم القرآن، فلا يقوم الدين إلا على أساس القرآن والسنة، وستأنهم دعوة النبي ﷺ لهم: ((نصر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم بلغها عني، فرب حامل فقه غير فقيهه، ورب حامل فقهه إلى من هو أفقه منه⁽¹⁾).

ولا حجة في السنة إلا إذا كانت صحيحة النسبة إلى النبي ﷺ، فوجب على الأمة وجوباً كفايياً أن يكون فيها من يتعلم قواعد التصحيح والتعليل والتضعيف حتى يميز الصادق من الأحاديث والأخبار من الكاذب منها.

قال ابن حبان في قوله ﷺ: ((فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي)) دليل صحيح على أنه ﷺ أمر أمته بمعرفة الضعفاء منهم من الثقات؛ لأنه لا يتهياً لزوم السنة مع ما خالطها من الكذب والأباطيل إلا بمعرفة الضعفاء من الثقات، وقد علم النبي ﷺ بما يكون من ذلك في أمته إذ قال: ((من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)) نعوذ بالله من حالة تقربنا إلى سخطه وأليم عذابه⁽²⁾.

(1) انظر صحيح الجامع الصغير 1145: 2 رقم 6765 وما بعده، عن أنس وزيد بن ثابت وابن مسعود بالفاظ متقاربة.

(2) مقدمة كتاب المجروحين لابن حبان 10: 1.

وقد يكون الإنسان بقدر الله قويّ الذكّرة ويصابُ بعاهة تذهب بحفظه، وقد يبلغ من العمر عتياً فيختلطُ وينسى حديثه فيه، فيدخل الضعف في الحديث، وقد يعتمدُ على الرواية بالكتاب ويذهبُ كتابه، فهل يحقُّ له أن يروي وهو لا يحفظُ حديثه؟

فيدخلُ الضعفُ على كلّ هؤلاء، وقد يكون الرجل ثقةً عند الناس، ولكن قد يروي بعد الاختلاط فيضعف حديثه، أو قد يكون ثقةً معروفاً لم يطرأ عليه الضعفُ في الظاهر لكنه بشر، فلم ينس الأئمةُ النقادُ أن الثقة المعروف قد يُخطئ، ولم يدخلوا حُسنَ الظنِّ به، بل وضعوا تحت البحث والتمحيص أحاديث الثقات أيضاً لحماية سنةِ المصطفى ﷺ.

ومثل هذا التحقيق يأتي عمل الجهابذة من أئمة الحديث، فينخلون حديث الثقات والضعفاء فيخرجون منها حرفاً حرفاً من الأخطاء أو من الصواب. وعرفوا الحديث الصحيح فقالوا: ما رواه عدلٌ تامُّ الضبط، متصلُ السند، غيرُ معللٍ ولا شاذّ.

والعلة هي السبب الخفيُّ القادحُ في صحة الحديث، هذا هو تعريف العلة في هذا الموضع من تعريف الحديث الصحيح، وإلا فيُطلق لفظ العلة على كلّ سببٍ قادحٍ للصحة جلياً كان أم خفياً.

فلا يشكُّ من له أدنى بصيرةٍ في علوم الإسلام - وخاصةً فيما يتعلق بعلم الحديث - أن الأئمة الذين تصدّوا لبيان العلل القادحة المضعفة للحديث

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

كانوا أورعَ الناس وأتقاهم الله في زمانهم، فما كانوا يتكلمون في التعليل والتضعيف والتصحيح بالتشهيّ وهوى النفس، بل بالعلم والخبر والسبر. قال المروزيّ: سألته (أحمد بن حنبل) عن رَشِدِين، قال: ليس أَخْبَرُ أمره، لا أدري⁽¹⁾.

ولا يتكلمون إلا لسببٍ من الأسباب التي يقتضي الشرع والعقل قبولها في تحقيق الأخبار وتثبيتها، وما علّل الأئمة حديثاً إلا وله سببٌ واضحٌ مقنعٌ للتعليل والتضعيف، ولكن قد اشتهرت أقوال أئمتنا أن تعليل الحديث إلهامٌ وكهانةٌ، قال عبد الرحمن بن مهديّ: معرفة الحديث إلهامٌ. وقال ابن نميرٍ: وصدق! لو قلت له: من أين قلت؟ لم يكن له جواب.

وقال ابن مهديّ أيضاً: إنكارنا الحديث عند الجهال كهانةٌ.

وقال أبو حاتم: مثلُ معرفة الحديث كمثلي فصٍّ ثمنه مئة دينار، وآخر مثله على لونه ثمنه عشرة دراهم⁽²⁾.

وأقلُّ هنا تنبيهاً ذكرته في مقدمة كتاب ((العلل ومعرفة الرجال)) للإمام

أحمد برواية عبد الله.

* تنبيه: ينبغي أن نفهم كلام عبد الرحمن بن مهدي (وغيره في هذا المعنى) على وجهه، وهو أنه ليس مقصوده من قوله: ((معرفة الحديث إلهامٌ)) أنه قد يعلّل ولا حجة له فيه، إنما مقصوده (إن صح عنه هذا القول) أنه تحصّل

(1) العلل برواية المروزي ص 102 رقم 163.

(2) مقدمة كتاب العلل لابن أبي حاتم 388: 1.

له ملكة قوية راسخة حتى إنه بمجرد النظر في إسناد الحديث ومنتنه تظهر له صحته أو ضعفه، فيحكم في أول وهلة ببصيرته أنه صحيح أو معلول. ثم إذا طلبت منه الحجة لا بد وأن يذكر تفصيلها.

ولا يمكن أن نجد حديثاً معللاً إلا دونه سبب، لكن قد يختصر المعلل في الحكم فيذكر حكمه بدون إبداء السبب.

وقد استدلل بقول ابن مهديّ هذا بعض من له هوى في إنكار الحديث، فتوسع في تفسيره والاستدلال به، فقال: إن المحدث قد يرى الحديث المتفق على صحته أنه ضعيف، وبالعكس، ولا يستطيع إقامة الحجة على ذلك، وهو معذور في حكمه هذا؛ كالصيرفي الناقد يحكم على الدارهم بالزيف والصالح ويعجز عن إبانة السبب.

فنقول: ليس الأمر كما ذكر، فالواقع يخالف قوله، فهذه كتب العلل أماناً، إن وجد الإيجاز والاختصار في بعضها، ففي الآخر تجد التفصيل وبيان السبب والتعليل، فمثل كمثّل الطبيب الحاذق إذا عرّض له شخص ظاهره السلامة لا يظهر المرض فيه لعامة الناس، فينظر إليه أول نظرة ويدي رأيه إجمالاً أن فيه مرض كذا، فإذا أجري عليه الفحص والفسر والتحليل والأشعة، يظهر بوضوح صدق قوله.

كما قال نعيم بن حماد: قلت لابن مهديّ: كيف تعرف صحيح الحديث

_____ العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وسقيمه؟ قال: كما يعرف الطيب المجنون⁽¹⁾.

فَعَلِمَ عِلْلَ الْحَدِيثِ مِنْ أَهَمِّ عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا الْجُهَابِذَةُ
الَّذِينَ يَنْتَقِدُونَ الْحَدِيثَ انْتِقَادَ الصَّيْرِ فِي الْحَاقِقِ لِلنَّقْدِ الْبَهْرَجِ مِنَ الْخَالِصِ، وَانْتِقَادِ
الْجَوْهَرِيِّ الْحَاقِقِ لِلْجَوْاهِرِ مِمَّا دَلَّسَ بِهَا.

وقال علي بن المديني: ربما أدركتُ علة حديث بعد أربعين سنة⁽²⁾.

وقد كان الإمام أحمد على رأس مَنْ يُذَكَّرُ فِي مَعْرِفَةِ عِلْلِ الْحَدِيثِ، وَلَهُ فِي
ذَلِكَ جُهُودٌ كَثِيرَةٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

ونحن في هذه العجالة نذكر جهود الإمام أحمد في معرفة العلل وبيانها
حسب وسعنا وعلى الله التكلان.

(1) مقدمة كتاب العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله 35: 1.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 257: 2 رقم 1778.

(3)

تعريف العلة وأسبابها

قبل أن نتطرق إلى مؤلفات الإمام أحمد رحمه الله تعالى في العلل، وأمثلة تعليلاته، نذكر تعريف الحديث الصحيح وعلاقة علم العلل بتصحيح وتضعيف الأحاديث.

تعريف الصحيح:

عَرَفُوا الصَّحِيحَ مِنَ الْأَخْبَارِ بِ: مَا رَوَاهُ عَدْلٌ تَامٌّ الضَّبْطُ مُتَّصِلُ السَّنَدِ غَيْرُ مَعْلَلٍ وَلَا شَاذٍّ.

ومهما كان المسلم عدلاً دينياً، إذا لم يكن ضابطاً لما يرويه جعلوا حديثه ضعيفاً، وإذا كان تامّ الضبط لكنه كافرٌ أو فاسقٌ ضعّفوا حديثه، وإذا كان دينياً صينياً وصاحب ضبط ولكن لم يلقَ من ذكر عنه الخبر، كان الخبر ضعيفاً؛ أو كان مدلساً لم يصرّح بالتحديث فممن يكون قد سمعه؟ أمن عدلٍ أم من فاسقٍ أو كافرٍ؟ وممن ضَبَطَهُ، أمن قويٍّ أم من ضعيفٍ؟

وإذا كان عدلاً تامّ الضبط متصل السند ظاهراً، ولكن ظهر أنه لم يسمع حديثاً بذاته ممن روى عنه، وخفي على عامة الناس هذا - ولكن لا بد أن يظهر لمن وهبه الله ذكاءً وحذاقة - كان الحديث ضعيفاً.

وإذا لم يظهر سببُ ضعفٍ في أول الأمر، ولكن كما قال الإمام ابن المديني رحمه الله تعالى: ((الباب إذا لم تُجمع طرقُه لم يَتَيَّنْ خطؤه))⁽¹⁾، فإذا خُرج

(1) علوم الحديث لابن الصلاح 213: 3.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

الحديث بإسناده ومتمنه بطرقه ظهر خطأ بعض الثقات مخالفاً للآخرين الثقات، أو لمن هو أوثق منه، كان الخبر شاذاً مردوداً.

تعريف العلة:

العلة هي: السبب الخفي القادح في صحة الحديث.

وعبارة ابن الصلاح، قال: وهي عبارة عن أسباب خفية قادحة فيه، فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها⁽¹⁾.

وقال ابن معين: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عقَلناه.

وقال الإمام أحمد: الحديث إذا لم تُجمع طرقُه لم نفهمه، والحديث يفسر - بعضُه بعضاً⁽²⁾.

وقال الحاكم: وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط وإه، وعلّة الحديث تكثُر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة فتخفى عليهم علته، والحجة فيه عندنا العلم والفهم والمعرفة لا غير⁽³⁾.

وأما في الإطلاق العام، فالضعف في الراوي علة في الخبر، والانقطاع في

(1) علوم الحديث لابن الصلاح 196: 3.

(2) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع 212: 2.

(3) معرفة علوم الحديث للحاكم وانظر النكت لابن حجر 710: 2.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

الإسناد علةٌ في الخبر، وعننة المدلس علةٌ في الخبر، وجهالةُ حالِ الراوي علةٌ في الخبر⁽¹⁾.

ومدار التعليل في الغالب الاختلافُ بين الرواة، قال ابن حجر: فالسبيلُ إلى معرفة سلامة الحديث من العلة - كما نقله المصنف عن الخطيب - أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستتوا ظهرت سلامته، وإن اختلفوا أمكنَ ظهورُ العلة، فمدارُ التعليل في الحقيقة على بيان الاختلاف... وهذا الفنُّ أغمضُ أنواع الحديث وأدقُّها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غايصًا وإطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة ومعرفةً ثابتة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحُذّاقهم، وإليهم المرجعُ في ذلك؛ لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك والاطلاعِ على غوامضه دون غيرهم ممن لم يبارس ذلك⁽²⁾.

وقد أكرم الله الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله تعالى بمعرفة العلل وبيان خفيّات أسباب ضعف الحديث، على ما تشهدُ له الروايات ويشهدُ له أئمةُ هذا الشأن.

(1) النكت لابن حجر 1:407.

(2) النكت لابن حجر 2:710-711.

(4)

كتب الإمام أحمد في العلل

لقد وصلتنا أقوال الإمام أحمد في تعليل الأحاديث عن طريق عدة مؤلفات، منها:

1. الكتب التي جمعت أقواله في العلل خاصة، وقد طبع له منها ثلاثة كتب، كتابان منها كان لي شرف تحقيقهما، وهما:

أ. كتاب العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله ابن الإمام أحمد، وقد طبع منذ قديم في أربع مجلدات، طبعه المكتب الإسلامي في سنة (1408هـ)، ثم طبعته دار القبس بالرياض سنة (1427هـ).

ب. العلل ومعرفة الرجال برواية المروزي وصالح بن أحمد والميموني، وقد طبعت الطبعة الأولى منه سنة (1408هـ).

وهذان الكتابان عبارة عن أسئلة وجهها إلى الإمام أحمد كل من عبد الله وصالح ابني الإمام، والمروزي، والميموني، وهم جميعاً من تلامذته، وأجاب عليها الإمام أحمد، والأصل أن هذين الكتابين من تأليف الإمام أحمد نفسه.

ولعل قائلاً يقول: إنه لم يكن كتاب مؤلف للإمام أحمد بهذا المعنى، وإنما هي أسئلة وجهها عبد الله - مثلاً - إلى أبيه فأجاب عليها أبوه، فينبغي نسبة الكتاب إلى عبد الله.

فنقول: إن من جملة طرق انتشار التأليف في تلك الأيام أن التلميذ كان

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

يكتب عن الشيخ وهو يملي عليه، أو يسأله التلميذ في بعض الأحيان، فيجيبه الشيخ من حفظه أو من كتابه، فينتشر الكتاب من طريق التلميذ. وهذه الطريقة وصلت إلينا أكثر كتب السلف.

وهذه الطريقة نفسها نقل عبد الله عن أبيه هذا الكتاب، ثم زاد فيه زيادات، وهذا لا يعني أنه لم يكن عند الإمام كتاب أو تأليف منه في هذا الموضوع.

فالذي نتصوره أنه كان عنده كتاب في العلل ومعرفة الرجال بخط يده كالمسند وغيره، فأملى بعضه على عبد الله، وبعضه سأله عبد الله فأجابه من حفظه، أو من كتابه في بعض الأحيان.

وتدل عليه تلك الروايات الكثيرة التي يقول فيها عبد الله: ((أملى عليّ أبي))، ويقول في بعضها: ((وجدت في كتاب أبي بخط يده ولم أسمعها...)). وما يدل على ذلك أيضًا ما جاء عن الأئمة من نسبة كتاب العلل إلى الإمام أحمد، كالعقيلي وابن الصلاح وابن حجر، وقد نسب غيرهم إليه الكتاب نفسه باسم ((التاريخ))⁽¹⁾.

وإذا فرضنا أن هذه أسئلة من تلاميذه أجاب عليها الإمام، فلا حرج في نسبة العلماء هذه الكتب إلى الإمام أحمد بروايات الرواة عنه، كما هو الشأن في تواريخ ابن معين، فيقال: ((في تاريخ ابن معين برواية فلان وفلان)).

(1) انظر مقدمة تحقيق كتاب العلل برواية عبد الله 87: 1 - 91.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

ج. كتاب ((المنتخب من العلل)) جمع فيه الخلل ما وجد من الروايات في العلل عن الإمام أحمد.

2. كتب المسائل عامة:

ومن المؤلفات التي نقلت إلينا أقوال الإمام أحمد في تعليل الأحاديث كتب المسائل العامة التي رواها عنه تلاميذه وأبناؤه، ومنها:

أ. المسائل برواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ.

ب. المسائل برواية صالح بن الإمام أحمد.

ج. المسائل برواية أبي داود السجستاني.

وهذه المؤلفات ليست خاصة بالعلل، ولكن نجد فيها بعض أقوال أحمد مبثوثة في أثناء الكلام على المسائل والأحاديث.

3. مؤلفات الإمام أحمد الأخرى:

كما نجد بعض أقوال الإمام أحمد في إعلال الأحاديث في كتابه المسند.

ولما كان الإمام أحمد علمًا في معرفة العلل، فكلُّ مَنْ أَلَّفَ في باب العلل أو تكلم على الحديث عرضًا نقل كلام الإمام في العلل؛ كالبخاري في التاريخ، والعقيلي في الضعفاء، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن عدي في الكامل، والدارقطني في العلل، والخطيب في كتبه، وابن رجب وغيرهم.

(5)

هل للإمام أحمد منهج متميز في العلل؟

قد سبق القول أن العلة قد تطلق على سبب ضعف الحديث ولو كان ظاهراً، وما من إمام علّل الحديثاً إلا وعلله بأسباب خفية وظاهرة. وهذا هو منهج الإمام أحمد، وليس الإمام منفرداً بمنهج خاص في العلل في نظري، فالكتب التي ألفت باسم منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث، يبدو لي أن هذه التسمية ليست بصحيحة، فالمنهج فيما أفهم يطلق على طريقة خاصة، وليس لأحمد طريقة خاصة. نعم، له آراء تخالف في أفراد الحديث آراء الآخرين، ولا يعني ذلك أن له منهجاً خاصاً وطريقة خاصة.

(6)

أمثلة من تعليقات الإمام أحمد

ونذكر فيما يلي بعض تعليقات الإمام أحمد، ونوضح أسبابها، ونسعى أن تكون الأسباب خفية، ولنأخذ من كلام الإمام أحمد ما يتعلق بشرط صحة الحديث، وهي:

1. عدالة الراوي.
 2. تمام ضبط الراوي.
 3. اتصال السند.
 4. خلو الرواية من العلة التي تخرم هذه الشروط.
 5. عدم الشذوذ.
- ونجعل هذه المحاضرة على هذه الشروط في فصول خاصة بها.
- أولاً: العدالة:

قد يكون الحديث معللاً بخرم عدالة الراوي، ومثال ذلك قول عبد الله: سمعت أبي وذكر حبيبا الذي كان يقرأ لهم على مالك بن أنس، فقال: ليس بثقة، قدم علينا رجل - أحسبه قال: من خراسان - كتب عن حبيب كتاباً عن ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، عن سالم والقاسم، وإذا هي أحاديثُ ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن القاسم وسالم، فقال أبي: أحالها على ابن أخي ابن شهاب عن عمه...، قال أبي: وكان حبيب يُجِيل الحديث ويكذب وأثنى عليه

شراً وسوءاً⁽¹⁾.

فها هنا علل الإمام الكتاب بكامله؛ لأن أصله من أحاديث ابن لهيعة، وابن لهيعة مختلط مضعّف إذا روى عنه غير العبادلة وابن قتيبة، فجعلها حبيب ابن أبي حبيب كاتبُ مالك كذباً وزوراً عن ابن أخي ابن شهاب الزهري (وهو محمد بن عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، صدوق له أوهام) عن عمه محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري.

وقال أحمد كان حبيب يميل الحديث ويكذب، وقد كذّبه ابن معين وأبو داود وتركوه⁽²⁾.

وقال الإمام: قدم علينا رجل ومعه كتاب عن ابن أخي ابن شهاب، عن عمه، عن القاسم وسالم، فجعلت انظر فيها فإذا هي مسائل خالد - يعني: ابن أبي عمران - عن القاسم وسالم، فقلت للرجل: ممن سمعت هذا؟ فقال: من حبيب الذي كان يقرأ للناس على مالك. فقلت: دعها أو خرقها، هذا رجل كذاب، وإذا هو قد أحالها وقلبها على ابن أخي ابن شهاب عن عمه⁽³⁾.

اتهام الراوي بسرقة الحديث:

ومن نوع التعليل بفقد عدالة الراوي: اتهام الراوي بسرقة الحديث.

(1) العلل برواية عبد الله 52 : 2، رقم 1528.

(2) الجرح والتعديل 100 : 3، الميزان 452 : 7، التهذيب 181 : 2.

(3) العلل برواية عبد الله 56 : 2 رقم 1538.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

قال عبد الله: أخبرني رجل أنه سمع ابن الحِمْيَاني (وهو يحيى بن عبد الحميد ابن عبد الرحمن بن بَشْمِين) يحدث عن شريك عن منصور عن إبراهيم: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الشورى: 39] قال: كانوا يكرهون يُسْتَدَلُّوا، فقال له رجل: هذا الحديث عندنا في كتاب ابن المبارك عن شريك عن الحكم النصري عن منصور. فقال ابن الحِمْيَاني: حَدَّثَنَا شريك عن الحكم النصري عن منصور.

ثم قال أبي: ما كان أجراه! هذه جراحة شديدة، ولم يعجبه ذلك، وقال: ما زلنا نعرفه أنه يسرق الأحاديث أو يتلقَّطها أو يتلقَّفها⁽¹⁾.

الطعن في الراوي لبدعته:

وقد كان يطعن الإمام في الراوي وفي حديثه لأجل بدعته في التجهم خاصة.

قال عبد الله: سألت أبي عن الحكم بن عبد الله أبي مطيع البلخي، فقال: لا ينبغي أن يروى عنه، حكوا عنه أنه كان يقول: الجنة والنار خلقتا فستفنيان،

(1) العلل برواية عبد الله 41: 3 رقم 4079. وينظر المزيد من الأمثلة لتعليل الإمام بالطعن في عدالة الراوي: العلل 44: 2 رقم 1499، 393: 2 رقم 2756، 146: 3 رقم 4644، 297: 3 رقم 5322، والمختب من العلل للخلال ص 38 رقم 1، وص 152 رقم 74، وص 188 رقم 104. حتى كان يحكم على بعض أوهام الثقات في الحديث بالوضع، قال عبد الله: ((وعرضت على أبي حديثاً حدثناه عثمان...)) العلل برواية عبد الله 559: 1 رقم 1333 إلى قوله: ((اللهم سلم)).

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وهذا كلامٌ جَهْمٍ، لا يروى عنه شيء^(١).

وأما التشيع وبعض البدع الأخرى فما كان رأي الإمام فيها شديداً فيما يظهر، ويبدو من تصرفاته رحمه الله تعالى أنه كان يترك الرواية عن الداعية. قال المروزي: وذكر لأبي عبد الله يونس بن خباب، فتكلم فيه، ولم يرضه، وقال: هذا كان يقع في عثمان^(٢).

وقال عبد الله: سألته عن علي بن بزيمة، فقال: صالح الحديث، ولكن كان رأساً في التشيع^(٣).

وقال: سألت أبي عن فطر بن خليفة، فقال: ثقة صالح الحديث، حديثه حديثٌ رجل كَيْسٍ إلا أنه يتشيع^(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: لم أجده على تقييد بالداعية في الجهمي^(٥).

ومن الجدير بالذكر ههنا أن الإمام أحمد قد غير رأيه في بعض الروايات بعد محنة خلق القرآن، فعلى سبيل المثال، قال الإمام أحمد في إسماعيل ابن عُلَيَّةَ قبل المحنة: ((إليه المنتهى في الثبوت بالبصرة)) وقال أيضاً: ((فأنتي مالك فأخلف الله

(1) العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله 299: 3 رقم 5331.

(2) العلل برواية المروزي وغيره ص 80 رقم 108.

(3) العلل برواية عبد الله 116: 3 رقم 4490.

(4) العلل برواية عبد الله 443: 1 رقم 993.

(5) المسودة نقلاً عن منهج الإمام أحمد د. بشير 241: 1.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

علي سفيان، وفاتي حماد بن زيد فأخلف الله علي إسماعيل ابن علية))^(١).

أما بعدها، فقد سأله المفضّل بن زياد عن وهيب وابن علية فقال:
(وهيب أحبُّ إليّ، ما زال ابن علية وضيعًا من الكلام الذي تكلم به إلى أن
مات))^(٢).

وكان الإمام أحمد يرجو ويطلب من أصحابه الذين لهم مكانة معروفة بين
الناس علمًا وديانة أن لا يسارعوا في التقيّة، وأن لا يوافقوا في القول بخلق
القرآن، وكان نقمة الإمام بالأخص على أولئك الذين لم يدخلوا في المحنة ولم
يصابوا بأذى قليل ولا كثير، بل خافوا في المستقبل وتخاذلوا، فلما رأى الإمام أنهم
فرّطوا في أمانة الدعوة والقيام بجانب الحق ونصرته، كان من الطبيعي أن
ينبعث الغضب لله في نفسه، ولذلك ترك الرواية عمّن أجاب في المحنة.

وقد يقال: إن الذين اختاروا التقيّة لهم عذرهم وهو الإكراه، وقد اختاروا
أمرًا مباحًا فلم يهجرهم أحمد؟ فأجاب عن هذا الأمر ابن الجوزي فقال:
الجواب من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن القوم تُوعّدوا ولم يُضربوا فأجابوا، والتوعّد ليس بإكراه.

والثاني: أنه هجرهم على وجه التأديب، ليُعلم تعظيم القول الذي أجابوا
عليه، فيكون ذلك حفظًا لهم من الزيغ.

(1) تهذيب التهذيب 1: 276.

(2) تهذيب التهذيب 1: 278.

والثالث يقال: إن معظم القوم لما أجابوا قبلوا الأموال، وترددوا إلى القوم، وتقربوا منهم، ففعلوا ما لا يجوز، فلهذا استحقوا الذم والهجر. والحق أن هجر الإمام للمجيبين في المحنة لم يكن إلا تأديباً وتشنيعاً لفعلهم، ولم يكن تجريحاً في عدالتهم بحال، بل إن تركه للرواية عن بعضهم كان مؤقتاً ثم روى عنهم فيما بعد⁽¹⁾.

ثانياً: الضبط:

وأما في الضبط فقد أعلَّ الإمام أحمد روايات كثيرة، وخاصة في الموازنة بين الرواة في حال الخلاف ومخالفة الراوي من هو أوثق منه أو أكثر عدداً، وكما أشرنا سابقاً إن أكثر تعليل الأئمة للأحاديث يأتي من باب الاختلاف بين الرواة. سوء الحفظ:

قال عبد الله: سألت أبي عن حديث البراء بن عازب في الرفع فقال: حدثنا محمد بن جعفر غندر، قال: حدثنا شعبة عن يزيد بن أبي زياد قال: سمعت ابن أبي ليلى يقول: سمعت البراء يحدث قوماً فيهم كعب بن عُجرة قال: رأيت رسول الله ﷺ حين فتح الصلاة رفع يديه، قال أبي: وكان سفيان بن عيينة يقول: سمعناه من يزيد هكذا، قال سفيان: ثم قدمت الكوفة فإذا هو يقول: ثم لم يعد...، قال أبي: ابن أبي ليلى (محمد) كان سيئ الحفظ، ولم يكن يزيد ابن أبي زياد بالحافظ⁽²⁾.

(1) ينظر التفصيل في مقدمة تحقيق كتاب العلل برواية عبد الله 80: 1 - 84.

(2) العلل ومعرفة الرجال برواية عبد الله 368: 1 رقم 708.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

قال عبد الله: سألته عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فقال: مضطرب الحديث.

قال أبي: فقه ابن أبي ليلى أحبُّ إلينا من حديثه، حديثه فيه اضطراب⁽¹⁾.
ومن أمثله:

قال الخلال: أخبرنا زكريا بن يحيى: نا أبو طالب، أنه سأل أبا عبد الله عن حديث ابن المبارك، عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، قال: ((نهى النبي ﷺ عن شري المغنيات)).
قال: يحيى بن أيوب ضعيف، كان يخطيء كثيرًا⁽²⁾.

فقد أعل الإمام هذه الروايات لسوء حفظ الراوي، وهو ما يخلُّ بالضبط، وقد وافق الدارقطني أحمد في تضعيف هذا الحديث، إلا أنه علَّله لوجود علي بن يزيد بين عبيد الله بن زحر والقاسم، وقد نقل الترمذي عن البخاري تعليله بعلي بن يزيد⁽³⁾.
مَنْ ضَعَّفَ إِذَا رَوَى مِنْ حَفْظِهِ دُونَ كِتَابِهِ:

ومن هذا النوع مَنْ كان يعلل الإمام حديثه إذا روى من حفظه، ولكن كان يصحح حديثه إذا رواه من كتابه. وكشَّفَ هذا التفريق بذاته أمرٌ يحتاج إلى حذق وذكاء وعناء في البحث والتفتيش.

(1) العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله 1: 411 رقم 862.

(2) المنتخب من العلل للخلال ص 104 رقم 43.

(3) العلل للترمذي 1: 189.

أورد ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل بإسناده عن الأثرم قال: قال أحمد بن حنبل: حاتم (ابن إسماعيل) أحبُّ إلي من الدَّرَاوَرْدِيِّ، زعموا أن حاتمًا كان رجلًا فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح⁽¹⁾.

فقد نسبته الإمام إلى الغفلة، ومفهومه: أن حديثه عنده عند الانفراد يكون ضعيفًا، إلا أن روايته عن كتابه صحيحة.

شدة الغفلة والتلقن:

ومن هذا النوع من كان ضعيف الحفظ مغفلاً إلى حدِّ إذا أُدخل عليه حديث لم يتفطن له.

وقد كان بعض ضعاف النفوس يُدخل على الشيوخ أحاديث وهم عدد كبير في الرواة.

قال المروزي: وعرضت عليه حديثًا، روه عن محمد بن الجراح، عن شعبة، عن سفيان الثوري، عن علي مرفوعًا: ((من صلى كذا فله كذا، ومن قرأ كذا فله كذا))، فقال: هذا باطل موضوع، قد رأيت ابن الجراح، فرأيت عنده أحاديث وضعت له، لم يكن يدري ما الحديث⁽²⁾.

ولم يظهر من كلام الإمام من هو الواضع على ابن الجراح، ولكن الذي علم من منهج الإمام أنه ضعَّف حديثه هنا لأنه لم يكن ضابطًا لأحاديثه، لا ضبطاً

(1) الجرح والتعديل 259: 3.

(2) العلل برواية المروزي وغيره ص 154، رقم 271.

_____ العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

صَدْرٍ وَلَا ضَبْطٍ كِتَابٍ، لِأَنَّهُ يَبْدُو أَنَّهُ كَانَ يَلْقَنَهُ النَّاسَ فَيَتَلَقَّنُ، أَوْ يَمَكِّنُ غَيْرَهُ مِنْ كِتَابِهِ فَيَدْخُلُ فِيهِ بَعْضُ الْأَحَادِيثِ.

من روى من حفظه ولم يكتب:

ومن كان يروي بحفظه ولم يكتب الحديث، ولم يكن يروي من الكتاب، فكان الإمام يغمز في ضبطه.

ذكر ابن حجر عن الميموني: سئل أحمد عن الحكم بن عطية فقال: لا أعلم إلا خيراً. فقال له رجل: حدثني فلان عنه، عن ثابت، عن أنس قال: كان مهر أم سلمة متاعاً قيمته عشرة دراهم.

فأقبل أبو عبد الله يتعجب، وقال: هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون إنهما كانوا يحفظون، ونُسبوا إلى الوهم، أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه⁽¹⁾.

من قرائن الخلل في الضبط:

ومن هذا الباب كان الإمام وغيره من الأئمة إذا شكوا في حفظ الشيخ أو في حفظ أحد الرواة عنه رجعوا إلى كتاب الشيخ، وهذا من أعظم القرائن لإثبات الخطأ والصواب، فمن قرائن العلة في الضبط عند الإمام أحمد وغيره من الأئمة:

1. أن يروي الراوي من حفظه خلافاً لما في كتابه، وخاصة إذا لم يكن

الراوي حافظاً متقناً:

قال عبد الله: حدثني أبي قال: حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة، عن حماد،

(1) التهذيب 436: 2.

عن إبراهيم قال: ليس بين العبيد قصاص. قال أبي: وليس هو مما سمعه شعبة من حماد، وكان في نسختنا عن غندر عن شعبة عن عبد الخالق أو الهيثم، فلم يقل: وقال: حدثنا شعبة عن حماد⁽¹⁾.

فوجد الإمام أحمد رأى أن هذا الإسناد (شعبة عن حماد) خطأ، وأن شعبة لم يسمع هذا الأثر عن حماد.

واستدل الإمام على خطأ هذا الإسناد بما كان في نسخته عن غندر عن شعبة عن عبد الخالق أو الهيثم عن حماد.

وهذا أمر واضح جداً، إذا كان في كتاب الشيخ شيء، والشيخ بنفسه روى خلاف كتابه، خطئوا الشيخ، ولذا كان الإمام عنده جرح وإشارة إلى جرح في الراوي إذا لم يكن له كتاب.

مثال آخر: قال عبد الله: حدثني مجاهد بن موسى قال: حدثنا محمد ابن عبيد قال: حدثنا مسعر، عن يزيد الفقير، عن جابر قال: أتت النبي ﷺ بواكي (كذا)، فقال: ((اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً مريئاً مريعاً، نافعاً غير ضار، عاجلاً غير آجل))، قال: فأطبقت عليهم.

فحدثت بهذا الحديث أبي، فقال أبي: أعطانا محمد بن عبيد كتابه عن مسعر فنسخناه، ولم يكن هذا الحديث فيه، ليس هذا بشيء. كأنه أنكره من حديث محمد بن عبيد.

(1) العلل برواية عبد الله 167: 2 رقم 1888.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

قال أبي: وحدثنا يعلى أخو محمد، قال: حدثنا مسعر عن يزيد الفقير مرسلًا، ولم يقل: بواكي، خالفه⁽¹⁾.

فها هنا علل الإمام الرواية لأنها لم تكن في كتاب الشيخ، وهذا أمر واضح في التعليل، وقد كانت هذه الطريقة في التعليل شائعة في الأئمة.

ومثاله عن غير الإمام أحمد:

قال النسائي: أخبرنا عمرو بن منصور، قال: حدثنا الحكم بن موسى، قال: حدثنا يحيى بن حمزة، عن سليمان بن داود، قال: حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: ((أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتابا فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو ابن حزم، فقرأت على أهل اليمن، هذه نسختها: ((من محمد النبي ﷺ إلى شُرْحَيْبِلَ بن عبد كُلالٍ، ونُعَيْمِ بن عبد كُلالٍ، والحارث بن عبد كُلالٍ...)) وكان في كتابه: ((أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة...))، وقال النسائي بعده: خالفه محمد بن بكَّار ابن بلال، أخبرنا الهيثم بن مروان بن الهيثم بن عمران العنسي، قال: حدثنا محمد ابن بكار بن بلال، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا سليمان بن أرقم، قال: حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم، عن أبيه، عن جده: ((أن رسول الله ﷺ...)).

قال أبو عبد الرحمن: وهذا أشبه بالصواب والله أعلم، وسليمان بن أرقم

(1) العلل برواية عبد الله 346: 1 رقم 5530 و5531.

متروك الحديث، وقد روى هذا الحديث يونس، عن الزهري مرسلًا⁽¹⁾.

قال صالح جزرة: نظرت في أصل كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو ابن حزم في الصدقات فإذا هو عن سليمان بن أرقم...

وقال الحافظ أبو عبد الله بن مندة: قرأت في كتاب يحيى بن حمزة بخطه عن سليمان بن أرقم عن الزهري⁽²⁾.

وقال أبو زرعة وأبو أحمد بن عدي: فحدثت أنه وجد في أصل يحيى ابن حمزة، عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، لكن الحكم بن موسى لم يضبط⁽³⁾.

وقال أبو داود في المراسيل: قد أسند هذا الحديث ولا يصح، والذي في إسناده سليمان بن داود وهَمَّ؛ إنما هو سليمان بن أرقم. وقال في موضع آخر: لا أحدث به، وقد وهَمَ الحكم بن موسى في قوله: سليمان بن داود⁽⁴⁾.

2. تفرد الراوي وتوهمه في روايته ومخالفته لما هو معروف، وهو الذي يسمى شاذًا عند الأكثرين، ويأتي بيانه في فصل خاص به.

قال المروزي: وذكرت له حديث زهير بن محمد، عن العلاء، عن أبيه، عن

(1) سنن النسائي رقم 4853 و4854.

(2) تهذيب التهذيب 4: 189.

(3) ميزان الاعتدال 2: 201.

(4) نقلًا عن التلخيص الحبير 4: 17، وهو في المراسيل ص 213.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا كان نصف شعبان فلا صوم)) فأنكره، وقال: سألت ابن مهديّ عنه، فلم يحدثني به، وكان يتوقاه. ثم قال أبو عبد الله: هذا خلاف الأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ⁽¹⁾.

وقال أبو داود: كان عبد الرحمن (يعني: ابن مهدي) لا يحدث به.

قال أبو داود: قلت لأحمد: لم؟ قال: لأنه كان عنده أن النبي ﷺ كان يصل شعبان برمضان، وقال عن النبي ﷺ خلافه⁽²⁾.

مثال آخر: قال الميموني: سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن حديث أبي قيس الأودي، مما روى عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ: أنه مسح على النعلين والجوربين، فقال لي: المعروف عن النبي ﷺ أنه مسح على الخفين، ليس هذا إلا من أبي قيس، إن له أشياء مناكير⁽³⁾.

وقال مسلم: أبو قيس الأودي وهزّيل بن شرحبيل لا يحتملان هذا مع مخالفتها الأجلّة الذين رووا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا: مسح على الخفين⁽⁴⁾.

وهذا الحديث رواه عن المغيرة عدد كثير فلم يذكروا فيه إلا الخفين:

1 - مسروق، أخرجه مسلم (1:229 رقم 77 و78).

(1) العلل رواية المروزي ص 159 رقم 278.

(2) سنن أبي داود رقم 2337.

(3) العلل برواية المروزي ص 219 رقم 417.

(4) السنن الكبرى للبيهقي 1:284.

2 - حمزة بن المغيرة، أخرجه النسائي في الكبرى (101: 1 رقم 167)،
والحميدي في مسنده (334: 2 رقم 757).

3 - عروة بن المغيرة، أخرجه البخاري (86: 1 رقم 203)، ومسلم
(228: 1 رقم 274).

4 - الأسود بن هلال، أخرجه مسلم (229: 1 رقم 77).

وغيرهم لم يذكروا في رواياتهم إلا المسح على الخفين فقط، ولم يرد في
رواياتهم ذكر الجوربين.

وتفرد أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان الأودي فرواه عن هزيل بن
شربيل الأودي عن المغيرة بن شعبة: أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على
الجوربين والنعلين. وحديثه أخرجه الترمذي (167: 1 رقم 99)، والنسائي في
الكبرى (92: 1 رقم 130)، وابن ماجه (رقم 559)، وأحمد (252: 4).

ووافق الإمام أحمد في هذا التعليل ابن المبارك كما نقل عنه مسلم في كتاب
التمييز: قال عبد الله بن المبارك: عرضت هذا الحديث - يعني: حديث المغيرة من
رواية أبي قيس - على الثوري فقال: لم يجيء به غيره، فعسى أن يكون وهماً⁽¹⁾.

وقال أبو داود: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث؛ لأن
المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين⁽²⁾.

(1) التمييز لمسلم ص 156.

(2) سنن أبي داود رقم 159.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وقال علي بن المديني: حديث المغيرة بن شعبة في المسح رواه عن المغيرة أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة، ورواه هُزَيْلُ بن شُرْحَبِيل عن المغيرة، إلا أنه قال: ومسح على الجوربين، وخالف الناس...

وقال ابن المديني: الناس كلهم يروونه على الخفين غير أبي قيس⁽¹⁾.

3. مخالفة الثقة من هو أوثق منه:

كذلك كان الإمام أحمد ينكر الأحاديث التي خالف فيها الثقة من هو أوثق منه.

قال عبد الله ابن الإمام: حدثنا بعض الكوفيين قال: حدثنا حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: ((خَمَّرُوا وَجوهَ موتاكم ولا تشَبَّهوا بيهود))، فحدثت به أبي فأنكره، وقال: هذا أخطأ فيه حفص فرفعه.

قال عبد الله: وحدثني عن حجاج الأعور عن ابن جريج عن عطاء مرسل⁽²⁾.

وهذا الحديث رواه عن ابن جريج حفص بن غياث وعلي بن عاصم وسفيان وحجاج الأعور، ورواية من روى مرسلًا أقوى⁽³⁾.

(1) السنن الكبرى للبيهقي 284: 1.

(2) العلل برواية عبد الله 383: 2 رقم 2709.

(3) انظر رسالة الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد للدكتور عيسى محمد المسلمي 622: 2.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

مثال آخر: قال عبد الله: سمعت أبي يقول: حدثنا (يعني: هُشِيًّا) بحديث الشفعة، حديث عبد الملك (ابن أبي سليمان)، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ، وقال: هذا حديث منكر⁽¹⁾.

والحديث هو: قال: قال رسول الله ﷺ: الجارُ أحقُّ بشُفْعَةِ جاره، يُنتظرُ بها وإن كان غائبًا إذا كان طريقهما واحداً⁽²⁾.

رواه عن هشيم أحمد 3:303، وأبو داود 787:3 رقم 3518 من طريق أحمد.

ورواه أيضًا عن عبد الملك متابعين لهشيم: خالد بن عبد الله الواسطي، وعبد الرزاق الصنعاني، وعبد بن سليمان، وهشام الدستوائي وغيرهم، وليس هذا موضع التفصيل.

إطلاق المنكر عند الإمام أحمد:

وكان الإمام أحمد يصف الرواية بالنكارة إذا كان الراوي ثقة وتفرد بها تفردًا.

قال عبد الله: سألت أبي رحمه الله تعالى: كيف حال الحسين؟ فقال أبي: أما الحسين فهو أخو أبي جعفر محمد بن علي، وحديثه الذي روى في المواقيت⁽³⁾

(1) العلل برواية عبد الله 281:2 رقم 2256.

(2) خرجته في تحقيق العلل برواية عبد الله 333:1.

(3) حديث مواقيت الصلاة التي بينها جبريل للنبي ﷺ أخرجه الترمذي (1:218) والنسائي

(1:263) والحاكم (1:195) رقم 454 - 456).

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

حديثٌ ليس بالمنكر؛ لأنه قد وافقه على بعض صفاته غيره.

أورده ابن رجب، ثم ذكر عدة رواةٍ حَكَمَ الإمامُ أحمدُ بالنكارة على رواياتهم الذين خُرِّجَتْ أحاديثهم في الصحيح.

ثم قال: وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا، وأن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه وليس له علة، فليس بمنكر⁽¹⁾.

والذي يظهر من كلام ابن رجب أن الإمام يجعل حديث الراوي منكراً إذا تفرد به على الإطلاق، وقد صرح بذلك ابن رجب فقال: فَتَلَخَّصَ من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان والإمام أحمد وغيرهم من المتقدمين إلا بالمتابعة وكذلك الشذوذ⁽²⁾.

ويبدو لي أن الأمر ليس على إطلاقه؛ لأننا نجد الإمام أحمد يصحح بعض الروايات التي تفرد بها بعض الرواة ولم يوافقه عليها أحد من الرواة. وكذلك أطلق ابن حجر القول بالنكارة على الفرد ناسباً ذلك إلى الإمام أحمد.

قال ابن حجر في يزيد بن عبد الله بن خُصَيْفَةَ الكندي: ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد، وروى أبو عبيد الأجرئي عن أبي داود أنه منكر الحديث. قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على مَنْ

(1) شرح العلل لابن رجب 455: 1 وما بعده.

(2) شرح العلل لابن رجب 462: 1.

يُغَرَّبُ عَلَى أَقْرَانِهِ بِالْحَدِيثِ، عَرَفَ ذَلِكَ بِالِاسْتِقْرَاءِ مِنْ حَالِهِ، وَقَدْ اِحْتَجَّ بِابْنِ خُصَيْفَةَ مَالِكٍ وَالْأئِمَّةَ كُلَّهُمْ^(١).

والذي يظهر لي أن الإمام أحمد لا يعلل الرواية بكل ما تفرد به أو بكل من تفرد، بل له حكمٌ خاصٌّ بكل فردٍ وكل من تفرد، ولا بد أن يجد في الرواية التي تفرد بها المتفرد قرينةً وسبباً آخر أيضاً، لأننا نجد الإمام يستدل بحديث: ((إنما الأعمال بالنيات))، وقد اتفق الأئمة علماء الحديث أن هذا الحديث فرد غريب.

قال الخطابي في شرح صحيح البخاري: لم يصحَّ مسنداً عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب^(٢).

وقال ابن رجب: ليس له طريق تصح غير هذه الطريق، كذا قاله علي ابن المديني وغيره، وقال الخطابي: لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في ذلك^(٣).

وأما الإمام أحمد فقد قال عبد الله بن أحمد: سئل أبي عن رجل قال لجاريتته وهو يعاتبها في خدمة، فأراد أن يقول لها: إنما أنت مملوكة، فسبق لسانه فقال: إنما أنت حرة، ولم يُرد بذلك العتق ولا نوى عتقها...

قال عبد الله: أُخبرْتُ عن أبي أنه سئل عن ذلك فقال: حديث النبي ﷺ:

(1) هدي الساري ص 631.

(2) أعلام الحديث 1: 110.

(3) جامع العلوم الحكم 1: 60.

((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى))⁽¹⁾.

وذكر ابن رجب أيضًا عن الحاكم قال: حدثونا عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه أنه ذكر قوله عليه الصلاة والسلام: ((الأعمال بالنيات)) وقوله: ((إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يَجْمَعُ فِي بطنِ أمه أربعين يومًا)) وقوله: ((مَنْ أَحْدَثَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ))، فقال: ينبغي أن يُبدأ بهذه الأحاديث في كل تصنيف فإنها أصول الحديث⁽²⁾.

فالذي يظهر - والله أعلم - أن الإمام وغيره من الأئمة لهم نظر خاص في تعليل الروايات، ولهم في كل رواية نظرٌ خاص أيضًا، فإذا ترجَّح لديهم بالقرائن أن هذا الحديث خطأ خطؤه ولو كان رواه من الرواة الثقات.

وهو الذي ذكره ابن رجب، وهو المنطبق على قول الإمام أحمد في تعليل رواية المتفرد من الثقات وتسميته منكرًا.

قال: وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد، إن لم يرو الثقات خلافه: إنه لا يُتَابَعُ عليه، ويجعلون ذلك علةً فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظًا، واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه⁽³⁾.

(1) مسائل الإمام أحمد رواية عبد الله رقم 1438، ورواية صالح رقم 1125.

(2) جامع العلوم والحكم 61: 1.

(3) شرح العلل لابن رجب 352: 1 - 353.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

فالذي يطلقون القول في نسبته إلى الإمام بأنه لا يقبل ما تفرد به الراوي وإن كان ثقة ليس بصحيح.

4. مخالفة الثقات في سلوك الجادة:

ويدخل في عدم الضبط عامة تفرّد الراوي ومخالفته للثقات في سلوك الجادة، وما روى حال الاختلاط ولم يتميز، ونجد لهذه الجوانب أمثلة كثيرة عند الإمام.

قال عبد الله: سألت أبي عن حديث هشيم، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الرفع قال: رواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن عبد الرحمن اليحصبي، عن وائل، عن النبي ﷺ. خالف حصين شعبة، فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة، من أين يقع شعبة على أبي البختري عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل؟⁽¹⁾

قال ابن رجب: يشير إلى أن هذا إسناد غريب لا يحفظه إلا حافظ، بخلاف علقمة بن وائل، عن أبيه، فإنه طريق مشهور⁽²⁾.

ثالثاً: اتصال السند:

اتصال السند شرط من شروط كون الحديث صحيحاً، وقد أعلّ الإمام

(1) العلل برواية عبد الله 463: 1 رقم 1058

(2) شرح العلل لابن رجب 843: 2. وأمثلة أخرى في الكتاب نفسه عن الإمام أحمد: 860: 2.

أحاديث كثيرة بعدم سماع الراوي من شيخه مدلسًا كان أو غيره.

وقد اعتنى الإمام كثيرًا خاصة في بيان عدم سماع بعض الرواة من شيوخهم في كتاب العلل، وبالأخص عن شيخه هُشَيْم بن بَشِيرٍ، وقد وجدت في رواية عبد الله أكثر من ستين حديثًا ذكرها الإمام وقال: لم يسمعه هشيم، يعني: ممن روى عنه.

وقد يذكر الإمام قاعدة بعد التتبع أن فلانًا لم يسمع من فلان شيئًا، فذكر أن الحسن العُرَني لم يسمع من ابن عباس شيئًا⁽¹⁾.

وقال: خيثمة لم يسمع من عبد الله بن مسعود شيئًا، روى عن الأسود عن عبد الله⁽²⁾.

ونحوه قول ابن المديني في خيثمة⁽³⁾.

وقال أحمد: لم يسمع وكيعٌ من عبيد الله بن عمر شيئًا⁽⁴⁾.

وقال: لم يسمع مالك بن أنس من بَكِير بن عبد الله شيئًا⁽⁵⁾.

وقال: مطرّف لم يسمع من الحسن شيئًا، إنما يروي عن إسماعيل بن مسلم عنه⁽⁶⁾.

(1) العلل برواية عبد الله 143 : 1 رقم 31.

(2) العلل برواية عبد الله 144 : 1 رقم 32.

(3) العلل لابن المديني ص 101 رقم 176.

(4) العلل برواية عبد الله 147 : 1 رقم 44.

(5) العلل برواية عبد الله 219 : 1 رقم 253.

(6) العلل برواية عبد الله 335 : 1 رقم 606.

وقال: لم يسمع منصور من نافع شيئاً⁽¹⁾.

وقد أخذ على شيخه سفيان بن عيينة أيضاً في عدم سماعه من بعض شيوخه.

قال عبد الله: حدثني أبي، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا عمرو بن يحيى

ابن عمارة بن أبي حسن المازني، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد: أن النبي ﷺ

توضأ...

قال سفيان: حدثناه يحيى بن سعيد عن عمرو بن يحيى منذ أربع وسبعين

سنة، فسألت بعد ذلك بقليل فكان يحيى أكبر منه.

قال أبي: قال سفيان: سمعت منه ثلاثة أحاديث.

قال أبي: وسمعت أنا هذا الحديث من سفيان ثلاث مرار. قال أبي: قال

سفيان: لم أسمع منه حديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ في الحَمَامِ

والمقبرة.

قال أبي: قد حدثنا به سفيان دلّسه⁽²⁾.

ومن أعظم عنايته محاولته في الاستيعاب والحصص لما رواه الراوي من شيخ

خاص لبيان العلة وإثباتها.

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: الذي يصحح الحَكَمَ عن مِقْسَمٍ أربعة

(1) العلل برواية عبد الله 247: 2 رقم 2138. وينظر الأرقام التالية: 44، 253، 606، 621،

641، 689، 723، 761، 762، 833، 1091، 1208، 1212، 1241، 1249، 1273،

1290، 1303، 1326، 1373، 1374، وذلك في الجزء الأول من العلل برواية عبد الله فقط.

(2) العلل برواية عبد الله 191: 1 رقم 176.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

أحاديث: حديث الوتر أن النبي ﷺ كان يوتر، وحديث عزيمة الطلاق عن مقسم عن ابن عباس في عزيمة الطلاق، والفيء والجماع...

قال عبد الله: سمعت أبي مرة يقول: قال شعبة: هذه الأربعة التي صححها الحكم سماعاً من مقسم⁽¹⁾.

وقال عبد الله: سمعت أبي يقول: لم يسمع هشيم عن محمد بن جحادة إلا هذا الحديث الواحد: حدثني أبي قال: حدثنا هشيم عن محمد بن جحادة.

قال أبي: سمعه منه عن الحارث عن إبراهيم: أنه كان لا يرى بأساً للمريض والشيخ الكبير أن يعتمدا في الصلاة ويكرهه لغيرهما⁽²⁾.

والحارث هو ابن يزيد العكلي.

وقال أبو طالب: قال أبو عبد الله: ... ما صح من سماع هشيم عن الزهري أربعة أحاديث، يقول: حدثنا الزهري؛ الحديث الطويل حديث الرجم، وحديث صفيّة، وحديث المجادلة، وحديث ابن عمر: ((ما استيسر - من الهدى)). وما كان غير ذلك يقول: لا أدري من سفیان بن حسين سمعته أو الزهري. قلت: يقولون: إن شعبة رضي بكتابه؟ قال: لا، ليس هذا بشيء، إنما سمع بالموسم فسني⁽³⁾.

(1) العلل 536: 1 رقم 1269 وينظر تعليقي عليه.

(2) العلل برواية عبد الله 279: 2 رقم 2249.

(3) المعرفة والتاريخ 201: 2.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وذكره في شرح علل الترمذي مجملًا بذكر حديث السقيفة بدل حديث
صفية^(١).

عدم سماع الراوي مع التصريح بالتحديث:

ومن أدق ما يكون من التعليل وأغمضه ما علل به الإمام أحمد بعدم سماع
الراوي مع تصريحه بالتحديث. وهذا لا يأتي إلا بعد معرفة تامة لأقوال الأئمة
المحققين وبعد جمع الطرق في الغالب.

قال عبد الله: حدثني أبي قال: حدثنا حجاج، عن شريك، عن عاصم ابن
كليب، عن محمد بن كعب قال: سمعت علي بن أبي طالب...
قال أبي: وهذا وهم، محمد بن كعب يحدث عن عبد الله بن شداد عن علي،
وعن شيبث بن ربعي عن علي.

ولم أر أبي يصحح أن محمد بن كعب سمع من علي^(٢).

التعمد في التدليس:

وقد يكون التعمد في التدليس من الراوي المدلس، وقد علل الإمام أحمد
روايات كثيرة لشيخه هشيم وخاصة في رواية عبد الله كما أشير إليه^(٣).

(1) شرح علل الترمذي 750: 2.

(2) العلل برواية عبد الله 527: 1 رقم 1236.

(3) وينظر روايات هشيم على سبيل المثال بالأرقام الآتية في العلل برواية عبد الله: 26، 363،

644، 1459، 1813، 2127، 2129، 2132، وغيرها.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وقال عبد الله: سمعت أبي يقول في حديث حفص (ابن غياث) عن الشيباني عن عبد الله بن عتبة: سُئِلَ عن امرأة تزوجت ولها ولد رضيع؟ قال: لا ترضعه وإن مات.

قال أبي: هذا مما لم يسمعه حفص من الشيباني، كان يدلّسه ليس فيه شك، والحديث حدثني به أبي سمعه من حفص⁽¹⁾.

عدم اللقاء:

وكذلك كان ينص الإمام في عدم السماع بعدم اللقاء.

قال الميموني: سمعت أبا عبد الله يقول: قال شعبة: لم يلق قتادة أبا رافع إنما كتب عن خِلاس عنه.

وسمعه يقول: يقولون: إن قتادة لم يسمع من معاذة⁽²⁾.

ومن أمثله أيضاً:

قال عبد الله: قال أبي: كنا عند سليمان بن حرب فذكرنا المسح على الخفين، فذكرنا أحاديث، فجعل سليمان بن حرب يقول: ذا لا يَحْتَمَل، وذا ما أدري. قلنا: إيش عندك؟ قال: خالد عن أبي عثمان عن عمر، قال: يمسح حتى يأوي إلى فراشه. قلنا: خالد لم يسمع من أبي عثمان شيئاً، يقول ذلك بعض الناس، ويُروى عن النبي ﷺ أنه كان يوقِّت، ويقول: خالد عن أبي عثمان؟ كأنه

(1) العلل رواية عبد الله 184: 2 رقم 1941.

(2) العلل برواية المروزي وغيره ص 197 رقم 350.

لم يرض منه بذلك⁽¹⁾.

فالإمام أحمد أعلّ هذا الحديث الذي ظاهره الصحة لأن خالدًا هو ابن مهران الحذاء أحد الثقات، وأبو عثمان هو عبد الرحمن بن مُلّ التَّهْدِيّ من المخضرمين الثقات الأثبات، والعلة الخفية القادحة هنا في عدم سماع خالد الحذاء من أبي عثمان، ولعلّ حجة الإمام أحمد في ذلك أن أبا عثمان متقدم الوفاة إذ توفي سنة 95 و خالد توفي سنة 141.

وقال أحمد: ما أراه (خالدًا) سمع من الكوفيين من رجل أقدم من أبي الضحى، وأبو الضحى مسلم بن صبيح الكوفي مات سنة 100، فيستدل به على أنه لم يسمع من أبي عثمان⁽²⁾.

قال عبد الله: حدثني أبي قال: أخبرنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال سهل بن سعد الأنصاري وكان قد رأى النبي ﷺ وسمع منه وذكر أنه ابن خمس عشرة سنة يوم توفي رسول الله ﷺ⁽³⁾.

وقال (سهل بن سعد): حدثني أبي بن كعب: أن الفتيا التي كانوا يفتنون بها: أن الماء من الماء رخصة كان النبي ﷺ ترخص فيها أول الإسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعد⁽⁴⁾.

(1) العلل برواية عبد الله 541: 2 رقم 3565.

(2) انظر التهذيب 122: 3.

(3) العلل برواية عبد الله 404: 3 رقم 5778.

(4) العلل برواية عبد الله 404: 3 رقم 5779.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وقال عبد الله: حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن غيلان قال: حدثنا رشدين بن سعد قال: حدثني عمرو بن الحارث، عن ابن شهاب قال: حدثني بعض من أَرْضَى عن سهل بن سعد الساعدي أن أبي بن كعب حدثه: أن رسول الله ﷺ جعلها رخصة للمؤمنين لقلّة ثيابهم، ثم إن رسول الله ﷺ نهى عنه؛ يعني قوله: ((الماء من الماء))⁽¹⁾.

فاستدل الإمام بالرواية الأخيرة على أن الزهري لم يسمعه من سهل مباشرة، بل بواسطة من يرضاه.

وكان من الممكن القول: إن الزهري سمعه بواسطة من يرضاه أولاً ثم سمعه مباشرة، ولكن يعكّر عليه كون الزهري قد وصف بالتدليس، وهنا في الإسناد الأول رواه بصيغة التدليس.

التعليل بالإرسال لما روي متصلاً:

قال أبو عبد الرحمن: حدثنا بعض الكوفيين قال: حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ: ((خمّروا وجوه موتاكم ولا تشبّها بيهود)).

فحدثت به أبي، فأنكره وقال: هذا أخطأ فيه حفص فرفعه، وحدثني عن حجاج الأعور عن ابن جريج عن عطاء مرسل⁽²⁾.

(1) العلل برواية عبد الله 404: 3 رقم 5780.

(2) العلل برواية عبد الله 383: 2 رقم 2709.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

فهاهنا رجح الإمام المرسله على الموصولة وقال: إن حفصاً نفسه رواه لي مرسلًا.

ويدخل في إخلال الاتصال جميع أنواع التدليس، وله أمثلة كثيرة في ما ورد عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

رابعًا: عدم العلة في السند أو المتن:

وهذا الجانب وإن كان عامًّا في جميع شروط الصحة إلا أن الأئمة قد جعلوه شرطًا رابعًا من شروط الصحة، وسبب ذلك - والله أعلم - أنه وإن دلت أمثلتها على ضبط الراوي إلا أنه قد يكون خافيًا أشد الخفاء. ومن أمثلته:

1. التصحيفات التي تحصل من الأئمة:

قال السخاوي: التصحيف: تحويل الكلمة من هيئتها المتعارفة إلى غيرها⁽¹⁾.

والتصحيف يقع في الإسناد وفي المتن.

أ. مثال التصحيف في الإسناد:

قال أحمد في مسنده: حدثنا وكيع، حدثنا زكريا بن إسحاق، عن عمرو بن أبي سفيان، سمعه منه عن مسلم بن نِفة، قال: استعمل ابن علقمة أبي على عرافة قوميه، فأمره أن يُصدّقهم، قال: فبعثني أبي في طائفة لآتيه بصدقتهم...

(1) فتح المغيث 4: 56.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: كذا قال وكيع: مسلم بن ثفنة، صحّف، وقال رَوْحُ: ابن شُعبَةَ، وهو الصواب، وقال أبي: وقال بشر بن السَّرِيِّ: لا إله إلا الله! هو ذا ولده هاهنا؛ يعني: مسلم بن شعبة⁽¹⁾.

وقال عبد الله: حدثني أبي قال: حدثنا وكيع بحديث سفيان عن المغيرة ابن النعمان عن هانئ بن حزام (بالزاي) وكذا قال يحيى بن آدم، وقال ابن مهدي: حرام (بالراء المهملة)، صحّف عبد الرحمن وإنما: هو حزام⁽²⁾.

سمعت أبي يقول: حدثهم أبو عاصم عن سفيان عن ابن أبي عتبة، صحّف، أراد أن يقول: ابن أبي غنية فقال: ابن أبي عتبة⁽³⁾.

ب. مثال التصحيف في المتن:

قال عبد الله: قال أبي في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: سُئِلَ عن الماء وما ينوبه من الدواب، وقال ابن المبارك: وما يثوبه، وصحّف فيه⁽⁴⁾.

وقال عبد الله: حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان - يعني التيمي - عن أبي عثمان عن سلمان قال: تُدْنَى الشمسُ... وقصّ الحديث، وأما الكفار - أو قال: الآخرون - فإنها تطبخهم، فأما أجوافهم فتقول: غِقْ غِقْ.

(1) مسند أحمد 153: 24 رقم 15426 نقلًا عن منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث للدكتور بشير بن علي 973: 2.

(2) العلل برواية عبد الله 293: 1 رقم 472 مع التعليق عليه.

(3) العلل برواية عبد الله 529: 1 رقم 1242. وينظر أيضًا 34: 2 رقم 1465.

(4) العلل برواية عبد الله 429: 2 رقم 2893.

قال أبي: بلغني أن شعبة كان يقول عن التيمي: عُوَعُو، وإنما هو: عُق عُق.
قال أبي: وكان شعبة أَلثَغ، فلا أدري صحَّف في هذا الحرف، أم من قِبَل
لثغته⁽¹⁾.

وأما التصحيف لأجل اللثغة، فقد صحف عبد الملك بن سليمان ((الجر
الأخضر)) إلى ((الجي الأخضي)).

قال الإمام أحمد: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا عبد الملك -
يعني: بن سليمان - قال: كان رجل يدعوني وسعيد بن جبير شهر رمضان كله.
قال: فذكروا ليلة النبيذ، فقال سعيد: لا أرى به بأساً في السقاء وأكرهه في الجر
الأخضر. قال: فقلت: إذن والله لا نطيعك، لنشربن في الجي الأخضي.-
قال: فقال لي سعيد: الجي الأخضي يحكي لغته، يعني عبد الملك. قال يزيد: وكان
عبد الملك أَلثَغ⁽²⁾.

2. القلب:

وقد تكون العلة في القلب في الرواية إسناداً أو متناً، أو تكون في استبدال
صحابي بصحابي آخر، وهذه العلة وإن لم تضرَّ في الرواية، إلا أنها ضارة في
الراوي بحيث يؤخذ عليه خفة الضبط. وقد تكون العلة في:

(1) العلل برواية عبد الله 3:339 رقم 2504. وينظر أيضاً العلل برواية عبد الله 2:179 رقم 1929،

و3:163 رقم 4730، و3:303 رقم 5348، والعلل برواية المروزي رقم 260.

(2) انظر العلل برواية عبد الله 3:46 رقم 4101.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

أ. قلب راو براو آخر:

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: الحديث الذي رواه وكيع عن ابن أبي ذئب عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الجمع بين الظهر والعصر.

قال أبي: إنما هو حديث داود بن قيس، ليس هو من حديث ابن أبي ذئب⁽¹⁾.

وداود بن قيس - وهو الفراء الدباج أبو سليمان القرشير - ثقة⁽²⁾، ولو كان ضعيفاً لكان يضر في صحة الحديث، ولكن يؤخذ هذا الخطأ على وكيع ويسجل، وقد يظهر أثر مثل هذه الأخطاء عند الأئمة عند الترجيح والموازنة بين الحافظ والأحفظ.

ومن الأمثلة التي تخفى أشدَّ الخفاء ما قال عبد الله: حدثني أبو موسى الهروي إسحاق بن إبراهيم قال: أخبرني عيسى بن يونس قال: أخبرني معمر ابن راشد عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري: أن النبي ﷺ صلى في ماء وطن، فرأيت أثر جبينه وأرنبته في الماء والطين.

فحدثت به أبي فقال: أخطأ فيه عيسى، إنما رواه معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي سعيد قصة طويلة، وليس هو عن الزهري إنما هو عن يحيى ابن أبي كثير⁽³⁾.

(1) العلل برواية عبد الله 30 : 2 رقم 1453 .

(2) التهذيب 198 : 3، وينظر أيضًا العلل برواية عبد الله 557 : 2 رقم 3633 .

(3) العلل برواية عبد الله 347 : 3 رقم 5532 .

والحديث على الصواب رواه عبد الرزاق في مصنفه من طريق معمر⁽¹⁾.

والبخاري من طريق علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير⁽²⁾.

فهذا يدل على أعجب شيء من حفظ الإمام لطرق الحديث، والصواب منها من الخطأ.

ب. قلب إسناد إلى إسناد آخر:

قال عبد الله: حدثني أبي قال: حدثنا إسحاق بن عيسى قال: حدثتُ حماد

ابن زيد بحديث جرير بن حازم عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني.

فأنكره وقال: إنما سمعه من حجاج الصواف عن يحيى عن عبد الله بن أبي

قتادة عن أبيه في مجلس ثابت فظن أنه سمعه؛ يعني: من ثابت⁽³⁾.

ووضحه الدكتور بشير فقال: وقال أبو داود: سمعت أحمد وقيل له: ثابت

عن أنس - يعني عن النبي ﷺ -: ((إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني))،

فقال أحمد: هذا زعموا أن حماد بن زيد قال: كنا عند ثابت وعنده حجاج بن أبي

عثمان (الصواف)، فقال حجاج: حدثنا يحيى بن أبي كثير عن ابن أبي قتادة عن

أبيه، فذكر الحديث، فظن جرير أنه حدث به ثابت عن أنس، فرواه.

(1) المصنف 248: 4 رقم 7685.

(2) العلل برواية عبد الله 49: 3 رقم 2036.

(3) العلل برواية عبد الله 83: 2 رقم 1625.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

فالمتن الذي رواه جرير معروف عن النبي ﷺ من حديث يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة؛ أخرجه مسلم والنسائي وأحمد من طريق عن حجاج بن أبي عثمان عن يحيى.

وحديث جرير أخرجه الطيالسي والترمذي والطبراني، وقد تفرد جرير برواية هذا المتن من حديث ثابت، ولا أصل له من حديث ثابت ولا من حديث أنس⁽¹⁾.

ج. القلب باستبدال صحابي بصحابي آخر:

قال أبو داود: سمعت أحمد سئل عن حديث أبي معشر، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عثمان، عن النبي ﷺ: ((من استطاع منكم الباءة، فليتزوج)). قال: ما أراه إلا وهم من أبي معشر، يعني: عن عثمان وهم، إنما هو: عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، أنه قال لعثمان: قال لنا النبي ﷺ. وعن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله، عن النبي ﷺ⁽²⁾.

د. القلب في متن الحديث:

مثاله: ما رواه عبد الله: حدثني أبي قال: حدثنا روح قال: حدثنا سعيد

(1) منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث 988: 2. وحديث أبي قتادة في صحيح مسلم 422:

1 رقم 604، وسنن النسائي ص 135 رقم 517، ومسند الإمام أحمد 218: 37 رقم

22533. وحديث جرير في مسند الطيالسي ص 271 رقم 2028، وعلل الترمذي الكبير

1: 276، والمعجم الأوسط 150: 9 رقم 9387.

(2) مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود ص 436 رقم 2006.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وعبد الوهاب قال: حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي الطفيل قال: كان معاوية لا يأتي على ركن من أركان البيت إلا استلمه، فقال ابن عباس: إنما كان نبي الله يستلم هذين الركنين... وفيه قال معاوية: ليس من أركانه مهجور.

ثم قال: حدثني أبي قال: حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة قال: حدثني قتادة عن أبي الطفيل قال: حج ابن عباس ومعاوية، فجعل ابن عباس يستلم الأركان كلها، فقال معاوية: إنما استلم رسول الله ﷺ هذين الركنين الأيمنين. فقال ابن عباس: ليس من أركانه مهجور⁽¹⁾.

وكان شعبة مخالفاً لغيره في هذا، حتى قال شعبة: الناس يخالفوني في هذا الحديث يقولون معاوية هو الذي قال: ليس من البيت شيء مهجور، ولكنني حفظته من قتادة هكذا⁽²⁾.

3. أسباب أخرى للعلل الخفية:

* رواية الراوي عن بعض شيوخه الذين ضُعمف فيهم⁽³⁾، وقد جمع بعض الأفاضل في ذلك كتاباً.

(1) انظر العلل برواية عبد الله 3: 315 - 316 الأرقام 5403 - 5408.

(2) العلل برواية عبد الله 3: 316 رقم 5406.

(3) ينظر العلل برواية عبد الله 34: 2 رقم 1468، خطأ الإمام رواية إسحاق الأزرق عن سفیان الثوري، و3: 303 رقم 5349، و3: 103 رقم 4595 جعفر بن برقان ضُعمف في الزهري.

* مَن ضَعَّفَتْ رواياته في شيوخ بعض البلدان^(١).

* أن يروي الراوي حديثاً ثم ينساه، فيخالف في رأيه وعمله روايته^(٢).

* رجوع الراوي عن روايته^(٣).

فائدة:

وقد قال ابن رجب في آخر شرحه لعلل الترمذي: ((أحببت أن أتبع كتاب العلل بفوائد أخر مهمة، وقواعد كلية تكون للكتاب تمة. وأردت بذلك تقريب علم العلل على من ينظر فيه، فإنه علم قد هجر في هذا الزمان...)) إلى أن قال: ((اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هي، لأن الثقات والضعفاء قد دُونوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف

(١) ينظر الكامل في ضعفاء الرجال 1:289 تضعيف أحمد لإسماعيل بن عياش في غير الشاميين، والعلل رواية عبد الله 3:381 رقم 5675 تبطيله وإنكاره على حديث إسماعيل الذي رواه عن موسى بن عقبة المدني.

(٢) ينظر شرح العلل لابن رجب 2:888 - 890.

(٣) انظر مسائل ابن هانئ 1:66 رقم 326 رجوع همام عن حديثه فيما بعد.

على دقائق علل الحديث⁽¹⁾.

ثم ذكر قسمين:

القسم الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات، وتفاوتهم، وحُكْم اختلافهم، وقول مَنْ يَرَجِّحُ منهم عند الاختلاف.

والقسم الثاني: في معرفة قوم من الثقات لا يوجد ذِكْرُ كثير منهم أو أكثرهم في كتب الجرح، قد ضَعَّفَ حديثهم، إما في بعض الأماكن، أو في بعض الأزمان، أو عن بعض الشيوخ دون بعض.

ثم ذكر عناوين: أصحاب الأئمة من الأمصار، وذكر مَنْ هو أقواهم وأثبتهم في هذا الإمام، ومن هم المضعَّفون فيهم، قال: أصحاب عبد الله بن عمر، أصحاب نافع مولى ابن عمر، أصحاب عبد الله بن دينار مولى ابن عمر، أصحاب سعيد بن أبي سعيد المقبري، أصحاب الزهري، أصحاب يحيى بن أبي كثير، أصحاب هشام بن عروة، أصحاب ابن جريج، أصحاب عمرو بن دينار.

ذكر أصحاب البصرة: أصحاب الحسن بن أبي الحسن (البصري)، أصحاب ثابت البناني، وفيهم كثرة وهم على ثلاث طبقات: الطبقة الأولى الثقات، الطبقة الثانية الشيوخ مثل الحكم بن عطية، الطبقة الثالثة الضعفاء والمتروكون وفيهم كثرة وغيرهم.

ثم ذكر أهل الكوفة، ثم ذكر أهل الشام ومصر، ثم أورد القسم الثاني في

(1) شرح علل الترمذي لابن رجب 664: 2.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

ذكر قوم من الثقات لا يُذكر أكثرهم غالبًا في كتب الجرح وقد ضعّف حديثهم، إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ، وذكر في كل هذه الأقسام الثلاثة جماعة كثيرةً.

وذكر عن الإمام أحمد خاصة وعن الأئمة عامة أقوالهم.

وهذه العناوين وما ذكر فيها من القواعد والفوائد من أهم ما يجب على الحديثي معرفته، وهي تدل على علم الإمام ابن رجب الواسع في علل الحديث واستقراءه وجهده المصني لأقوال الأئمة في هذا الجانب.

أقول: هذا كله يدخل في العلة الخفية التي انتفاؤها من شروط صحة الحديث، ولا ينهض لمعرفة إلا الجهابذة الذين أكرمهم الله بفهم ثاقب، وحفظ تام، واستيعابٍ لروايات الرواة المختلفين.

خامسًا: الشذوذ:

ومن العلل الخفية القادحة في صحة الحديث: الشذوذ، والشذوذ هو مخالفة الراوي لمن هو أوثق منه، أو لعدد من الرواة هم بالمجموع أقوى منه. قال الحاكم: إن الشاذ هو الحديث الذي ينفرد به ثقة من الثقات، وليس له أصل بمتابع لذلك الثقة⁽¹⁾.

وهذا يدل على أن الشاذ هو تفرّد الثقة، والصواب الذي عليه أكثر الأئمة في تعريف الشاذ على ما قال الشافعي: ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة

(1) معرفة علوم الحديث ص 119.

ما لا يرويه غيره، إنها الشاذ أن يروي الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس^(١).
وعليه فالشذوذ على تعريف الشافعي هو الذي عليه مدار تعليل أكثر
الأحاديث.

ولو رجعنا إلى تعليلات الأئمة لروايات الثقات، كدنا أن لا نجد فيها
سبباً إلا الشذوذ والمخالفة للآخرين. وأكثر من استعمل هذه الطريقة على
التفصيل الإمام الدارقطني، فقد يحشد الأدلة على إثبات المخالفة من أقوال الأئمة
ورواياتهم ما يقف الإنسان حيران أمام حفظه وضبطه رحمه الله تعالى. وقد
يورد روايات لا نجد لها في الكتب المتوفرة لدينا. وأما الأئمة المتقدمون أحمد وابن
المديني وغيرهما فنحن على يقين أنهم كانوا يحصرون الروايات ويحفظون ما شذ
ومن شذ، وإن لم يذكروا التفاصيل إلا نادراً.

وهذه الطريقة تُظهر خطأ الراوي المخالف للآخرين بكل وضوح، وقد
ذكرت في مقدمة هذا البحث قول الأئمة ابن المديني وغيره ما معناه: الباب إذا لم
تجمع طرقه لم يتبين خطؤه.

1. تقديم الإمام أحمد رواية الأوثق والأحفظ وتشبيها:

قال عبد الله: سألت أبي قلت: يصح حديث سمرة عن النبي ﷺ: من
ترك الجمعة عليه دينار أو نصف دينار يتصدق به؟ فقال: قدامة بن وبرة
يرويه، لا يُعرف، ورواه أيوب أبو العلاء فلم يصلْ إسناده كما وصله همَّام،

(1) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح 9: 3 تحقيق طارق عوض الله.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

قال: نصف درهم أو درهم، خالفه في الحكم وقصر في الإسناد⁽¹⁾.

فهنا علل الإمام رواية أيوب أبي العلاء لمخالفته همّامًا، وأيوب أبو العلاء هو أيوب بن مسكين التيمي الواسطي القصاب، وثقه الإمام أحمد وحسن حاله ووثقه النسائي أيضًا، وضعفه أبو حاتم وابن عدي والدارقطني وابن حبان والحاكم أبو أحمد نسبه إلى الاضطراب⁽²⁾.

وأما همّام فهو ابن يحيى بن دينار العوزي، وثقه الأكثرون ووهمه بعضهم في بعض الروايات⁽³⁾.

فهّام أعلى عند الإمام أحمد من أيوب أبي العلاء وأوثق.

وقد اعتنى الإمام بهذا الجانب في إجاباته وأقواله كثيرًا.

مثال آخر:

قال عبد الله: سمعت أبي يقول: خالف وكيع ابن مهدي في نحو من ستين حديثًا من حديث سفيان، فقلت هذا لعبد الرحمن بن مهدي، فكان يحكيه عبد الرحمن عني.

ثم سمعت أبي يقول بعد ذلك: هي أكثر من ستين، وأكثر من ستين، وأكثر من ستين.

(1) العلل برواية عبد الله 256: 1 رقم 367.

(2) التهذيب 421: 1 - 422.

(3) التهذيب 67: 11 - 70.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

قال أبو عبد الرحمن (أي: عبد الله): كان عبد الرحمن بن مهدي عند أبي أكثر إصابة من وكيع، يعني في حديث سفيان خاصة⁽¹⁾.

1. مخالفة الجماعة:

قال عبد الله: قال أبي: قال لنا وكيع في حديث سفيان: عن نُسَير عن أبي يعلى عن ابن الحنفية: ليس للميت من الكفن شيء إنما هو تكرمة للحي. قال لنا: عن الربيع بن خثيم، فرجع وقال: عن ابن الحنفية.

وقال وكيع في حديث سفيان: عن منصور عن مجاهد: أن عمر كان إذا سمع الحادي قال: لا تُعَرِّضْ بذكر النساء. قال يحيى بن سعيد وبشر بن السري: ((أن ابن عمر)) وابنُ يمان أيضًا، خالفوه - يعني وكيعًا - قالوا: ((ابن عمر)).

ففيه مخالفة وكيع لجماعة في جعل هذا الأثر عن عمر، والصواب قول الجماعة عن ابن عمر⁽²⁾.

ومعلوم أن أئمتنا رحمهم الله حين كانوا يحكمون على الرواة بالخطأ فليس ظناً ولا تخميناً، بل بعد البحث والاستقراء والسبر في أحاديثهم، فالأئمة عندهم جميع أحاديث الرواة عن جميع شيوخهم، فكانوا يقارنون ويقابلون

(1) العلل برواية عبد الله 427: 1 رقم 940.

(2) العلل برواية عبد الله 6: 2 رقم 1366، وينظر 306: 1 رقم 515، 412: 1 رقم 780، 463: 1 رقم 1058، و8: 2 رقم 1368، 61: 2 رقم 1554، 160: 2 رقم 1868، 257: 2 رقم 2175، 344: 2 رقم 2526، 348: 2 رقم 2539 وغيرها كثير في رواية عبد الله فقط.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

أحاديث بعضهم مع بعض فكانوا يخرجون بنتيجة صائبة، أنه أخطأ في كذا من الأحاديث وأصاب في كذا.

وورع الإمام أحمد وغيره من الأئمة المتقدمين معروف لدى الأمة، فلا يأثم أحد أن يظن بهؤلاء الأئمة ظن السوء بالهوى والتشهي.

قال عبد الله: سألته عن مُطَرِّف بن طريف، فقال: ثقة مطرف، قلت له: أيما أثبت أصحاب الأعمش؟ فقال: سفيان الثوري أحبهم إلي، قلت له: ثم من؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم - يعني عالماً بالأعمش.

قلت له: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس وعُقَيْلاً يُؤدِيان الألفاظ، وشعيب بن أبي حمزة، وليس هم مثل مَعْمَرٍ، معمَّرٌ يقاربهم في الإسناد.

قلت: فما لك؟ قال: مالك أثبت في كل شيء، ولكن لهؤلاء الكثرة، كم عند مالك؟ ثلاثمائة حديث أو نحو ذا، وابن عيينة نحو من ثلاثمائة حديث...⁽¹⁾

وقال عبد الله: سمعت أبي يقول: كنت أنا وعلي بن المديني، فذكرنا أثبت من يروي عن الزهري، فقال علي: سفيان بن عيينة، وقلت أنا: مالك ابن أنس، وقلت: مالك أقل خطأ عن الزهري، وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين حديثاً عن الزهري في حديث كذا وحديث كذا، فذكرت منها ثمانية عشر - حديثاً،

(1) العلل برواية عبد الله 348: 2 رقم 2543.



العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

وقلت: هات ما أخطأ فيه مالك. فجاء بحديثين أو ثلاثة. فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه ابن عيينة، فإذا هي أكثر من عشرين حديثاً⁽¹⁾.

(1) العلل برواية عبد الله 348: 2 رقم 2543 ب. وينظر أيضاً: العلل برواية المروزي رقم 163.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

اقترح

بهذه المناسبة أقترح أن يؤسس مركز كبير للحديث الشريف يكون
تخصصه:

1. جمع الأحاديث من كتب السنة بأسانيدها، وترتيبها على كتب
وأبواب الفقه حتى يتيسر على الباحثين الاطلاع عليها والاستفادة منها.
2. جمع عدد كبير من المتخصصين بالسنة لتحقيق الأحاديث والحكم
عليها بالصحة والضعف والحسن.

3. ويستفاد من حكم الأئمة السابقين والعلماء المعاصرين.

ثم تنشر هذه الأحاديث في جميع وسائل النشر- في مجلدات والشبكات
والسيدات وغيرها.

وقد أكرم الله المسلمين بأموال طائلة هائلة، وقد تنفق الأموال في أمور غير
مهمة أو في أمور غير شرعية، فيرشد أصحاب الأموال بالإنفاق في سبيل سنة
رسولهم ﷺ، فسينفقونها وتكون لهم ذخراً عند الله ونفعاً للمسلمين.

فإن لم يتيسر هذا، فعلى الأقل - وبمناسبة الكلام على علل الأحاديث -
أقول: إنه ينبغي أن يخصص العمل في هذا الجانب بالعمل الدقيق في تبويب
الأحاديث وتحقيقتها، وبيان موضع العلة فيها سنداً ومنتناً؛ فقد يكون الحديث
معللاً ببعض الكلمات وبعض رواة الإسناد، ويكون أصل الحديث عن
الصحابي نفسه في الصحاح.

ونظرًا لما حصل ويحصل من الاختلاف الشديد بين أهل المذاهب المختلفة، وقد أكل ولا يزال يأكل التعصب وحدة الأمة، أقترح أن يخصص متخصصون في السنة وفي المذاهب، ويحققوا المسائل العقدية والفقهية المختلف فيها، ويرجحوا ما ترجح بالدليل، فإن خالف الترجيح قول إمام فقد يوافق أقوال الأئمة الآخرين، وكلهم أئمتنا.

والواجب على المسلمين الأخذ بالدليل والتمسك به وبما استنبط منه من المسائل، لا التعصب لأحد من الأئمة، وهذا مقتضى حب الله عز وجل وحب الرسول ﷺ، ولعل تربية الجيل على هذا النهج من التفقه تخفف من حدة التعصب البغيض المفرق للمسلمين وحدتهم إن لم يعدم كليًا، وما أريد إلا الإصلاح.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

المراجع

* الأحاديث التي أعلها الإمام أحمد. رسالة الدكتوراه لعيسى المسمل،
جامعة أم القرى.

* تاريخ بغداد. للخطيب البغدادي، أحمد بن علي. مطبعة السعادة
بمصر، 1349.

* التمييز. لمسلم بن الحجاج، تحقيق مصطفى الأعظمي. طبعة جامعة
الرياض.

* التلخيص الحبير. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تعليق عبد الله
هاشم، 1384.

* تهذيب التهذيب. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. الطبعة الأولى
بمطبعة دائرة المعارف حيدرآباد، 1325.

* جامع العلوم والحكم. لابن رجب، تحقيق شعيب الأرنؤوط، 1417.

* الجرح والتعديل. لابن أبي حاتم، عبد الرحمن. دائرة المعارف
حيدرآباد، 1371.

* حلية الأولياء. لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. دار الكتاب
العربي، 1387.

* رسالة صالح بن الإمام أحمد. المطبوع مع كتاب أحمد بن حنبل لأحمد
الدومي.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

- * سنن أبي داود. تحقيق محي الدين عبد الحميد. دار إحياء السنة النبوية.
- * السنن الكبرى. للبيهقي، أحمد بن الحسين. مصور عن الطبعة الأولى بدائرة المعارف، 1356.
- * شرح علل الترمذي. لابن رجب، تحقيق نور الدين عتر.
- * صحيح البخاري مع فتح الباري. لمحمد بن إسماعيل. دار الكتب العلمية، 1418.
- * صحيح الجامع الصغير. للألباني، محمد ناصر الدين. المكتب الإسلامي، 1399.
- * العلل رواية عبد الله بن الإمام أحمد. تحقيق وصي الله بن محمد عباس. المكتب الإسلامي ودار الخاني، 1408.
- * العلل ومعرفة الرجال رواية المروزي وغيره. تحقيق وصي الله بن محمد عباس. الدار السلفية، الهند، 1408.
- * كتاب العلل. لابن أبي حاتم، عبد الرحمن، تحقيق فريق من الباحثين. الطبعة الأولى، 1427.
- * علوم الحديث. لابن الصلاح، تحقيق طارق عوض الله.
- * فتح المغيث. للسخاوي، محمد بن عبد الرحمن، تحقيق علي حسين علي. دار الإمام الطبري، 1412.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

* الكامل في ضعفاء الرجال. لابن عدي، عبد الله الجرجاني. دار الفكر،
1405.

* الكفاية في علم الرواية. للخطيب البغدادي، أحمد بن علي. مطبعة
السعادة، القاهرة.

* كتاب المجروحين. لابن حبان البستي، محمد. دار الوعي بحلب.

* مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ. المكتب الإسلامي.

* مسائل الإمام أحمد رواية عبد الله. المكتب الإسلامي.

* مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود. تحقيق طارق عوض الله. الطبعة
الأولى، 1421.

* مسند الإمام أحمد بن حنبل. تحقيق فريق بإشراف شعيب الأرنؤوط.
1409.

* مسند الطيالسي. دار المعرفة، بيروت.

* المصنف. لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. الطبعة
الأولى، 1390.

* المعجم الأوسط. للطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق طارق عوض الله.
دار الحرمين.

* معرفة علوم الحديث. للحاكم، أبي عبد الله، تحقيق معظم حسين. مصور
عن الطبعة الهندية ببيروت.

العلل عند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى

- * المعرفة والتاريخ. للفسوي، يعقوب بن سفيان. تحقيق أكرم ضياء العمري. مؤسسة الرسالة، بيروت.
- * مناقب الإمام أحمد بن حنبل. لابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، تحقيق عبد الله التركي. مكتبة الخانجي بمصر، 1399.
- * المنهج الأحمدي في تراجم أصحاب الإمام أحمد. للعليمي، أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد، تحقيق محي الدين عبد الحميد.
- * منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث. لبشير علي عمر. طبعة وقف السلام الخيري، 1425.
- * ميزان الاعتدال في نقد الرجال. للذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق علي البجاوي. مصر، 1382.
- * النكت على كتاب ابن الصلاح. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق ربيع بن هادي. نشر المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية.
- * هدي الساري. المطبوع مع صحيح البخاري. لابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. دار الكتب العلمية، 1418.

الفهرس الموضوعي العام

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة اللجنة العلمية
٥	المدخل إلى شخصية الإمام أحمد رحمه الله تعالى:
٩	المبحث الأول: بين يدي سيرة الإمام.....
١٠	• المطلب الأول: الاسم والنسب.....
١٣	• المطلب الثاني: المولد، والأسرة
١٨	• المطلب الثالث: النشأة والتكوين العلمي.....
٢١	• المطلب الرابع: أشهر الشيوخ، والتلاميذ.....
٣٥	• المطلب الخامس: المنزلة والمكانة.....
٣٩	• المطلب السادس: الامتحان والابتلاء.....
٤٥	• المطلب السابع: الوفاة.....
٥٠	المبحث الثاني: الاعتقاد.....
٥٤	المبحث الثالث: الأخلاق والعبادة.....
٥٤	• المطلب الأول: أخلاق ربانية.....
٧٢	• المطلب الثاني: العبادة والتأله.....
٧٦	المبحث الرابع: كشاف الكتب (تصانيفه وما كتب حوله).....
٧٦	• المطلب الأول: موقف الإمام من التدوين والتأليف.....

٧٩	• المطلب الثاني: تصانيف الإمام.....
٨٥	• المطلب الثالث: الجهود العلمية المعاصرة حول الإمام وعلومه.....
٩٢	فهرس المصادر والمراجع.....
١٠٧	الجرح والتعديل عند الإمام أحمد :
١٠٩	المقدمة.....
١١٢	المبحث الأول: مكانة الإمام أحمد في الجرح والتعديل.....
١١٢	• المطلب الأول: اجتهاد الإمام أحمد المطلق في الجرح والتعديل.....
١١٢	○ أولاً: أصالة عصره.....
١١٥	○ ثانياً: جلاله شيوخه النقاد.....
١٢٢	○ ثالثاً: استقلالته في النقد.....
١٢٥	○ رابعاً: مرتبته بين النقاد.....
١٢٥	▪ كونه أحد أفراد النقاد المُقدِّمين والمكثريين.....
١٢٩	▪ اتصافه بالاعتدال في الجرح والتعديل.....
١٣٤	▪ ج- حرصه على الرواية عن المقبولين دون غيرهم.....
١٣٦	• المطلب الثاني: الاعتناء بجمع أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل والاعتماد على أحكامه.....
١٣٧	○ أولاً: الاعتناء بجمع أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل.....
١٣٧	▪ حرص تلامذة الإمام أحمد ومن قاربهم على حصر أقواله في

	الجرح والتعديل.....
١٥٠	▪ جرح المتأخرين والمعاصرين على حصر أقوال الإمام أحمد في الجرح والتعديل.....
١٥٥	○ ثانياً: اعتماد الأئمة أحكام الإمام أحمد في الجرح والتعديل.....
١٦٢	المبحث الثاني: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند الإمام أحمد ومنهجه في حكمه على الرواة.....
١٦٢	• المطلب الأول: ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها عند الإمام أحمد.....
١٦٣	○ مراتب التعديل وألفاظها.....
١٦٣	▪ المرتبة الأولى: الوصف بما دل على المبالغة في التوثيق لفظاً أو معنى.....
١٦٥	▪ المرتبة الثانية: تكرير صفة التوثيق العالية لفظاً أو معنى.....
١٦٦	▪ المرتبة الثالثة: أفراد صفة التوثيق العالية لفظاً أو معنى.....
١٦٨	▪ المرتبة الرابعة: الوصف بما يلي التوثيق المطلق.....
١٧١	▪ المرتبة الخامسة: الوصف بما لا يدل على الاحتجاج المطلق أو الجزم بالاحتجاج.....
١٧٣	○ مراتب الجرح وألفاظها.....
١٧٣	▪ المرتبة الأولى: الوصف بالدين لفظاً أو معنى.....
١٧٥	▪ المرتبة الثانية: الوصف بالضعف المطلق غير الشديد لفظاً أو

	معنى.....
١٧٨	▪ المرتبة الثالثة: الوصف بالضعف الشديد لفظاً أو معنى.....
١٧٩	▪ المرتبة الرابعة: الوصف بالترك المطلق للراوي، لفظاً أو معنى...
١٨٣	▪ المرتبة الخامسة: الوصف الصريح بالكذب.....
١٨٣	• المطلب الثاني: منهج الإمام أحمد في الجرح والتعديل.....
٢١٣	الخاتمة.....
٢١٩	فهرس المصادر والمراجع.....
٢٢٩	مسند الإمام أحمد :
٢٣٣	تمهيد.....
٢٣٣	• أولاً: تعريف المسند.....
٢٣٤	• ثانياً: تاريخ نشأتها.....
٢٣٥	• ثالثاً: مميزاتها.....
٢٣٦	• رابعاً: طريقة تأليفها.....
٢٣٧	• خامساً: أهم المسانيد التي وصلتنا.....
٢٤١	التعريف بمسند الإمام أحمد.....
٢٤٢	المبحث الأول: التعريف بمؤلفه.....
٢٤٤	المبحث الثاني: تاريخ تأليفه.....
٢٤٥	المبحث الثالث: طريقة تأليف الإمام أحمد للمسند وترتيبه.....

٢٤٨	المبحث الرابع: أقسام أحاديث المسند.....
٢٤٩	• القسم الأول.....
٢٤٩	• القسم الثاني.....
٢٤٩	• القسم الثالث.....
٢٥٠	• القسم الرابع.....
٢٥٠	• القسم الخامس.....
٢٥١	• القسم السادس.....
٢٥٢	• القسم السابع.....
٢٥٣	المبحث الخامس: انتقاء المسند.....
٢٥٥	المبحث السادس: شرط الإمام أحمد في المسند.....
٢٥٨	المبحث السابع: درجة أحاديث المسند.....
٢٦٤	المبحث الثامن: مراتب الرواة في المسند: وفيه مطلبان.....
٢٦٤	• المطلب الأول: مراتب شيوخه في المسند.....
٢٦٥	○ المرتبة الأولى.....
٢٧٨	○ المرتبة الثانية.....
٢٨٠	○ المرتبة الثالثة.....
٢٨١	○ المرتبة الرابعة.....
٢٨٢	• المطلب الثاني: مراتب بقية الرواة في المسند من غير شيوخه.....

٢٨٢	○ المرتبة الأولى.....
٢٨٣	○ المرتبة الثانية.....
٢٨٣	○ المرتبة الثالثة.....
٢٨٤	○ المرتبة الرابعة.....
٢٨٥	المبحث التاسع: منهج الإمام أحمد في روايته للأحاديث.....
٢٨٦	● المطلب الأول: بيان فروق المتن والإسناد عند تعدد طرق الحديث.....
٢٨٨	● المطلب الثاني: اختصار المرويات.....
٢٩٠	● المطلب الثالث: التعليق على بعض رواة الحديث.....
٢٩٢	● المطلب الرابع: إضافته لبعض القرائن التي تؤكد السماع.....
٢٩٤	المبحث العاشر: العلو والنزول في المسند.....
٢٩٨	المبحث الحادي عشر: تكرر الأحاديث والمسانيد في المسند، وفيه مطلبان.....
٢٩٨	● المطلب الأول: عدّة أحاديث المسند.....
٣٠٥	● المطلب الثاني: عدد الصحابة المخرّجة أحاديثهم في المسند.....
٣٠٦	المبحث الثاني عشر: رواية المسند.....
٣٠٨	المبحث الثالث عشر: عناية الأمة بمسند الإمام أحمد.....
٣١٥	العلل عند الإمام أحمد بن حنبل :
٣١٩	ترجمة موجزة للإمام أحمد.....
٣٢١	مقدمة في أهمية حفظ السنة وجهود الأئمة في ذلك.....

٣٣٠	تعريف العلة وأسبابها.....
٣٣٣	كتب الإمام أحمد في العلل.....
٣٣٦	هل للإمام أحمد منهج متميز في العلل؟.....
٣٣٧	أمثلة من تعليقات الإمام أحمد.....
٣٣٧	• أولاً: العدالة.....
٣٤٢	• ثانياً: الضبط.....
٣٥٦	• ثالثاً: اتصال السند.....
٣٦٤	• رابعاً: عدم العلة في السند أو المتن.....
٣٧٣	• خامساً: الشذوذ.....
٣٧٩	اقترح.....
٣٨١	المراجع.....
٣٨٥	الفهرس الموضوعي العام.....